

# مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الْفَلَسَفَةِ

فِي النِّقْدِ وَالْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيِّينَ



الدكتور  
سلام أحمد إدريسو  
باحث وأكاديمي  
المغرب



للنشر والتوزيع  
2015

# مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الْفَلَسَفَةِ

فِي النِّقْدِ وَالْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّيْنِ

الدكتور

سلام أحمد إدريسو

باحث وأكاديمي

المغرب

عالم الكتب الحديث

*Modern Books' World*

إربد - الأردن

2015

الكتاب

معجم مصطلحات الفلسفة في النقد والبلاغة العربيين

تأليف

سلام أحمد إدريسو

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 320

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/7/3366)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-901-3

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة

تلفون: (27272272 - 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909 - 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: [almalktob@yahoo.com](mailto:almalktob@yahoo.com)

[almalktob@hotmail.com](mailto:almalktob@hotmail.com)

[almalktob@gmail.com](mailto:almalktob@gmail.com)

الفرع الثاني

جدارا للمكتبات العالمية للنشر والتوزيع

الأردن - المبدلي - تلفون: 079 / 5264363

مكتب بيروت

روضة المدير - بتاية بولي - هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

## أشجار الفلسفة

الصفحة	الموضوع
1	إهداء
3	الفرع الأول
5	في آلات الإدراك ودرجاته
7	الحس
9	النفس
16	الخيال
21	التصور
24	المقل
27	الملم
31	النظر
37	التصديق
42	التحقيق
44	الرأي
47	الشك
49	الفرع الثاني
53	في تصور المعنى وجهاته
55	الجهة
57	الواجب
60	الممكن
63	الممتنع
65	العدم
67	الفرع الثالث
69	في تصور البرهان وآلاته
71	البرهان
73	القياس

الموضوع	الصفحة
الاستقراء	72
التحليل	75
القسمة	77
الفرع الرابع	85
في تصور الوجود ومكوناته	
الوجود	87
الشيء	90
الشخص	92
الطبيعة	94
الجوهر	98
الأسطقس	102
المادة	105
الصورة	109
الفرع الخامس	113
في تصور الشيء وتجلياته	
القوة	115
الفعل	117
الكيف	124
الكم	128
الحظ	131
العدد	133
الفرع السادس	135
في تصور المفهوم وآلاته	
الكلي	137
الكل	141
الماهية	145
الذات	147

الصفحة	الموضوع
149	المرض
152	الحد
156	الجنس
168	النوع
173	الفصل
179	الفرع السابع
	في تصور المركب وامتداداته
181	النظام
183	الصناعة
186	المركب
193	الكلام
195	القول
205	اللفظية
209	المقدمة
213	الموضوع
217	المحمول
221	الفرع الثامن
	في تصور المفرد وكمياته
223	الجزئي
229	البسيط
235	الأول
239	المشروط
244	المشترك
245	الاسم
253	الكلمة
256	الأداة

الصفحة	الموضوع
259	الفرع التاسع في تصور التناسب وكيفية إتيانه
261	النسبة
269	الإضافة
273	المشابهة
275	المساواة
277	المطابقة
280	التضمين
283	اللزوم
288	التقابل
291	التضاد
295	التناقض
297	التكافؤ
299	التداخل
303	كشف المصادر النغمية والاستلاحية



## إضافة

يمكس هذا الكتاب حلقة ثانية من ملامح مشروع فكري يسعى إلى الإسهام تأسيس فقه شمولي بمفاهيم الفلسفة، حيث تحللت في خطابات المعرفة العربية الإسلامية ومنها النقد والبلاغة. فهو يصب في أفق بناء منطق مندرج لمقاربة الدرس الفلسفي العربي الوسيط، من أجل تجليد الرؤية إلى رهن الخطاب العربي الإسلامي في شتى تجلياته الأسلوبية والدلالية. فضلا عن الدور الذي يمكن أن تقوم به مفاهيم الفلسفة ومصطلحاتها، في تشكيل طرائق ومناهج جديدة للتفكير وإنتاج الأفكار أو لفتح الآفاق، سواء في حياتنا التواصلية العامة، أو في أنساق المعارف والخطابات العربية والإسلامية المتعددة في هذا العصر.

وبما أخت إليه في الجزء الأول من هذا المشروع:

أولاً: أنه بما قد يتم به مثل هذا الاشتراق:

أ- مقارنة كليات هذا الاتجاه، مع نظم منطقية ورياضية ومعرفية معاصرة، قصد تمييز الذات: معرفياً، ولغوياً.

ب- بناء معجم كلي مفهرس، لفردات جهازه المصطلحي، المنطقي والرياضي، موصولاً بأفق:

1- الإسهام المستقبلي في إنجاز المعجم المفهرس لألفاظ الاتجاه الفلسفي في النقد والبلاغة العربيين، قديماً وحديثاً.

2- الإسهام المستقبلي في إنجاز المعجم المفهرس لألفاظ الاتجاه الفلسفي في نبات أخرى مثل بيئة النحو وأصول الفقه والتاريخ وعلم العمران والسياسة والفلسفة ذاتها. وعسى أن يكون موضوع البحث الرامن، أرضية أولية لأفق الانخراط في بناء المعجم المفهرس أعلاه.

3- الإسهام المستقبلي في تنفيذ خطوة ما من مشروع المعجم الشامل لألفاظ النقد العربي القديم، تاريخاً وواقعاً.

4- الإسهام المستقبلي في تنفيذ خطوة ما من مشروع المعجم الشامل لألفاظ الفلسفة الإسلامية، تاريخاً وواقعاً.

5- الإسهام المستقبلي في تنفيذ خطوة ما، من مشروع المعجم التاويضي المفهرس لألفاظ اللغة العربية.

ثانياً: بما أن مفهوم التصنيف، عند أهل العلم بشؤون المصطلح وصناعته، يقتضي منهجياً ضرباً من ترتيب المصطلحات في نظام خاص يسهل تمييز بعضها عن بعض، ويبين صلة بعضها ببعض، وذلك



بالاستناد إلى مميزاتها الذاتية والثابتة، بحيث يكون الصنف الواحد من تلك المصطلحات جامعا لكل ما يمكن أن يوضع فيه، فإن منهج تصنيف المصطلحات والمفاهيم الفلسفية/ المنطقية سار على خطوات، لعل أبرزها:

- إحصاء النصوص التي وردت بها المصطلحات المختار من كتاب بلاغي وسيطي، مثل المنزع البديع، إحصاء متقصيا.

- دراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية، ثم الاصطلاحية، دراسة مستقصية.
- دراسة مفاهيم تلك المواد الاصطلاحية بالنصوص المختصة تصنيفا وتفهما وتحديدًا.
- عنونة المادة الاصطلاحية المدروسة بأبرز مفهوم فيها. اعتمادا على موقع المفهوم من سُلّم تسلسل الأفكار الفلسفية، في بيئة الفلاسفة المنطقيين الإسلاميين خلال العصر الوسيط. واعتمادا أيضا على أهميته المفهومية في جوار الاستعمال والتجنيس لدى النقاد والبلاغيين والفلاسفة الإسلاميين، ومنهم السجلماسي.
- تصنيف كل ذلك في صورة نسقية شجرية متدرجة، وفق الخصوصيات الميدانية، التي طرحتها حضور المفهوم الفلسفي والمنطقي والبلاغي في متون الفلاسفة النقاد، من أمثال السجلماسي.

هذه الملاحظات ومثلها كثير، كنت ألحمت إليها في طيات الجزء الأول من المشروع. ولي اليقين أن القارئ العربي سيكون واعيا بأن التأمل في هذا المعجم الفلسفي الشجري لن يكتمل سوى على ضوء مداخل التأصيل التي تمت خلال ذلك الجزء الأول.

وأخيرا لا يسعني سوى أن أعرب عن مشاعر الامتنان والعرفان لفضيلة:  
الدكتور الشاهد البوشيخي الذي كانت له أبداً منهجية ومعرفية عميقة على المشروع جملة.  
الدكتور محمد مفتاح الذي كانت له إشارات علمية ومنجية لا تقل عن سابقاتها.  
الدكتور عباس أرحيلة الذي أسعفني بتصويبات مفصلة هامة في المشروع.  
والدتي الراحلة العظيمة، التي رافقت أدق مراحل هذا المشروع، بحديثها الذي يستحيل تعويضه.  
وأحسبها الآن راضية عني، في الجئات إلى جوار ربها الكريم.  
والذي الراحل العظيم الذي لم يُقدر له الوقوف على ثمرة تضحياته، من أجل تعليم أبنائه. ولعله يشعر الآن بالفخر والرضى في أعلى عليين؛ إذ أحسبه هناك خالداً.  
والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

ذات 02 رمضان 1434

الموافق ل 30 يونيو 2014

# الفرع الأول في آلات الإدراك ودرجاته

تليجرام



سور الزينية

عبد الجبار



غواكر في بحر الكتب

## الحسّ

### نجد في المعاجم:

حسّ وأحسّ بالشّيء: شغّره وعرفه منه طرّاً<sup>(1)</sup>. والاسم من ذلك: الحسّ.  
وتسمّى المشاعر الحسّ، خواصاً<sup>(2)</sup>، وهي: البصر والسمع واللمس والثرثوث والشم<sup>(3)</sup>.  
والإحساس، في الاصطلاح، يكون: للحواس الظاهرة<sup>(4)</sup>. وقد تواضعوا في العرف، على تعريفه  
له، مفاده هو: إدراك الشّيء مكتشفاً بالعوارض القريبة، واللواحق المأخوذة<sup>(5)</sup>.  
ثم جعلوا لمصطلح الإدراك، في تعريفاتهم الفلسفية، مكانةً مقابليةً لكأنه الإحساس. إذ وظيفة  
الإدراك، تكون للحواس الباطنة - عندهم - ومنها: الحس المشترك<sup>(6)</sup>.  
وفي بيئة الفلاسفة، نجد مصطلح الحسّ يرد على القوة المدركة النفسانية<sup>(7)</sup>، التي تتجسد  
حقيقتها غالباً في قبول صور المحسوسات دون حوايلها<sup>(8)</sup>.

كما نجد له ثلّة من الخصائص المفهومية، لعل أبرزها:

- 1- أن الحس لا يدرك إلا ظاهر الشّيء، وأما باطنه وماهيته، فذلك بما لا يحيط الحسّ به<sup>(9)</sup>.
- 2- يشترك الحس مع العقل، في كونهما معاً: يكيانان: أما العقل فللاشياء المعقولة، وأما الحس فللاشياء  
المحسوسة، من قبل أن بهما تعرف الموجودات<sup>(10)</sup>.

(1) اللسان 49/6. والقاموس المحيط 328/2. والصحاح 728/1. ويقارن بجمهرة اللغة 97/1. قال: حسيت بالشّيء وأحسسته وأحسيت به. والمصدر: الحسّ والحسيس. وقد لالوا: حسيت بالشّيء.  
(2) اللسان 49/6. والقاموس المحيط 328/2. والصحاح 728/1. ويمكن أن تستحضر باباً آخر من أبواب المعنى. يقال: وفلان يحسّ وفلان حساً، أي يرقّ له، إذا عطفت عليه الرّحم. جمهرة اللغة 97/1.  
(3) وهذه تسمى الحواس الظاهرة، المعجم الفلسفي/ م. ص 467/1.  
(4) الكلبيات/ م. ص 54.  
(5) نفسه 54.  
(6) نفسه 54. قال التهانوي: الحواس الباطنة هي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والتصرف: فإنما هي من خزعرات الفلاسفة. وقال: الحواس الباطنة اثنتان بعض الفلاسفة، وانكرها أهل الإسلام وقال: لا يتكلمون ولا يشعرون ولا هذه (ويتعبد الحواس الظاهرة). كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 662/1.  
(7) كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 662/1.  
(8) كتاب المقابلات للفرحدي/ م. ص 312.  
(9) المباحث الفخرية للوازي/ م. ص 348.  
(10) تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد/ م. ص 1264.

3- الحسن يوقع اليقين في الصّور الخاصة، وقد يوقعه القياس<sup>(1)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المتن:

فإنّ السّجلّ ماسي، استعمل مصطلح الحسن. دالاً على مجموع القوى المادية المبتوتة في الانسان المدركة للظواهر المحسوسة، دون الأشياء المعنوية. أيّ ذلك أنّه استعمله مُدْبِلاً لمصطلح العقل. قال: فإن كان قُدْمة يُنْكَرُ وجود هذا المعنى، فإنّ ما عليه الأمر في نفسه، والوجود وشهادته الحسن والعقل، قواضٍ بتقييد ما يقول...<sup>(2)</sup>.

(1) الرسائل الإلهية لابن باجة/ م- ص 55.

(2) المتن البديع/ م. ص 374. ويقارن بالصفحة 221، إذ يقول، بصدده نوع التشبيه: 'وقال قوم: هو العقْد علم، أن أحد الثّنين يسدّ مسدّ الآخر في حيس أو عقل'.

## النفس (النفس الناطقة)

### 1- النفس: جملة الشيء وحقيقته<sup>(1)</sup>.

وامتداداً من هذا المعنى، أطلق اللفظ على: الروح<sup>(2)</sup>، والدّم<sup>(3)</sup>، والماء<sup>(4)</sup>.

ثم جاء في المعنى الاصطلاحي العام: النفس، هي الجوهر البخاري اللطيف، الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية<sup>(5)</sup>. يذ أن لفظ النفس - وقد دخل يته الفلاسفة الإسلاميين منذ زمان مبكر<sup>(6)</sup> - كَوّن له مفهوماً ذا وجهين متكاملين:

1- الوجه الأول: وبه يدل مصطلح النفس، على الجوهر المارق عن المادة في ذاته دون فعله<sup>(7)</sup>.

(1) اللسان 6/233. وخمصر الصحاح 672. والكليات 897.

(2) اللسان 6/233. والصحاح 1/776. والقاموس المحيط 2/396. ومفردات الرغب 557. ويقارن بجمهرة اللغة 2/848، قال: النفس: نفس الإنسان والذبة وكل شيء. وينظر في أساس البلاغة 647. وكليات 897.

(3) اللسان 6/223. ومقاييس اللغة 5/460. والقاموس المحيط 2/396. والصحاح 1/776. وجمهرة اللغة 2/848. وأساس البلاغة 647. والكليات 897.

(4) مقاييس اللغة 5/460. وجمهرة اللغة 2/848. وفيه: النفس: الماء، سمي نفساً لأن به قوام النفس. ويقارن بالصحاح 1/777، قال: النفس ايها الجرعة، يقال اكرب في الماء نفساً. والاعراب ان معظمها مجازات طفت في سماعات العرب، وقد سموها كلها الجسد والغيب والاخ نفساً. المعاجم الحاشية ما تشق.

(5) التصريفات/م. من 271.

(6) نجد هذا المصطلح في استعمالات الفلاسفة المسلمين منذ جابر بن حيان والكندي. بل ان هذا المصطلح من أكثر الانفاذ تعميراً في تاريخ الفلسفة القديمة، إذ نجد أرسطو والملاطون يعطيان مفهوماً معيناً للنفس، فرأي الملاطون ان النفس ليست بحس وانما هي جوهر بسيط حرك للبدن. ورأي أرسطو ان النفس كمال قول بجمع طبيعي آلي. للعجم الفلاسفة/م. من 2/481. وينظر الحدود لجابر بن حيان/م. من 284. والحدود والرسوم للكندي/م. من 190.

(7) كشف اصطلاحات الفنون/م. من 2/1713. والتصريفات/م. من 271. ويقارن بقول الغزالي: أخذ النفس بالمعنى الآخر، انه جوهر غير جسم... معيار العلم/م. من 290. والحدود لابن سينا 242. ويلتون ايضاً بمناحيح العلوم لاتساقية/م. من 438-439.

2- الوجه الثاني: وبه يدل مصطلح النفس، على استكمال<sup>(1)</sup> لجسم طبيعي<sup>(2)</sup> آلي<sup>(3)</sup> ذي حياة بالقوة<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المنزع:

دل مصطلح النفس على القوة الروحانية المثلثة لجوهر الكائن الإنساني، المتفعلة بما دونها من الأشياء خارجة. قال السجلماسي: والسبب في ذلك كله، هو ما جُيِلَت النفس عليه، وعُيِّنَتْ به وجعل لها، من إدراك التَّسْبِيح، والوَصْل، والاشتراكات بين الأشياء، وما يلحقها-عند ذلك-ويعرض لها، من انبساط روحاني وطرب<sup>(5)</sup>.

## 2- النفس الناطقة:

وهي طاقة الإدراك والانفعال بالمعاني، قال السجلماسي: أَلْتَأَصَّبَ الَّذِي جُمِلَتِ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ، عَلَى إِدْرَاكِهِ وَالْإِرْتِيَاعَ لَهُ، وَالطَّرْبَ لِإِدْرَاكِهِ<sup>(6)</sup>.

(1) نجد في كافة مصادر الحدود الفلسفية لفظ 'كمال' بـ'د' استكمالاً، ويشرح ابن حامد الغزالي قائلا: 'وشرح الحد الأول أن حبة البذر إذا طرحت في الأرض، فاستعدت للنمو والاختلاء، فقد تغيرت عما كان عليه قبل طرحه في الأرض، وذلك بمحدث صفة فيهلو لم تكن لما استعد للبولغ، من واهب النمو وهو الله تعالى. فذلك لصفة كمال له، فذلك قيل في الحد: أنه كمال أول لجسم'. الحدود للغزالي/ م. س 286 ويقارن بالحدود لابن سينا/ م. س 241. وكتاب الميّن للامدي/ م. س 356.

(2) يقارن بمصادر الحدود السابقة. قال الغزالي: والطبيعي احتراز عن الصّهي فإن صور الصناعات أيضا كمال فيها. الحدود/ م. س 286.

(3) قال الغزالي: 'والآلي احتراز عن القوى التي في العناصر الأربعة، فإنها تفعل لا بالآلات بل بذواتها والقوى انفسية فعلم بالآلات فيها. الحدود/ م. س 286. ويقارن بقيات مصادر الحدود السابقة. وينظر لمعجم الفلسفي/ م. س 2/ 481.

(4) معيار العلم للغزالي/ م. س 290. ويقارن بالحدود لجابر بن حيان/ م. س 184. والحدود والرسوم لسنكدي/ م. س 190. والحدود اقلستية للخوارزمي/ م. س 209، وفيه: 'النفس هي القوة التي بها صار الجسم الحي حياً، ويستقل على أثارها بما يظهر من الأفاعيل عن جسم الحي عند تصوّره بها'. والحدود لابن سينا/ م. س 241. والحدود للغزالي/ م. س 287. وكتاب الميّن للامدي/ م. س 356.

(5) لمنزح البديع/ م. س 263. ويقارن 244-249.

(6) نفسه 502. والإدراك يتحقق في انفس بادراك المعاني. قال: أن يكون بالانفصاح من الالفاظ... واحسنها مسموعاً، وأثبتها إبانة عند النفس' نفسه 415-416. ويقرب 267. قال: 'والسبب في ذلك ولوع النفس بتصور المعاني...'

## الخيال (التخيّل - التخييل)

### 1- الخيال،

ألفاء والياء واللام أصلٌ واحد يدلُّ على حركةٍ في تلوّن<sup>(1)</sup>  
ومنه لفظ الخيال؛ وأصله ما يتخيلُهُ الإنسانُ في منابه، لأنه يشبهُ ويقلون<sup>(2)</sup>، وهو الشخصُ  
والطيف<sup>(3)</sup>.

ونجد من أبرز المعاني اللغوية، للفظ الخيال:

- 1- الخيال: ويحيل على الظل. قالوا: الخيال كل شيء تراه كالظل<sup>(4)</sup>. وربما مرّبك الشيء شبه الظل فهو خيال<sup>(5)</sup>.
  - 2- الخيال: ويحيل على الشكل والهيئة المنعكسة لشيء. قالوا: الخيال: صورة تمثّل الشيء في المرآة<sup>(6)</sup>.
  - 3- الخيال: ويحيل على كل ما: ما تشبّه لك في البقعة والحلم من الصورة<sup>(7)</sup>. قيل: الخيال أصله الصورة المجردة، كالصورة المتصورة في المنام وفي القلب بعد غيبة المحسوس<sup>(8)</sup>.
- وأما مصطلح الخيال في الاصطلاح الفلسفي العام فيمكن رده إلى دالتين:

(1) مقاييس اللغة 2/ 235. قال ابن فارس: وسمعت من يحيى بن بشر الاسدي عن الاصمعي قال: كنت عند أبي عمرو ابن العلاء، وعند غلام أعرابي فشكل أبو عمرو: لم سمّيت الخيل عيلاً؟ فقال: لا أدري، فقال الأعرابي: لاختيائها. فقال أبو عمرو: اكبروا، وهذا صحيح؛ لأن المختال في مشيته يمشي في حركته ألواناً. ويقارن بمفردات الراسخ 183.

(2) مقاييس اللغة 2/ 235.

(3) الصحاح 2/ 1269. والخيال في المعجم هو الشخص والطيف. يراجع اللسان 11/ 230. والصحاح 2/ 1269.

(4) اللسان 11/ 230. وكذا المعجم الوسيط 1/ 266.

(5) اللسان 11/ 230.

(6) اللسان 11/ 230. ويقرون بمفردات الراسخ 164.

(7) اللسان 11/ 230.

(8) مفردات الراسخ/ م. س 164.



- 1- الصورة الباقية في النفس بعد غيبة المحسوس. قيل: أخبال، الصورة الباقية في النفس بعد غيبة المحسوس عنها<sup>(1)</sup>. وذلك عند الراغب على: "صورة كل أمر متصور"<sup>(2)</sup>.
- 2- القوة الحافظة للصورة. قال صاحب الترميزات: أخبال هو قوة تحفظ ما يدرك الحس المشترك<sup>(3)</sup> من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح المتزج:

ذل مصطلح أخبال<sup>(5)</sup> على مادة التشكيل الفني التي بها قوام شعرية النص الأدبي، والتي يكونها يضمير الشعر ويضم. لذلك لم تتوفر تلك الشعرية لغنية في المثال الذي أورده السجلماسي، مع تولد الصحة المنطقية<sup>(6)</sup>، إذ كان أخبال تحسيساً<sup>(7)</sup>. قال: ولعمري إن التخيل لصحيح، ولكن أخبال خسيس<sup>(8)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزج، نجد:

- 1- إن أخبال وإرادة التخيل عند الشاعر، باعتبارهما مكونين مركزيين للتشكيل الفني : لا يفتصلان، في اصطلاح السجلماسي، بل يفتصلان بحبل خفي متين. قال: ألا ترى ما أحسن قول ابن المعتز في صفة الهلال (...)، وقول أبي العلاء فيه؟ فأتتهما في نهاية الشرف والجلالة، إشرف المخل به<sup>(9)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 546. ويقارن بالكنيات/ م. ص 431، قال: وقد يدل للصورة الباقية عن المحسوس بعد غيبته في المنام وفي اللحظة.

(2) مفردات الراغب/ م. ص 183. ويقارن بالكنيات/ م. ص 431، حيث قال: 'أخبال' مرعج الأفكار، كما أن المثال مرعج الأبصار. وأخبال قد يدل للصورة الباقية عن المحسوس بعد غيبته في المنام وفي اللحظة.

(3) في الترميزات/ م. ص 98: الحس المشترك هو القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات لمحسوسة. ويقارن بنظرية الشعر 23.

(4) الترميزات/ م. ص 144. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 546.

(5) ورود مصطلح أخبال في المتزج يتأكد يكون معدوماً، إذ لا نجد له سوى استعمالاً واحداً، يد أن مشتقاته كثيرة في ورودها، بالإضافة إلى سياق المفهوم الذي يتجذر بعيداً في كل كتاب المتزج.

(6) نفسه 261.

(7) نفسه 261. وفي اصطلاح المتزج، يقابل الشرف، والتحسيس في اللغة هو : الأزدن والدتي. اللسان 6/ 65. وجمهرة اللغة 1/ 104. وسئل لأصمعي: من أشعر الناس؟ فاجاب: من يأتي إلى المعنى المحسوس، فيجعله بلفظه كبيراً، أو إلى الكبير، فيجعله بلفظه خسيساً. نقد الشعر 101.

(8) المتزج البديع/ م. ص 261.

(9) نفسه 261.

- 2- بما أن الخيال هو المادة الخام للشعر ولعلها رجبه؛ فإن الخيال الشريف، هو الذي يُنتج شرف التخييل، والأمر قد لا ينعكس. قال السجلماسي: وما أحسن ما جاء به غيرهما فيه، بحيث قال: كأنه حزاً بطيخ، فإنه على نهاية المقابلة للتخييل الأول، وذاهب في النهاية من الحساسة إلى أبعد غاياته<sup>(1)</sup>.
- 3- ولا تشقّ ليخسة الخيال، عند السجلماسي، صعقة المعنى. قال: وهو في ذلك كله صحيح المعنى، إلا أنه لما أُخِلَّ بالشريطة في التخييل، خرج إلى الجمول والخسة<sup>(2)</sup>.
- 1-5: ولذلك فإن الإلمام بقانون التخييل لا يكفي منفرداً، عند السجلماسي، بل هو مشروط بالأمور الشريفة<sup>(3)</sup>، أي بالخيال الشريف. قال: فإنه عما يُعطي الشعر شرفاً، ويكسبه تخيلاً واقعاً<sup>(4)</sup>.

## 2- التخييل:

- التخييل: تصور شيء غائب عن الحس، سواء كان موجوداً بالفعل أو كان معلوماً. قال الراغب: التخييل تصور خيال النفس في الشيء، والتخيّل: تصور ذلك<sup>(5)</sup>.
- يبد أن دلالة الخيال الفني تنزع إلى استحضار ضرب من التشكيل المتوهم. يقال: تخيّلت فتخيّل لي<sup>(6)</sup>، وتوهم الشيء إذا تخيّله وتكله<sup>(7)</sup>.
- ويبدو مصطلح التخيّل، دالاً على ضرب من صناعة الصورة الشعرية، سواء كانت على مثال سابق أم لا<sup>(8)</sup>. لكن هذه الصورة قد تعتبر تخيلاً مبداً إن كانت على مثال سابق<sup>(9)</sup>، وقد تعتبر تخيلاً واحداً إن كانت من نوع العدم<sup>(10)</sup>.
- بهذه الدلالة يصبح مصطلح التخيّل: قوة مصوّرة تستمد عناصرها من الموجود أو المعلوم، وتركيبها تركيباً جديداً<sup>(11)</sup>.

(1) نفسه 261

(2) نفسه 261

(3) نفسه 260

(4) نفسه 260

(5) مفردات الراغب/م، ص 164.

(6) اللسان 230/11

(7) نفسه 230/11

(8) الصورة الفنية في التراث لنقدي/م، ص 17. ويقارن برسائل الكندي/م، ص 1/167.

(9) المعجم الفلسفي/م، ص 1/262.

(10) نفسه 1/262

(11) نفسه 1/262

أما في اصطلاح كتاب المترج:

فإن مصطلح التخيّل دل على ضرب من استحضار صورة الشيء أو نظيره من أثناء الأثر الفني. قال السجلماسي، وهو يعرف نوع 'نجاز' وقول جوهره، هو القول المستفز للنفس، المتيقن كذبه، المركّب من مقلحات مخترعة كاذبة، تخيّل أموراً وتحاكى أقوالاً<sup>(1)</sup>.

### 3- التخيّل:

مرّة الثلاثي من هذه المادة إلى الظن والتوهم.

ففي المسنن: 'أخال الشيء، يخال خيلاً وخيبةً وخيلةً وخالاً وخيلاً (...): ظنة' (2). و'خولت: ظننت، يقال اعتباراً بتصور خيال المظنون'<sup>(3)</sup>.

ومرّد الرباعي منها إلى الاشتباه والخيبة؛ يقال: أخال الشيء، أي: اشكبه. يقال: هذا أمر لا يخيل<sup>(4)</sup>. ويخيّل الشيء له: تشبه<sup>(5)</sup>. يقال: تخيّل إليه آله دابةً، فإذا هو إنسان<sup>(6)</sup>. ومرّد 'ظلماسي' منها إلى التلون؛ يقال: تخيّل الشيء: تلوّن<sup>(7)</sup>.

وقين في لفظ: التخيّل، هو: 'تصوير خيال الشيء في النفس'<sup>(8)</sup>. والتخيّل: تصوّر ذلك<sup>(9)</sup>.

ولعل هذا المعنى هو الأصل الدلالي، الذي نقله البلاغيون، إلى بيتهم، ووضعوه كأساس لمفهوم التخيّل، في البلاغة، فقالوا<sup>(10)</sup>: 'هو تصوير حقيقة الشيء في النفس'

بيد أنهم أسألوا إلى هذا الأصل تخصيصاً دلالياً، يُبين طبيعة هذا 'التصوير' المقابلة للحقيقة. قيل في دلالة المصطلح: إله: 'ما يُثبت فيه الشاعرُ أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدّعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها'<sup>(11)</sup>.

(1) المنزع البديع/ م، ص 252. ويقارن بالصفحة 190.

(2) اللسان 11/ 226. والقاموس المحيط 3/ 510. ويقارن بالصحاح 2/ 1270.

(3) مفردات لراغب، 164.

(4) الصحاح 2/ 1270. ويقارن بـ 'أساس البلاغة' 180.

(5) القاموس المحيط 3/ 511.

(6) أساس البلاغة 180.

(7) أساس البلاغة 180. واللسان 11/ 227.

(8) نفسه 183.

(9) نفسه 183.

(10) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/ م، ص 296.

(11) أسرار البلاغة. الإمام عبد القاهر الجرجاني. صححه وعق على حواشيه: السيد محمد رشيد رضا. نشر دار

المعرفة/ بيروت. الطبعة الثانية 1998-1978 ص 253

وإنما الغرض منها: الإيهام القائم على الإبداع في إعادة صياغة حقيقة ذلك الشيء، حتى يتوهم أنه ذو صورة شاذة.

ولعل من أبرز مؤشرات الاستعمال عندهم، نجد:

- 1- اوتباط مصطلح التخيل، بقدرة المبدع على تجسيم المعنى، حتى يتوهم أنه صورة شاذة وأنه ربما يظهر في العيان.
- 2- اوتباطه، بقدرة المبدع على تعريب دلالات الألفاظ ولعله على أساس هذا الابتلاع اللفظي المعنوي، قيل في تعريف التخيل: هو اللفظ الدالُّ بظاهرو على معنى، والمرادُ غيرُهُ: على جهة التصوير<sup>(1)</sup>.
- 3 اوتباطه بقدرة المبدع على الإيهام بالحقيقة<sup>(2)</sup>، وذلك على سبيل جعل الشيء للشيء وليس له، من طريق الادعاء.

وإنما في اصطلاح كتاب المترج:

فإن لفظ التخيل، يدل على:

- 1- التأثير المؤدي إلى انفعال النفس بالأقاويل الشعرية، ويسقطها إلى أشياء. قال السجلماسي: وفي التخيل كذلك ما فيه من بسط النفس وإطرابها للإلحاذ والاستفزاز الذي في التخيل<sup>(3)</sup>.
- 2 التشكيل القائم على نسق التناسب اللفظي: ولعل هذا المعنى يعتبر عنده مقدمة للتخيل باعتباره تأثيرا. ذلك بأن هذا الانحراف من غير المؤلف في التعبير، توحيماً لما يقرع النفس ويفجأ البهجة<sup>(4)</sup>. قال السجلماسي: القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي غيلة فقط، دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطبية، من حيث الشهرة والإنشاع فقط، دون نظر

(1) الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. يحيى بن حمزة العلوي. منشورات مؤسسة النصر بطهران. مطبعة القطط بمصر 1984. ص 5/3.

(2) ونظرا لمركزية هذه لغاية عند البلاغيين وفلاسفة البلاغة أيضا فإنهم جعلوا مصطلح التخيل مرادفا لمصطلح الإيهام. ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها 297.

(3) المترج البديع / م. ص 244. ويقارن بقول ألفت الروبي: الأقاويل الشعرية هي الأقاويل التي تستخدم في غاطية إنسان يستنهض لفعل شيء ما باستفوازه ليع واستفواجه نحوه. نظرية الشعر عند الفلاسفة الإسلاميين / م. ص 113. ويقارن أيضا بقول جابر عصفور: التخيل ينتج انفعالات تفضي إلى ادعاء النفس... مفهوم الشعر / م. ص 246. ويقارن أيضا بالصورة الفنية في التراث التقدي / م. ص 65.

(4) المترج البديع / م. ص 501.

إلى غير ذلك من الصديق وعدمه. فإنه يصدق بقول من الأقوال ولا يتفعل به، فإن قيل مرة أخرى، وعلى هيئة أخرى، فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا<sup>(1)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتن، نجد:

1- المفهوم / الأساس: ويمكن استخلاص عناصره الدلالية مما يلي:

1-1: التخييل: مصطلح دال، في استعمال المتن، على أمر كلي محمول على كافة أساليب البلاغة، لكن طبيعته الكلية تسري تفصيلا في أربعة أنواع. قال السجلماسي: 'هذا الجنس من علم البيان، يشتمل على أربعة أنواع تشترك فيه ويُحمل عليها من طريق ما يُحمل المتواطىء على ما لمحه<sup>(2)</sup>'.

1-2: لذلك ينفرد جنس التخييل، عن باقي الأجناس الأخرى، بكونه يحتل مركزا حيويا. وذلك

على مستويين:

أولهما: أنه مرتبط أساسا بظاهرة البيان التي هي خاصية الإنسان باعتباره حيوانا مبيها... قال لسجلماسي: 'هذا الجنس من علم البيان...'<sup>(3)</sup>.

وثانيهما: أنه ميدان البناء صناعة البلاغة الشعرية وجوهرها. ولعله بذلك يستند مصدر أدبية النص الشعري. قال: 'لأن الذي استقر عليه الأمر في صناعة المنطق، هو أن موضوع الصناعة الشعرية هو التخييل والاستفزاز'<sup>(4)</sup>. وأن هذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية<sup>(5)</sup>.

1-3: إن أساس كون التخييل، موضوعا للصناعة الشعرية، هو أنه جوهر للشعر<sup>(6)</sup>. فالشعر من هذه الزاوية، هو كلام مخيل<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 220.

(2) نفسه 218.

(3) نفسه 218.

(4) نفسه 247. ويقارن بقوله في نوع المجاز: 'وقول جوهره، هو القول المستفز للنفس، المركب من مقدمات مخترعة كافة'.

نفسه 252.

(5) نفسه 218.

(6) نفسه 218 وفيه: لأن التحيل هو جوهرية، والضمير يعود على الشعر.

(7) نفسه 218.

1-4: إن منبع تخييل القول الشعري وميدانه، عنده، هو التركيب لا اللفظ المقرد<sup>(1)</sup>. قال السجلماسي: إن القول المخيل هو القول المركب<sup>(2)</sup>.

## 2- المفهوم/ البناء: وبه يشار إلى مؤشرات أبرزها:

2-1: أن دلالة التخييل، التي بمعنى التأثير المؤدي إلى الانفعال، يقدر ما تعتبر جوهر الأفاويل الشعرية، يقدر ما قد تعتبر فاصلا بين الشعر والخطابة، ذلك بأن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي خيالة فقط، دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطبية من حيث الشهرة والإقناع<sup>(3)</sup>.

2-2: بهذا المعنى لأن التخييل، عند السجلماسي، غاية للشعر أيضا، وذلك لارتباط مقوله بالنفس لا العقل: النفس المتأثرة لا محالة بالتخييل الشعري، تستجيب وتبسط عن أمور، وتقبض عن أمور من غير روية وفكر<sup>(4)</sup>.

(1) يتطلب على الظاهرة البلاغية ارتباطها المعنوي بمدار التركيب، ولذلك نجد السجلماسي يجعل من مصطلح القول المركب، قاعدة أساسية في بنية تعريفاته للأجناس والأنواع البلاغية.

(2) المنزع البديع/ م. ص 219.

(3) نفسه 220، ويقارن بقول ابن سينا: الخيالات هي مقدمات ليست تقال ليصدق بها، بل تتخيل شيئا على أنه شيء آخر، وعلى ميل المحاكاة. كتاب النجاة/ م 7. ويقارن بنظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين/ م. ص 121.

(4) المنزع البديع/ م. ص 219... ويقارن بابرهان لابن سينا/ م. ص 63، قال والذي يفعل هذا العقل هو الخيالات، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور، مثلما يفعله الشيء المصدق به، فيقوم مع التكذيب بها، مقدم ما قد صدق به.

## التصوّر

### صورة كل مخلوق: هيئة غائبة<sup>(1)</sup>

ولمجد في المفردات دلالة اصطلاحية عامة، للفظ الصورة، وذلك في قوله: الصورة ما ينتقش به الأعيان، ويتميز بها عن غيرها، وذلك هيرمان: أحدهما محسوس يدركه الخاصة والعامة، بل يدركه الإنسان وكثير من الحيوان - كصورة الإنسان والفرس والحمار - بالمعينة، والثاني: معقول يدركه الخاصة دون العامة، كالصورة التي اختص بها الإنسان من العقل والرؤية، والمعاني التي خُصّ بها شيء بشيء<sup>(2)</sup>. ومن ذلك لفظ: التصوّر. قيل في سياق ذلك: تصوّرت الشيء: توهّمت صورته فكصوّرت لبي<sup>(3)</sup>. ولعل هذا المعنى اللغوي هو ما أسس عليه الفلاسفة دلالتهم هذا المصطلح. قالوا: التصوّر: حصول صورة الشيء في العقل<sup>(4)</sup>. وتأسيساً على هذا المعنى الاصطلاحي، أطلق عامة الفلاسفة، مصطلح التصوّر على: العلم، بمعنى الإدراك<sup>(5)</sup>.

(1) راجع مفهوم الصورة، ضمن معجم لمصطلحات المنطقية المدروسة/ 2/ 565.

(2) مفاهيم اللغة/ 3/ 320. ويقارن باللسان - صورة/ 4/ 473، قال: الصورة ترد في كلام العرب على ظهريها وعلى معنى حقيقة الشيء وهيته وعلى صفته. ويقارن بالقاموس المحيط/ 2/ 144، وفيه: الصورة: الشكل. وينظر في جبهة اللغة/ 2/ 745. والصاحح/ 1/ 583. وأساس البلاغة/ 364. ومفردات الراغب/ 323.

(3) مفردات الراغب/ 323.

(4) اللسان/ 4/ 473. والصاحح/ 1/ 583. ويقارن بالقاموس المحيط/ 2/ 145. وأساس البلاغة/ 364.

(5) التحقيقات/ 68. ويقارن بالكليات/ 290، وفيه: هو بحسب الاسم: تصوّر مفهوم الشيء الذي لا يوجد وجوده في الأعيان، وهو جارٍ في الموجودات والمعلومات أما لتصور بحسب الحقيقة، أي تصوّر الملغية المعلومة الوجود، فهو مختص بالموجودات.

(6) كشف اصطلاحات الفنون/ 1/ 455. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ 1/ 281. وكليات/ 290. والتحقيقات/ 68.

والأرجح أن المنطقيين منهم، هم من أطلقوه، على: يُسَمُّ من العلم<sup>(1)</sup>، فكان بهذا التخصيص، مصطلحاً مُقَابِلاً لمصطلح التصديق<sup>(2)</sup>. وذلك، توجاً في بيئتهم الإسلامية المتأخرة، قمة الهرم، على سُلَّم الحدود المنطقية الكبرى<sup>(3)</sup>.

وللوقوف على الأهمية الاصطلاحية، لمصطلح التصوُّر، عند المنطقيين، نصطفي، من جملة تنظيراتهم، طائفة من الخصائص المفهومية اللصيقة بدلالته الاصطلاحية. قالوا:

- التصوُّر، لا محالة، مُتَقَدِّمٌ على المعرفة، والفهم<sup>(4)</sup>.
- عِلْمٌ: بماذا يدلُّ عليه اسمُ الشيء... يُسَمَّى: تصوُّراً<sup>(5)</sup>.
- تصوُّر المعاني لا يقتصر إلى الألفاظ<sup>(6)</sup>.
- ما من تصوُّرٍ إلَّا وفوقه تصوُّرٌ أتمُّ منه<sup>(7)</sup>.
- التصوُّر: قَرَنُ حَقَائِقِ الأشياء<sup>(8)</sup>.

(1) الغالب أن المنطقيين الإسلاميين ساروا على نهج الفارابي الذي جعل مباحث المنطق قسمين رئيسين هما: مبحث التصور ومبحث التصديق، وذلك باعتبار أن العلم هو أما تصور شيء مفرد وإما تصديق أي حكم على شيء بشيء. يراجع بنية العقل العربي 445. كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 455 وينظر رسالة الحدود للفزالي/ م. س 266-67. والبرهان: أبو نصر الفارابي/ ضمن: المنطق عند الفارابي. تحقيق وتعليق: د. ماجد فخري. دار المشرق/ بيروت. 1987. ص 19. وشرح رسالة الكليات لابن البناء/ م. س 31. ومقدمة ابن خلدون/ م. س 388.

(2) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 455. والكليات/ م. س 290. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 282.

(3) جعله سيف الدين الامدي مصطلحاً قائماً لمنظومة الحدود المنطقية التي استقرت ونضجت على عصورها مثله بذلك الارضية الثابتة والمكينة للمعجبية الفلسفية الاسلامية. وهله المنظومة المنطقية المتصلة في كتاب المين في شرح لفاظ الحكماء والمتكلمين للامدي، تعتبر في الحقيقة من نسق تصوُّري متكامل. وينظر في كتاب المين للامدي/ م س 314. قال: الفصل الثاني في شرح الالفاظ ومعانيها: وأما التصوُّر، فعبارة عن حصول صورة مفردة ما في العقل، كالجوهر والعرض، وغيره... ثم من بعد ذلك انطلق لاحصاء منظومة الحدود المنطقية على سُلَّم التصورات الفلسفية الإسلامية

(4) المعتبر في الحكمة: ابن علي بن ملكا البغدادي/ 1/ 35. ضمن موسوعة علم المنطق عند العرب/ م س 195.

(5) البرهان لابن رشد: تلخيص منطق أرسطو/ تحقيق د. جبرار جيهامي، دار الفكر اللبناني/ بيروت- الطبعة الأولى 1992. ج 5/ 370

(6) الرد على المنطقيين لابن تيمية. الجزء الأول: مبحث الحد ولقضية والقياس-تحقيق د. رفيق المعجم-دار الفكر اللبناني/ بيروت. الطبعة الأولى 1993. 1/ 38.

(7) نفسه/ 1/ 37.

(8) رسائل اخوان الصفا وخلان الوفاء-الجزء الثالث-لحقاق خير الدين الزركلي. المطبعة العربية/ مصر. الطبعة الأولى 1928. 3/ 240.



- التصور بالحدِّ وإجزاء الحدِّ يعني أن نَعْلَمَ قبلَ الحدِّ<sup>(1)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المترج:

فمصطلح التصور، دل على: الإحاطة بحقيقة الشيء، وتحصيل ماهيته، وذلك حين حصول صورته في النفس. قال السجلماسي: والسبب في ذلك، ولوع النفس بتصوُّر المعاني، وعنايتها بتحصيلها وثقتها بها. فمضى ورد عليها اللَّفْظُ (...). أشرأبت ونزعت، إلى تصوُّر المعنى المدلول عليه باللفظ<sup>(2)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المترج، نجد:

- 1- أن أغلب ما ورد من هذا المصطلح، اقترانه بمفهوم النفس، التي هي، عنده، مناط استقراء المعاني، واستخلاصها من ثنايا الألفاظ<sup>(3)</sup>. فإن هي لم تتمكن من ذلك، كانت الفاعل في تخليق خلاياه، وتصوره حدوده التي قد تتسع، حينها، في اتجاهات شتى، ذلك بأنها بعد انبهاام المعنى وعجزها عن تصوُّره واستخلاصه من اللفظ-تذهب في تأويله (لاتبعه) كل مذهب<sup>(4)</sup>.
- 2- أحيانا يرد مقترنا بمصطلح الذهن، باعتباره آلة موازية للنفس في تحقيق إحاطة تامة للمعاني المدلول عليها بالألفاظ. قال السجلماسي: لا مشاحة في العبارة بعد تحقُّق المعاني وقياسها في النفس، وتصوُّرها في الذهن. لقيماً جرت العادة في الصناعات النظرية بالوصفية للتأطر والتحذيره: أن يُلَمَّح بالألفاظ ويقتف تصوُّره عليها، وبأن يتقدم أولا فيقرر المعاني في نفسه، ويتصوُّرها أتم تصوُّر يمكن، ثم يطبق عليها الألفاظ<sup>(5)</sup>.
- 3- ومن ذلك أيضا، استعمال مصطلح التصور كقينا لمصطلح الاسم، وهما هنا تكون التصورات عبارة عن كليات مجردة سابقة في الوجود على الأسماء. فتصور المعاني سابق على مرحلة الاصطلاح

(1) معيار العلم للذرائع. تحقيق سليمان دنيا- دار المعارف بمصر- الطبعة الأولى 1961. ص 230

(2) المنزع البديع/ م. ص 267. ثم يقارن بقول بين البتاء، حول الموقبة الثانية من مراتب العلم: 'ومرتبة الفكر التخييلي، ومنها ما يحصل في النفس بالفهم من مدلولات الألفاظ شرح رسالة الكليات/ م. ص 30. ثم يقارن براسم لطريقة/ م. ص 81؛ قال: إن النفس إذا توجهت نحو المحسوسات وأدركتها، ارتسمت منها في النفس صورة خالية، وبعد ذلك تنصرف فيه بالقوة الفكرة تركيا وتفصيلا، وتخلص ماهية الشيء المحسوس من مشخصات، وتترك الأمر الكلي الذي وقع به لقابه الجزئيات.

(3) نفسه 267.

(4) نفسه 267.

(5) نفسه 249.

عليها. قال السجلماسي: والنظر العدل المتزل للأشياء متازلها، والموفيقا حققتها، موجب ألا يشاح في التغير والأسامي أصلا، ولا بوجه من الوجوه، مع قيام المعاني وتصور جوهرياتها وطبائعها<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: التصور الأكمل:

في اصطلاح المنزع:

هذا مصطلح: التصور الأكمل على: الواقع الدلالي الشامل التام، المتشكل في اللحن، حول مفهوم أسلوب ما، الناتج من تعريف متعلق به. قال السجلماسي: وقال قوم. المقابلة هي توقيب الكلام على ما يجب، فيعطى أول الكلام ما يليق به أولاً، وآخره ما يليق به آخره والقرول هاهنا في قوة الرسمين<sup>(2)</sup> أي: قوة هي قوة واحد منهما، وأيهما أشد وفاءً بالفرض بإعطاء التصور الأكمل، وأجدد أن يكون قول الجوهري بين يتقسه، غير أننا إنما نريد ألا نخلي أيدينا عما جرت به عادة الصناعة عند أهلها من الأقاويل<sup>(3)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- بالقرن مصطلح تصور بالتمت أكمل، يؤدي، عنده، معنى الدلالة الشاملة حول حقيقة الشيء: المستفادة من تعريف معين. وقد أورد هذا الاستعمال في سبق الحديث عن قوة رسم ما، في الوفاء بإعطاء تصور جامع مانع حول الشيء المعروف. وهذا منحى مفهومي منطقي إسلامي، في فهم دلالة التصور، لا يتحقق عند السجلماسي سوى بمعنيين اثنين:

(1) نفسه 372

(2) الأمر يتعلق بصرفين سابقين لنوع بلاغي هو: المقابلة الأول وهو تعريف منطقي مقترح من قبل السجلماسي ذاته والثاني يأتي موروث من تركة البيان العربي. المنزع البديع 345.

(3) نفسه 345

أولهما: أن النفس لا تصل بهذا التصور إلى الحد الأكمل<sup>(1)</sup>، سوى بنائها وفقا لقواعد التعريف المنطقية كما عُرِفَت عند المنطقيين الإسلاميين<sup>(2)</sup>.

ثانيهما: أن هذا التصور الأكمل غالبا ما يؤدي إلى بناء "رسم" للشيء عن طريق بناء حد لا اسمه لا حقيقته الذاتية، فيكون الرسم هاهنا عبارة عن تعريف اسم الشيء بخواصه وعوارضه لا بماهيته<sup>(3)</sup>.

(1) نفسه 345.

(2) يقارن بما قيل حول الغزالي وابن سينا وابن تيمية سابقا 1/256-279.

(3) يراجع ما قيل حول منطق الحد عند السجلماسي سابقا 1/286-299. ثم يقارن بما قيل حول الحد عند ابن البناء لعندي وعلاقته بتصوير الحقيقة 1/2282-284. - لم يدرن بما قيل في المفاهيم معالم/ م 48-71.

## العقل (المعقول)

- يقال في أصل لفظة العقل؛ أنها تدل على: الإمساك والاستمساك<sup>(1)</sup>.  
وفي هذا المنحى، نجد في المعاجم: عقلت البعير أعقله عقلاً، إذا شدته بالعقال، وهو معقول<sup>(2)</sup>.  
والعقال هو: الرباط الذي يعقل به، وجمعه عقْل<sup>(3)</sup>. والمعاقل: الحصون، واحدها معقل<sup>(4)</sup>.  
وسمى العقل عند العرب -عقلاً: لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، أي بحمته<sup>(5)</sup>.  
ولذلك، جاء في اصطلاحهم: عن لفظ العقل، بأنه يقال: لك قوة نهيشة لقبول العلم، كما يقال  
للعلم المستفاد بتلك القوة<sup>(6)</sup>.  
ولجد عند المنطقيين، ما يناظر مثل هذه الدلالة، لكن بمزيد تخصيص. قالوا:
- 1- ليس يوجد جنس آخر أشد استقصاء وأتقن من العلم، إلا العقل<sup>(7)</sup>.
  - 2- العقل يواد به صحة القطرة الأولى في الناس، يقال لمن صححت نظره الأولى: إنه عاقل، فيكون حده  
أنه: قوة بها يهود التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة<sup>(8)</sup>.
  - 3- أعني بالعقل: القوة التي تدرك بها المقدمات الأول الضرورية<sup>(9)</sup>.

(1) مفردات الرغب 383. ويقارن بالمقاييس 69/4. واللسان 458/11-59. والصحاح 2/1320 والكتابات 617  
ومفاتيح العلوم الانسانية 386. والقاموس المحيط 3/575. واسباس البلاغة 340-41.  
(2) جمهرة اللغة 2/939. ويقارن بمفردات الرغب 383. وبالمقاييس 69/4. واللسان 458/11-59. والصحاح 2/1320  
والكتابات 617. ومفاتيح العلوم الانسانية 386. والقاموس المحيط 3/575. واسباس البلاغة 340-41.  
(3) اللسان 11/459.  
(4) نفسه 11/465. ويقارن بمفردات الرغب 383.  
(5) اللسان 11/459.  
(6) مفردات الرغب 382.  
(7) البرهان لأرسطو/م. س 403.  
(8) معيار العلم/م. س 286.  
(9) البرهان لابن رشد/م. س 450.

## وفي اصطلاح كتاب المنزع:

يبدل مصطلح العقل على: القوة المدركة لأوجه الفروق والتماثل الجرد بين مختلف التصورات. وهذه الدلالة تود عنده مقابلة لدلالة الحس. قال السجلحاسي: إن اسم المطابقة والطباق، وهو بمعنى الموافقة (...) فإن كان قدامة ينكر وجود هذا المعنى. فإن ما عليه الأمر في نفسه والوجود وشهادة الحس والعقل قواضي ينتقيضي ما يقول، وإن كان يرى أن الشرف هو للمعنى الذي يرى هو تلقيه باسم الطباق، ونحن نلقيه بالتجنيس، فهو لعمر الله مما ليس يقضي منه العجب...<sup>(1)</sup>.

## 2- المَعْقُول؛

يقال للمعقول ثارقه للعقل ذاته، وتارة؛ لما يُعقل بالقلب<sup>(2)</sup>. وبهذا يقابل مفهومه مفهوم الحسوس<sup>(3)</sup>. وفي عرف الفلاسفة لا يشهد مصطلح المعقول، عن هذه الدلالة، إلا قليلا<sup>(4)</sup>. مغاذاً ذلك، أنهم، يمثلونه بكونه: ما يدرك في الأذهان، متصوراً فيها<sup>(5)</sup>، من الحسوسات، ويقضي العقل- إن ذلك المعقول المدرك-: ليس في الحسوسات، بما هي محسوسات<sup>(6)</sup>، وإنما هو وجود مجرد<sup>(7)</sup>، منها<sup>(8)</sup>.

(1) المنزع البليغ / م. س 374.

(2) اللسان 458 / 11.

(3) المعجم الفلسفي 2 / 395.

(4) يقارن بالمعجم الفلسفي / م. س 2 / 395. وكشاف اصطلاحات الفنون / م. س 2 / 1593.

(5) المتعبر في الحكمة / م. س 230.

(6) تفسير ما بعد الطبيعة / م. س 913.

(7) بمعنى أن المعقول من الشيء لا يطابق محسوساً بعينه، بل يطابق كل شخص مجانس لذلك المحسوس، كالإنسان المعقول، فإنه يطابق ربنا وعمرنا وأطفالنا. التعبيقات للقارائمي / م. س 9.

(8) تفسير ما بعد الطبيعة / م. س 913.

أما في اصطلاح المتنوع:

لأن مصطلح العقول دل على: التصور الذهني المجرد المقابل للاسم، المحقق بالحدّ المعروف له.

قال السجلعاسي: وأسم الالتفات اسم مشترك بين هذا المعنى في هذا النوع، والمعنى الآخر الذي هو النوع الأول من جنس التسمية (...) ولذلك غلط من عدّها نوعاً واحداً غير متباين، ونحن للمّا ألفيتها هنا معنيين متباينين: معقولين واسمين ... ، فصلّنا وأثّرنا...<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> المتنوع البدعي 442. ويقارن ب 452 و 429. وأحيانا وود مصطلح العقول بمعنى الدلالة المخصوصة في الذهن من سماع الاسم غير الاصطلاحي. نفسه 333-34.

## العلم (العلامة)

تدور مادة عِلْمٌ، على تمييز الشيء بأثر فيه<sup>(1)</sup>.  
وانطلاقاً من هذا المدار الدلالي، تتعدّد اشتقاقات المادة. يقال: عَلِمْتُ على الشيء علامة<sup>(2)</sup>، وهي: السُّمَّة<sup>(3)</sup>. وَالْعِلْمُ من الجبني: أعلى موضع فيه، أو أعلى ما يلحقه بصرك منه<sup>(4)</sup>.  
ومن هذا المنحى، استعاروا فقلوا: أحلام القوم: ساداتهم<sup>(5)</sup>. ومعاليم النّبين: دلائله، وكذلك: معالم الطريق، والواحد: معلّم<sup>(6)</sup>. قيل: وَالْعِلْمُ: تقيض الجهل<sup>(7)</sup>.  
وعلى ضوء هذا المعنى، يقال: عُلِمَ العلمُ تعليماً وعلّماً، فتعلّمه<sup>(8)</sup>، أي: اتقنه<sup>(9)</sup>. والمعلوم: ما أدركه عِلْمُكَ<sup>(10)</sup>، والعرب تقول: تَعْلَمُ أنه كان كذا، بمعنى: اعلم<sup>(11)</sup>.

(1) يقارن بمقاييس اللغة 4/109.

(2) نفسه 4/109. والصّاح 2/1468. وجمهرة لغة 2/949.

(3) اللسان 12/419. ولقمان المخط 4/117.

(4) جمهرة اللغة 2/948. ويقرن باللسان 12/420، وله: وَالْعِلْمُ: رسم التّريب. وينظر المقاييس 4/109. والصّاح 2/1468.

(5) جمهرة اللغة 2/948. ويقارن بأساس البلاغة 434.

(6) نفسه 2/948. ويقارن بأساس البلاغة 434.

(7) مقاييس اللغة 4/110.

(8) اللسان 12/418.

(9) نفسه 12/417.

(10) جمهرة اللغة 2/948.

(11) مقاييس اللغة 4/110.

وليست ثمة مسافة دلالية بين المعنى الاصطلاحي العام للفظ العلم، الذي يشوّه بكونه: إدراك الشيء بحقيقته<sup>(1)</sup>، وبين المفهوم المنطقي لحد العلم. فمالوا: العلم هو وجدان الأشياء بمقتضاها<sup>(2)</sup>. أي، معرفتها على ما هي به<sup>(3)</sup>.  
غير أن الفلاسفة الأول، استندوا اسم العلم إلى: الإدراك الكلي<sup>(4)</sup>.

### أما في اصطلاح كتاب المنزج:

لأن لفظ العلم ورد مستعملاً على وجهين، هما:

- 1- العلم: دالاً به على إدراك الشيء وحقيقته. قال السجلعاسي، في عتبة كلامه عن نوع اللغات: "... ولا يجوز الاتصاف إلا في كلامين، فإما في كلام واحد فلا، وكذلك لا يجوز الاتصاف، إلا عند قطع الدلالة والعلم<sup>(5)</sup>."
- 2- العلم: دالاً به على مجموع القواعد الفكرية والصناعية، المنتظمة في بيئة من البيئات المتخصصة. قال: "لأن مادة القول، الذي نروم توليفة هذه الصناعة به، ونؤم الوفاء بها بانتعاشه، ليس تحتمل الاستقصاء - كما قيل أولاً - على ما عليه كثير من العلوم والصناعات...."<sup>(6)</sup>.

(1) مفردات الراهب 384. ويقارن بالكليات 610، وفيه يقسم العلم الحديث إلى طبيعي وهروري واستدلالي. وينظر التعريفات 177. وكذلك يقارن بمصطلحات أصول الفقه عند المسلمين 1/1016-17.

(2) الخدرود والرسوم للتكندي 193. وكتاب الميّن للأندلسي 384. ويقارن بمفهوم العلم عند علماء الأصول، في موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين 1/1015.

(3) الكليات 610. قيل: "ولا يكون ذلك إلا بمتجّه وهدف". ينظر مفاتيح العلوم الانسانية 289. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/99.

(4) المعجم الفلسفي 2/99-102. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1219. وفيه: العلم في عرف العلماء، هو لادراك مطلقاً بالتعريفات 117. ومفاتيح العلوم الانسانية 289. والأندلسي يصنف العلوم إلى ثلاثة: علم طبيعي وعلم كلي وعلم كلي. كتاب الميّن 387.

(5) المنزج البليغ 444. ويقارن بالصفحة 202.

(6) لب 394.



## 2- العلامة:

أَلْعَلَمُ عند أهل اللغة، يدل على: ما وَضِعَ لشيءٍ بعينه<sup>(1)</sup>، وفي الاصطلاح العام، هو: الأثر الذي يُعَلِّمُ به الشيء، كَعَلَّمَ الطريق وَعَلَّمَ الجيش<sup>(2)</sup>، وذلك كالاسم: يُفهم منه معنى معين لا يصلح لغيره<sup>(3)</sup>. ومن ذلك<sup>(4)</sup>: العلامة، وهي: السُّمة<sup>(5)</sup>، والأمازة<sup>(6)</sup>. فيقال: عَلِمْتُ على الشيء علامة، ويقال: أَعْلَمُ الفارس، إذا كانت له علامة في الحرب<sup>(7)</sup>. والعلامة، في الاصطلاح العام: واقعة قابلة للإدراك صوتياً، بصرياً أو لسياً، تسمح بالترغف على واقعة أخرى غير مدركة<sup>(8)</sup>.

### وأما في اصطلاح المتغ:

فإن مصطلح العلامة يدل على: الأثر المبهين عن دلالة معينة في الشخص أو الشيء. وهذه من أقسام البيان. قال السجلماسي: والبيان اسم مشترك، من قبل أنه مقول بعموم وخصوص، إذ كان مقولاً بعموم على كل شيء وقع له بيان على الإطلاق، فهو جنس وكلّي تحته أربعة أنواع، وهي: الكلام، والإشارة، والحال، والعلامة<sup>(9)</sup>.

(1) الصنقات 178.

(2) مفردات الراغب 385.

(3) الكلمات 603.

(4) يقارن بالصباح 1468/2، قال: أَلْعَلَمُ: العلامة، والعَلَمُ: الجبل....

(5) انقاموس المحيط 117/4.

(6) الكلمات 653.

(7) مديس اللغة 109/4.

(8) مفاتيح العلوم الانسانية 289.

(9) المنزع البديع 414.

## النظر

التنوّع والظنّاء والرواء، أصلٌ صحيحٌ يرجعُ فروعهُ إلى معنى واحدٍ<sup>(1)</sup>، وهو: تأمُّلُ الشيءِ ومُعانيتهُ<sup>(2)</sup>، ومنه: النظرُ<sup>(3)</sup>، وهو: تأمُّلُ الشيءِ بالعين. وقد يُشعُّ في دلالة هذا اللفظ، فيقال: النظرُ هو: الفِكرُ في الشيءِ ثَقُلُهُ وثِقَسُهُ<sup>(4)</sup>، ومن ذلك قول الراغب: النظرُ تَقْلِيْبُ البَصَرِ والبَصِيْرَةُ، لإدراكِ الشيءِ ورؤيته، وقد يُرادُ به التأمُّلُ والفحصُ، وقد يُرادُ به المعرفةُ الحاصلةُ، بعدَ الفحصِ، وهو الرُّؤيةُ<sup>(5)</sup>. ومن الباب، لفظُ النظرِيّ، وهو: الذي يتوقَّفُ حصولُهُ على نظرٍ وكَسْبٍ، كَصُوْرِ النَّفسِ والعقلِ، وكالتصديقِ بأنَّ العالمَ حديثٌ<sup>(6)</sup>.

ونجد، في بيئة الفلاسفة، جملة من المفهومات، وأبرزها:

- 1- النظرُ: هو الفِكرُ، الذي يُطلَبُ به عِلْمٌ أو غِيْبَةٌ ظَنٌّ. والمرادُ بالفِكرُ: انتقالُ النَّفسِ في المعاني انتقالاً بالقصدِ<sup>(7)</sup>.
- 2- النظرُ: وهو: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ لثانِيٍّ إلى مجهولٍ<sup>(8)</sup>.
- 3- النظرُ: وهو: ملاحظةُ العقلِ ما هو حاصلٌ عنده، لِتَحْصِيْنِ غَيْرِهِ<sup>(9)</sup>.
- 4- النظرُ اِثْرَهاثي: وهو: أتمُّ أنواعِ النظرِ، بأنَّه أنواعُ القِيامِ<sup>(10)</sup>.
- 5- النظرُ العقلي: وهو: مُلْكَةُ الانتقالِ من الأدلّةِ إلى المدلولاتِ<sup>(11)</sup>.
- 6- نُظَرُ الفيلسوف: وهو: الذي يرتقي من السُّفَلِ، فيجولُ في لُوساطِهِ، ويبلغُ إلى العُلُوِّ<sup>(12)</sup>.

(1) مفاتيح اللغة/ 5/ 444.

(2) نفسه/ 5/ 444. ويقارن بمختصر الصحاح/ 666.

(3) اللسان/ 5/ 215. وأساس البلاغة.

(4) القاموس المحيط/ 2/ 238.

(5) ملوكيات الراغب/ 553. ويقارن بمفاتيح العلوم الاسامية/ 436. والكليات/ 697.

(6) التعريفات/ 270.

(7) كشاف اصطلاحات الفنون/ 2/ 1705.

(8) نفسه/ 2/ 1706. ويقارن بالكليات/ 904. والمعجم الفلسفي/ 2/ 473. ومفاتيح العلوم الانسانية/ 436.

(9) كشاف اصطلاحات الفنون/ 2/ 1706.

(10) فصل المقال/ 29.

(11) مقدمة ابن خلدون/ 340.

(12) لمخاضات/ 174.

فمهما تعلّق الأمر، عندهم، بالترتيب للأسور أو ملاحظتها، فإن القائم بذلك، لا يخرج عن استعمال: القلب<sup>(1)</sup>، أو الفكر<sup>(2)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن لمصطلح النظر، دلالات عدة، أبرزها:

- 1- النظر: ويدلّ على إحدى الصناعات العلمية، وهي: صناعة المنطق. قال السجلماسي: «ويشبه أن يكون المعنى المقصود، عندهم، من هذا الاسم<sup>(3)</sup>، معنى مستعاراً من المعنى المقصود في وضع الصنائع الأخرى: كالنظر، والأصول، والنحو، والجدل<sup>(4)</sup>».
- 2- النظر: ويدلّ به على الفكر والتأمل القصدي. وقد وردت هذه الدلالة، في المنزع، سياقين، هما:
  - 1-2: الفكر الذي يقصد به استقراء العلاقات من أجل بناء الدلالة. قال السجلماسي: «قولنا جرت العادة في الصناعة النظرية بالوصية للتأطير والتحذير له، أن يلمح بالألفاظ ويقف بصورة عليها، ويأن يتقدم أولاً، ليقرّر المعاني في نفسه، ويتصورها ثم تصوير مكثف، ثم يطبق عليها الألفاظ ولعمري إنها توصية من قد أزمع تعريف طرق النظر الصادق<sup>(5)</sup>».
  - 2-2: إعادة التأمل والتبصر من أجل التأدي إلى نتائج جديدة. قال السجلماسي: «وفي هذا الحدّ نظر، من قبل أنه ظاهر أمره أنه مأخوذ من المورد، والحدّ المأخوذ ليس يطابق المواد كلها، ولا الجزئيات بأسرها، لأنه إن طابق بعضها، قصّر عن بعض<sup>(6)</sup>».

(1) في الكلبيات 904: النظر عبارة عن حركة القلب لطلب علم من علم.

(2) يراجع: مفاتيح العلوم الامتانية 436، والمعجم الفلسفي 2/ 472.

(3) وهو الامتناء. المنزع البهيم 286.

(4) نفسه 286.

(5) نفسه 249.

(6) نفسه 287.

## 2- النظرية:

لفظ النظرية، من المصطلحات الفلسفية القديمة.

فقد حوله اليونان، كدال على: يُعَلِّمُ النظر إلى العالم أو المشاهدة<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن الإشارة إلى داليتين، تسهمان معاً في تشكيل دلالة فلسفة واحصاة

لمصطلح نظرية:

الأولى: دلالة عامة: وضمناها يدل مصطلح نظرية، على: تركيب عقلي، مؤلف من تصورات

منسقة، تهدف إلى ربط المقدمات بالنتائج<sup>(2)</sup>.

الثانية: دلالة خاصة: وضمناها يدل المصطلح على: بناء فكري، يتزع إلى الربط بين أكبر عدد من

المظاهر المنظورة، ومن القوانين الخاصة، وإلى جمعها في نَجْمٍ متناسق، يحكمه مبدأ تفسيري عام للكنية

المعتبر<sup>(3)</sup>.

أما في اصطلاح المترج:

فدل مصطلح النظريات على: الكليات العقلية المجردة، في صناعة المنطق. والتي هي بمثابة آلات

تعميدية في صناعة البلاغة<sup>(4)</sup>، مثال ذلك ما قاله السجلماسي: 'الشرطة في هذا النوع من البلاغة'<sup>(5)</sup> التي بها

ملاك الأمر فيه، هي صحة التقسيم، واستيفاء الأقسام، وحسن سباق الأعداد، واستقصاء الأمور الحادثة

عن القسم، والأشياء التي إليها انقسم الكل. وليس يظنون بهذه الشرطة، أن النظريات أقعد بها، كما أنه

ليس يظنون بالخصال الأربع - التي هي: التداخل والتناثر والزيادة والتقصان - أنعمية النظريات أبضاً

بتجنيها<sup>(6)</sup>.

(1) مفاتيح العلوم الانسانية 437.

(2) المعجم الفلسفي 477/2. ويقارن بمعجم مصطلحات الأدب 569.

(3) مفاتيح لعلوم الانسانية 437. ويقارن بمعجم مصطلحات الأدب 569.

(4) يقارن بمعجم مصطلحات الأدب 572. قال: نظرية تصنيف المقولات بحيث تشمل كل ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من

حجج ومفاهيم جملية، تصنفها يسمح بالرجوع إليها بأقل مجهود.

(5) وهو نوع التقسيم. المترج البديع 355.

(6) المترج البديع 355.

## 2-1: القوانين النظرية:

في اصطلاح المترج:

دلّ مصطلح القوانين النظرية على: تسمّى المطلقات المنطقية العقلية، المتوصل إليها، بالاستقراء الشاغل للظواهر التركيبية الجزئية. مثال ذلك قول السجلماسي: "... وبالجملّة: يُؤثّر جهازي الطالب بحقوقها، وأصحي بالمطالب: هل هو؟ وما هو؟ وكيف هو؟ ولم هو؟، وهذه فقد قيل فيها في موضع القول من النظريات، فإذا استوفى الفحص عن هذه الجهات، وأنعم النظر في البحث عن هذه الأمور، جعل الألفاظ من بعد بُعْثاً لها، وليسنا لتمهيد القوانين النظرية، فنقول في هذه المطالب هاهنا...."<sup>(1)</sup>.

## 2-2: البلاغة النظرية:

في اصطلاح المترج:

دلّ مصطلح البلاغة النظرية على: النقد النظري المؤسس على التنظير الفلسفي الجمالي للقضايا البلاغية. قال السجلماسي: كناسية: وقد سُمّي في البلاغة النظرية، في كتاب الشعر: موازنة، باعتبار معادلة أجزاء القول بعضها لبعض، والتام نسبة بعضها إلى بعض، بتلك المعادلة<sup>(2)</sup>. وهذا المصطلح يُقابل، عنده، ويشكل ضمنى البلاغة التطبيقية، المتمثلة في ذلك النقد التطبيقي المنعكس في أجزاء الصنعة الكاملة، كما هي متجسدة في شجرة الأجناس والأنواع البلاغية في المترج.

(1) نفسه 373.

(2) نفسه 517.

## التَصْدِيقُ (الصُّدُقُ)

### 1- الصُّدُقُ

مرّةً مائةً صدق، في كافّة استعمالاتها اللغوية<sup>(1)</sup>، إلى دلالة: قوّة في الشيء: قولاً وغيره<sup>(2)</sup>.  
ومن أساس الوضع، عندهم، يقال: الصدق<sup>(3)</sup>، ل: الكمال من كل شيء. ثمّ يتسمون في مدار ذلك، حتى يقولون: ثوبٌ صدق، وخمارٌ صدق<sup>(4)</sup>.  
ومن ذلك يقال: الصدق: خلاف الكذب، سمي لقوّة في نفسه، ولأنّ الكذب لا قوّة له، هو باطل<sup>(5)</sup>. وهذا، عندهم، أساسٌ لاشتقاقاتٍ واسمعاراتٍ عدّة. ومنه قولهم: يصدق الشيء: ما يصدّقه<sup>(6)</sup>، والصدّيق: الملازم للصدق<sup>(7)</sup>.  
وكذا يستعمل الصدق والكذب في كل ما يحق ويحصل في الاعتقاد، نحو: صدق ظني وكذب، ويستعملان في أفعال الجوارح، فيقال: صدق في القتال... وكذب في القتال...<sup>(8)</sup>.

(1) مقاييس اللغة/3/339، 340، واللسان/10/193-197، والقاموس المحيط/3/342-344، والصحاح/2/1143-44. وجهرة اللغة/2/656، ومفردات الراغب/310-312، وأساس البلاغة/351.

(2) مقاييس اللغة/3/339.

(3) والصدق بالكسر أيضاً، ينظر: اللسان/10/196.

(4) لسان/10/194.

(5) مقاييس اللغة/3/339، والصحاح/2/1143. ويوازن باللسان/10/193، قال: الصدق: نقيض الكذب. وينظر نفس المعنى في القاموس المحيط/3/342، قال: ضد الكذب. وينظر نفس التعبير في جهرة اللغة/2/656. ويقارن بمفردات الراغب/م. س. 310، قال: اصدق والكذب احدهما في القول ما حيا كان أو مستقبلاً، وهذا كان أو غيره، ولا يكونان بالقصد الأول إلا في القول، ولا يكونان في القول إلا في الحاضر دون غيره من أصناف الكلام. ويقارن بالكليات/م. س. 557.

(6) القاموس المحيط/3/343. ويقارن باللسان/10/195، قال: صدق الأمر: حقيقته. وينظر نفس التعبير في، جهرة اللغة/2/656. وأساس البلاغة/351، قال: وعند صدق ذلك وهو ما يصلح من الدليل.

(7) مقاييس اللغة/3/339. ويقارن بالصحاح/2/1144، قال: كصدق: مثال اليقين، الدائم التصديق، ويكون الذي يصدق توله بالعمل. وينظر نفس التعبير في: اللسان/10/193. وأيضاً في جهرة اللغة/2/656. وأساس البلاغة/351.

(8) مفردات الراغب/311. ويقارن بالصحاح/2/1144. وجهرة اللغة/2/656. واللسان/10/194. وأساس البلاغة/351. ومقاييس اللغة/3/339. ويقارن بالكليات/م. س. 557.

## وأما في الاصطلاح العام:

فقد ارتبط الصدق بالأقوال<sup>(1)</sup>، والظنون<sup>(2)</sup> والأفعال<sup>(3)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة: نجد طائفة من المؤشرات المفهومية، من أبرزها:

- 1- الصدق، إنما يقال له إنه موجود لأجل إضافته إلى الذي له ماهية خارج النفس<sup>(4)</sup>.
- 2- ليس كل ما تشهد به الفطرة قطعاً هو صادق، بل «صادق» ما تشهد به قوة العقل فقط<sup>(5)</sup>.
- 3- الصدق والموجود مترادفان<sup>(6)</sup>.
- 4- الصدق هو أن يكون حكمك، بتلك النسبة (بين المدرك والمذكّر)، مطابقاً لما في الوجود<sup>(7)</sup>.

وفي البيئة الفلسفية الإسلامية، قد يستعمل مفهوم مصطلح الصدق أحياناً متضمناً في بناء مفهوم الحجة الفلسفي<sup>(8)</sup>. قال الكندي، معرّفاً له: «هو القول الموجب لما هو، والسالب ما ليس هو»<sup>(9)</sup>.

## أما في اصطلاح كتاب المترج:

دل مصطلح الصدق على مطابقة الشيء في الذهن لما في الوجود والواقع. بيد أن السياق يجعل هذا الاستعمال عنده تارة خاصاً وتارة عاماً:

- (1) قال الراغب: الصدق والكذب أصلهما في القول مدحياً كان أو مستظلاً، وحدا كان أو غيره (...). ولا يكونان في القول إلا في الخير دون غيره من أصداف الكلام (...). وقد يكونان بالعرض في غيره من أنواع الكلام كالاستفهام والأمر والذم... مفردات الراغب/ م. ص 310.
- (2) قال: وقد يستعمل الصدق والكذب في كل ما يحق ويحصل في الاعتقاد، فهو صدق ظني وكذب. نفسه 311.
- (3) قال: ويستعملان في أفعال الجوارح... نفسه 311. أم عند علماء الأصول، فقد ارتبط لفظ الصدق، بالأقوال فحسب. ينظر: مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين 3/ 840. وفيه: الصدق: الإخبار بلشيء على ما هو به. ويقارن بالكليات/ م. ص 556.
- (4) كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق حسن مهدي - دار المشرق/ بيروت، 1970، ص 122.
- (5) حك النظر في المنطق للفارابي/ م. ص 53.
- (6) كتاب الحروف للفارابي/ م. ص 116.
- (7) الباحث لمشروقة للرازي 368 ضمن موسوعة مصطلحات الفلاسفة عند العرب/ م. ص 372.
- (8) الأرجح أنه لم يوجد هذا سوى عند الكندي، في كتاب الحدود والرسوم. لكننا نجد مصطلح التصديق حذاً فلسفياً مركزياً في رسائل الحدود وبين المصطلحين أصراً قوية.
- (9) الحدود والرسوم للكندي/ م. ص 193. ويتأمل قول جاحظ في هذا السياق. قال: صدق الخير مطابقتها للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق، وكذب: عدم مطابقتها للواقع، مع اعتداده أنه غير مطابق، وغيرهما ليس بصدق ولا كذب. كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 2/ 1072.

أولاً: السياق الخاص: وفيه استعمل مصطلح الصدق، دالاً على المعنى المرتبط بحقيقة موضوعية خارج الذهن. وبهذا المفهوم للمصطلح، نجد السجلماسي، قد ربطه -سلباً- بالقضية الشرعية، باعتبارها قولاً مُحَيَّلًا غير صادق. قال: القضية الشرعية إنما تؤخذ من حيث هي مُحَيَّلَةٌ فقط، دون نظرها إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطئية<sup>(1)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزح، نجد أن ورود القول المُصَدَّق -المُشْتَق من: الصَدَق مُقَابِلًا في استعمال المنزح، لمصطلح القول المُحَيَّل، المشتق من التخييل. قال السجلماسي، في معرض تعريفه للقول المُحَيَّل: وبالجملية تتفعل له النفس انفعالاً نفسانياً غير فكري، سواء كان القول مُصَدَّقاً به أو غير مُصَدَّق به، لأن كونه مُصَدَّقاً به، غير كونه مُحَيَّلًا أو غير مُحَيَّل<sup>(2)</sup>.

ثانياً: السياق العام: وفيه استعمل مصطلح الصَدَق دالاً على مفهوم منطقي مجرد، وهو: مطابقة الوجود في الأذهان، لما هو شاخصٌ مُتَمَثِّلٌ في الأعيان. وقد استعمل هذا المعنى المنطقي العام، في سياق حجاجي نظري.

ويتمثل ذلك في سياق طرح السجلماسي تساؤله عن رأي علماء البيان في اقتصار نزع التصدير، على القول الشرعي فحسب. قال: وعلماء البيان وأهل صنعة البلاغة، يرون أن هذا النوع من النظم، وهذا الأسلوب من التراكيب هو مخصوص بالقول الشرعي فقط، ويقع عندهم منه في القوالي خاصة، وهؤلاء، لالتزامهم هذا الرأي، فإنهم يميطنونه من القرآن، وبالجملية؛ من القول غير الشرعي، ويرون أنه إنما يوجد في الشعر فقط، وينبغي أن تتأمل ما وضعه علماء هذه الصناعة، في هذا النوع، من لصره على الألويل الشعرية، وتخصيصه منها بالقوالي فقط؛ هل هو صدق؟<sup>(3)</sup>

(1) المنزح لبدیع/م. س. 220.

(2) نفسه 219-220.

(3) نفسه 406.



## 2- التصديق:

التصديق في الاصطلاح العام؛ لفظ دال على ضرب من الاستيقان من الشيء. ولذلك يستعمل في كل ما فيه تحقيق<sup>(1)</sup>. ودلالته: أن تتسبب باختيارك، الصدق إلى المخبر<sup>(2)</sup>. وثمة امتداد مفهومي، بين هذا المعنى الاصطلاحي العام، للفظ التصديق، وبين تصور الفلاسفة له. يتمثل هذا في دلالته على معنى الحكم على الشيء<sup>(3)</sup>.

يبد أن مفهوم التصديق بعد أن راج واستقر في بيئة المنطقيين الإسلاميين -احتمل ليفيأ من الخصائص التصورية المنطقية، التي يمكن تكثيف أبرزها في التالي:

1- دلالة مصطلح التصديق، على قسم أساسي من العلم<sup>(4)</sup>. قيل: العلم قسمان: أحدهما، علم يلوأ الأشياء، ويسمى: تصور أو الثاني: علم بنسبة تلك الدوات، بعضها إلى بعض، يستلزم أو إيجاب، ويسمى: تصديق<sup>(5)</sup>.

2- يعتبر مفهوم النسبة، باعتبارها علاقة عقلية منطقية مفترضة بين شيئين، عنصراً أساسياً لبناء تعريف مصطلح التصديق. قيل: وأما التصديق، فعبارة عن حكم العقل، ينسب بين مقررَين<sup>(6)(7)</sup>.

(1) مفردات لراغب/ م. س 311. ويقارن بالكلية/ م. س 556، قال: والتصديق: هو الاعتراف بالمطابقة، لكن الاعتراف بالمطابقة في حكم، لا يوجب أن يكون ذلك الحكم مطابقاً...'. وينظر أيضاً في كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 451.

(2) التصديقات/ م. س 68. ويقارن بالكلية/ م. س 212. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 451. وأيضاً بمفهوم الصدق عند الكندي، قال: الصدق هو القول الموجب ما هو، والسالب ما ليس هو. الحدود والرسم/ م س 193، للكندي.

(3) تراجع مزيد من التفصيل حول الدلالة العامة للفظ التصديق في الكلية/ م. س 556 و 213، ثم يقارن بالتصديقات/ م. س 68.

(4) قال ابن اسحاق الكندي في تعريف العلم: العلم: وجدان الأشياء بمقتضاها، ينظر: الوسائل الفلسفية للكندي/ م. س 169، ويقارن بقول الجابري: تصنيف جميع معارف الناس إلى صنفين: تصور وتصديق، تصنيف لم يكن مألوفاً في الحقل المعرفي البياني الذي له تصنيفاته الخاصة مثل تقسيم العلم إلى علم قديم وعلم حديث، أو إلى علم ضروري وعلم مكتسب...'. بنية العقل لعربي/ م. س 445.

(5) كتاب حدود للغزالي/ م س 266-67، والمقدمة لابن خلدون/ م. س 388.

(6) قال الغزالي: يتطرق التصديق إلى خير، وأقل ما يتركب منه: جزآن مفردان، وصف وموصوف، فإذا نسبة الوصف إلى الموصوف بغير أو إثبات، صدق أو كذب. المستقصى/ م. س 11.

(7) كتاب المين في شرح ألعاط الحكماء والمتكلمين للامني/ م س 314.

- 3- إذا كان مفهوم التصديق، بذلك على ضرب من الإدراك<sup>(1)</sup>، فإن كل تصديق بلائذ فيه من التصور، ولا ينعكس<sup>(2)</sup>.
- 4- يتأسس على هذا، عندهم، أن مصطلح التصديق، يوازي مصطلح التصور ويقترن به<sup>(3)</sup>. وتوازيهما أظهر، في بناء الإنكار. قيل: التصديق موقوف على التصور، فإذا لم يحصل تصور لم يحصل تصديق، فلا يكون عند بني آدم علم في عامة علومهم<sup>(4)</sup>. فاستقر عندهم أن التصور يُنال بالحدس<sup>(5)</sup>، وأن التصديق يُنال بالحجة<sup>(6)</sup>.

### وفي اصطلاح كتاب المنزع:

ستعمل مفهوم مصطلح التصديق، دالاً على: الحكم العقلي بصحة نسبة بين ما هو موجود في الأذهان من شيء ما، وبين ما يعكس حقيقته في الأعيان. قال السجلماسي: القضية الشعرية، إنما تؤخذ من حيث هي متعلقة فقط (...). فإنه يُصدقُ بقول من الأنوال، ولا يفعلُ به. فإن قيل مرةً أخرى، وعلى هيئة أخرى، فكثيراً ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقاً<sup>(7)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- ورود مصطلح التصديق كمقابل لمصطلح الأنفعال التخييلي: وذلك في سياق تعريف القضية الشعرية القابلة بمفهومها للقضية الجدلية أو الخطئية<sup>(8)</sup>.

(1) التصديقت 13. ويقارن بالمعجم الفلسفي/م. ص 1/277.

(2) المبحث المشري للوازي/م. ص 369.

(3) يقدرون بمقاصد الفلاسفة: فمن موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب/م. ص 165 .. وينظر كشاف اصطلاحات

القرن/م. ص 1/452. والمعجم الفلسفي/م. ص 1/277.

(4) الرد على المنطقيين/م. ص 1/36.

(5) يراجع مفهوم الحد ضمن معجم المصطلحات المنطقية المدروسة 2/426.

(6) قال الغزالي: يُنال لتصور بالحد، والتصديق بالحجة مقاصد الفلاسفة/م. ص 25.

(7) المنزع البديع/م. ص 220.

(8) نفسه 220.

- 2- موازنة مفهوم التصديق، بهذا المعنى، لمفهوم الإقناع باعتباره أفقا للقضية الجدلية أو الخطبية، التي ينبغي أن تؤخذ من حيث الشهرة والإقناع فقط، دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه<sup>(1)</sup>.
- 3- اقتران مفهوم مصطلح التصديق-باعتباره حكما عقليا بوجود نسبة بين شيئين-بجانب المتلقي للكلام البليغ لا بمن يولفه. ذلك بأن مناط الحكم- بصدد صدق القضية أو كذبها -على المتلقي الذي تنصب عليه دوائر الإقناع.
- 4- اقتران مفهوم التصديق، عنده، بمفهوم القياس<sup>(2)</sup> كجزء من البرهان المنطقي؛ ولعل القياس ما هنا أساس والتصديق بناء. قال السجلماسي: "وذلك إما أن يرد الجزء منه-الذي هو حجة الوضع وبيان له<sup>(3)</sup>- في صورة مقدمة كلية كبرى<sup>(4)</sup>، في شكل قياس حملي، بالقوة يعطي: البيان والتصديق...<sup>(5)</sup>".

(1) نفسه 220.

(2) يقارن بقول الفلاسفة: "القياس فإن شأنه أن يوقع التصديق بالشيء ففقد". ينظر كتاب الالفاظ المستعملة في لفظ، ابن نصر الفارابي تحقيق عمن مهدي/ بيروت. دار المشرق 1987. ص 87.

(3) انزع البديع/ م. ص 312.

(4) يراجع مفهوم المقدمة ضمن معجم المصطلحات المنطقية المدروسة 530/2-534.

(5) المنزع البديع/ م. ص 312.

## التحقيق (الحقيقة - مُحَقَّقُوا الْأَوَّلَ)

في المقاييس: الحياء والقاف، أصل واحد، وهو يدلُّ على إحكام الشيء وصيغته<sup>(1)</sup>.  
يقال: حقُّ الأمر يَحِقُّ - وقال قومٌ: يَحِقُّ حقًّا - إذا وَضَحَ فلم يكن فيه شك<sup>(2)</sup>.  
والحقيقة، هي: إنا من قميل، بمعنى فاعل، من حق الشيء، إذا ثبت، ومنه الحاقة، لأنها ثابتة كائنة  
لا محالة. وإنا بمعنى: مفعول، من: حَقَّقْتُ الشيء، إذا أثبتته، ليكون معناها: الثابتة والمثبتة، في موضعها  
الأصلي، والثاء للثاني، في الوجه الأول، ولينقل اللفظ من الوصفية إلى الإسمية في الثاني<sup>(3)</sup>.  
ومن هذا، قالوا: حقيقة الشيء: كماله الخاص<sup>(4)</sup>. وحقيقة الأمر: أي، يقين شائيه<sup>(5)</sup>.  
وأخذ الاصطلاح اللغوي: الحقيقة من بين ذلك، ثم قصده به: ما أُقِرُّ في الاستعمال على أصل  
وضعيه<sup>(6)</sup>.

وفي حروف الفلاسفة:

استعمل مصطلح الحقيقة عندهم، بمعنى: الأحوال الثابتة للأشياء في نفسها، بغض النظر عن  
جعل جاعلٍ واعتبارٍ مُعتبر<sup>(7)</sup>.  
ومن أبرز خصائص هذا المفهوم، عندهم، نجد:

- (1) مقاييس، اللغة 2/15. ويقالون بما قاله الراغب: أصل الحق المطابقة والموافقة كمطابقة رجل الباب في حله لدبرائه على استقامة. مفردات الراغب 140.
- (2) جهرة اللغة 1/100. وأحق صدق الحديث. ينظر: اللسان 10/52. والصاحح 2/1112. ويقارن بأساس البلاغة 135.
- (3) الكليات 362. ويقارن بالترميزات 101.
- (4) نفسه 362.
- (5) اللسان 10/52. وفي الجمهرة: حَقَّقْتُ الشيء تخففت، إذا صدقت قائله، حَقَّقْتُ أنا الشيء أحقَّه حقًّا. جهرة اللغة 1/100. ويقارن بأساس البلاغة 135.
- (6) اللسان 10/52. ويقالون بقول الراغب: 'والحقيقة تستعمل تارة في الشيء الذي له ثبات، كقوله صلى الله عليه وسلم غلظة: لكل حق حقيقة فما حقيقة إيمانك؟... وتارة تستعمل في الاعتقاد، وتارة في العمل وفي القول'. مفردات الراغب 141. وقد أشار هنا إلى أن هذا التعريف هو في تعارف الفقهاء والمفكرين.
- (7) الكليات 362.

- 1- الحقيقة: وتدلُّ، عندهم، على كُنْهُ الشَّيْءِ وُقُومِ وجوُّوهِ. وعلى هذا، يتحصَّلُ المفهوم من المصطلح، بمعنى: ما بهِ الشَّيْءُ هوَ، كالحَيوانِ النَّاطِقِ للإنسانِ، بخلافِ الضَّاحِكِ والكاتبِ، كما يمكنُ تصوُّرُ الإنسانِ بدونه<sup>(1)</sup>. فبهذا تكونُ الحقيقةُ، هي: "الذَّاتُ والمَاهِيَةُ"<sup>(2)</sup>.
- 2- الحقيقة: وتدلُّ، عندهم -بوجهٍ آخر-، على حالة من الانسجام بين الظُّهورِ والواقع. وعلى هذا، يتحصَّلُ المفهوم من المصطلح، بمعنى: ما أريدُ بهِ حقُّ الشَّيْءِ إذا ثبتَ وهو مطابقةُ الثَّصورِ أو الحكم للواقع<sup>(3)</sup>.
- 3- الحقيقة: وتدلُّ، عندهم، على: "ما يصيرُ إليه حقُّ الشَّيْءِ ووجوبُهُ، وهو مطابقةُ الشَّيْءِ لِصورةِ توجِّهِه أو وِثَالِهِ"<sup>(4)</sup>.

وتتعدُّه البَيِّنَاتُ العِلْمِيَّةُ فتتعدَّدُ مدلولاتُ المصطلحِ، انطلاقاً من طبيعة الموضوع الذي تدلُّ عليه نقطةُ الحقيقة<sup>(5)</sup>:

- 
- (1) التعريفات/102.
  - (2) كشاف اصطلاحات الفنون/1/685. والتعريفات/102، والمعجم الفلسفي/1/485. ويقارن بالتعريفات/95. وفي تهاافت الفلاسفة/128: "إن نقي الماهية نقي للحقيقة".
  - (3) المعجم الفلسفي/1/485. والتعريفات/101. ومن هذه: الحقيقة اللغوية، التي وضعها واضع اللغة، ودلت على محلها مصطلح صيها في تلك المواضع. معجم المصطلحات البلاغية/473. والكليات/362. ومفاتيح العلوم الانسانية/172.
  - (4) المعجم الفلسفي/1/485. وشرح جميل صليبا: نقول: لا يبلغ المؤمن حقيقة الايمان حتى لا يحجب انسانا بحجب هو فيه، يعني خالص الايمان وكماله، ونقول ايضا: هذه الصورة مطابقة للحقيقة. ويقارن بمعجم المصطلحات البلاغية/472.
  - (5) عند الأصوليين مثلاً، الحقيقة هي: اللفظ المستعمل فيما رُبع له في عرف الشرع. إراجع: كشاف اصطلاحات الفنون/1/684. ويقارن بمصطلحات اصول الفقه عند المسلمين/1/580-81. ومفاتيح العلوم الانسانية/172. والكليات/361. ومعجم المصطلحات البلاغية/472.

ففي اصطلاح البلاغيين<sup>(1)</sup>، دلّت الحقيقة، على: اللفظ الكائن على موضوعه الأصلي<sup>(2)</sup>، وما هنا يكون المصطلح قسيما للمجاز<sup>(3)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المترج:

فإن مصطلح الحقيقة دل على:

- 1- كُتِبَ الشَّيْءُ وَجَوْهَرُهُ الْمَصْنَعُ الدَّالُّ عَلَى مَا بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ. قال السجلماسي، في معرض كلامه عن طبيعة الأجسام العالية: «ولا يدخل بعضها ولا يرتب تحت بعض، لتقابل الطّبعين والحقيقتين والدّائتين، وتولّي الجواهر وتباينهما»<sup>(4)</sup>.
- 2- الواقع الموضوعي للأشياء، الذي تكون له على ما هي عليه. قال السجلماسي: «القول: (...) وهو يُرادفُ الإفراط، ثمّ تكلم من ذلك الحدّ إلى علم البيان، على ذلك الاستعمال والوضع، فيوضع فيه على الإفراط في الإخبار عن الشيء والوصف له، ومجازة الحقيقة فيه إلى المحالّ المحض، والكذب المخترع لغرض المبالغة»<sup>(5)</sup>.

(1) الخصائص/2/442، وأسرار البلاغة/324، وأقل السائر/1/58، ومفتاح العلوم/169، والإيضاح/265، والتلخيص/292، وروشن المربع/119، والطراز/1/47، ونصرة لأفريقي/23، ومنهاج البهاء/9 و15، وحسن القوس/104، والاعتناء/2/36، والمعجم للنصّل في علوم البلاغة/545-46. وتقرن الحقيقة عندهم في البحث، بالمجاز. ويشير صاحب معجم المصطلحات البلاغية أن البحث في مفهوم الحقيقة البلاغية بدأ يظهر انطلاقاً من القرن الثالث. معجم المصطلحات، بلاغية/471.

(2) أقل السائر/1/58، والكليات/361.

(3) وهو خلاف الحقيقة. كشف اصطلاحات الفنون/2/1456-61. قال التهانوي: «كأنهم إن تعريف المجاز لا يتضح حتى الاتضح بدون ذكر تعريف الحقيقة لتقابلهما حتى قيل إنّما تعرف الأشياء بأفهامها. وينظر مفهوم المجاز أيضاً في مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/2/1335، وفيه نجد: كل لفظ وضعه وأضح اللغة بأزاه شيء فهو حقيقة، ولو استعمل في غير، يكون مجازاً لا حقيقة. وشبه بهذا ما نجده عند الفقهاء والأصوليين، ثم يقولون بمردات الرأب/41، قال «أما في تعارف الفقهاء والمكلمين فهي اللفظ للاستعمل فيما وضع له في أصل اللفظ».

(4) المترج البنيح/289، ويقارن بالصنعة/278 و263.

(5) نفسه/273. ولقد هذه الدلالة تستعمل عنده في سياق لتقابل مع دلالة المجاز، ويدلّ على ضرب من مطابقة القول الدال على معنى، لما هو ماثل في الأعيان. قال السجلماسي: «ولما ساء أيضاً من قس انقسام القول، من تلك الجهة، إلى حقيقة والمجاز-التصوير المجازي، واخروج عن الحقيقة، أحياناً، على نسبة ما أشاعها في الكلام، واختياراً للأفصح من أشكال الألفاظ، وظلياً للأجزل منها».

## 2- التحقيق:

الحق: نقبض الباطل<sup>(1)</sup>، وأصله: المطابقة والموافقة<sup>(2)</sup>.

ومن باب هذا، يقال: كلام مُحَقَّق، أي: رصين<sup>(3)</sup>. وحَقَّقَ قولَه وظَنَّهُ تحقيقاً، أي صدقه<sup>(4)</sup>. وتحَقَّقَ الخبرُ: صَحَّ<sup>(5)</sup>.

والتحقيق، في الاصطلاح العام: هو: إرجاع الشيء إلى حقيقته<sup>(6)</sup>. أي: لما عليه ذلك الشيء في نفسه<sup>(7)</sup>.

ومفهوم مصطلح التحقيق، عند الفلاسفة، يستدعي مؤشرات، من أبرزها:

- 1- إن اسم التحقيق، مقول على معنى: إثبات المسألة بدليلها<sup>(8)</sup>. والمعنى: إثبات المسائل، بمعارضتها بالشواهد الحسية، أو بتوكيد صدق النظريات على الحالات الجزئية<sup>(9)</sup>.
- 2- إن مصطلح التحقيق: من زاوية نظر منطقية، متعلق بمفهوم ترتيب الأشياء حتى يتأذى منها إلى غيرها<sup>(10)</sup>. فهو من هذه الزاوية؛ سابق على مفهوم الترتيب، بيد أنه مرتبط به ارتباطاً عضوياً. ومن أجل ذلك، فإن: التحقيق يُخَوِّج إلى تعرف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتأليف<sup>(11)</sup>.

(1) السان 10/50. والقاموس المحيط 3/299.

(2) مفردات الراغب 140.

(3) السان 10/52.

(4) لقاموس المحيط 3/299. ويقارن بالصحيح 2/1113.

(5) القاموس المحيط 3/301.

(6) مفاتيح العلوم الإنسانية 96. وهو غير التحقيق، الذي هو عند الأشاعرة مرادف للثبوت والكون والوجود، وعند المعتزلة مرادف للثبوت وأعم من الكون والوجود. كشاف اصطلاحات الفنون 1/392.

(7) مفردات الراغب 140. والتدقيق هو إثبات الدليل بدليل، كشاف اصطلاحات الفنون 1/392. وأما صاحب الكلبيات فيعرف لتحقيق قاللاً: والتحقيق، إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة، سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسألة بدليل آخر أو لغير ذلك مما فيه دقة، فهو اخص بالمعنى الأول، وقد يفسر بأنه: إثبات دليل المسألة بدليل آخر، فيكون مبانها للتدقيق بالمعنى الثاني. الكلبيات 296. ويقارن بمفهوم التدقيق عند الشريف الجرجاني في التعريفات 63.

(8) المعجم الفلسفي 1/253 والكلبيات 296. والتعريفات 62. وكشاف اصطلاحات الفنون 1/392. ويقدر بشرح الاشارات والتبسيطات 179 للطوسي، اذ يقول: كل تحقيق: أي كل تحصيل أو إثبات علمي.

(9) المعجم الفلسفي 1/254.

(10) منطق الاشارات لابن سينا 179.

(11) منطق الاشارات لابن سينا 179.

3- والتحقيق الرياضي؛ غير البرهان الرياضي: فالأول، لا يصلح إلا لتوكيد حق القضية العامة على الحالات الخاصة<sup>(1)</sup>، وأما الثاني، فهو الذي يصلح لإثبات النظريات العامة<sup>(2)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح التحقيق دل على:

1- إرادة إرجاع الشيء إلى أصوله وحلله. قال السجلماسي في معرض كلامه عن معنى اسم المطابقة -

: وإنما هو مؤنك لتهج به قوم من الكتاب، وناس من العلماء، إما لعدم البصر بلغة العرب، وإما للشاغل، وترك التحقيق في استعمال هذه الأمور، لاستمرار الاستعمال فيه كذلك لهذه الجهة<sup>(3)</sup>،

أي: عدم الرجوع إلى مظاهر استعمال الاسم لإثبات دلائل الاستعمالات المختلفة له.

2- حالة اليقين الأولية المرتبطة بوضع الأسماء. قال السجلماسي: "واسم التلليل، قد يقال بالتحقيق

والأولية على ما يجري من الجزئين مجرى حجة الوضع، وقد يقال بالهجاز والتوسع، على الجزئين متى أخذنا معاً مقترنين"<sup>(4)</sup>.

3- محققوا الأوائل؛

في اصطلاح المنزع:

يذل مصطلح "محققوا الأوائل، على: الفلاسفة<sup>(5)</sup>؛ ممن شاعروا في صناعة المنطق<sup>(6)</sup>، ومن ضمنها

صناعة الشعر. قال السجلماسي: إن الذي استقر عليه الأمر في صناعة المنطق، عند محققي الأوائل، هو أن موضوع الصناعة الشعرية هو التخيل والاستفزاز...."<sup>(7)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 1/ 253.

(2) نفسه 1/ 253.

(3) المنزع البليغ 374. ويقارن بالصفحة 405، في أن السجلماسي يستعمل لفظا التحقيق بسباق لفوي حيث يرد مفرقا من حويلته. فلسفية ألفة الذكر، يقول مثلا في الصفحة 383. وقد أنزلا معا-وهما المضادان في لقول لشعري- في الجنس المنطقي من الأمور، وأخذنا بهذا النوع من الأخذ وهو التقبل والتضاد. والسبب في ذلك أن التزكّين في جنس المنطقي بالتحقيق هما الضرر والمخوف والأمر للقلوب له الخدائيل.

(4)

(5) القصد هاهنا أولئك الفلاسفة المتخصصين في مجال الفلسفة والمنطق، كالكندي والفارابي وأبي بكر الرازي وابن سينا وابن باجة وابن طفيل وابن رشد.

(6) يعتبر انفلاسفة-خاصة الإسلاميون منهم- الشعر فرعا من فروع المنطق، وهكذا يمثل الشعر عندهم أحد قطبي المتصل للمنطقي، في حين يمثل البرهان قطبي الآخر. يراجع: نظرية شعر 179.

(7) المنزع البليغ 274.



## الرأي

نجد في المعاجم: رأى: عَيَّهَ همزةً، ولأَمَّهُ ياءً، بقولهم: رُؤْيَةٌ<sup>(1)</sup>، فهو: مُهمَزٌ.  
وتركت العرب الهمز في مستقبل رأيتُ، لكثرة في كلامهم<sup>(2)</sup>. فيقال: تَرَى وتَرَى وتَرَى<sup>(3)</sup> قال ابن  
دريد: وربما احتاجوا إلى همزة، فهمزوه.  
والرأي: ما رَأَتْ العينُ من حالٍ حسنٍ<sup>(4)</sup>. والمرأة: ما يُرى فيه صورةٌ لأشياء<sup>(5)</sup>.  
وأما: الرُّؤية، فمعناها: النظر بالعين والقلب<sup>(6)</sup>. والرأي: الاعتقاد، -قال: هو<sup>(7)</sup>- اسمٌ لا مصلر،  
والجمع آراء<sup>(8)</sup>.  
ويميل الراغب إلى بناء دلالة اصطلاحية خاصة لهذا اللفظ، فيقول: والرأي اعتقاد النفسِ أحدَ  
التقيضين عن غلبةِ الظن<sup>(9)</sup>.

(1) مفردات الراغب 206.

(2) جبهة اللغة 1/234.

(3) مفردات الراغب 206.

(4) مقاييس اللغة 2/473. واللسان 14/296. وفي مفردات الراغب 207: والرؤية: العلامة المتصورة للرؤية.

(5) مفردات الراغب 207. واللسان 14/296. قال: وجمعها الرأى، والكثير: الرأى.

(6) اللسان 14/291. وفيه: رأته بعيني رؤية ورايته رأي العين، أي حيث يقع البصر عليه. ويقال: من رأي القلب ارتأته.

(7) وعند الراغب 206: آروية: إدراك المرئي. ويقارن بالصالح 2/1708. والقاموس المحيط 4/363. وفي جبهة  
اللغة 1/235: الرُّؤية: ما أجهته في صدوك من رأيي. والرُّؤية: ما رأته في مثلك. أساس البلاغة 213. والقاموس  
المحيط 4/363.

(8) ما بين العرضين مزيد من عند التحليل.

(9) اللسان 14/300. ويقدر بمقاييس لغة 2/472. والقاموس المحيط 4/364.

(9) مفردات الراغب 207. ويقارن باللسان 14/300. قال: والمُحدِّثون يسمون أصحاب القياس أصحاب الرأي، يعنون أنهم  
ياخذون بأرائهم فيما يشكل من الحديث، أو ما لم يأت فيه حديث ولا أثر. ثم خصص الأصوليون، فقالوا: الرأي: ما  
تخيَّله النفس، صواباً، دون بُرْهانٍ يقاوم بمصطلحات أصول أفقه عند المسلمين 1/728.

ومصطلح 'الرأي' باستقراره في بيئة المتكلمين الإسلاميين، يتبوأ إحدى مراتب وصول العلم إلى 'النفس' <sup>(1)</sup>. ولذلك، اعتبره عامة الفلاسفة، ضرورياً، إذ: 'يؤخذ في قياسات خطية أو جدلية، فيُروَّجُ بها ما يُراد ترويجه على السامعين' <sup>(2)</sup>، باعتباره مقدمة كليةً محدودة <sup>(3)</sup>، تجلّ إليها السامعون. ولا تردّها الأذهان <sup>(4)</sup>. ولذلك ارتفع مُصطلح 'الرأي' إلى أن يكون حداً من الحدود، يَدُلُّ كونه لفظاً فلسفياً عاماً <sup>(5)</sup>. وجعله الكندي، بذلك، ضمن حدوده <sup>(6)</sup>، ثم عرّفه بقوله: 'هو الظنُّ الظاهرُ في القول والكتاب، ويقال: إنّه اعتقادُ لنفسٍ أحدَ شيئين متناقضين، اعتقاداً يمكن الزوالُ عنه' <sup>(7)</sup>.

### وأما في اصطلاح كتاب المتن:

فإن مصطلح 'الرأي' دلّ على: الاعتقاد الراجح في الشيء، والذي يمكن الزوال عنه أو الثبوت عليه. قال السجلماسي: 'وعلماء البيان وأهل صنعة البلاغة، يرون أن هذا النوع من النظر، وهذا الأسلوب من التراكيب، هو مخصوصٌ بالقول الشعريّ فقط، (...) هؤلاء -لاتزامهم بهذا الرأي- فإنهم يخطونه من القرآن، وبالجمل من القول غير الشعري. وينبغي أن يتأمل ما وضعه علماء هذه الصناعة (...) هل هو صدق؟' <sup>(8)</sup>.

- (1) الكلبيت 66-67، قال: 'وأعلم أن أول مراتب وصول العلم إلى النفس، الشعور ثم الإدراك ثم الحفظ... ثم التفكير... ثم الذكر... ثم الفهم... ثم الفقه... ثم الدراية... ثم اليقين... ثم العلم... ثم الفكر... ثم الحس... ثم الذكاء... ثم الفطنة... ثم الكسب... ثم الرأي... ثم التبيين... ثم الاستبصار... ثم الإحاطة... ثم الفهم... ثم العقل...'
- (2) المعبر في الحكمة لبغداد، 202.
- (3) كتب النجاة لابن سينا 91.
- (4) المعبر في الحكمة لبغداد، 202. وفي منابع العلوم الإنسانية: 'الرأي في معناه العلم حالة فكرية قوامها اعتقاد في أن قولاً ما صحيح، لكنه يحمل إمكان الاغتيال إذا حكم عليه بصحته هذا'
- (5) في الواقع فإن الاستقرار لم يجد هذا المصطلح سوى عند الكندي في كتاب الحدود والرسوم، في حين لم يورد له المنطقيون مكاناً في حدودهم. ولقد يكون مفهوم النصير ضمن حدود أكبر منه بعلاقة الضمّن، إذ يمكن استحضار مفهومه مثلاً بأوقوف على حدّ العلم في كافة رسائل الحدود الفلسفية. يراجع الحدود والرسوم للكندي 193. ويقارن بحد العلم عند الامدي قال: 'وأما العلم فعبارة عن حصول معنى ما في النفس حصولاً لا يطرُق إليه احتمال كذب، على وجه غير الوجه الذي حصل عليه كتاب المين 384.
- (6) إن الترتيب الهرمي الذي لهذه عند سيف الدين الامدي لمحدوده، إنما كان هذا تفريع مفهوم المعجمة الفلسفية على عصره، وهذا الترتيب يمكن تراثية لوجوده من زاوية فلسفية. وهذه الوعي بقرائية المعقولات على شكل حدود، لا تجده مع الكندي لسياقه التاريخي والفلسفي الذي يضعه مزيج الفلسفة العربية ضمن التاميس والنشوء لا الاستقرار الحدود والرسوم للكندي 193.
- (8) المنزح البديع 406. ويقارن بـ 373 و 394.

## الشُّكُّ (الْمُشَكِّك - التَّشْكِيك)

### 1- الشُّكُّ:

الشُّكُّ: 'خِلَافُ الْيَقِينِ' <sup>(1)</sup>.

ولمجد في المعاجم معنى أولياء مستتبنا من معنى التَّدَاخُلِ <sup>(2)</sup> بين الشَّيْئَيْنِ. ومن ذلك: شَكَّكَتُ الصَّيْدَ وَغَيْرَهُ، بِالسُّهْمِ أَوْ بِالرُّمَحِ، إِذَا انْتَضَمَتْهُ <sup>(3)</sup>. أي: 'طَعَنَتْهُ، فَتَدَاخَلَ السُّنَانُ جِسْمَهُ' <sup>(4)</sup>.  
ومن كن ذلك يُقال: أَلْشَّاكُ، كَأَنَّهُ شَكَّ لَهُ الْأَمْرَانِ فِي مَشْكَ وَاحِدٍ <sup>(5)</sup>. وشكُّ علي الأمر، إذا شككت فيه <sup>(6)</sup>، وشككت في كذا، وشككت، وشككتني فيه فلان <sup>(7)</sup>، أي صيرت فيه على نقيض اليقين وخيلاه <sup>(8)</sup>.

وفي الاصطلاح العام، قيل: الشُّكُّ: اِحْتِدَالُ النَّقِیْضِیْنِ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَتَسَاوِيهِمَا <sup>(9)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 3/ 173.

(2) نفسه 3/ 173.

(3) جوهرة اللغة 1/ 139.

(4) مقاييس اللغة 3/ 173.

(5) مقاييس اللغة 3/ 173. ويقارن جوهرة اللغة 1/ 139.

(6) أساس البلاغة 335، ومفردات الراغب 297-298.

(7) الصحاح 2/ 1204.

(8) اللسان 10/ 451. الصحاح 2/ 1204 والقاموس المحيط 3/ 421. ويختصر الصحاح 344.

(9) مفردات الراغب م. ص 297. ومفاتيح العلوم لانسانية م. ص 246. وكشاف اصطلاحات الفنون م. ص 1/ 1037-

1038. ويقارن بمعجم مصطلحات الادب م. ص 121. قال: أَلْشَكُّ حَالٌ نَفْسِيٌّ يَتَرَدَّدُ مَعَهَا الدَّهْنُ بَيْنَ الْإِنْبَاتِ وَالنَّفْيِ وَيَتَوَقَّفُ عَنِ الْحُكْمِ.

ولم يتعد الفلاسفة من هذه الدلالة:

إذ حصرُوا مصطلح الشك في حالة من عدم الكمال؛ ذلك بأن حقيقة هذه الحال، تجلي، في :  
تردُّو النفس بين الإثبات والنفي<sup>(1)</sup> بين تقيضين<sup>(2)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح الشك، على: حالة من تردُّو النفس بين إثبات دلالة شيء ما ونفيها. وذلك لعدم ورود اسم دال عليه، أو حد يعرف حقيقته. قال السجلماسي: بل هو أمر معقول، وبمتزلة اللون الذي هو جنس وكلّي بسيط يحمل على البياض والسواد حملاً تعرف به ماهيتهما، ويشتركان في جوهره، وإنما يعترض الشك فيه، من قيل خذله في ذاته. وأنه ليس له اسم يدل عليه (...) فاعترض الشك لأجل خفاء الأمر الكلّي، لما لم يوضع له اسم في هذه الصناعة، فاعترض الشك لأجل خفاء الأمر الكلي، لما لم يوضع له اسم ولا قول جوهر بحسبه<sup>(3)</sup>.

## 2- التشكيك؛

يدل لفظ التشكيك عند المنطقيين على ضرب من التأليف المنطقي لقياسين يتجانان نتيجةتين مختلفتين. قال الفارابي: والتشكيك هو تأليف قياسين يتجانان نتيجةتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح التشكيك على ضرب من ترده الذهن بين شيئين متناقضين من دون ترجيح. قال:  
والتشكيك هو إقامة الذهن بين طرفي شك وجزمي نقضي<sup>(5)</sup>.

(1) المقابسات: أبو حيان التوحيدي. تحقيق حسن السندوي. المطبعة الرحمانية/مصر. 1929، ص 31، ويقارن بالكتابات/م. س 528.

(2) التعريفات 145، ويقارن بالمعجم الفلسفي/م. س 1/705، وكشف التهافت/م. س 1/1038، والكتابات/م. س 528.

(3) المنزع البديع/م. س 366. وبهذه الدلالة أيضا استعمل لاسجلماسي مصطلح اشك، في كثير من الأحيان، خاصة حين كلامه عن تقسيم الأنواع وخذ بعض الصور البلاغية وصعوبة تصنيفها. نفسه 353 و381.

(4) كتاب الجدل للفارابي/م. س 21.

(5) نفسه 276، ويقارن ب 277.

### 3- المُشْكَك:

الاسم المشكك، في بيئة الفلاسفة الإسلاميين، يدل على اللفظ المجرد الدال على أشياء متعددة بالتساوي، وذلك حسب سياق استعماله. قالوا: ما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جوف ولم يكن واحدا من كل جهة، متشابهها في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ، فإنه يسمى اسما مشككا<sup>(1)</sup>.

وفي اصطلاح المترج:

يدل مصطلح المشكك على الاسم الدال على معاني كثيرة تشترك فيه، بالاصطلاح، على الاشتراك والتساوي. قال السجلماسي: إنه متى قصدنا إلى تصور المعنى المدلول عليه بالاسم المشترك أو المشكك، لينبغي أن نقسم الاسم إلى جميع المعاني التي يدل عليها، وتلخص المعنى المقصود منها، ونطلب تصوره بما يخصه، وإلا غلطنا فأخذنا المعاني الكثيرة على أنها معنى واحد<sup>(2)</sup>.

(1) المقولات: ابن سينا 1. ضمن موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب/م. من 47.

(2) نفسه 210.

الفرع الثاني  
في تصوُّر المعنى وجهاته



## الجهة

مراد مادة وَجْهٌ، إلى أصلٍ واحدٍ، يدل على مقابلة لشيء<sup>(1)</sup>.  
قالوا: وَجْهٌ كُلُّ شَيْءٍ مُسْتَقْبِلُهُ<sup>(2)</sup>. ولذلك نجد، عند أهل اللغة، في منجاراتهم: هَذَا وَجْهُ الثَّوْبِ، وَوَجْهُ الْقَوْمِ<sup>(3)</sup>.  
وَرَبَّمَا خَبَّرَ عَنِ الذَّاتِ بِالْوَجْهِ<sup>(4)</sup>، قيل: هَذَا وَجْهُ الرَّأْيِ، أي: هو الرَّأْيُ نَفْسُهُ<sup>(5)</sup>. وَالْوَجْهُ وَالْجِهَةُ، بمعنى، والهَاءُ جَوْشَنٌ مِنَ الْوَاوِ<sup>(6)</sup>.  
ومن هذا الباب، نجد، عندهم: وَجْهَتُ الشَّيْءَ: جعلته على جهة، وأصلُ جِهَتِهِ: وَجْهَتُهُ<sup>(7)</sup>.  
وَجْهَةُ الْأَمْرِ، وَجْهَتُهُ، وَوَجْهَتُهُ، وَجْهَتُهُ (....) الْأَسْمُ: الْوَجْهَةُ وَالْوَجْهَةُ<sup>(8)</sup>. قالوا: «تَفَرَّقُوا فِي كُلِّ وَجْهِ وَجْهٍ»<sup>(9)</sup>.  
وممكننا، فإن: أَلِجْهَةً، بالكسر والضم: النَّاحِيَةُ، كَالْوَجْهِ وَالْوَجْهَةُ، بالكسر. والجمع: جِهَاتٌ<sup>(10)</sup>.  
قيل: وَيُقَالُ لِلْقَصْدِ: وَجْهٌ، وَلِلْمَقْصِدِ: جِهَةٌ وَوَجْهَةٌ، وهي حيثما تتَوَجَّهُ لِلشَّيْءِ<sup>(11)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 6/88.

(2) اللسان 13/555. ويقدرن بالقاموس المحيط 4/312. ومقاييس اللغة 6/88. ومفردات الراغب 585 الذي حلل هذا المعنى فقال: «ولما كان الوجه أول ما يستقبلك، راشرف ما في ظاهر البق، استعمل في مستقبل كل شيء، وفي أشرفه ومبدئه. وينظر أيضاً في جهرة اللغة 1/498، وفيه: «ويجمع وجه على أوجه وأجور وأجور».

(3) يقارن بالقاموس المحيط 4/312. واللسان 13/556.

(4) مقاييس اللغة 6/88. ومفردات الراغب 585.

(5) الصحاح 2/1644.

(6) نفسه 2/1644.

(7) مقاييس اللغة 89. ويقدرن بالصحاح 2/1645. واللسان 13/557. والقاموس المحيط 4/312. ومفردات الراغب 585.

(8) اللسان 13/556.

(9) أساس البلاغة 667.

(10) القاموس المحيط 4/313.

(11) مفردات الراغب/م. ص 585.



أما في اصطلاح الفلاسفة:

فإن لمصطلح الجهة معنيان، هما:

- 1- الجهة: وتدل على: أطراف الامتدادات<sup>(1)</sup>، ونهاية البعد<sup>(2)</sup>. وبهذا المعنى، يقال: ذو الجهات الثلاث والسبع، إذ لا تنحصر الجهة بهذا المعنى في الست، بل تكون أقل وأكثر، وتسمى: مطلق الجهة<sup>(3)</sup>.
- 2- الجهة: وتدل على: الأطراف، من حيث أنها، تمتعي الإشارات الحسية، ومقصد الحركات الأنيبة ومتهاها، بالحصول فيه، أي بالقرب منه والحصول عنده، فخرج الحيز والمكان...<sup>(4)</sup>.  
ومن زاوية نظر منطقية صرفة، نجد لمصطلح الجهة، دلالة ثالثة، هي:
- 3- الجهة: هي اللفظ الدال على كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع، إيجابية كانت أو سلبية، كالضرورة والدوام. والأضرورية والدوام، وتسمى تلك الكيفية، مادة القضية، واللفظ الدال عليها، يسمى: جهة القضية<sup>(5)</sup>.

(1) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 598.

(2) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 419.

(3) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 598. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 419.

(4) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 598. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 419، وفيه: «الجهة والحيز متلازمان في الوجود، لأن كلا منهما مقصد للمتحرك الأنيبي، إلا أن الحيز مقصد للمتحرك بالحصول فيه، والجهة مقصد له بالرصد إليها والغرب منها. فالجهة تمتعي الحركة لا ما تصحح فيها الحركة». وينظر نفس التمييز في إنكليات 348. ويقارن بكتاب «الحيز» م 351. لسيف الدين الأديني، إذ يقول: «لوأما الجهة فعبارة عن كل شيء مائل إلى الغاية المحددة له».

(5) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 420. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 598-99.

ولعل من أبرز خصائص المفهوم، في بيئة المنطقيين<sup>(1)</sup>، نجد:

- 1- أن الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا، ألفاظٌ تُسمى: الجهات. والجهة هي اللفظة التي تُقرَنَ بمحمولٍ لقضية، فتدلُّ على كَيْفِيَّة وجودِ عملٍها لِموضوعها<sup>(2)</sup>.
- 2- أن الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرَنَ بأحدِ حدودِ المُقَدِّمة، تُسمى وتُخبرُ عن حادِ المحمولِ عند الموضوع، هل هو ضروريُّ له، أو ممتنعٌ أو ممكن<sup>(3)</sup>.
- 3- أن عددة الجهات ثلاثة: ضروري، وممكن، وممتنع<sup>(4)</sup>.
- 4- أن الفرق بين الجهة والمادة، أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع، والرابطة مصرحٌ بها تدلُّ على قوة الربط أو وهنيه، دلالةً باللفظ ربما كذبت. وأما المادة—وقد تُسمى عنصراً—فهي حالِ المحمولِ في نفسه...<sup>(5)</sup>.

### وفي اصطلاح كتاب المنزع:

دل مصطلح الجهة على: الوضع الصوري المنطقي للشيء، المحدد لإمكاناته الوجودية الجوهرية، جنساً ونوعاً. قال السجلناسي: "... وبالجملة: يوفي جهات المطالب حقوقها، وأعني بالمطالب: هل هو؟ وكيف هو؟ وما هو؟ وكيف هو؟ ولم هو؟ وهذه قد قيل فيها في موضع القبول في النظريات، فإذا استوفى الفحص عن هذه الجهات، وأنعم النظر في البحث عن هذه الأمور، جعل الألفاظ من بعد تبعاً لها<sup>(6)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

(1) لعله من المعروف أن أرسطو قسم الجهات المنطقية إلى قسمين: الضرورة والجواز (...). وأما منطقة المصور الوسطى - المدرسيون - فقد جعلوا الجهات أربعة: جهة الإمكان، مثل: من الممكن أن يكون المطر قد نزل، جهة الامتناع مثل: من الممتنع أن يكون الجماد متكلم، جهة الجواز مثل: من الجواز أن يكون الرجل هذا، جهة الضرورة مثل: من الضروري أن يكون سقراط إنساناً.

أما الفقهاء فالجهات عندهم خمسة: وجوب والتدويع والمباح والمكروه والحرام. أما الجهات المنحوية فقد وصل بها بعضهم ثمانية، وهي الوجوب - رفع الفاعل، والامتناع - دخول الجوازم على الأسماء، والحسن - رفع الجزء بعد الفعل الماضي، وتريح والضيق - رفع الجزء بعد المضارع، والجواز - رفع المعطوف على منصوب في بعض الحالات، وخالفه الأولى - الاتيان بغير عسى بدون أن. ولوحدة - وهي خاصة بالشعر، بنية العقل العربي/ م. س، هامش 19 - ص 71.

(2) العبارة 155، للغرابي.

(3) العبارة 69، لابن زرة.

(4) نفسه 69.

(5) العبارة 112، لابن سينا.

(6) المنزع البني 373.

2-1: المستوى الأساني: وقد ورد المصطلح فيه مُضافاً، للدلالة على كيفية مبينة لوضع وعلاقة معينين. قال السجلماسي: وسبيل الثقل: العنابة في ذلك، بأن يكون المعنى المنقول إليه ملائماً للمعنى المنقول منه، إما لمشابهة المعنى الصّاحي للمعنى الجمهوري، مثل الزّمام المستعمل في صناعة الكتابة وزمام البعير، وإما لتعلقه به بوجوه أخرى من وجوه التعلّق، مثل أن يُسمّى الشيء في الصناعة باسم ناعله، عند الجمهور، أو غايته، أو جزئه، أو عَرَض من أعراضه، وجه الاتّقام هنا: المشابهة<sup>(1)</sup>.

2-2: مستوى أسلوب: وقد ورد المصطلح به دالا على الوضعية المبينة لنسبة بين شيئين في التشبيه. قال السجلماسي: وقال قوم: التشبيه هو صفة الشيء بما قاربه أو شاكله من جهة واحدة أو من جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبة مناسبة كَلِيَّة لكان إياه<sup>(2)</sup>.

2-3: مستوى منطقي: وقد دلّ مصطلح الجهة على وضعية الامتناع العقلي المتحققة في قول ما. قال السجلماسي: وبالجملة، أن يكون المحمول ليس في طبيعته أن يصدق على الموضوع، وليس في طبيعة الموضوع، ولا في وقت ولا على جهة، أن يصدق عليه المحمول<sup>(3)</sup>.

(1) نفسه 181.

(2) نفسه 221. ويقارن بالصفحة 244.

(3) نفسه 273-74. ويقارن بالصفحة 291.

## الواجب

- ألوو والجيم والبناء: أصل واحد، يدل على سقوط شيء ووقوعه<sup>(1)</sup>.  
ثم تنزع المعاني من بعد ذلك<sup>(2)</sup>؛ يقال: وجب الشيء، أي: لزم<sup>(3)</sup> ونجيت<sup>(4)</sup>.  
وفي بيئة الفلاسفة الإسلاميين، استعمل لفظ الواجب للعلة الأولى<sup>(5)</sup>، لكن المنطقيين منهم، جنحوا إلى مزيد تخصيص، فعرفوه بكونه:
- 1- عبارة عن ما يلزم من فرض عدمه الحال<sup>(6)</sup>. ولعن هذا المفهوم هو ما يقابل دلالة: الممكن، عندهم، وهو الحاصل الذي إذا قُدِّر كونه مرتفعاً حصل منه محال، نحو وجود الواحد مع وجود الاثنين، فإنه محال أن يرتفع الواحد مع حصول الاثنين<sup>(7)</sup>. وهذا هو الذي قيل عنه بأنه: ضروري الوجود<sup>(8)</sup>.
  - 2- عبارة عن جنس من أجناس الفاظ الجهات<sup>(9)</sup>، ومنها: الواجب والممتنع<sup>(10)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتزج:

يدل مصطلح الواجب على: إحدى جهات المعاني هي ذات الصيغ الموضوعية، ذلك في نسبتها إلى الألفاظ وهذه الدلالة وردت عنده كمقابل لمفهوم الممكن. قال السجلماسي: والمعاني من جهة نسبتها إلى الألفاظ بوجه ما، تنقسم قسمين: فمنها ما ليس له لفظ وقول هو عبارة عنه ودلالة عليه يختص به، أعني الصيغة الدالة باختصاص، ومنها ما له لفظ وقول هو عبارة ودلالة عليه، أعني الصيغة الدالة باختصاص

- (1) مقياس اللغة/6/89. والصرفيات/277 وترابع مقالات فذك في أساس البلاغة/666. ولسان/1/794. ومعجم الراسخ/م. ص583.
- (2) أشار ابن فارس إلى. لتخرج تصريحاً. والمعجم اشارت إشلاء ينظر في. لسان/1/793-94. والصحاح/1/229-30.
- (3) أساس البلاغة/666. والقاموس المحيط/1/181-82. والكليات/م. ص689.
- (4) القاموس المحيط/1/181. والصحاح/1/229. ولسان/1/793. وأساس. بلاغة/666.
- (5) لسان/1/793. ويقاوم بكشاف اصطلاحات الفنون/م. ص2/1739. والكليات/م. ص689.
- (6) لمقاييس/م. ص212.
- (7) ابنين/م. ص327 ويقارن بتهافت الفلاسفة للفراي/م. ص66. وتفسير ما بعد الطبيعة/م. ص1199.
- (8) مفردات الراغب/م. ص583.
- (9) العبارة لابن رشد/م. ص96.
- (10) نفسه/117.
- (11) نفسه/117. ويقاوم بالعبارة للفراي/م. ص155.

أيضا. فالأول كالمذبح والدم، والواجب والممكن، والممتنع والمحال، والسبب والمسبب، وما أشبه ذلك مما ليس يدل عليه لفظ باختصاص<sup>(1)</sup>.

---

(1) الخزع البدیع / م ص 289-290.

## الْمُمْكِنُ

الإمكان في اللغة، مصدر، "أمكن إمكاناً"<sup>(1)</sup>.

يقال: أمكنتي الأمر، بمكنتي، فهو ممكن، بمعنى: أستطيعه<sup>(2)</sup>. وأمكن الأمر فلاناً ولفلان: سهل عليه، أو تيسر عليه فعله، وقدر عليه<sup>(3)</sup>.

والإمكان في عرف الفلاسفة، هو كون الشيء في نفسه<sup>(4)</sup>، وهو أعم من الواسع. والإمكان في الشيء هو إظهار ما في قوته إلى الفعل<sup>(5)</sup>.

وأما الممكن، فعبارة عن ما ليس بمحتتم الوجود<sup>(6)</sup>. بيد أن المنطقيين جعلوا له دلالات من أبرزها:

1- الممكن: وهو أحد جهات القضايا، وهذه تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع. وهي مثل قولنا: ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجيل...<sup>(7)</sup>.

2- الممكن: وهو: أن يراد به سلب الضرورة في الوجود والعدم جميعاً، وهو الذي لا استحالة في وجوده ولا في عدمه<sup>(8)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المنطق:

يذل مصطلح الممكن على: إحدى جهات المعاني غير قواصيص الموضوع أصلاً، وفلك في

نسبتها إلى اللفاظ. وهذه الدلالة وردت كمقابل للمفهوم ألواجب. قال السجلسمي: والمعاني من جهة نسبتها

(1) للمعجم الفلسفي/م. س 1/134.

(2) اللسان 13/414.

(3) للمعجم الفلسفي/م. س 1/134.

(4) الكلبيات/م. س 400.

(5) للمعجم الفلسفي/م. س 1/134. وهو عند المنطقيين يعنى بالاشتراك على معنيين: الأول سلب الضرورة، والثاني: القوة النسبية للفعل. ويسمى بالإمكان الاستعدادي. ينظر، كشاف اصطلاحات الفنون/م. س 1/267. ويقولون بالمعجم الفلسفي/م. س 2/424. والتصرفات 46 و 259 و 260.

(6) يقارن بالعبارة للفارابي/م. س 157. والتصرفات/م. س 259. والمعجم الفلسفي/م. س 2/424. والكلبيات/م. س 185، قال: أن للممكن أحوال ثلاث: تساوي الطرفين، ورجحان العلم، بحيث لا يوجب الامتناع، ورجحان الوجود، بحيث لا يوجب الوجود.

(7) العبارة للفارابي/م. س 155.

(8) معيار العلم/م. س 344.

إلى الألفاظ بوجه ما، تنقسم قسمين: فمنها ما ليس له لفظ وقول هو عبارة عنه ودلالة عليه مختص به، أعني الصيغة الدالة باختصاص، ومنها ما له لفظ وقول هو عبارة ودلالة عليه، أعني الصيغة الدالة باختصاص أيضا. فالأول كالمذبح والذم، والواجب والممكن، والممتنع والمحال، والسبب والمسبب، وما أشبه ذلك مما ليس يدل عليه لفظ باختصاص<sup>(1)</sup>.

---

(1) المنع البديع / م. ص 289-290.

## الْمُنْتَجِع

الْمُنْتَجِع: مصدر، مَنَعَ <sup>(1)</sup> يَنْتَعِ مَنَعًا، فهو مَانِعٌ والمفعول مَمْنُوعٌ <sup>(2)</sup>. ويقال في أمرين.  
 الأول: خُذَ الْعَطِيَّةَ <sup>(3)</sup>، وهو: أن تحوّل بين الرجل وبين الشيء الذي يريد <sup>(4)</sup>.  
 والثاني: في الحماية <sup>(5)</sup>، والإسم منه: أَلْتَفَعٌ وَلَتَفَعٌ وَلِتَفَعٌ <sup>(6)</sup>. فيقال: مكانٌ مَنِيحٌ، وهو في جزءٍ  
 ومَنَعَةٌ <sup>(7)</sup>.  
 ولجد في المعاجم - من كلا المعنيين - اشتقاقات، منها: الَامْتِناع، وهو: الكفُّ عن الشيء <sup>(8)</sup>. و:  
 الْمُنْتَجِع - ويوصفُ به -: الأسدُّ الْقَوِيُّ، والمزِيذُ في نفسه <sup>(9)</sup>.

- 
- (1) قال ابن فارس: أَلَمَعَ والتَوَّنَ والعَيْنُ، أصل واحد هو خلاف الاعطاء. مقاييس اللغة 5/278  
 (2) جوهرة اللغة 2/952.  
 (3) مفردات الرّاغب 530. ويقارن بالقاموس المحيط 3/113، ولديه: نَمَعَهُ يَنْمَعُهُ يَنْتَعِ نَوْنَهَا. فُيِدَ اعْطَاهُ ونظير  
 الصحاح 2/991، قال: لَنْتَجِع: خلاف الاعطاء. واللسان 8/343.  
 (4) اللسان 8/343.  
 (5) مفردات الرّاغب 530.  
 (6) اللسان 8/343.  
 (7) مقاييس اللغة 5/278. ويقارن باللسان 8/343. وجوهرة اللغة 2/952. ولصحاح 2/991. ومفردات الرّاغب 530.  
 (8) أساس البلاغة 605.  
 (9) القاموس المحيط 3/113.  
 نفسه 3/113.



والممتنع في اصطلاح المنطقيين الإسلاميين.

من جملة الألفاظ التي تدل على كيفية وجود عملها لموضوعها<sup>(1)</sup>، وتسمى تلك الألفاظ: جهات<sup>(2)</sup>. وهي: مثل قولنا: ممكن ومستحيل وممتنع وواجب ويمكن وما أشبه ذلك<sup>(3)</sup>.  
وأما مفهوم مصطلح الممتنع في حد ذاته، فهو الذي لا يمكن أن يكون، أو هو الذي يجب أن لا يكون<sup>(4)</sup>. قال سيف الدين الأمدي: وهو مواز للواجب بقسمة<sup>(5)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح الممتنع يدل على:

1- الجهة المنطقية الدالة على تعذر تحقق المعنى في قول مركب، وذلك في علاقته بتمثيل الحقيقة. قال النجلماسي: والمعاني من جهة نسبتها إلى الألفاظ يوجب ما تنقسم قسمين: فمنها ما ليس له لفظ وقول، هو عبارة عنه ودلالة عليه (...) لأول: كالمدح والقم والواجب والممكن والممتنع والمحال والسبب والسبب...<sup>(6)</sup>.

(1) العبارة للفارابي/ م. ص 155.

(2) الجهة في اصطلاح الفلاسفة، هي أطراف الاستلذات، ومن هذا المعنى يقال الجهات الثلاث، أي هي الأبعاد الثلاثة سواء كانت متقاطعة على زوايا قائمة أو لم تكن. كشأن اصطلاحات الفنون/ م. ص 1/ 598. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 419، وفيه: الجهة نهاية البد ويمكن أن يفرض في كل جسم أبعاد غير متناهية العدد، فيكون كل طرف منها جهة، إلا أن المقرر عند عامة الفلاسفة أن الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، ولكل منها طرفان، فكل جسم إذن مت جهات، وهي: فوق، أسفل، بين يسار، خلف قدام. ويقارن بالكتابات/ م. ص 348. ومفاتيح العلوم الانسانية/ م. ص 157. ويجملة فكل شيء ماله إلى النهاية المحددة له فهو الجهة. يراجع كتاب المين للأمدي/ م. ص 351.

(3) العبارة للفارابي/ م. ص 155.

(4) يقارن بتعريف سيف الدين الأمدي، إذ يقول: وأما الممتنع فعبارة عن ما لو فرض موجوداً لزم منه المحال، وهو مواز للواجب بقسمة. كتاب المين/ م. ص 327. والمعجم الفلسفي/ م. ص 2/ 423. والتعريفات/ م. ص 259.

(5) كتاب المين/ م. ص 327. ويقارن بقول أبي حيان التوحيدي: أن الواجب واجب إن يكون واجباً، والممكن واجب إن يكون ممكناً، والممتنع واجب إن يكون مستحلاً، فالوجوب صورة الجميع، لأنه لعت للعللة الأولى. كتاب المقاسمات/ م. ص 212.

(6) المنزع البديع/ م. ص 289-290.

- 2- المفهوم المؤلف المجازي المفرق بدلالاته في ذكر الأمور التي شأنها عدم التحقق مطلقاً. قال  
السجلماسي: وقوم يرون أن القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث الامتناع، فالموضوع للصناعة  
الشعرية عندهم: المتنعات، وهو قول مرهوب عنه، مردول، عند هفتي الأوائل...<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفسه 274.

## الْعَدَمُ

تدلُّ مادةٌ عَدَمَ عَلَى: انْقِدَ الشَّيْءُ<sup>(1)</sup>.

وَالْعَدَمُ وَالْعَدَمُ: فَقْدَانُ الشَّيْءِ؛ وَذَهَابُهُ<sup>(2)</sup>. وَمِنْهُ مَعْنَى الْفَقْرِ<sup>(3)</sup>. يُقَالُ: أَعْدَمَ إِحْدَاماً وَعُدْمًا: انْقَرَضَ<sup>(4)</sup>. وَعَلِمَ بِي الشَّيْءِ إِذَا لَمْ أَجِدْهُ<sup>(5)</sup>.

ونجد عند المنطقيين، دلالة اصطلاحية للفظ العدم هي كونه: عبارة عن لا وجود<sup>(6)</sup>، وبها تابل، عندهم، مفهوم مصطلح الوجود<sup>(7)</sup>.

ونظراً لأهمية هذا المصطلح في بيئة الفلسفة نجد لمصطلح له مراتب في المفهوم، يمكن تكثيفها في

التالي:

1. العَدَمُ الْمُخْفَرُ: وهو: الذي لا يوصف بكونه قديماً ولا حاجثاً<sup>(8)</sup>.
2. العدم المطلق: وهو: الذي لا يُضاف إلى شيء<sup>(9)</sup>.
3. والعدم السابق: وهو: العَدَمُ عَلَى وجود الممكن<sup>(10)</sup>.
4. والعدم الإضافي: وهو: مَا يُضاف إلى شيء<sup>(11)</sup>.

ومن أبرز ما وُجد من مفاهيم، ضمن رسائل الحدود الفلسفية الإسلامية<sup>(12)</sup>:

- 1- اتفاق التعديدات الفلسفية لمصطلح العدم، على أنه: أحد المبادئ<sup>(13)</sup>.

(1)

مقاييس اللغة 4/ 248.

(2)

اللسان 12/ 392.

(3)

القاموس المحيط 4/ 110. واللسان 12/ 392. والصحاح 2/ 1463. وجمهرة اللغة 2/ 664، وفيه: الْعَدَمُ وَالْعُدْمُ: نَقَرُ.

(4)

اللسان 12/ 392. والقاموس المحيط 4/ 110. وجمهرة اللغة 2/ 664.

(5)

القاموس المحيط 4/ 110. والصحاح 2/ 1463.

(6)

الكليات 655. ويقارن بالصيغة 694.

(7)

المعجم الفلسفي 2/ 64. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1170. وفيه: فالعدم يقابل الوجود، والعدمي يقابل الوجودي.

(8)

الكليات 655.

(9)

نفسه 655. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/ 64. وينظر في الاغوات والتبنيات لابن سينا 60.

(10)

نفسه 655.

(11)

نفسه 655. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/ 64.

(12)

ينظر الحدود للفرازي 297 والحدود لابن سينا 255.

(13)

قال ابن سينا: حجة العدم: الذي هو أحد المبادئ. كتاب الحدود لابن سينا 255. ويقارن بكتاب الحدود للفرازي 297.

2- اتفاق التعديلات الفلسفية على وضع مصطلح 'العدم' في مرتبة: بين مصطلح 'الملا' ومصطلح 'السكون' (2).

3- إذا فُورن تعريف 'العدم' في القولين السابقين مع ما جاء عند الأندلسي، فإنه يستتج: اختفاء اسم 'العدم' عند هذا الأخير، وتحلُّل مفهوميته ضمن حدود 'الوجوب' و'الممكن' و'المتنع' (3).

وفي اصطلاح كتاب المتزع:

يدل مصطلح 'العدم' على: انتفاء وجود الشيء، سواء لشيء آخر أو فيه. وهذا أحد الأنواع الأربعة للثقابل. بحيث يرد مقترن بمقابله المفهومي، وهو: الملكة. قال: 'نحسب انقسام الثقابل في النظريات (...) إلى الأنواع الأربعة التي هي: السلب والإيجاب، والعدم والملكة، والمضاد، والأهدة' (4).

(1) حد الملا: 'هو جسم، من جهة ما يقع أبعاده، دخول جسم آخر فيه'. الحدود لابن سينا 255.

(2) حد السكون: 'هو عدم الحركة فيما شأنه أن يتحرك'. الحدود لابن سينا 255.

(3) للين لامدي 327.

(4) المتزع البديع 335.



## الفرع الثالث

### في تصوّر البرهان وآلاته



## البرهان

قال من مادة بَرَهَ بَرَهٌ بَيِّنَةٌ، إِذَا بَيَّنَّ<sup>(1)</sup>. وَأَبْرَهُ الرَّجُلُ: غَلَبَ النَّاسَ وَأَمْسَ بِالْعَجَائِبِ<sup>(2)</sup>. ثُمَّ اشْتَقُوا، فَقَالُوا: كَبَّرْنِي، إِذَا ظَهَرَ وَتَلَا<sup>(3)</sup>.  
وَمِنْ نَفْسِ الْقِيَاسِ، قَالُوا: أَمْرٌ فَلَانٌ: جَاءَ بِالْبُرْهَانِ<sup>(4)</sup>. وَالْبُرْهَانُ<sup>(5)</sup>: مِثَالُ الْحُجَّةِ وَالضَّاحِيَةِ<sup>(6)</sup>. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ<sup>(7)</sup>.  
وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْبُرْهَانِ عَلَى الْحُجَّةِ نَفْسِهَا<sup>(8)</sup>. لَا سِيَّمَا فِي غَرَفِ بَعْضِ الْبَيِّنَاتِ الْعِلْمِيَّةِ<sup>(9)</sup>.  
وَهَذَا قَدْ يُعَادِنُ الاصْطِلَاحَ الْفَلَسْفِيَّ الْعَامَّ، الَّذِي يَحْصُرُ مَقْهَوْمَ الْبُرْهَانِ، ابْتِدَاءً، فِي الْحُجَّةِ<sup>(10)</sup>.

(1) مفردات الراغب: 55.

(2) اللسان: 476/13. ويقارن بالقاموس المحيط: 291/4. وأيضا بالكليات: 248.

(3) يقترن بالكليات: 248. والمعجم الفلسفي: 206/1.

(4) قال ابن منظور: وأما قولهم: تَرَهَّنَ فلانٌ، إذا جاء بالبرهان، فهو مؤكَّد. ولصواب أن يقال: أبره، إذا جاء بالبرهان اللسان: 476/13. ويقترن بأساس البلاغة: 38. قال: وبرهن: مولد.

(5) في اللسان: 476/13: الأزهري: التَّوَنُّ في البرهان ليست أصلية عند الليث... ويؤيد أن تكون التَّوَنُّ في البرهان: تَوَنُّ جَمْعٌ عَلَى فَعْلَانٍ، ثُمَّ جُمِلَتْ كَالْتَّوَنِ الْأَصْلِيَّةِ، كَمَا جَعَلُوا مُضَادًّا عَلَى مُضَدِّهِ، وَمَصْبُورًا عَلَى مُضَرٍّ، ثُمَّ جَعَلُوا مُضَرًّا عَلَى مُضَرِّهِ، ثُمَّ جَعَلُوا مُضَرًّا عَلَى مُضَرِّهِ، ثُمَّ جَعَلُوا مُضَرًّا عَلَى مُضَرِّهِ.

(6) أساس البلاغة: 38. والقاموس المحيط: 291/4. وفيه: أتى بالبرهان.

(7) في مفردات الراغب: هو فَعْلَانٌ مِثْلُ الرُّجْحَانِ وَالْثِيَابِ. وقال بعضهم: هو مصدر....

(8) اللسان: 476/13. ويقترن بمفردات الراغب: 55. وأساس البلاغة: 38. وفيه: والبرهان بين والحجة وإيضاحها، من البرهنة، وهي البيضاء من الجوارى، كما اشتق السلطان من التليط لإضادته.

(9) سورة النساء: 174.

(10) كشف اصطلاحات الفنون: م. من 324/1. ويقترن بالمعجم الفلسفي: م. من 206/1. والكليات: م. من 248. والحدود الفلسفية للخوارزمي: م. من 225. قال: وأما البرهان فهو الحجة.

(11) في غرَفِ الْأَصُولَيْنِ، يَنْتَقِلُ لَفْظُ الْبُرْهَانِ، عَلَى: مَا فَصَّلَ الْحَقُّ فِي الْبَاطِلِ، وَمِثْرُ الْمُتَحَيِّجِ مِنَ الْغَائِبِ، بِالْبَيِّنِ الَّذِي فِيهِ. الكليات: م. من 249. والمعجم الفلسفي: م. من 206/1. ويقارن بتعريفات علماء الأصول لمصطلح برهان، ضمن: موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين: م. من 336/1.

(12) الحدود الفلسفية للخوارزمي: م. من 225. ويقارن بكتاب الحروف للفارسي: م. من 212. وفيه: كل برهان فهو سبب لعلنا يجرده شيء ما. ويقارن بفصل اللقال لابن رشد: 39. قال: البرهان لا يكون إلا على الحقيقة.



## وفي اصطلاح المنطقيين:

نجد مفهوم مصطلح البرهان، يمتدح إلى مزيد تخصيص<sup>(1)</sup>، قيل: وأما البرهان، فعبارة عن: قياس<sup>(2)</sup> يقيني<sup>(3)</sup> المأد<sup>(4)</sup>، يؤدي إلى علم يقيني. قال أرسطو: وقد نقول إننا نعلم علماً يقيناً بالبرهان أيضاً. وأحي بالبرهان القياس المؤلف اليقيني<sup>(5)</sup>.

## وأما في اصطلاح كتاب المتزوع<sup>(6)</sup>:

إن مصطلح البرهان دل على:

- 1- على القول المركب من مقدمات صادقة غير تخيلية، تنفسي إلى معاني يقينية غير ظنية. قال السجلعاسي: وَالظَّنُّ بِمَنْ أَنْكَرَهُ، أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ إِنْكَارَ الظَّنَّارِ هَذَا التَّحْوِ مِنَ النُّظْمِ فِي الْحَدُودِ وَلِي الْبَرهَانِ، ظُنٌّ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَأَنْكَرَهُ هُنَا، وَأَخْضَلَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَةِ الْبَرهَانِيَّةِ وَالْعِبَارَةِ الْبَلَاغِيَّةِ...<sup>(7)</sup>
- 2- على مفهوم الحجج والدليل. قال السجلعاسي: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: [فَسَيَقُولُونَ: مَنْ يُعِينُنَا؟ قُلْ: الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ] <sup>(8)</sup>: [إدماج، لأنه أدمج في ضرورة ذكر الفاعل، ذكر الاحتجاج بالفطرة الأولى، برهاناً على صحة الثانية<sup>(9)</sup>].

(1)

في كشف اصطلاحات الفنون/ م. 1/ 324. وأهل الميزان يفترون به: حجة مقدماتها يقينية.

(2)

قال لغزالي: البرهان نوع من القياس، إذ القياس اسم عام، والبرهان اسم خاص. معيار العلم/ م. 70. ويقارن بالجدل لأرسطو/ م. 469. والبرهان للفاوحي/ م. 26. والبرهان، أيضاً لابن سينا/ م. 31، قال: البرهان قياس مؤلف يقيني، وينظر في الكليات/ م. 249، قال: وعند أهل الميزان: هو قياس مؤلف من مقدمات قطعية، مستجة لتجربة قطعية. وينظر في المعجم الفلسفي/ م. 1/ 206. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. 1/ 325. التعريفات/ م. 53.

(3)

قال ابن تيمية: البرهان ما كانت مواده يقينية. الرد على الخطفيين/ م. 169/2. ويقارن بالبرهان لابن سينا/ م. 60، وفيه: البرهان يرفع بنا تصديقاً يقينياً مجهولاً. وينظر في المعجم الفلسفي/ م. 1/ 206. والتعريفات/ م. 53، قال: هو القياس المؤلف من اليقينيات، سواء كانت ابتداءً وهي الضروريات، أو بواسطة وهي النظريات. وينظر أيضاً في الكليات/ م. 249. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. 1/ 324.

(4)

الميزان/ م. 340. ويقارن بالتعريفات/ م. 53. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. 1/ 324. والمعجم الفلسفي/ م. 1/ 206. والكليات/ م. 249.

(5)

متن أرسطو/ م. 2/ 333.

(6)

استعمل السجلعاسي مصطلح البرهان مرتين، يراجع المتزوع البديع/ م. 327 و466.

(7)

نفسه 327.

(8)

سورة الاسراء/ 51.

(9)

للتزوع البديع 466.

## القياس

قيس: اسم<sup>(١)</sup>، وهو مصدر: قُيسَ الشيء، أقيسهُ قَيْساً<sup>(٢)</sup>. يقال: بُحِي وبنيه قيسٌ رُنج، أي قلته<sup>(٣)</sup>. ويُقَاسُ القومُ، إذا ذكروا مآثرهم<sup>(٤)</sup>.  
والمقاييسُ: تجري مجرى المقاساة، التي هي معالجة الأمر الشديد ومكابدته<sup>(٥)</sup>.  
وحكى بعضهم أن القوم<sup>(٦)</sup>: السيق، وأن أصل القياس منه، يقال: قاسَ بنو فلان بيني فلان، إذا سبقوهم<sup>(٧)</sup>. قيل: والقياسُ: مصدر قايستَه قِيامَةً ومُقايستَه<sup>(٨)</sup>، يقال: عبارة عن التقليد<sup>(٩)</sup>.

(١) وهوأت من أصل مادة قيس، التي تدل: تقدير شيء بشيء. مقاييس اللغة 40/5. وفي اللسان 187/6. القيس والقياس: التقليد.

(٢) جهرة اللغة 2/854. ويقارن بالصحاح 1/765، قال: قُيسَتِ أشياءٌ بغيره وعلى غيره، قَيْساً وقِياساً للقاس، إذا قنوته على مثاله. واللسان 6/186، وفيه: لغة أخرى: قُيسُهُ القومَ قُوساً وقِياساً، ولا تقل: أُنْكِسَ. والقاموس المحيطة 2/380. وأساس البلاغة 530.

(٣) مقاييس اللغة 40/5. ويقارن بالصحاح 1/765. واللسان 6/187.

(٤) جهرة اللغة 2/854. واللسان 6/187.

(٥) اللسان 6/188. وفيه أيضاً: المقاييسُ مفاعلة من القياس. ويقدرن بمقاييس اللغة 40/5. قال: كُايستُ الأمرين قِياساً ومُقايستَه وقَيْساً.

(٦) في الصحاح 1/765: أبقوس يذكُر ويؤنث، ممن أتت قال في تصغيرها: قُوسَةً، ومن ذكر قال قُوسٌ... والجمع قيسٌ وقواسٌ وقيسٌ. ويقارن باللسان 6/185، قال: القوم، التي يرمى عنها. والقاموس المحيطة 2/379 ثم بمعنى القوم في مقاييس اللغة 41/5. قال: قال القوم: التراجع، وسميت بذلك لأنه يقترب بها للرجوع، وبها سميت القوم التي يرمى عنها.

(٧) مقاييس اللغة 41/5. ويقارن باللسان 6/187. والقاموس المحيطة 2/379. وأساس البلاغة 530.

(٨) جهرة اللغة 2/854. وفيه: رجُلٌ قَاسٌ: يُنظَرُ في الأمور.

(٩) العينات/م. ص 205. والكليات/م. ص 713. ويقارن بالمعجم الفلسفي/م. ص 206. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. ص 1347، وفيه: القياس: بالكسر وتخليف الياء، هو في اللغة التقليد والمساواة.

وعلى أساس كل هذه المعاني اللغوية، كان معنى القياس، في اصطلاحه العام، عبارة عن ردّ لشيء إلى نظيره<sup>(1)</sup>.

وقد عرف أرسطو القياس في قوله: فأما القياس، فهو قول؛ إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزمت شيء ما آخر من الاضطرار، لوجود تلك لأشياء الموضوع بذاتها<sup>(2)</sup>.

والملاحظ أن اتسامه المفهومية متعدد<sup>(3)</sup>، وتتبوأ مراتب نوعية، ضمن وسائل الحدود الإسلامية<sup>(4)</sup> وبذلك يمكن استخلاص زاويتين للنظر إلى مفهوم هذا المصطلح المنطقي عندهم، وذلك كالآتي:

1- القياس: وهو عبارة عن منهج منطقي، يتسلسل به، من أجل الانتقال من مجهول إلى معلوم، وفيه، قالوا<sup>(5)</sup>: القياس: قول مؤلف<sup>(6)</sup> من قضايا، متى سلمت، لزمت عنها-لذاتها-قول آخر<sup>(7)</sup>.

(1) التعريفات/ م. س 205. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1347/2، قال في هذا الباب: القياس (...) يطلق على معان منها: قانون مستطب من تتبع لغة العرب أحيى مقدرات ألفاظهم الموضوع وما في حكمها، كقولنا: كل واو متحرك ما قبلها قلب ألفا ويسمى قياسا صرفيا... ولا يخفى أنه من ثبيل الاستقراء، فعلى هذا القانون المستطب من تركيب العرب إعرابا وبناء يسمى قياسا قويا، وربما يسمى ذلك قياسا قويا أيضا... وينظر: يغب في الكلبيات/ م. س 713: وهو-أي القياس-يستعمل في التشبيه أيضا، وهو تشبيه لشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذلك، إذا كان بينهما مشابهة. وفي المعجم الفلسفي/ م. س 207/2، إن الشيء إذا ردّ إلى نظيره فهو قياس لغوي، وإن حمل فرع على أصله فهو قياس فقهي.

(2) منطق أرسطو/ م. س 142/1.

(3) الألفية المنطقية أما برهانية واثباتية وخطابية وجدلية وشرعية أو سوفسطائية. ويمكن بناء تقسيم منطقي آخر للقياس الذي هو قسمان: قياس اقتراني وهو القياس الخملي. وقياس استثنائي. ينظر مفهوماته في المعجم الفلسفي/ م. س 207/2-8. ويقارن بكتاب المين للامدي/ م. س 330-337 و341.

(4) تراجع الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س 222، قال: الجامعة هي القرينة واستيجة إذا جمعتا، وتسمى أيضا الصنعة، وأسمها بالبرهانية سولوجيستموس، أي القياس. وينظر كتاب المين للامدي/ م. س 330-337 و341. ويتأمل قول إخوان الصفا: لما رأى الحكماء المنطقيون اختلاف العلماء في الأقاويل والحكم على المعلومات بالقرز والتخمين والادعاء الكاذبة ومنازعتهم فيها... ولم يجدوا لهم قاضيا من البشر يرضون بحكمهم... فوآوا، في الرأي أصوب والحكمة الباقية أن يستخرجوا بقرائح عقولهم ميزانا مستويا، والقياس صحيحا لكون قاضيا بينهم فيما يختلفون فيه لا يدخله الخلل... وهو لقياس الذي يسمى البرهان المنطقي... وسائل إخوان الصفا/ م. س 340.

(5) تراجع: أرسطو في القياس/ م. س 108. والفارابي في القياس/ م. س 75. وابن سينا في منطق الاشارات/ م. س 421. والغزالي في مقاصد الفلاسفة/ م. س 26. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 207/2. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/1348. والتعريفات/ م. س 205.

(6) كقولنا: العالم متغير. وكل متغير حادث: فإنه مؤلف من قضيتين، ولزم عنهما أن: العالم حادث. ينظر كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/1348. والتعريفات/ م. س 205-6.

(7) التعريفات/ م. س 205-6. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/1348. والمعجم الفلسفي/ م. س 2/207.

2- القياس: وهو عبارة عن: الأفكار الموثقة تالياً ما، في النفس، فتؤدي إلى تصديق في النفس بشئٍ آخر<sup>(1)</sup>.

ومن أبرز خصائص مفهوم: القياس، عندهم، نجد:

- 1- أن: كل قياس هو بثلاثة حدود<sup>(2)</sup>
- 2- أن: الجزء المشترك في القياس يسمى: الحد الأوسط، والجزءان الآخران يُسميان: طرفا القياس<sup>(3)</sup>.
- 3- أن: الآلات التي يستخرج بها القياس، أربع: إحداها اقتضاب المقدمات، والثانية: الاقتدار على تمييز كل واحد<sup>(4)</sup>.
- 4- أن: القياس هو يُبين جزئي من كلي<sup>(5)</sup>.
- 5- أن: القياس هو الذي يسلك بنا من الألفاظ عندنا، إلى المجهول<sup>(6)</sup>.
- 6- أن: القياس هو: أحد أنواع الحجج<sup>(7)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

- 1- القياس: عملية عقلية داخلية قائمة على تمييز جزئيات الأفكار والمعاني، لغاية تبين مكوناتها. قال السجلماسي: فلا مُشاحة في العبارة، بعد تحقق المعاني، وقياسها في النفس، وتصورها في الذهن، فبذلك جرت العادة في الصنعة النظرية، بالوصية للناظر والتحذير له، أن يلمح بالألفاظ ويقف تصوره عليها، وبأن يتقدم أولاً، فيقرر المعاني في نفسه، ويتصورها أمّ تصوّر ممكنة، ثم يطبق عليها الألفاظ<sup>(8)</sup>.

(1) القياس لابن سينا/ م. ص 54.

(2) البرهان لأرسطو/ م. ص 366.

(3) القياس للغاربي/ م. ص 76.

(4) قال: أحدا من اقتضاب المقدمات، والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم يحرق، والثالثة استخراج الفصول، والرابعة البحث عن الشيء. الجدل لأرسطو/ م. ص 488. ويقارن بالجدل للغاربي/ م. ص 54. قال: القياس يطل من ثلاث جهات: من جهة كبرى مقدّمة، ومن جهة صغرى، ومنها جهة ثالثة، فإياها يطل نطق القياس.

(5) القياس لابن زرة/ م. ص 197.

(6) القياس لابن سينا/ م. ص 320.

(7) معيار العلم للغزالي/ م. ص 131.

(8) المنزع. ابنديم/ م. ص 249.

2- القياس: بمعنى، المقارنة المودّعة إلى استنباط شيء جزئي من شيء كلي. قال السجلّماسي: أما بساطتها، فيقياسها إلى ما هي جزء منه وهو: القول الثام، إذ كانت أقلّ تركيباً منه. وأما كثرتها، فيقياسها إلى الأجزاء المفردة، إذ كانت ثانية عنها في التركيب<sup>(1)</sup>.

3- القياس: بمفهومه المنطقي الخاص. وتحت هذه الدلالة المنطقية الخاصة، نجد السجلّماسي يورد مصطلح القياس، ضمن السياقات التالية:

3-1: القياس: وقد ورد، في المتزج، دالاً على قسم من أقسام صناعة المنطق. قال السجلّماسي: وهما في صناعة المنطق في القياس منها، ومنه في الجملي، فإنه قد وضع ومضى الأمر هنالك على التحقيق، أن الأشكال الثلاثة التي ينقسم إليها القياس الجملي، إنما فصلوها باختلاف الحد الأوسط فيها، وترتيبه من أوضاعها فقط، وهذا من الأمر المشهور في صناعة المنطق<sup>(2)</sup>.

3-2: وبها دلّ المصطلح على أجزاء القول المؤلف من قضايا. ولهذا المفهوم سياقات في المتزج، من أبرزها:

3-2-1: سياق الحذف الواقع في جزء من القياس. قال السجلّماسي: وينبغي أن تعلم أن الحذف يقع كثيراً في الجزء الأول، الذي يجري مجرى الوضع وهو المذلل، لأن نسبه في القول، نسبة المقدمة الجزئية من القياس، وقد تحذف وتبقى الكبرى لانطوائها عليها، وهو مسوغ الحذف<sup>(3)</sup>.

3-2-2: سياق بيان طبيعة الأشكال، المكوّنة للقياس الجملي. قال السجلّماسي: قد وضع ومضى الأمر هنالك على التحقيق، أن الأشكال الثلاثة التي إليها ينقسم القياس الجملي، إنما فصلوها باختلاف الحد الأوسط فيها، وترتيبه من أوضاعها فقط، وهذا من الأمر المشهور في صناعة المنطق<sup>(4)</sup>.

3-2-3: سياق استيفاء مسمى مطلوب لم. قال السجلّماسي: ومطلّب لم لسان: أحدهما: الذي بحسب القول، وهو الذي يُطلّب به الحد الأوسط، الذي هو علّة التصديق في قياس يُنتج مطلوباً، والثاني: الذي بحسب الأمر في نفسه، وهو الذي يُطلّب به الحد الأوسط الذي هو علّة لوجود الشيء في نفسه، على ما هو عليه وجوده مطلقاً أو بجمال ما<sup>(5)</sup>.

(1) نفسه 34-42، ويقارن بالصفحة 305.

(2) نفسه 405.

(3) نفسه 321. ويقارن ب 394.

(4) نفسه 405.

(5) نفسه 423.

3-2-4: سياق تعريف لوج بلاغي حامل لنفس الاسم، وهو نوح الفهرس. قال السجلماسي:  
 القياس: وموطئه بين، والفاعل. ومن صوره قوله عز وجل: وَالَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ  
قِطْمِيرٍ، إِنْ تَدْعُهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَهُمْ، وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَهُمْ، وَنَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ  
بِشِرْكِكُمْ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ<sup>(1)</sup>، نقوله، عز وجل: وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ هو المقدمة الكلية المنطوية  
 على المقول على الكل...<sup>(2)</sup>.

(1) سورة: طه/ 13-14.

(2) المنزع البسيط 313.

## الاستقراء

في المعاجم<sup>(1)</sup>: باب مائة قرأ وقرئ/ أو/ قرأ<sup>(2)</sup>، سواء في أصل الدلالة<sup>(3)</sup> على: 'جمع واجتماع'<sup>(4)</sup>.  
 فمن الباب الأول، قالت العرب: قرأت الشيء قرأتاً<sup>(5)</sup>، جمعه وضممت بعضه إلى بعض<sup>(6)</sup>. وما  
 قرأت هذه الناقة سلاً قط: ما ضمت أي: ما حملت ولداً<sup>(7)</sup>.  
 ثم استقر الاصطلاح، على أن لفظ القرءة، يدل على: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض،  
 في الترتيل<sup>(8)</sup>.  
 ومن الباب الثاني، تقول العرب: قرئت الماء في البقرة<sup>(9)</sup>: جمعته، وذلك لما اجمعوا: قري<sup>(10)</sup>.  
 ومن ذلك: القرية، سميت قرية لاجتماع الناس فيها<sup>(11)</sup>.

- (1) اللسان 1/128 و15/174-178. والقاموس المحيط 1/31 و4/429. والمصباح 1/104 و2/1786-1787. ومقاييس اللغة 5/78-79. ومفردات الراغب 445-446 و449-450. وجمهرة اللغة 2/796. وأساس البلاغة 499 و505.
- (2) في المقاييس 5/78: قري. وفي اللسان 15/174: قرأ. وينظر كذلك القاموس المحيط 4/429. والمصباح 2/1786. وأساس البلاغة 505، وفيه: قرؤ. ويقارن بجمهرة اللغة 2/796.
- (3) قال ابن فارس: وإذا حمز هذا الباب، كان هو والأول (أي قري) سواء... مقاييس اللغة 5/79.
- (4) نفسه 5/78.
- (5) هذا في ميز اللغة، أما في الاصطلاح العام، فقال الراغب: وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال قرأت القوم إذا جمعهم. من مفردات الراغب 445. وفيه 446: قال بعض العلماء: نسبة هذا الكتاب قرأتاً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمره كتب يلجمه ثمره جميع العلوم. ويقارن باللسان 1/128. والمصباح 1/104. والقاموس المحيط 1/30.
- (6) اللسان 1/128. والقاموس المحيط 1/31. والمصباح 1/104.
- (7) أساس البلاغة 499.
- (8) مفردات الراغب 445.
- (9) في القاموس المحيط 4/429: أقرئ والقرءة: كل ما اجتمع فيه الماء. ويقارن باللسان 15/178، وفيه: وأقرءة: الحوض العظيم يجتمع فيه الماء.
- (10) مقاييس اللغة 5/78. ويقارن باللسان 15/178، قال: قرئت الماء في الحوض قرأاً وقرؤ: جمعه. وينظر مفردات الراغب 450، وفيه: قرئ الشيء في لونه: جمعه، وقرئان الماء: مجتمعه.
- (11) مقاييس اللغة 5/78. ويقارن باللسان 15/177-78. ومفردات الراغب 449، قال: أقرئ، اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس...

ولهم أيضاً لفظ القُرْو، ومعناه: القصد والتشيع: كالإقتران والامسار<sup>(1)</sup>. يقال: قُرِوتٌ - وقُرِوتٌ<sup>(2)</sup> - البلاد قُرُوا وقُرَّتْها قُرْياً، وقُرَّتْها واستقرَّتْها، إذا تَبَعَتْها<sup>(3)</sup>. ومَطْلَبُ كُلِّ شَيْءٍ قُرْوُهُ، يقال: قُرِوتُكُمْ، أي في جَنْدُكُمْ الخير، قُرُوا<sup>(4)</sup>.

ومن كل ذلك، يتحصل معنى الاستقراء، في اللغة، على جهة التشيع<sup>(5)</sup>.

واستقر هذا المعنى اللغوي، في مجال الاصطلاح العام، فقيل: الاستقراء: تَبَعُ جُزْئِيَّاتِ الشَّيْءِ<sup>(6)</sup>.

وفي بيئة المنطقيين، نجد أرسطو يعرف الاستقراء بقوله: والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين، أن الطرف الآخر في الوساطة موجود<sup>(7)</sup>. وأما عند الإسلاميين منهم، فقد نُقِرَ إلى مصطلح الاستقراء، باعتبار، استدلالاً بالخاص على العام أو العكس<sup>(8)</sup>.

وبذلك يكون مُحصل مفهوبه، عندهم، مكافئاً في دلالة: الحكم على كلي، لوجوده في

أكثر جُزْئِيَّاتِهِ<sup>(9)</sup>.

(1) القاموس المحيط 429/4. ويقارن باللسان 175/15، وفيه: الْقُرْو مصدر قولك: قُرِوتٌ إليهم اقْرُوا قُرُوا، وهو القصد نحو الشيء، وينظر في مقاييس اللغة 5/78 وفي الصحاح 2/1786: زَلِمْتُ القَوْمَ حَلِمَ قُرْوٍ واحداً، أي على طريقة واحدة.

(2) في اللسان 175/15: قُرِوتٌ للمياه، أي تَبَعَتْها.

(3) اللسان 175/15. والصحاح 2/1787. وأساس البلاغة 505.

(4) جهرة للغة 2/796.

(5) كشف اصطلاحات اللغون/ م. س 1/172. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/71.

(6) قال الرازي: أما أن يُستدلَّ بالعام على الخاص، في عرف المنطقيين، أو العكس، وهو الاستقراء. محصل أفكار المتقدمين

للرازي/ م. س 45. ويقارن بالكليات/ م. س 105.

(7) منطق أرسطو/ م. س 1/307.

(8) قال الرازي: أما أن يُستدلَّ بالعام على الخاص، في عرف المنطقيين، أو العكس، وهو الاستقراء. محصل أفكار المتقدمين

للرازي/ م. س 45.

(9) في التعريفات/ م. س 32: وأما قال في أكثر جزئياته، لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً.

(10) التعريفات 32. ويقارن بكشف اصطلاحات القنون/ م. س 1/172، قال: لابد في الاستقراء من حصر الكلّي في جزئياته

ثم إجراء حكم واحد على تلك الجزئيات ليصل إلى ذلك الحكم إلى ذلك الكلّي. وينظر أيضاً في المعجم الفلسفي/ م. س 1/71. والكليات 106. والحدود الفلسفية للخوارزمي، م. س 225، قال: هو معرفة الشيء الكلّي بجميع أشتاده.

وكتاب المبين/ م. س 337. والقياس للفارابي/ م. س 90.



وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح الاستقراء دل على: تتبع الجزئيات، وإحصاء مفرداتها، قصد التلخيص إلى غاية معينة.

وقد وردت هذه الدلالة للمصطلح، مستعملة، عند السجلماسي، في السياقات التالية:

- 1- استقراء جزئيات الأساليب البلاغية الميثوقة في القرآن الكريم. قال السجلماسي، في معرض كلامه عن نوع الانتهاك<sup>(1)</sup>: "... وذلك لانتهاكه بالحذف كثيراً وركوبه بالطرح أبداً، حتى لقد خرج عن الإحصاء، فقال أبو الفتح ابن جني رحمه الله: إنه في ألفه موضع من القرآن وإن الاستقراء، لعمري، يبرز أكثر من ذلك كله"<sup>(2)</sup>.
- 2- استقراء جزئيات الأجناس: قال السجلماسي: "وذلك ظاهر من الاستقراء في الجزئيات، مثال ذلك: الحيوان والنبات، لأن الحيوان منه ما هو مائي ومنه ما ليس بمائي، وكذلك النبات، ينقسم أيضاً بهذين الفصلين...."<sup>(3)</sup>.
- 3- استقراء جزئيات التراكيب، التي تُحصى بها أجزاء صناعة العربية. قال السجلماسي: "... لكن إذا كانت الفصول في المعاني ذوات الأقاويل - بما هي ذوات أقاويل في الأقاويل -، تكون بحسب ترتيب أجزائها، واختلاف أوضاعها منها، وتباين أشكالها، كما يتبين ذلك بالاستقراء في الجزئيات. ومثال ذلك، كثير من الأقاويل التي في موضوع صناعة العربية، وتُحصى بها أجزاء صناعة العربية...."<sup>(4)</sup>.

(1) المنزع البديع/ م، ص 204.

(2) نفسه 205.

(3) نفسه 393.

(4) نفسه 405. ويقارن ب 328.

## التَّحْلِيل

قال الراغب: أصل الحل: حل العقدة<sup>(1)</sup>. يقال: حلَّ العقدة: نقضها فالحلت<sup>(2)</sup>.

وفي الاصطلاح، دلُّ لفظ التحليل، على: تكثرير الوسائط، وإعادة المقدمات من الأسفل إلى الأعلى<sup>(3)</sup> وهذا المعنى الاصطلاحي، يُقابلُه: التَّقْسِيمُ، الذي هو: التَّكْثِيرُ من الأعلى إلى الأسفل<sup>(4)</sup>، فحسب.

وهذه الدلالة متواضعة، بضرب من التواخيخ، مع الدلالة الفلسفية<sup>(5)</sup> للمصطلح، ومؤداها العام، مائل في دلالته على: منهج هام يُراد به تقسيم الكل إلى أجزائه، وردُّ الشيء إلى عناصره المكوِّن له<sup>(6)</sup>، كما تُعبَّرُ عن الحركة المعاكسة للتوليف والتَّمَمُّ له<sup>(7)</sup>.

والفلاسفة المسلمون جعلوا له بعض الخصائص المفهومية، من أبرزها:

- 1- أن تفریق آحاد التآليف، يسنى قسماً وتفریقاً، ويميز آحاد التركيب، يُسمى تحليلاً<sup>(8)</sup>.
- 2- وأن التحليل: مقابل للتركيب ويعكسه، مبتدئاً بما انتهى إليه، ومتتبعاً إلى ما ابتدا به<sup>(9)</sup>.
- 3- وإذن، فبواسطة التحليل: تُعرف حقيقة الأشخاص، أعني: كل واحد منها، من ماذا هو مركَّب، ومن أي الأشياء هو مؤلَّف، وإلى ماذا ينحل<sup>(10)</sup>.
- 4- وهكذا كان مصطلح التحليل، دالاً، في هذه البيئة، على إحدى الطُّرق التي اليها الفلاسفة... في التعاليم، وطلبهم معرفة حقائق الأشياء<sup>(11)</sup>.

(1) مفردات الراغب 143.

(2) القاموس المحيط 3/ 493.

(3) الكليات 265. ويقارن مفاتيح العلوم الانسانية.

(4) نفسه 265.

(5) يقارن مفاتيح العلوم، لانسانية 97. ومعجم مصطلحات الادب 16.

(6) معجم مصطلحات الادب 16.

(7) مفاتيح العلوم الانسانية 97.

(8) المعبر في الحكمة 56، للبخنددي.

(9) نفسه 56.

(10) رسائل اخوان الصفا 3/ 240.

(11) رسائل اخوان الصفا 1/ 343. قالوا: وهي: التقسيم والتحليل والحدود والبرهان.

وفي اصطلاح كتاب المنزع:

يدل مصطلح التحليل على: منهج شمولي تنازلي في استقصاء حقيقة الشيء، يبدأ من كلياته وينتهي إلى جزئياته. قال السجلماسي: وطريق التحليل، بالعكس، هو مقابل طريق التركيب، وذلك بأن يؤخذ الشيء المنظور فيه متصوراً بكنيته، مقاماً في الذهن بجملة، ثم يؤخذ من آخره بالتحليل بالعكس<sup>(1)</sup>.

---

(1) المنزع اليبع 343.

## القِسْمَةُ القِسْم - التَّقْسِيم

### 1- القسم:

لَمَّا دُفِصَ أَصْلَانِ، تَابَعَهُمَا، يَدُلُّ عَلَى تَجْزِئَةِ شَيْءٍ<sup>(1)</sup>.  
 مِنْ ذَلِكَ: الْقِسْمُ: مَصْدَرٌ، قَسَمْتُ الشَّيْءَ أَقْسَمَ قِسْمًا<sup>(2)</sup>. وَالْقِسْمُ: التَّصْيِبُ<sup>(3)</sup>. وَكَذَلِكَ الشُّكَّانُ فِي لَفْظِ الْقِسْمِ<sup>(4)</sup> وَالْقِسْمَةِ<sup>(5)</sup>.  
 وَفِي الاصْطِلَاحِ المنطقي، نَحْدٌ مُخَصِّصٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، قِيلَ: «وُقِسِمَ الشَّيْءُ مَا يَكُونُ مُتَدَرِّجًا تَحْتَهُ وَأَخْصَى مِنْهُ، كَالِاسْمِ فَإِنَّهُ أَخْصَى مِنَ الْكَلِمَةِ وَمُتَدَرِّجٌ تَحْتَهَا»<sup>(6)</sup>.  
 ثُمَّ نَحْدٌ هَذَا اللَّفْظُ مُلْتَصِقًا بِقُوَّةٍ، بِمَفْهُومِ تَحْنِيسِ الْجُزْئِيَّاتِ مِنْ كَلِمَاتِ الْأَمْرِ الْجَرْدِ. وَهَذَا اعْتَبَرُوا أَنَّ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَدَرِّجَةَ تَحْتَ الْكَلِمَةِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَبَايُنُهَا بِالذَّاتِيَّاتِ أَوْ بِالْعَرَضِيَّاتِ أَوْ بِهَمَا مَعًا وَالْأَوَّلُ تَسْمَى أَنْوَاءً، وَالثَّانِيَّةُ تَسْمَى أَصْنَافًا، وَالثَّلَاثَةُ تَسْمَى أَقْسَامًا<sup>(7)</sup>.

### وَفِي اصْطِلَاحِ الْمُتَرَجِّعِ:

يَدُلُّ مُصْطَلَحُ الْقِسْمِ عَلَى: جُزْءِ الشَّيْءِ الْمُرَكَّبِ، الْمُنْفَصِلِ عَنْ أَجْزَائِهِ الْأُخْرَى بِمُفَصَّلِهِ الذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ، الْمُنْضَوِيِّ مَعَهَا فِي أَمْرٍ كَلِمِيٍّ وَطَبِيعَةٍ سَائِرَةٍ لَيْهَا مَجْتَمِعَةٌ. وَقَدْ اسْتَعْمَلَ السَّجَلْمَاسِيُّ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ، فِي سِيَاقِ تَقْسِيمِهِ لِأَجْزَاءِ الْقَوْلِ الثَّامِ. قَالَ: «وَأَجْزَاءُ الْقَوْلِ الْمُرَكَّبِ هَذَا النِّحْوُ مِنَ التَّرْكِيبِ هِيَ: إِمَّا الْأَلْفَافُ الْمَفْرَدَةُ عَلَى الْمَعَانِي الْمَفْرَدَةِ... وَإِمَّا الْأَلْفَافُ الْمُرَكَّبَةُ تَرْكِيبٌ تَقْيِيدٌ وَاسْتِثْنَاءٌ...، فَإِنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَافِ

(1) مقاييس اللغة 5/ 86.

(2) جوهرة اللغة 2/ 851. واللسان 12/ 478. والصحاح 2/ 1482. ويقارن بمقاييس اللغة 5/ 86. واساس البلاغة 507.

(3) جوهرة اللغة 2/ 851. واللسان 12/ 478. قال: الْقِسْمُ وَالْقِسْمُ وَالْقِسْمُ: تَصْيِبٌ، لِإِنْسَانٍ مِنَ الشَّيْءِ. ويقارن بمختصر الصحاح 535. واساس البلاغة، وفيه: أَحْطَيْتَ قِسْمَهُ وَمَقْسَهُ، أَيِ نَصِيْبِهِ.

(4) كشف اصطلاحات الفنون 2/ 1315. ويقارن بالتعريفات 199.

(5) الكليات 725.

(6) التعريفات 199.

(7) نفسه 199.

مركبا هذا النحو من التركيب يقع جزء من القول الثام، ويتركب القول منه تركيبا ثانيا، فالقسم الأول وهو الألفاظ المفردة، والثاني وهو الألفاظ المركبة باشتراط...<sup>(1)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتن، نجد:

1- ورود هذا المصطلح في سياق تمييز أقسام المعاني<sup>(2)</sup>، أو بعض الأنواع البلاغية عن أخرى، في التسمية والدلالة<sup>(3)</sup>، أو عكس ذلك<sup>(4)</sup>.

2 ارتباط دلالة هذا المصطلح بأفق استيفاء التصور حول مفهوم معين، وهذا له ارتباط بالقضية الاصطلاحية عند السجلعاسي. هكذا يستحضر شروطا منطقية صارمة لتقسيم الشيء تقسيما صحيحا، حتى ولو كان هذا التقسيم بلاغيا لا منطقيا محضا. وهذه الشروط هي: صحة التقسيم، واستيفاء الأقسام، وحسن مياقة الأعداد، واستقصاء الأمور الخادئة عن القسمة والأشياء التي إليها انقسم الكل<sup>(5)</sup>.

3: اشتراط دلالة هذا المصطلح، بصحة التقسيم إضافة إلى استيفاء الأقسام، عنده، مفيد بأربع عوائق منطقية ينبغي تجنبها خلال استخلاص الأقسام، وهي: التداخل، والتنافر، والزيادة، والنقصان<sup>(6)</sup>.

## 2- التقسمة:

شاع في اصطلاحات الرياضيين، أن لفظ القسمة، يدل على: تجزئة الشيء<sup>(7)</sup>.

(1) المتن ليدع 341، ويقدر ب 350.

(2) نفسه 289.

(3) نفسه 252.

(4) نفسه 350.

(5) نفسه 355.

(6) نفسه 355.

(7) المعجم الفلسفي 2/ 191. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1317.

وفي اصطلاح الفلاسفة<sup>(1)</sup>:

يدل مصطلح القسمة: على إرجاع التصوُّر إلى أقسامه<sup>(2)</sup>، وقد يسمَّى ذلك، في عرفهم، تقسيماً، أيضاً<sup>(3)</sup>.

سوى أن هذا المصطلح - وقد وُلِّجَ، بفهمه ذاك، إلى تصوُّرات المنطقيين - أصبحت لديه مجموعة من الخصائص المرافقة له، والتي من أبرزها:

- 1- أن القسمة طريقة من طرق لوقوف على حقائق الموجودات. قالوا: بالقسمة تُعرَف حقيقة الأجناس من الأنواع، والأنواع من الأشخاص<sup>(4)</sup>.
- 2- أن القسمة آلة لتجنيس الظواهر. قالوا: بالقسمة نتحلر من الجنس العلي إلى الأنواع الأخيرة<sup>(5)</sup>.
- 3- أن القسمة آلة لاستخلاص الأنواع. قالوا: القسمة تضع المتقابلات بعضها بجانب بعض، ليسهل - لذلك - فهم كل واحد من المتقابلات وحفظه<sup>(6)</sup>.

(1) القسمة عند افلاطون، تشخص لى: طريقة الجدل المبدط الذي يرتب الكل في اجناس وانواع. المعجم الفلسفي 2/ 192.

(2) المعجم الفلسفي 2/ 191. والكلبات 725. ويقارن بالتعريفات 199. قيم الشيء حسب هذه المصادر هو: ما يكون مندرجاً تحته وإخص منه، كالاسم فهو إخص من الكلمة.

(3) يمكن إرجاع تصور الفلاسفة لفهوم التقسيم إلى دالتين: الأولى، وهي: إرجاع المركب إلى أجزائه، ويسمى هذا الإرجاع تجزئة. والثانية، وهي: إرجاع كلّي إلى جزئياته. ومنعهم أن احكام التقسيم جمعت في أربع قضايا: الأولى، وهي قسمة الجنس إلى أنواعه. والثانية، وهي قسمة النوع إلى فصوله. والثالثة، وهي قسمة الموضوع إلى الأجزاء المتقابلة لى تعاقب عليه. والرابعة، وهي قسمة العرض إلى أفعاله المختلفة. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1318. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/ 191. والتعريفات 199. ويشار هامنا أيضاً إلى أن مصطلح التقسيم مارس حضوراً في بيئة البلاطيين. ونجد عندهم تصوراً لفهمه مفاده أنه هو: استقصاء الشاهد جميع أقسام ما ابتداءً به. راجع العمدة 2/ 20. ثم يقارن بكتاب الصنائع 341. وسر الفصاحة 277. ودلائل الأحكام 74. والمثل السائر 2/ 304. ومفتاح العلوم 201. ومناهج البلاغة 55. غير أن بن القيم والزركشي ذكرا أن أرباب علم البيان لا يريدون بالتقسيم القسمة العقلية التي يتكلم عليها المتكلم، لأنها تقتضي أشياء مستحيلة كقولهم: الجواهر لا تخلو إما أن تكون بجمعة أو مفترقة، أو لا بجمعة ولا مفترقة، أو بجمعة ومفترقة معاً، أو بعضها بجمع وبعضها مفترق، فإن هذه القسمة صحيحة عقلاً، لكن بعضها يستحيل وجوده. راجع: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها 408. وكذلك مارس مصطلح التقسيم حضوراً معيّن في بيئة الفقهاء، بفهوم يمكن التعبير عنه بكونه: عبارة عن ترديد اللفظ بين احتمالين، أحدهما مبنوع والآخر مسلم. ويراجع بهذا هذا التصور: موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين 1/ 478.

(4) رسائل الإخوان الصفاء 1/ 343.

(5) كتاب الالفاظ للغاربي 85، قال: وبالتركيب ترقى من الأنواع الأخيرة إلى الجنس العالي.

(6) نفسه 93.

- 4- أن أخذ الحد يكون: بطريق القسمة<sup>(1)</sup>، لكن هذا الأمر مختلف حول<sup>(2)</sup>.  
5- وبالمجمل، فإن: القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول<sup>(3)</sup>.

### وفي اصطلاح المنزع:

- يدل مصطلح القسمة يدل على: الألة المنطقية التجريدية التي تحلل تصورا ما إلى أقسامه على سبيل الجنس والنوع. قال السجلماسي: كذلك هذا النوع، بحسب استيفاء القسمة، جنس متوسط تحته أنواع عدا، لم تقف بعد لها على صورة خاصة مستعملة، إلا النوع الذي هو منها: إخراج المحال بصورة الممكن<sup>(4)</sup>.  
ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:
- 1- أن مصطلح القسمة - باعتباره آلة منطقية: استعمله السجلماسي دالا على العملية التحليلية لي تصنيف الأجناس والأنواع في صناعة البلاغة، بعد تجريدها من صور. لأقويل الشعرية، وذلك من أجل بناء شجرة الأجناس والأنواع البلاغية داخل المنزع<sup>(5)</sup>.
  - 2- وأغلب ما يرد مصطلح القسمة، عنده، مقترنا باستيفاء الأنواع: ذلك بأن القسمة كعملية منطقية للتحليل، إنما تتجلى في الأنواع المنشقة عن الكلّي المشترك. وما يقوله السجلماسي في هذا السياق: النوع الرابع من القسمة الأولى للجنس العالي هو التخيل<sup>(6)</sup>.
  - 3- أن عملية الاستيفاء، التي تفهم من دلالة القسمة: قد تصبح أحيانا مجرد عملية منطقية تجريدية، لا تستوفي الأنواع البلاغية المقسومة على الحقيقة. قال السجلماسي: فلذلك هذا النوع، بحسب استيفاء

(1) قال الفارابي: أن الفلاطون يرى أن تولية الحدود إنما يكون بطريق القسمة، وأرسطوطاليس يرى أن تولية الحدود إنما يكون بطريق البرهان والتركيب. كتاب الجمع بين رأيي الحكمين 87. ويقارن بإشارة ابن رشد إلى كون: طريق القسمة إنما ينفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود. كتاب البرهان لابن رشد 479. ويقارن بكتاب البرهان للفارابي 53.  
(2) قال الفارابي: أن الفلاطون يرى أن تولية الحدود إنما يكون بطريق القسمة، وأرسطوطاليس يرى أن تولية الحدود إنما يكون بطريق البرهان والتركيب. نكتات الجمع بين رأيي الحكمين 87. ويقارن بإشارة ابن رشد إلى كون: طريق القسمة إنما ينفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود. كتاب البرهان لابن رشد 479.  
(3) كتاب المقولات لابن سينا 4.  
(4) المنزع البديع 295.  
(5) إن شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاعيلها كما سماها عمق الكتاب، إنما استنبطت فنشأت وتفرعت بهذه الآلة المنطقية التي هي القسمة أو التقسيم. وتراجع تجليات هذا في المنزع البديع 182-207-215-235-244-252-295-298-324-327-333-334-353...  
(6) نفسه 252.

القسمه، جنس متوسط تحته أنواع عداد لم تقف بعدها على صور خاصة مستعملة، إلا النوع الذي هو منها إخراج المحال بصورة الممكن<sup>(1)</sup>.

4- وفي بعض الأحيان، يستعمل مصطلح القسمه، دالا على استيفاء أنواع الدلالات في قول مركب. قال لسجلدسي: فإن قوله من البيت الثاني: كفلت لأيام مضين، وقوله منه: وقلت لأيام آتين، هما الجزءان الدال كل واحد منهما على معنى هو نوع قسيم في أمر ما كلي وهما الأيام الماضية والأيام الآتية المتقاسمة في الأيام بالجنس، وهو الأمر الكلي المدلول عليه بجملة القول، وقد أخذنا من جهة تقاسمهما هذا الأمر الكلي (...)(وحاصل البيت ومضمونه هو قسمة الأيام إلى جبهتين إحداهما إلى الماضية والآتية، والثانية إلى مطلوب منه الرجعة وإلى مطلوب منه البعد<sup>(2)</sup>).

### 3- التقسيم:

يدل الفعل المشتق من التقسيم، على تجزئ الشيء، والتفريق<sup>(3)</sup> بين عناصره. قالوا: قسمه بقسمه وقسمه: جزأه<sup>(4)</sup>.

والتقسيم، في الاصطلاح، يدل على: التكثر من الأعلى إلى الأسفل<sup>(5)</sup>. وه عبارة عن إحداث القسمه في المقسوم<sup>(6)</sup>. وبذلك يكون عندهم مرادف القسمه في كل أحواله<sup>(7)</sup>. ويطلق، عندهم، على معانٍ أبرزها، اثنان:

1- تقسيم الكل إلى أجزائه<sup>(8)</sup>: فهو عبارة عن تقسيم المتصل الواحد إلى أجزائه التحليلية<sup>(9)</sup>، وتفصيله وتحليله إليها، فلا يصدق المقسم على أقسامه<sup>(10)</sup>.

(1) نفسه 295.

(2) نفسه 362.

(3) الصباح 2/ 1483.

(4) القاموس المحيط 4/ 132، ويقارن بالصباح 2/ 1482. ومفردات الراسخ 450.

(5) الكليات 265.

(6) كشف اصطلاحات الفنون 1/ 497.

(7) نفسه 1/ 497.

(8) الكليات 264.

(9) كشف اصطلاحات الفنون 1/ 497.

(10) الكليات 264.



- 2- 'تقسيم الكلّي إلى جزئياته'<sup>(1)</sup>: وهو أن يقسم إلى مفهوم كلي قيود مخصصة تجميعه، إما متقابلة أو غير متقابلة، ليحصل بانضمام كل قيد إليه ليسم منه، فيكون المقسم صادقاً على أقسامه<sup>(2)</sup>.

وفي اصطلاح المتّرع:

بدل مصطلح 'التقسيم' على:

#### 4- التقسيم:

مدار مائة قسم<sup>(3)</sup>، 'على تمجزة الشيء'<sup>(4)</sup>.

والتقسيم، من: قَعِل، في معنى مقاميم<sup>(5)</sup>. يُقال: هو قَسِمي<sup>(6)</sup> أي: الذي يُقاسم في أرضاً أو مالاً بيني وبينه، واجمع؛ أقساماً وأقساماً<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 264.

(2) نفسه 264. قال: 'تقسيم الجنس إلى الأنواع، والأنواع إلى أصناف، والأصناف إلى أشخاص'. نفسه 265. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 497.

(3) اصل المادة اللغوية عند ابن فارس تدل على معنيين الأول على جمال وحسن، والثاني على تمجزة الشيء. القاميس 5/ 86. ويقارن بمفردات الرافعي 450. وأساس البلاغة 507 والمصاحف 2/ 1483.

(4) مقاييس اللغة 5/ 86.

(5) اللسان 12/ 479. والقاموس المحيط 4/ 132.

(6) أساس البلاغة 507.

(7) اللسان 12/ 479.

وإذا كان مصطلحُ القِسْمَةِ عند المنطقيين، يدلّ- في أحسنِّ دلالاته-، سمي: حمل الكلّي على جُزْئياته<sup>(1)</sup>، فإن مصطلحَ القَسَمِ، عندهم، يدلّ على: ما يكون مُقابلاً للشيء<sup>(2)</sup>، وتدرجاً معه تحت شيءٍ آخر<sup>(3)</sup>. وهو الكلمة<sup>(5)</sup> التي هي أعمُّ منهما<sup>(6)</sup>.

وفي اصطلاح المتنوع:

دل مصطلحُ القَسَمِ: النوع المتحدّر من الجنس الكلّي، المقابل- في خصائصه الذاتية- لنوع يقابله في القسمة، ويضاده في خصائصه النوعية. قال السجلمامي: يَحْسَبُ تَضَادُّ التَّوَعَيْنِ الْقَسَمَيْنِ أَهْدَى<sup>(7)</sup>. ثم نراه يسحب هذه الدلالة- أثناء تصنيفه للأجناس بأنواعها- على مُسمّيات الصُّور البلاغية الدالة على النوع القسَمِ. يقول مثلاً: كان خليفاً أن يلحق الشكَّ الواقع في وضع المكافئ، نوعاً قسماً للمطابقة، في جنس المباينة، من جنس المزاينة، من جنس المتأخري من الأمور<sup>(8)</sup>.

(1) أو هو انقسام الكلّي بحسب ما صدق له اصناف أو افراد تدرج تحت، وسبيل ذلك ان يضاف الى ذلك الكلّي قيد يخصّصه. المعجم الفلسفي 2/ 191. ويراجع مصطلح القسمة في معجم المصطلحات المنطقية الصفحة 46.

(2) يراجع قول الفارابي: متى اخذ كلي وقرن به امور متقابلة لحس على ذلك الكلّي، حلا غير مطلق، ووضع بين كل اثنين منها حرفاً (اما) مثل قولك: الحيوان إما مشاء واما لا مشاء، فإن هذا الفعل يسمى تسميئاً بالالفاظ 8 ويقارن بالصفحة 93 من نفس المصدر للفارابي.

(3) ينظر مثلاً مفهوم القسمة الثنائية، التي هي: انقسام الكلّي الى نوعين: نوع له صفة من الصفات، ونوع ليس له هذه الصفة، مثل انقسام الحيوان الى ما له عمود فقاري، وما ليس له عمود فقاري. المعجم الفلسفي 2/ 192.

(4) المعجم الفلسفي 2/ 192. ويقارن التعريفات 200. والكليات 724.

(5) كالجنس الذي هو أعم من النوع والنوع القسيم، أي ليقابله.

(6) التعريفات 200. والمعجم لفنسي 2/ 192.

(7) للترغ البديع 332. ويقدرن ب 182-200-354-355-384-392-404-505.

(8) نفسه 392. ويقدرن 446.



الفرع الرابع  
في تصوّر الموجود ومكوناته



## الوجود

مدار مادة وَجَدَ على الغنى والإدراك<sup>(1)</sup>.

يقال: وَجَدَ الشيءَ وجوداً؛ خلاف عُلِمَ<sup>(2)</sup>، فهو موجود<sup>(3)</sup> والمصدر له هو الوجود<sup>(4)</sup> على صيغة المجهول، بمعنى: وَجَدَ الشيءَ<sup>(5)</sup>. ويطلق، بمعنى العام على الذات وعلى الكون في الأعيان<sup>(6)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة، نجد عددا من التعريفات<sup>(7)</sup> لهذا المصطلح، من أبرزها:

- 1- الوجود: وهو: الثابت العين<sup>(8)</sup>.
- 2- الوجود: وهو ما يُعلم ويُخبر عنه<sup>(9)</sup>.
- 3- الوجود: وهو المنقسم إلى فاعل ومنفع، أي مؤثر ومثاثر<sup>(10)</sup>.

(1) القاموس المحيط/1/476، والصحاح/1/459-وأساس البلاغة/666-ومقاييس اللغة/6/86.

(2) أساس البلاغة/666-ويقارن بالصحاح/1/460-والقاموس المحيط/1/476-والمعجم الفلسفي/2/558-وكشاف التهاني/2/1766. ومفردات الراهب/583.

(3) الصحاح/1/460، قال وَجَدَ الشيءَ عن عدم فهو موجود.

(4) في الكليات/923-924: الوجود: مصدر: وَجَدَ الشيءَ على صيغة المجهول، وهو مطاوع الإيجاد، كالانكسار للكسر.

(5) نفسه/923-240.

(6) نفسه/923-24.

(7) في هذه البيئة: الوجود بديهى، لا يحتاج إلى تعريف إلا من حيث أنه مدلول للفظ دون آخر، فيعرف تعريفا لفظيا يفيد فهمه في ذلك اللفظ، لا تصوره في نفسه، كتمريفهم الوجود بالكون والثبوت والتحقق ولشئيه والحسوس، وكل ذلك بالنسبة إلى من يعرف الوجود من حيث أنه مدلول هذه الالفاظ دون لفظ لوجود. الكليات/924-25. ويقارن بالمباحث المشرقية/24، حيث يقول: أن الوجود غني عن التعريف. والمعجم الفلسفي/2/558.

(8) كشاف التهاني/2/1766-ومعناه: كون الشيء حاصلًا في نفسه. المعجم الفلسفي/2/558. وقد يطلق ذلك على الاجناس العالية، المسماة بالقولات العشر. مقاصد الفلاسفة للغزالي/170.

(9) كشاف التهاني/2/1766. وهو بهذا المعنى مقابل للحقيقة المجردة، أو الحقيقة النظرية. لمعجم التفسيري/2/558.

(10) كشاف التهاني/2/1766. ومعناه: كون وجود شيء حاصلًا في التجربة ويقارن بتهافت التهافت/59. والمعجم الفلسفي/2/558.

ثم نجد عندهم تمييزاً بين:

- أ- الوجود العقلي: وهو عبارة عن كون الشيء في الأذهان<sup>(1)</sup>، فهو وجود بالعقل أو بواسطة العقل<sup>(2)</sup>.  
ب- الوجود الحسي: وهو عبارة عن كون الشيء في الأعيان<sup>(3)</sup>، فهو وجود بإحدى لحواس الخمس<sup>(4)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المتزج:

فإن مصطلح الوجود يدل على:

- 1- حدوث الشيء واستحالة من العدم إلى الوجود المتحقق. قال السجلماسي: إن وجود القول هو كنه وجود الأشياء، التي في التقضي الدائم والتغير الدائم، والوجه الذي يقال في تلك الأشياء إنها موجودة، ينبغي أن يقال به في القول إنه موجود، وذلك كما نقول في النهار إنه موجود، وفي الليل إنه موجود، وبالجملة في الزمن وفي الحرب إنها موجودة، وجميع ما جرى هذا المجرى<sup>(5)</sup>.  
2- الواقع الموضوعي المستقل بكيونته خارج الذهن. قال السجلماسي: إن تكبير قدامة هذا المعنى وتلقيبه بهذا اللقب معاً، أو اللقب فقط، يحض التنكب عن النظر والتحقيق، فإن كان قدامة ينكر وجود هذا المعنى، فإن ما عليه الأمر في نفسه والوجود، وشهادة الحس والعقل، قواضي بتقيض ما يقول<sup>(6)</sup>.

## 2- الوجود المطلق:

في بيئة الفلاسفة، يدل مصطلح الوجود المطلق على ما هو موجود ولتأ ما<sup>(7)</sup>، وإنما يكون، بهذا المعنى، مطلقاً في الأذهان لا في الأعيان<sup>(8)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 2/ 559. ويقارن بكتاب المقولات لابن سينا 152. وإكليات 925-26.

(2) مفردات الراسب 583. ويقارن بالاهيات من كتاب الشفاء 356.

(3) المعجم الفلسفي 2/ 559. وإكليات 925.

(4) مفردات الراسب 583.

(5) المتزج الجديد 339. ويقارن ب 214.

(6) نفسه 374. ويقارن ب 340.

(7) كتاب النفس لابن باجه 43.

(8) الرد على المنطقيين 2/ 60.

وفي اصطلاح المتنزح:

دل مصطلح الوجود المطلق على: كون الشيء مجرد في الذهن دون وضعه في الحس والواقع. قال السجلماسي: وحال القول في وجود هذا وثبانه كحاله في دلائل على الأمر، فإنه بالوجه الذي يقال فيه مع تقضي أجزائه أولاً فأولاً: إنه دال على شيء ما من الأشياء، فبذلك الوجه يقال فيه: إنه ثابت وموجود، وبذلك الوجه بعينه يقال فيه: إنه في مقولة الوضع، وكذلك الوجه الذي يحصل به موجوداً به يكون دالاً، وبالوجه الذي يكون دالاً يكون في مقولة الوضع. فإذا هذا الجنس من علم البيان هو وضع في القول الواقع فيه، بالنحو الذي له من الوجود، ولا بد من زيادة هذا القيد لنخرج به من إلزام الوجود المطلق<sup>(1)</sup>.

(1) المتنزح المجلد 339-340.



## الشيء

الشيء: اسم المفعول من شاء، أي الأمر المشيئ<sup>(1)</sup>. يقرلون: تشئت الشيء أشاء شيئاً ومشيتاً ومشاءة ومشاية. أردته<sup>(2)</sup>، فالشيئية، هي الإرادة<sup>(3)</sup>.

وفي الاصطلاح العام، يدل لفظ الشيء: على كل ما أخبر عنه<sup>(4)</sup>، أو موجوداً، ثابتاً، متحققاً في الخارج<sup>(5)</sup>.

ويرتبط مصطلح الشيء، في حروف الفلاسفة بمعنى الموجود<sup>(6)</sup>.

قالوا: فالشيء لا يفارق معنى الموجود، إياه البتة. بل معنى الموجود يلزمه دائماً، لأنه يكون إما موجوداً في الأعيان، أو موجوداً في الوهم والعقل، لأنه إن لم يكن كذلك، لم يكن شيئاً<sup>(7)</sup>.

ولذلك، يقال عندهم: على كل ما له ماهية ما، كيف كان: كان خارج النفس، أو كان متصوراً على أي جهة<sup>(8)</sup>.

ونجد عندهم طائفة من الخصائص المفهومية، التي من أبرزها:

- 1- أن مفهوم مصطلح الشيء: لا يكون له إلا خذ واحداً<sup>(9)</sup>.
- 2- إن الشيء قد يقال على كل ما له ماهية كيف كان، كان خارج النفس أو كان متصوراً على أي جهة كان<sup>(10)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 1/ 712.

(2) اللسان 1/ 103، والفاوس المحيط 1/ 23، والصحاح 1/ 99، وعصر الصحاح 352.

(3) نفسه، ويقارن مفردات الراغب 304.

(4) يراجع تعريف الراغب 304، قال "هو الذي يصح أن يعلم عنه"، ثم يقارن باللسان 1/ 103، وبالتعريفات 146.

(5) ومفردات الراغب 304، ومصطلحات أصول الفقه عند المسلمين 1/ 835، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 1047.

والمعجم الفلسفي 1/ 712.

(6) التعريفات 146، ومفردات الراغب 304، والمعجم الفلسفي 1/ 712. وقد استند المتكلمون على كل هذا، ثم تفرقت

بهم السبل. يراجع تفاصيل ذلك ضمن كشاف التهانوي 1/ 1047-1048. وينظر أيضاً معيار العلم للغزالي 75.

وحاشية على المختصر 2/ 100، والبحر المحيط 1/ 92.

(7) المعجم الفلسفي 1/ 712.

(8) نفسه 1/ 712.

(9) كتاب الحروف للغزالي 128، ويقارن بكتاب المقولات للغزالي 91. وأيضاً يقول الغزالي: أن الشيء وجوداً في الأعيان،

ثم في الالهام، ثم في الالفاظ، ثم في الكتابة. معيار العلم 75.

(10) معيار العلم للغزالي 271.

كتاب الحروف 128، للغزالي.

3- إن الشيء قد يتميز عن الشيء، لا في جوهره بل ببعض أحواله، كتمييز الثوب عن الثوب، بأن أحدهما أبيض والآخر أحمر<sup>(1)</sup>.

4- إن الشيء، متى يُشَبَّه بشيء، سهل تصوُّر الشيء نفسه<sup>(2)</sup>.

5- إن للشيء وجوداً في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ ثم في الكتابة<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتزج:

استعمل مصطلح الشيء، بمجملته الفلسفة العامة، والتي تدل على الوجود مطلقاً: سواء كان موجوداً متحققاً في الأعيان، أو معقولاً مجرداً في الأذهان<sup>(4)</sup>. قال السجلماسي، في معرض تعريفه لنوع التعريف<sup>(5)</sup>: «هو اقتضاب الدلالة على الشيء وبغضه ونقيضه، من قبل أن في ظاهر إثبات الحكم لشيء، نفيه عن ضده ونقيضه، فليلاً قيل: وبغضها تبيين الأشياء<sup>(6)</sup>».

ثم فراء بعد ذلك، يستعمله إنا:

- 1- دالا على الوجود خارج النفس: أي دالاً عليه في الأعيان. قال السجلماسي: وقد تقرر هنالك أنه- أعني الوضع- إما أن يكون للشيء بالإضافة إلى ذاته، كالأجزاء للإنسان (...) وإما أن يكون له بالإضافة إلى شيء آخر، وأنه لا يمكن أن يكون للشيء وضع بالإضافة ما لم يكن له وضع بذاته<sup>(7)</sup>.
- 2- أو: دالا على الوجود المتصور في الأذهان. قال السجلماسي: إن إبهام الشيء حامل على الطموج إليه، ويأخذ على اشتداد الحرص عليه، لولوع النفس أبداً بإخراج ما في القوة إلى الفعل<sup>(8)</sup>.

(1) المدخل 79، للفارابي.

(2) كتاب الألفاظ 88، للفارابي.

(3) معيار العلم 75، للغزالي.

(4) بهذه الدلالة العامة يورد مرتين المثل القديم وبغضها تبيين الأشياء. المتزج 266 و452. والمثل هو شطر من بيت

عربي هو:

يا هاجراً ستره - عملاً واحلاً وبغضها تبيين الأشياء.

(5) نفسه 266.

(6) نفسه 266.

(7) نفسه 338. ويقارن بالصفحة 221 و229. حيث تكلم من تشبه الشيء بالشيء.

(8) المتزج البديع 422. ويقارن بالصفحة 372 و373.

## الشخص

شخص كل شيء: ما وقعت عليه العين منه، ولا يكون إلا جثة<sup>(1)</sup>.  
ومن ذلك، سُمي سواد الإنسان -أي شَبَحَه القائم المُرِّي من بعليل-: شخصاً<sup>(2)</sup>.  
وكل جسم، أصله ارتفاع وظهور، تسميه العرب: شخصاً<sup>(3)</sup>.  
ثم اشتقت صيغ دالة على هذا المعنى. يقال: شخص الرجل ببصره: إذا أخذ النظر رافعاً طرفه إلى الأعلى<sup>(4)</sup>. وشخص من مكان إلى مكان: إذا سار في ارتفاع<sup>(5)</sup>.

وعند الفلاسفة:

يطلق لفظ الشخص، ويصطلح به على مفهوم الفرد.  
فهو بهذا المفهوم: موجود مفردة عن غيره من الموجودات<sup>(6)</sup>.  
وأحق (بذلك) باسم الجوهر من النوع<sup>(7)</sup>. ولذلك يُعرِّفه المنطقيون بكونه: ما لا يمكن أن يكون به تشابه بين اثنين أصلاً<sup>(8)</sup>، وليس من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد<sup>(9)</sup>.

- 
- (1) جهرة اللغة 1/ 601. وفي الكلبيات 344: الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم.  
(2) اللسان 7/ 45. والمصباح 1/ 818. والقاموس المحيط 2/ 469. والمقاييس 3/ 254. ومفردات الراغب 288. ومختصر  
المصباح 331. وفي كشف اصطلاحات الفنون 1/ 1008: الشخص، بالفتح وسكون الحاء المعجمة، هو هيكل الجسم -  
الأشخاص والشخوص والأشخاص، الجمع.  
(3) اللسان 7/ 45. ومقاييس اللغة 3/ 254. والمصباح 1/ 818.  
(4) قال ابن حزم: ولا يكون الشخص إلا كذلك. جهرة اللغة 1/ 601.  
(5) ثمان سار في الحداد فهو هابط. جهرة اللغة 1/ 601. واللسان 7/ 45. غير أن الجوهر لا يقيد الشخص هنا  
بالارتفاع. قال: وشخص من بلد إلى بلد شخصاً، أي ذهب. المصباح 1/ 818. ويقارن بالمقاييس 3/ 254. ومفردات  
الراغب 288.  
(6) رسائل اخوان الصفا 1/ 313.  
(7) المقولات لابن رشد 15.  
(8) المدخل للفارابي 75.  
(9) نفسه 75.

وفي اصطلاح كتاب المنزع:

ذل مصطلح الشخص على: الشيء المستقل باعتباره جوهراً جنسياً. قال: "... والثاني: التميم.

وذلك لأنه إما أن يبدأ في القول بكلي، ثم يظفر بجزئي، إما نوعاً وإما شخصاً<sup>(1)</sup>.

---

(1) المنزع البديع 327. ويقارن بالصفحة 330.

## الطَّيْبَةُ (الطَّيْبَةُ الْكَلْبِيَّةُ)

لفظة الطَّيْبُ، تختزن في المعاجم، مدارين معنويين، يتكاملان:  
الأول: الطَّيْبُ: ابتداءً صنعة الشيء<sup>(1)</sup>. وضمن هذا المدار، لحدّ عندهم: طَبَّحَ الدرهمَ والسَّيْفَ وغيرهما، يَطْبُحُهُ طَبْخاً: صاهه<sup>(2)</sup>.

الثاني: وهو: مثقٌ على نهايةٍ ينتهي إليها الشيء حتى يُخْتَمَ عندها<sup>(3)</sup>.  
وضمن هذا المدار، لحدّ: الطَّيْبُ، والطَّيْبَةُ: الخليفة والسَّجَّة، التي جُمِلَ عليها الإنسان<sup>(4)</sup>.  
فيل: والطَّابُح: كالطَّيْبَةِ<sup>(5)</sup>. وأيضاً: طَبَّحَ الإِنَاءَ يَطْبُحُهُ طَبْخاً وَطَبَّحَهُ طَبْخاً فَطَبَّحَ: سلاه<sup>(6)</sup>. وأيضاً:  
الطَّيْبُ: المثال والصبغة، تقول: اضربهُ على طَبَّحِ هذا<sup>(7)</sup>.  
ثم جاءت الدلالة الاصطلاحية العامة، بقولهم: الطَّيْبُ أن تصوّرَ الشيء بصورة ما (...) وبه احتُبرَ الطَّيْبُ والطَّيْبَةُ، التي هي السَّجَّة، فإن ذلك هو نقشُ النفس بصورة ما، إما من حيث الخِلقة، وإما من حيث العادة<sup>(8)</sup>. قيل: "وهو ليما يُنْقَشُ به من حيث الخِلقةُ أَغْلَبُ"<sup>(9)</sup>.

ونجد في بيئة الفلاسفة استعمالات اصطلاحية، تؤثر على أمور، لعل أبرزها:  
1- ثمة أصل، ترجع إليه جميع المعاني الفلسفية. وهذا الأصل يعرف الطَّيْبَةُ بكونها: هي القوة السَّارية في الأجسام التي يصل بها الوجود إلى كماله الطبيعي<sup>(10)</sup>.

(1) اللسان 232/8.

(2) نفسه 232/8. ويقارن بالقاموس المحيط 76/3. وفيه: طَبَّحَ السيفَ والدرهمَ والبحرةَ من الطين، عملها. ومثل ذلك تقريباً في الصحاح 968/2. ويقارن بالمقاييس 438/3. قال: "ومن ذلك أيضاً: طَبَّحَ السيفَ والدرهمَ، وذلك إذا ضرب به حتى يكمله. وهامنا يقال: لئن هذا الاستنتاج نقول أن لفظ الطَّيْبُ مداران متكاملان، لا متقابلان.

(3) المقاييس 438/3.

(4) اللسان 232/8. والصحاح 968/2. والقاموس المحيط 76/3. ويقارن بالمقاييس 438/3. وجهرة اللغة 357/1. وأساس البلاغة 383.

(5) اللسان 232/8.

(6) اللسان 233/8 والقاموس المحيط 76/3 والمقاييس 438/3. والصحاح 968/2. وجهرة اللغة 357/1.

(7) نفسه.

(8) مفردات الراغب/م. ص 337.

(9) نفسه 337.

(10) المعجم الفلسفي/م. ص 13/2. ويقارن ب التعريفات/م. ص 159.

- 2- التعريفات الأولى<sup>(1)</sup> تشي بتعدد زوايا. ننظر الى هذا المصطلح، وغياب تصوّر واضح حول حركته الاصطلاحية<sup>(2)</sup>.
- 3- مع ابن سينا، يعرف مفهوم الطبيعة ضرباً من التاميس<sup>(3)</sup> الاصطلاحي، ثم تُبنى عليه التعريفات التي جاءت بعده<sup>(4)</sup>.
- 4- مع أبي حامد الغزالي، يتموضع مصطلح الطبيعة، في القسم الثاني من الحدود تحت عنوان: ما يستعمل في الطّبيّعات. ونجده يعرفه تعريفاً مستقلاً عن مصطلح الطّبع<sup>(5)</sup>. بينما يصورهما الأرسدي معاً في حدّ واحد<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر على الخصوص الحدود والرسم للكندي/ م. ص 203.

(2) ينظر قول الكندي: قول الفلاسفة في الطبيعة: تسمى الفلاسفة الأولى طبيعة، وتسمى كذلك لصورة طبيعة، وتسمى ذات كل شيء من الاشياء طبيعة، وتسمى الطريق الى السكون طبيعة، وتسمى اقوة المدبرة الاجسام طبيعة. وقول بطراط لها: ان اسم الطبيعة على اربعة معان: على بدن الانسان، وعلى هيئة بدن الانسان، وعلى لقوة المدبرة لبدن، وعلى حركة النفس. الحدود والرسم للكندي 203. يقارن بتعريفه لعلل الطبيعة الاربع، فهي: 'ما كان الشيء، اُحيى عنصره. وصورة الشيء التي به هو ماهو. ومبتداً حركة اشياء، الصّ هي هلكه. وما من اجله فعل افعال مفعوله. نفسه/ م. ص 194. ثم يقارن هذا مع تعريف جابر بن حيان للطبيعة في كتاب الحدود/ م. ص 184.

(3) التاميس ههنا لا يعني أن ابن سينا كان اول من استعمل مفردات التعريف بنفس العبارات الموجودة فيه. اذ جابر ابن حيان مثلاً يستعمل نفس مفردات الحد، يقول: 'حد طبيعة، فإنها من حيث الفعل: مبدأ حركة ومكون من حركة، واما من حيث الطباع، فإنها جوهر المهي متص بالأجسام، متفص باتصاله بها غاية الاتصال'. الحدود لجابر ابن حيان/ م. ص 184. وانما القصد بالتاميس ههنا على الأرجح: بداية تقييس التعاريف السابقة عليه والطموح الى تقييسها وعضها للحصول على مفردات قارة لتشكيل حد المصطلح.

(4) قال ابن سينا: الطبيعة مبدأ اول بالذات، لحركة ما هي فيه بالذات، ومكونه بالذات، وباجملة لكل تغير وثبات ذاتي. وبعد لتصوريات التي اقترحها حول وصف طبيعة بكونها قوة، قال: 'رقد تقال الطبيعة لمعنصر وللصورة الذاتية وللحركة... فما يعني الفصل بين مفردات حد كحد، وبين التعريفات الاخرى التي لا ترتفع في رايه الى درجة التعميد. ويقارن بتعريف الغزالي للطبيعة في كتاب الحدود للغزالي/ م. ص 293. ركتاب المين للامدي/ م. ص 346. وينظر كشاف اصطلاحات الفنون/ م. ص 2/ 1127-1130. والمعجم الفلسفي/ م. ص 2/ 13-16. ويقارن ببعض التعاريف المعاصرة للمصطلح في مفاتيح العلوم الاتسائية/ م. ص 267.

(5) قال في تعريف الطبيعة: 'الطبيعة مبدأ اول بالذات لحركة شيء...'. وقال في تعريف الطّبع: 'هو كل هيئة يستكمل بها نوع من الانواع'. كتاب الحدود للغزالي/ م. ص 293.

(6) قال سيف الدين الامدي. 'واما الطّبع والطبيعة، فمبارة عما يوجد في الاجسام من القوة على مبادئ حركتها، من غير اردة، سواء كان ما يصدر عنها من الفعل على نهج واحد-كالقوة المحركة للمعبر في هبوطه-أو مختلفاً-كاقوة المحركة للثبات في تكوينه وشوّه فروعاً'. كتاب المين للامدي/ م. ص 346. ويقارن ايضاً بباكيات/ م. ص 584-85.

وأما في اصطلاح كتاب المنزح:

فإن مصطلح الطبيعة دل على.

1- مبدأ الشيء وكيفية وجوده الذاتي الدائم في حالتي الثبات والتغير.

وهاهنا يمكن ملاحظة أن السجلماسي جعله:

1-1. مرادفاً لمصطلح الجوهر. قال: والنظر العذل المنزول للأشياء منازلها، والموقبها حقوقها،

موجب الأيشاع في التغير والأسماء أصلاً ولا يوجه من الوجوه، مع قيام المعاني وتصور  
جوهرياتها وطبائعها<sup>(1)</sup>.

1-2: قرينا لمصطلح الجنس. قال السجلماسي: وإن لم يكن كائناً، فقد استوفينا للجنس طبيعته  
وجوهريته على التحقيق<sup>(2)(3)</sup>.

2- الخاصية الجنسية الكامنة في المعنى الكلي. قال السجلماسي: ... فيكون هذا النوع داخلاً في المتواطئة  
أسمائها، من قبل أن المعنيين المدلول عليهما يميزا، يرتبان معاً إلى معنى واحداً كلياً يحصل  
عليهما، وطبيعة واحدة سارية فيهما، وذلك أنه إنما يؤتى قول جوهر المتواطئ في النظريات بهذا  
المعنى، من هذا اللفظ الواحد الدال على أشياء كثيرة من أول ما وضع، ويدل على معنى واحد،  
يعمها وهي: الطبيعة السارية في الكثرة<sup>(4)</sup>.

2-1: وفي هذا المنحى، يراد مصطلح الطبيعة، دالاً على ما يجعل من الجنس العالي جوهرًا مستقلاً  
بنفسه، لا يتداخل مع جنس نظير له. قال السجلماسي: وقد تقرر في البصناعة النظرية، أن  
الآجناس العالية ليس يحتمل بعضها على بعض، ولا يدخل بعضها، ولا يرتب تحت بعض،  
للتقابل الطبيعيين والحقيقيين والذاتين وقولي الجوهر وثباتيهما...<sup>(5)</sup>.

(1) المنزح البديع / م. س 372.

(2) نفسه 405.

(3) نفسه 405.

(4) نفسه 397 ويقارن بالصحة 354

(5) نفسه 289.

## 2- الطَّبِيعَةُ الْكُلِّيَّةُ

في اصطلاح المتزعم:

بذل مصطلح الطبيعة الكلية على الحقيقة الجوهريّة الشمولية، الكامنة في جنس ما، بحيث تورثها

الأنواع المتحللون تحتها. قال السجلّماسي: "... إرقاء المعنيين معا إلى معنى واحد يعمهما، وطبيعة كلية مآرية  
لهما معا<sup>(1)</sup>.

---

(1) المتزعم الشيخ / م. ص 400.



## الجَوهر (الجَوْهرِيَّة)

أصل مادة جَهَرَ: «إعلان الشيء وكشفه وظلوه»<sup>(١)</sup>.

وامتدّت ظلال هذا المعنى، فقل: «جَهَرَنِي الرَّجُلُ، إِذَا رَاعَكَ جِأَلُهُ وَهَيْثُهُ»<sup>(٢)</sup>. وَجَهَرَتِ الشَّيْءُ، إِذَا كَانَ فِي صَبْغٍ عَظِيمٍ<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا جَهْرٌ بَيْنَ الْجَهَارَةِ، إِذَا كَانَ ذَا مَنْظَرٍ<sup>(٤)</sup>.  
وَالْأَغْلَبُ أَنَّ هَذَا لَفْظٌ قَدْ جَاءَ مُعْرَبًا عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي، إِذْ هُوَ فَارْسِيٌّ مُعْرَبٌ<sup>(٥)</sup>. ثُمَّ دَلُّوا بِهِ عَلَى مَعَانِي شَتَّى.

فالجوهر في المعاجم، هو: كُلُّ حَجَرٍ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ شَيْءٌ يُتَقَنَّعُ بِهِ<sup>(٦)</sup>. وَجَوْهَرُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا خُلِقَتْ عَلَيْهِ جِبِلَّتُهُ<sup>(٧)</sup>. وَجَوْهَرُ السَّيْفِ: فَرْغُهُ<sup>(٨)</sup>.

ثم لجحد الواجب ينحت له معنى اصطلاحياً، من بضاعة المنطقين، ليقول: والجوهر فوعلٌ منه، وهو ما إِذَا بَطُلَ، بَطُلَ عَمَلُهُ<sup>(٩)</sup>.

ولجحد مفهوم مصطلح الجوهر، في بيئة الفلاسفة، يحمل دلالات عدّة، أبرزها:

(١) مقاييس اللغة 1/487.

(٢) جهرة اللغة 1/468. و ساس البلاغة 107.

(٣) مقاييس اللغة 1/487.

(٤) نفسه 1/488.

(٥) جهرة اللغة 1/468. والصحاح 1/512. واللسان 4/152.

(٦) اللسان 4/152. والقاموس المحيّد 2/15. وينظر أيضاً المعجم الفلسفي 1/424. ويقارن بكتاب الحروف للفارابي 97. قال: الجوهر عند الجمهور يقال على الأشياء المعدنية والحجرية التي هي صدهم بالوضع نفيسة، وهي التي يتباهون في اقتنائها ويغالون في امتدائها.

(٧) اللسان 4/152. والقاموس المحيّد 2/15. وفيه: أجوهر من الشيء ما وضعت عليه جبلة، وجبل صلياً يستعمل لفظ خلق وليس وضع.

(٨) المعجم الفلسفي/م. س 1/424.

(٩) مفردات الروغب/م. س 115. ويقارن بكتاب الحروف للفارابي/م س 176-177. قال: ليس يعنى بالجوهر هاهنا شيء غير المحمول على الشيء الذي دا عين المحمول يكون قد عقل الشيء نفسه.

1- الجوهر: هو الذي لا يقال على موضوع ما، ولا هو في موضوع ما، ومثال ذلك: إنسان ما، أو فرس ما<sup>(1)</sup>. وعرفه أحد الفلاسفة الإسلاميين بكونه القائم بذاته<sup>(2)</sup>، القابل للصفات<sup>(3)</sup>. وبهذه الدلالة يكون الجوهر موجوداً من غير اعتبار كونه في الزمان أو المكان.

وظل الجوهر عندهم أشرف المقولات<sup>(4)</sup>، إذ هو قائم بذاته وغير مفتقر في وجوده إلى واحدة من مقولات الأخرى<sup>(5)</sup>. ولعله أطلق، في اصطلاحهم أيضاً، على الميولي<sup>(6)</sup>.

2- الجوهر: هو الماهية<sup>(7)</sup>. قال ابن رشد: يطلق اسم الجوهر على ماهية الشيء<sup>(8)</sup>. وبهذه الدلالة يكون المصطلح عنده مقابلاً لمصطلح العرض<sup>(9)</sup>. باعتباره موجوداً أولاً في موضوع، والعرض هو الموجود في الموضوع<sup>(10)</sup>.

3- الجوهر: وهو أحد أهم المقولات العشر. قيل: الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجية، وتلك الألفاظ هي: الجوهر...<sup>(11)</sup>.

(1) منطق أرسطو/م. س/1/36.

(2) الرسائل الفلسفية لـكندي/م. س/166. والمعجم الفلسفي/م. س/1/424. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. س/1/602. وينظر أيضاً كتاب المين للأندلسي/م. س/369. ورسالة الحدود نغزالي/م. س/294. والحدود لابن سينا/م. س/249. والحدود الفلسفية للخوارزمي/م. س/217.

(3) رسائل اخوان الصفا/م. س/3/360.

(4) رسائل ما بعد الطبيعة/م. س/40.

(5) نفسه 61.

(6) تفسير ما بعد الطبيعة/م. س/776.

(7) قال الفارابي: معنى جوهر الشيء هو ذات الشيء وماهية. كتاب الحروف/م. س/63. والتعريفات/م. س/90. والكنيات/م. س/346. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. س/1/602. والمعجم الفلسفي/م. س/1/424. والأندلسي في كتاب المين يفسر هذه الدلالة إلى بسيط ومركب. المين/م. س/369.

(8) تفسير ما بعد الطبيعة/م. س/768.

(9) وكشاف اصطلاحات الفنون/م. س/1/602.

(10) المختار في الحكمة/م. س/1/73. والتعريفات/م. س/90. والكنيات/م. س/346. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. س/1/602. والمعجم الفلسفي/م. س/1/424.

(11) معيار الحسم لنغزالي/م. س/313. وعدة المقولات بقوله: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يتفعل.

وأنا في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح الجوهر يدل على:

1- الحقيقة الذاتية الأولية، المحددة لذات الجنس البلاغي أو نوعه. وما قاله السجلماسي به، وهو يعرف نوع المجاز<sup>(1)</sup>: وقول<sup>(2)</sup> جوهره: هو القول المستطرد للنفس، التيقن كذبه، المركب من مقدمات متفرعة كاذبة، تخيل أموراً وتحاكي أقوالاً<sup>(3)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

1-1: أن الجوهر، الذي هو معنى الماهية، قد يرد عنه، بمعنى المحمول الجنسي المشترك بين طرفين. قال السجلماسي، معرّفاً جنس الإيجاز<sup>(4)</sup>: واسم الإيجاز، هو اسم لمحمول، يشابه به شيء شيئاً، في جوهر مشترك لهما، محمول عليهما، من طريق ما هو، حمل تعريف الماهية<sup>(5)</sup>.

1-2: وأحياناً يرد، في المنزع، مرادفاً للفظ الحقيقة<sup>(6)</sup>. قال السجلماسي: التبع (... ) وقول جوهره وحقيقته، هو اقتضاب الدلالة على الشيء، بلازم من لوازمه في الوجود<sup>(7)</sup>.

2- الجوهر: وهو المقولة المنطقية، الدالة على الأصل الوجودي الدلالي للشيء. قال السجلماسي: "... متى أنزلنا الخير في جنس من الأجناس العشرة، والشر في جنس ما آخر، فيكون الخير الموجود في الجوهر، مثلاً، يعم أنواع الخير، وأصناف الخير التي في الجوهر فيكون جنساً لها. والشر الذي في الكيفية، يعم أنواع الشرور التي في الكيفية: فالخير الذي في الجوهر، والشر الذي في الكيفية، ليس يوجد جنس واحد يعمهما<sup>(8)</sup>.

(1) المنزع البديع 252.

(2) مفهوم القول ماعنا بمعنى الحد والتعريف.

(3) المنزع البديع 252.

(4) نفسه 182.

(5) نفسه 182.

(6) يراجع مفهوم الحقيقة، ضمن معجم الالفاظ الفلسفية العامة للدروسة 610/2.

(7) المنزع البديع 263.

(8) نفسه 365.

## 2- الجوهرية؛

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الجوهرية على المعنى الكلي المميز لأصل الأسلوب البلاغي وكنهه. قال السجلعاسي: التخيل: هذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية، وموضوع الصناعة في الجملة هو الشيء الذي فيه يُنظر، وعن أعراض الذاتية يُبحث... ولأن التخيل هو جوهرية والمشارك للجميع، ينبغي أن يكون موضوعها ومحل نظرها<sup>(1)</sup>.

## الأسطقس

من الألفاظ الفلسفية اليونانية، التي دخلت مجال التداول الفلسفي الإسلامي<sup>(1)</sup>، فلم يوضع لها اسم عربي معادل، وليست معرفة<sup>(2)</sup>: لفظ الأسطقس<sup>(3)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة الإسلاميين، نُظر إلى مصطلح الأسطقس من زاويتين:

1- نُظِرَ من خلالها إلى مصطلح الأسطقس، باعتباره، "جسماً أولياً"<sup>(4)</sup>. فتستج عن النظر إليه. من هذه الزاوية، تصورات نظرية، مؤداها:

1-1: أن مفهوم الأسطقس، وأدنى مفهومه: الأصل والعنصر<sup>(5)</sup>.

1-2: وهكذا، دل- كأصلي - على: الشيء البسيط الذي منه يتركب المركب<sup>(6)</sup>.

(1) لعل هذا اللفظ الفلسفي من أكثر المصطلحات تميز في مجال التداول الإسلامي، فقد راج استعماله راجاً مبكراً، منذ القيسوق العربي الكندي، إذ نجد في حياته كتاب الحدود والرسوم، وما قد يعبه ذلك أن للمصطلح راج بمحرك الاصطلاحية الشهيرة منذ بدايات تواجد، باعتباره واحداً من الألفاظ الفلسفية القوية الاستعمال في بيئة الفلاسفة المسلمين الأول. وكذلك نجد مصطبراً على رواجه في رسائل الحدود التي جعلت من بعد إلى غاية كتاب الميز لسيف الدين الأندلي، وهو مصدر أساسي يؤشر على مرحلة ناهجة ومستقرة للمعجبة الفلسفية الإسلامية، ولم يكذب بتغير واقع الدلالي عبر هذا المسار الفلسفي الطويل، في تعريفات الفلاسفة المسلمين، إلا من حيث الزاوية المنظور إليه منه. يراجع الحدود والرسوم للكندي/ م. س/ 193. والحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س/ 211. والحدود لابن سينا/ م. س/ 246. والحدود للغزالي/ م. س/ 292. وكتاب الميز/ م. س/ 382.

(2) تعريب الاسم الأعجمي: أن تنفوه به العرب على منهجها. تقول: فربع العرب، وأمرته أيضاً... 'اللسان/ 589.

(3) صحيح أنه استعمال مرادفاً لمصطلحات أخرى كالعنصر والمادة والموضوع والركن والهيولى. لكنه في جميع هذه الحالات كان يحتل عليه في هذا التراصف بالنظر إليه من زوايا تصورية خصوصية.

(4) الحدود لابن سينا/ م. س/ 246، قال: الأسطقس هو الجسم الأول الذي ياجتماعه إلى اجسام أولى غائبة له في النوع يقال له اسطقساً. ويقالون بنفس التعريف في الحدود للغزالي/ م. س/ 292. و بمحار العلم/ م. س/ 298.

(5) قال الفارابي: الأسطقس سمي بالعنصر، وسوا الهيولى والعنصر أيضاً... 'الحروف للفارابي/ م. س/ 159. ويقالون بالمعجم الفلسفي/ م. س/ 78/ وفيه: الأسطقس لفظ يوناني بمعنى الأصل، ويرادفه العنصر، وجمعه اسطقسات... ' وينظر أيضاً كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س/ 176. والتعريفات/ م. س/ 33.

(6) الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س/ 211. ويقالون بالحدود والرسوم للكندي/ م. س/ 193، قال: الأسطقس: منه يكون الشيء.

وفي وجهه الآخر، دلّ -كعنصر-، على: الأسطقسات الأربعة، وهي: النار، والهواء، والماء، والأرض<sup>(1)</sup>. قيل: وُسِّمَتْ: العناصر<sup>(2)</sup>.

1-3: تاسيماً على هذه الزاوية المفهومية، يكون مصطلح الأسطقس، دالاً على: الجزء الذي لا يتجزأ<sup>(3)</sup>، إذ لا توجد فيه إسمة<sup>(4)</sup>.

2- ونظراً من خلالهما إلى مصطلح الأسطقس، كدالٍ على: ما يتحلل إلى المركب<sup>(5)</sup>.

ونجد في هذا السياق، مؤشرات، من أبرزها:

1-2: أن هذا التصور مؤسس على زاوية النظر الأولى، ومرتبطة به، ارتباطاً الوجهين بالعملة الواحدة. قيل: فذلك (أي بسبب كونه جسماً أولياً<sup>(6)</sup>)، قيل إنه آخر ما يتهيأ إليه تحليل الأجسام<sup>(7)</sup>.

2-2: قد يُرادف مصطلح الأسطقس، من هذه الزاوية، مصطلحي: المادة والصورة<sup>(8)</sup>.

(1) الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م س 211. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 176. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 78. والنصيفات/ م. س 33. قال: والأسطقسات تسمى العناصر الأربعة، التي هي الماء والأرض والهواء والنار لأنها صول المركبات التي هي الحيرانات والتباينات والمعادن.

(2) الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س 211.

(3) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. س 503. ويقارن بنفس الفيلسوف في تهافت التهافت/ م. س 36.

(4) الحدود لابن سينا/ م س 246. والحدود للغزالي/ م س 292، قال: فلا توجد عند الانقسام اليه إسمة، إلا إلى أجزاء متشابهة.

(5) كتاب الميوز للاثيني/ م س 382. ويقارن برسالة السماء والعالم/ مرف 79 لابن رشد. ورسالة ما بعد الطبيعة. 57 لنفس الفيلسوف.

(6) ما بين توسين مزيد من عند التحليل.

(7) الحدود للعربي/ م س 292.

(8) لم يستغبر أبو نصر الفارابي تسمية الأسطقس بالمادة، فقال: وأما الأسطقس فلا يسمى مادة والمهيولى.. ن لكن المادة من جهة أن التحليل يتهيأ إليها أسطقس، كما أنه تسمى من جهة استعداده للصير: قابل وهيولى. ومن جهة أن التركيب يبدأ منها عنصر. ونظر الكلبيات 865. وكتاب الحروف للفارابي 39.

(9) يقارن بالمعجم العربي/ م س 1/ 78.

## وفي اصطلاح كتاب المنزع:

دل مصطاح الأسطقس على: المادة الأولية البسيطة التي يتركب منها الشيء. وقد وظف هذه الدلالة للتعبير عن أبسط ما منه تركب اللفظ المفرد، وهر الحروف. قال: أما اتفاق المادة، فبحيث تتفق الحروف، التي منها تركبت الكلمة، وهي اسطقساتها<sup>(1)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

أن هذه الدلالة الفلسفية استعملت في سياق تحليل وتركيب القول الثام:

1-2: طريق التركيب<sup>(2)</sup>. وهنا، يُسمي الأسطقسات: بسائط أولاً<sup>(3)</sup>، كمعادن موضوعي، للالفاظ المفردة، التي تُسمى، من طريق التركيب، بسائط أولاً. قال السجلسمسي: "فأجزاء القول من الالفاظ المفردة، يُدَلُّ فيها: بسائط أولاً، إذا كانت أبسط ما منه تركب القول وأولاً..."<sup>(4)</sup>.

2-2: طريق التحليل<sup>(5)</sup>: فننكسُ الشئ، فيه، وتصبح البساطُ الأول-وهي دوماً نعت للالفاظ المفردة-: بسائط ثوان<sup>(6)</sup>. قال: "فأولُ جزء يلقاك في التحليل (من القول التام المركب)<sup>(7)</sup> فهو الجزء الأول البسيط (...)"، وما بعد ذلك من الأجزاء (وهي الالفاظ المفردة)<sup>(8)</sup>، فهي بسائط ثوان<sup>(9)</sup>.

(1) المنزع البديع 499.

(2) نفسه 342. قال: "وطريق التركيب هو أن يُبدأ في الشيء المنظور فيه-أولاً-بثخص من أبسط ما منه تركب، ثم-ثانياً-عما تركب منه، وعلماً جراً، إلى أن يكتمل الشيء المنظور فيه موجوداً حتى ترتيب ونظام."

(3) قال السجلسمسي: "فقال ذلك: بدء الحيوان، لأن أبسط ما منه تركب هي الاسطقسات، ثم تركبت من الاسطقسات الانحلاط، ثم تركبت من الانحلاط الاعضاء المتشابهة الاجزاء، ثم المتشابهة الاجزاء تركبت منها الاعضاء الآلية، فتركبت منها جملة البدن، فالاسطقسات يُدَلُّ فيها بسائط أولاً، إذ كانت أبسط ما منه تركب البدن وأولاً. نفسه 342.

(4) نفسه 342.

(5) قال السجلسمسي: "وطريق التحليل بالعكس هو مقابل طريق التركيب: وهو أن يؤخذ الشيء المنظور فيه، مقتصراً بكتائيم مقاما في الذهن بهيمته، ثم يُبدأ من آخره بالتحليل بالعكس..." المنزع البديع 343.

(6) يتأمل قوله: "وكذلك يقال أيضاً للمركبة تركب تفيد و شترط. بسائط أول، وللمفردة بسائط ثوان، وذلك أيضاً بالنظر إلى طريق التحليل بالعكس، نفسه 343.

(7) ما بين قوسين مراد من عند التحليل.

(8) نفسه، قال: "أما الاجزاء البساط الثواني، فالالفاظ المفردة..." المنزع. لبديع 343.

(9) نفسه 343. ولهذا التحليل سامه المنطقي، قال: "أفانال نفسه من بدن الحيوان فإذا بقيم جملة في الذهن، ثم يحلله إلى الاعضاء الآلية-وهي بهذا النحو من النظر: بسائط أول، على ما تقدم-والى الاسطقسات وهي البساط الثواني."

## المادة

### (المادة الجوزية - مادة الحروف - مادة القول)

أصل المادة الجوزية<sup>(1)</sup>.

والمادة: كل شيء يكون مدداً لغيره<sup>(2)</sup>.

ولمجد في المعاجم، من مجازاتهم: فم أصل العرب ومادة الإسلام<sup>(3)</sup>، وكل ما أُعِين به قَوْمٌ، أو مُدِّرًا بِهِ، فهو مادة لهم. وقد يكون هذا المعنى هو منطق الدلالة الاصطلاحية العامة، إذ يجس لفظ المادة، ضمن هذا المنحى، على ما يو يتكوّن الشيء<sup>(4)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة:

ترسخ مفهوم مركزي، لمصطلح المادة، باعتباره: الأساس الأصلي لكل ما تدرك الحواس<sup>(5)</sup>. ولعل هذه إحدى أهم الدلالات التي راجت عند فُصُوم الفلاسفة<sup>(6)</sup>، وذلك لاعتبارات اصطلاحية من أبرزها:

1- يدل مصطلح المادة على: الجسم الطبيعي الذي نتاوله على حاله، أو نُحوّلُه إلى شيء آخر لغاية معينة<sup>(7)</sup>.

(1) مفردات لراغب 518. ويقارن بمقاييس اللغة 269/5 قال: الجيم والدال اصل واحد يدل على جز شيء في طول،

اتصال شيء بشيء في استطالة. ويقارن أيضا باللسان 396/3، قال: أَلَدَ: الجلب والمطل.

(2) اللسان 397/3. وفي الصحاح 452/1: كَلَدَ: الزيادة المتصلة. وينظر القاموس المحيط 468/1 وسان ابلاخة 586.

(3) لسان العرب 398. وأساس البلاغة 586.

(4) معجم مصطلحات الادب / م. س 307.

(5) مفاتيح العلوم الانسانية / م. س 363.

(6) في الكتبت / م. س 865، ان للمادة: أسماء باعتبارها: فمن جهة توارد الصور عليها: مادة وطينة. ومن جهة استعدادها للصورة: قابل وهولي. ومن جهة ان التركيب يتدوم منها: عنصر. ومن جهة ان التحليل ينتهي اليها: اسطر

(7) المعجم الفلسفي / م. س 2/306. ويقارن بالتصانيف / م. س 223، قال: مادة الشيء هي التي يحصل الشيء معها بالقوة.



- 2- يقابل مصطلح المادة مصطلح الصورة<sup>(1)</sup>. وهو بهذا المفهوم، يُرادف مصطلح الهيولي<sup>(2)</sup>، قالوا: هيولي كل جسم، هي الحامل لصورته، فإذا أُطْلِقَتْ، فإنها تعني طينة العالم<sup>(3)</sup>.
- 3- ومصطلح المادة- في المنطق- يطلق: على الحدود التي تتألف منها القضية، أو على القضايا التي تتألف منها القياس<sup>(4)</sup>. ومن هذا المفهوم، يتكلمون عن مادة القضية<sup>(5)</sup>، ومادة القياس<sup>(6)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

فقد استعمل مصطلح المادة، للدلالة، إما:

- 1- على، الألفاظ والأمثلة، التي منها يتركب القول البلاغي. قال السجلماسي: فقد جبرت العادة في صنعة البلاغة، أن يرسم بأنه تأكيد المدح بما يشبه الذم. وفي هذا الحد نظر، من قبل أنه ظاهر أمره، أنه مأخوذ من المواد، والحد المأخوذ ليس يطابق المواد كلها، ولا الجزئيات بأسرها...<sup>(7)</sup>.
- 2- أو للدلالة على: عناصر اللفظ المفرد، التي منها تتكون بيته<sup>(8)</sup>. قال السجلماسي: ومعنى كون الواحد هنا بالثبوت، هو أن كل واحد من اللفظين المكررين يساوي الآخر بقوة كلية يقتسمانها، وذلك لهما يكونان متفقين المادة والصورة، فأما اتفاق المادة، فبحيث يتفق الحروف التي منها تركبت الكلمة، وهي اسطقتساها...<sup>(9)</sup>.

- (1) هذا في الاصطلاح الارسطي. ن. المعجم الفلسفي/ م. س/ 306. ونظر كتاب ابن/ م. س/ 380 للامني، قال: وما المادة لعبارة عن أحد جزئي الجسم، وهو محل الجزء الآخر منه.
- (2) الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س/ 210. والحدود لابن سينا/ م. س/ 245. قال: المادة يقال اسما مرادفا للهيولي. وانظر نفس القول في كتاب الحدود للخزازي/ م. س/ 292. ويقدرن بمقياس العلم/ م. س/ 298 وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س/ 1421. والكليات/ م. س/ 865.
- (3) الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س/ 210.
- (4) المعجم الفلسفي/ م. س/ 307.
- (5) نفسه 2/ 307، قال: مادة القضية هي الموضوع والمحمول اللذان تتألف منهما، اما صورتها فهي النسبة التي بين الموضوع والمحمول، وتنقسم بهذا الاعتبار الى كلية وجزئية وموجبة وسالبة.
- (6) المعجم الفلسفي/ م. س/ 307، قال: مادة القياس هي التي يتألف منها، وهي الكبرى والصغرى والنتيجة، اما صورتها فهي شكله. ويقارن بمقياس العلم للخزازي 183 و186.
- (7) المنزع البديع/ م. س/ 287. ويقارن به حيث يقول السجلماسي: وقوا تمثيل الاصمعي لقوة القانون اعني القول الكلي الجامع وهو قوله أملها وضع الرجل مع اليد، وكأنه دل: لجامها التقابل والحال النافرية. إلا أنه لم يقل الفطرة وفوتها الحقيقية بالتصريح بالقانون، بل منزع من المادة والجوهر منها. م. س/ 376.
- (8) نفسه 502. قال: تاشتق الألف والألف في المادة وهي حروف الكلمة دون النفاذ. ويقارن ب 500.
- (9) نفسه 499.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتن، نجد:

- 1- في الأغلب لا يرد مصطلح المادة، في استعمال المتن، مفهوماً فلسفياً مجرداً، بل مرتبطاً بسياق النقد والتحليل للعبارة البلاغية<sup>(1)</sup>.
- 2- وأحياناً كثيرة، يرد مصطلح المادة، مقابل مصطلح الصورة. مثال ذلك السجلماسي: يفرض تحقيق المعادلة وتأكيد الدلالة على المساواة، صورة صورة من الصور الجزئية، ومادة مادة من المواد الخاصة، هو بالجملة والجنس: المقابلة بالآتي والجزء به<sup>(2)</sup>.

## 2- المادة الجزئية:

في اصطلاح المتن:

يدل هذا المصطلح على: الأمثلة البلاغية المستخلصة من البيان العربي، المثلة لقوانين صناعته، العاكسة لأنواعها في التجنيس القولي. قال السجلماسي: ترقب أجزاء الصناعة في التأليف، على جهة جنس والنوع، وتمهيد الأصل من ذلك الفرع، وتحرير تلك القوانين الكلية، وتجزئتها من المواد الجزئية، بقدر الطاقة وجهد الاستطاعة<sup>(3)</sup>.

## 3- مادة الحروف:

في اصطلاح المتن:

يدل هذا المصطلح على: العناصر البنوية والصرفية المكونة لأجزاء اللفظ. قال السجلماسي: "... أما اتفاق المادة فبحيث تنفق الحروف التي منها تركيب الكلمة وهي اسطقس انتهاء ولا مبالاة باختلاف الصورة، وأما اتفاق الصورة فبحيث تنفق الأمثلة والأشكال والأبنية التي تحمل حمل الصورة في مادة الحروف"<sup>(4)</sup>.

(1) تنظر، مثلاً، هذا للاستنتاج لا المحصر، في المتن، النسخ 197-198-199-287-376-390-395-400-401-

499-404.

(2) نفسه 399.

(3) نفسه 180.

(4) نفسه 499.

#### 4- مادة القول:

في اصطلاح المنزع:

بدل هذا المصطلح على: التصور التركيبي اللفظية العاكسة لأجناس الاساليب وأنواعها، في صناعة اللفظة. قال السجلناسي: ونحن كيفما كان الأمر فليس يضار لنا، في الغرض الذي نؤم به هذه الصناعة، ونُنزّل أنها فصول ذاتية (أو ليست فصولاً ذاتية)، فإن مادة القول الذي نؤم توفية هذه الصناعة به ليس يحتمل الإحصاء...<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفسه 394.

## الصورة (الصورة الجزيئية - صورة الممكن)

صورة كل خلق، وهي هيئته وخلقه<sup>(1)</sup>. والجمع: صورة وصورة<sup>(2)</sup>. قيل: الصورة ثروة في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته<sup>(3)</sup>. ولعل من أدق ما استقر، عندهم، حول لفظ الصورة، معنى اصطلاحى عام، هو: الصورة: ما تنتش به الأعيان، ويتميز بها غيرها<sup>(4)</sup>.

لنا في اصطلاح الفلاسفة:

- 1- أن مصطلح الصورة، من أكثر المصطلحات الفلسفية تعميراً في استعمال الفلاسفة الإسلاميين<sup>(5)</sup>، ذلك بأن استقراء التعاريف الناشئة، يدل على بزوغ المصطلح، ضمن الحدود المنطقية، منذ بدايات الحقبة الفلسفية الأولى<sup>(6)</sup>.
- 2- نتيجة لهذا التعمير الطويل، للمصطلح: فقد تكررنا حوله طائفة من التعاريف. ولعل هذا قد يرجع، إلى تعدد زوايا النظر إليه، خلال الأحقاب الفلسفية الحية<sup>(7)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 3/ 320. والقاموس المحيطة 2/ 144، وفيه: الصورة، بالضم: الشكل.

(2) القاموس المحيطة 2/ 144. ويقارن بمقاييس اللغة 3/ 320 والصحاح 1/ 583. وجمهرة اللغة 2/ 745.

(3) اللسان 4/ 473، قال: يقال: صورة الفعل كذا، وكذا، أي هيئته، وصورة الأمر كذا وكذا، أي صفته. ويقارن بالقاموس المحيطة 2/ 144.

(4) مفردات الواجب / م. من 323، قال: وذلك ضربان: محسوس يدركه الحفاصة والعامة، بل يدركه الإنسان وكثير من الحيوان: كصورة الإنسان والفرس والحمار والنعانة، والثاني معقول: يدركه الحفاصة دون عامة كالصورة التي اختص الإنسان بها من العنق والروية والمعاني التي خسر بها شيء بشيء.

(5) تراجع آيات هذا التعبير الاصطلاحي الطويل، في أهم رسائل الحدود الفلسفية، منذ الكندي، إلى سيف الدين الامدي: تراجع: الحدود والرسم للكندي / م. من 191. والحدود الفلسفية للخوارزمي / م. من 210 والحدود لابن سينا / م. من 243. والحدود للفرازي / م. من 24. والمين تلامذي / م. من 370.

(6) ابتداءً من الكندي. قال: الصورة هي الشيء الذي به الشيء هو ما هو. الحدود والرسم / م. من 191.

(7) يقارن برسالة الحدود لابن سينا / م. من 243، ولها: الصورة اسم مشترك يقال على معان: على النوع (... وعلى ماهية الشيء)، وعلى الحقيقة (...). ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون / م. من 1100-1102 والمجموع الفلسفي / م. من 741-743، والكتابات / م. من 559-560.

3- ثم استقرّ مفهوم مصطلح الصورة على تحديد واحد، يمتاز بالثبوت في العبارة. قيل: وأما الصورة، فعبارة عن أحد جزئي الجسم، حالاً في الجزء الآخر منه<sup>(1)</sup>.

هذا والمنطقيين الإسلاميين تعريفات له، من أبرزها:

- 1- فلسفي عام: قال التهانوي، وهو يورد، إحدى تعريفات مصطلح الصورة: هو ما يتميز به الشيء مطلقاً، سواء كان في الخارج -ويُسمى: صورة خارجية-، أو في الذهن -ويُسمى: صورة ذهنية-<sup>(2)</sup>.
- 2- منطقي خاص: قيل: وأما الصورة، فعبارة عن أحد جزئي الجسم، حالاً في الجزء الآخر منه<sup>(3)</sup>.

والفارق الجوهرى بين التعريفين، كائناً في سياق الوضع أولاً، ثم في بنية التعريف ثانياً، وتوضيح ذلك، يَحْتَزُّكُ في التالي:

- 1- أن مصطلح الصورة يُعرَّف من قِبَل الأمدي، ضمن نِسْقٍ بنسوي للمعقولات<sup>(4)</sup>. أي أن هذه المفهومي، جزء لا يتجزأ، من كُلِّ أشمل منه، ويحتويه، هو سلم الحدود الفلسفية الإسلامية الكبرى<sup>(5)</sup>.

(1) الميّن/ م س 370.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1100. قال: وتوضيحه (... أن صورة الشيء، ما يتميز به الشيء عن غيره، سواء كان حين ذاته أو جزءه المميز. وكما يطلق ذلك في الجنة يطلق في المعاني، فيقال في صورة المسألة كذا وصورة الحال كذا (... ومنها الصورة الذهنية أي، المعلوم المتميز في الذهن، وخاصه الذية الموجودة بوجود ظني، أي ذهني (... وعلى هذا قيل. الصورة م به يتميز الشيء في الذهن، فإن الأشياء في الخارج أحياناً ولي الذهن صوراً. وينظر المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 742.

(3) كتاب الميّن/ م. س 370.

(4) من الصعب اختراق جدار مصطلح الصورة، ووضع اليد على مدار مفهومه، إن هو حُزِلَ عن سياق المنظومة العامة التي تكونها بنية المفاهيم الشديدة من قبل الأمدي في كتابه الميّن. والجدير بالذكر أن نفس الأمدي لا يعود إلى ضرب من الخلق لتلك المنظومة، وإنما يجوز لفصل يكشف عنها. وشبه صنيعه، من بعض الأوجه، بصنيع الخليل بقوانين لعروض، مع الاعتراف بكون هذه المقارنة قد تكون قياساً مع الفارق.

(5) إن سياق الوضع لمصطلح الصورة في كتب الميّن، ليس اعتباطياً. ذلك بأن سلم الحدود فيه، متكون في عمومها يمكن الاصطلاح عليه، بـ القِيَّاتِ المفهومية. وكل قبيلة هي عبارة عن عائلة مفهومية صغيرة، تنزعها المصطلح/ لأم، ويسير في ركابها طائفة من المصطلحات، التي تشكل فيما بينها: قبيلة مفهومية، لا تستقل عن القبيلة التي قبلها أو التي بعدها سوى في التحليل والتفكيك المنهجي

- 2- أن مفهوم مصطلح الصورة، يتشكل في صيغة الحدة، أساساً من الطمّوح الى ضبط نسيج العلاقة بين قُطبيّ الجسم-وهما: الصورة والمادة<sup>(1)</sup>، وهي علاقة، تشبه في عمقها: علاقة السبب بالسبب<sup>(2)</sup>، إذ المادة لا تقوم دون الصورة<sup>(3)</sup>. وينفس القدر، فإن الصورة تحتاج في قوامها الى موضوع.
- 3- وبالربط بين سياق الوضع، وبين بنية التصريف، البانية لحدّة الصورة، في كتاب المئين، يمكن استنتاج، درجة متطورة من استقرار المصطلح الفلسفي، ضمن هذه الحقبة من تاريخ المعجمية الفلسفية الإسلامية.

## وفي اصطلاح كتاب المنزع:

يدل مصطلح الصورة على: الهيئة الحاصلة للشيء، من عناصر تكوينه الأصلية. واحد مكوني اللفظ، المميز لبنية التركيبية، التي يتفرد بها عن البائي. وبهذا يرد المفهوم كمصطلح مقابل للمادة. قال، وهو يعرف نوع المشاكلة -بكونه: إعادة اللفظ الواحد بالنوع مرتين فصاعداً<sup>(4)</sup>-: "ومعنى كون الواحد هنا بالنوع، هو أن كل واحد من اللفظين المكررين يساوي الآخر بقوة كلية يقتسماتها، وذلك أنهما يكونان متفقين المادة أو الصورة: أما اتفاق المادة، فبحيث تتفق الحروف، التي منها تركبت الكلمة، وهي اسطقاتها (...). وأما اتفاق الصورة، فبحيث تتفق الأمثلة والأشكال والأبنة، التي تحمل على الصورة في مادة الحروف<sup>(5)</sup>."

## 2- الصور الجزئية:

### في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الصور الجزئية على: الأمثلة البلاغية المشخصة لقوانين البيان العربي الكلية، المسهمة في تفهيم أساليب العبارة. قال السجلماسي: "ولأن هذا الجنس<sup>(6)</sup> هو عمود علم البيان وأساليب البديع،

(1) ليس المراد بلفظ الجسم ذلك الشيء الملموس المجسد فحسب، وإنما المراد به ذلك الشيء الثالث، الذي هو ثمرة حلول متبادل بين عنصرين متقابلين، هما (الصورة والمادة) كما أن هذا الشيء الثالث قد يكون مخلوقاً غير ملموس بالمرّة، كالفكر مثلاً. ففي هذا السياق، يرى الفلاسفة أن الفكر مادة وصورة ايضاً مادته فهي الحدود التي يتألف منها، وأما صورته فهي العلاقات الموجودة بين هذه الحدود. المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 742.

(2) يراجع قول ابن سينا: "الصورة كل هيئة للمادة، لا تقوم دونها تلك المادة، بل تتقوم بها". كتاب البرهان لابن سينا/ م. س 103.

(3) نفسه 103.

(4) المنزع البديع/ م س 477.

(5) نفسه 499. ويقارن ب 502 و 508.

(6) جنس التخيير. المنزع البديع 218.

من قبل أنه موضوع الصنعة الشعرية، وبخاصة نوع المجاز منه، أظننا في صوره الخاصة ومثله الجزئية، من قبل أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون، وفاعل بوجه ما لتصوره<sup>(1)</sup>.

### 3- صورة الممكن:

في اصطلاح المنزع:

يبدل مصطلح "صورة الممكن" على: هيئة أسلوبية بلاغية مخصوصة في تركيب القول توحى بدلالة إمكان حدوث مضمونه ظاهرا مع وجوب حدوثه حقيقة. قال السجلماسي: النوع الثاني: إخراج الواجب بصورة الممكن: ومن صوره قوله عز وجل: "حسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا"<sup>(2)</sup>.

---

(1) شبه 260.

(2) نفسه 294-295.

الفرع الخامس  
في تصوّر الشيء وتجلياته





## القُوَّةُ (القُوَّةُ الكُلِّيَّةُ)

القُوَّةُ: نُقيض الضعْفُ<sup>(1)</sup>، وهي: القُدْرَةُ<sup>(2)</sup>، وأجمعُ قُوَى وقُوَى<sup>(3)</sup>.  
وأكثر ما شاعَ في مفهوم القُوَّة عند الفلاسفة -: مفهومُ التَّهَيُّؤِ<sup>(4)</sup> وَجَوَازُ الوجودِ<sup>(5)</sup>. قالوا: القُوَّةُ: عِبارةٌ عن إمكانِ وجودِ الشيء، قَبْلَ وجودِهِ<sup>(6)</sup>.  
وبهذه الدَّلالة، يكون مصطلحُ القُوَّة، في عَرَفِ المنطقيين، مُقابلاً لمصطلحِ الفِعْلِ<sup>(7)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزِع:

لأنَّ مصطلحَ القُوَّة يدلُّ على: مرحلة وجودية سابقة على تحققِ الشيء، حاملةٌ لإمكانات هذا التحقُّقِ الفعلي. قال السَّجَلَسَاسِي: والمفاضلةُ جنسٌ متوسِّطٌ، تحته نوعان: الاختزال<sup>(8)</sup>، والثاني: التضمين<sup>(9)</sup>، وذلك لأنَّه إما أن لا يخرجَ أحدُ جزئي القول من القُوَّة إلى الفعل، وهو من معه وبصديهِ أي: شائكة أن يصْرَحَ به فلم يصْرَحْ. وهذا هو النوع الأول المدعو: الاختزال. وإما أن يبقى بالقُوَّة القريبة من الفعل، وليس بمن معه وبصديهِ أي: ليس شائكة أن يصْرَحَ به، وهذا هو النوع الثاني المدعو: التضمين<sup>(10)</sup>.  
ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزِع، نجد:

(1) اللسان 15/ 207. والقاموس المخطط 4/ 434. والصحاح 2/ 1792، وفيه: القُوَّة خلاف الضعْف.

(2) مفردات ابراهيم 467.

(3) اللسان 15/ 207. والصحاح 2/ 1792.

(4) الرسائل الفلسفية للكندي 116. وكتاب الحروف لفارابي 119. واللاحيات من كتاب الشفاء لابن سينا 170.

(5) المعجم الفلسفي 2/ 202.

(6) مقاصد الفلاسفة للفرازي 200.

(7) تمثيل الوجود بالقوة عن الوجود بالفعل مبدأ أرسطي في المعجم الفلسفي 2/ 202. ويقارن بتفسير ما بعد الطبيعة لابن سينا 1180.

(8) والمعتبر في الحكمة للبغدادي 1/ 293. وكتاب الحروف لفارابي 218.

(9) المنزِع البَيْع 185.

(10) نفسه 185.

(11) نفسه 186.

- 1- يُقابل مفهوم مصطلح القوة، في الدلالة الاصطلاحية، عند السجلماسي، مفهوم مصطلح الفعل.  
مثال ذلك، قوله: وبالمسلة إما أن يكون التحليل في هذا النوع، هو بالقوة، أو أن يكون بالفعل.  
والذي بالقوة هو النوع المدعو: التسهيم، والذي بالفعل، هو النوع المدعو: التقسيم<sup>(1)</sup>.
- 2- دلائل على مفهوم القيمة المنطقية الماثلة في الشيء. قال السجلماسي: ... ويُصريح بالأداة الدالة على التحليل، أعني أن يوضع بين كل اثنين منها، حرف إما، أو حرف فؤة فؤة إما، كقولنا: الحيوان إما منشاء وإما منشاء<sup>(2)</sup>.

## 2- القوة الكلية:

في اصطلاح المنزع:

يذل مصطلح القوة الكلية عني: الجوهر الجنسي المشترك بين لفظين، الساري في طبيعتهما سريان المعمول في أنواعه، إما في المادة أو الصورة. قال السجلماسي: المشاكلة: والفاعل هو إعادة اللفظ الواحد بالسور مرتين فصاعدا... ومعنى كون الواحد هنا بالنوع، هو أن كل واحد من اللفظين المكررين يساوي الآخر بقوة كلية يقتسمانها، وذلك أنهما يكونان متلفي المادة أو الصورة...<sup>(3)</sup>.

(1) المنزع البديع 354. وفردن ب 360. حر 197.

(2) نفسه 354

(3) نفسه 498-499.

(الفَاعِل - الْإِنْفِعَال - الْإِنْفِعَال التَّخْيِيلِي - الْإِنْفِعَال الْفِعَالِي)

قيل: **فَعَلَّ** يَفْعَلُّ **فَعْلًا** و**يَعْلَلُ**، فالاسم مكسور<sup>(2)</sup>، والمصدر مفتوح<sup>(3)(4)</sup>. وال**فَعْلَلٌ**، بالفتح: مصدر، **فَعَّلَ** يفعل<sup>(5)</sup>، والاسم: **الْفِعْلَلُ**، والجمع: **الْفِعَالُ**<sup>(6)</sup>، وهو: كناية عن كل عمل متَّعِدٍّ أو غير متَّعِدٍّ<sup>(7)</sup>. وانفَعَلَ: مطاوعٌ: **فَعَّلَ**، يقول: **فَعَّلْتُ** الشيءَ فانفَعَلْتُ<sup>(8)</sup>.

ثم قال: **الْقَبْلُ**؛ التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإيجاد أو غير إيجاد، ولما كان يعلم أو غير علم، وقصد أو غير قصد، ولم يكن من الإنسان والحيوان والجمادات<sup>(9)</sup>.

- 117

وهم يشتقون من هذا اللفظ، عدداً من الأبنية، فيقولون: 'والفعل، اسم للفعل الحسن من الجود والكرم' <sup>(1)</sup>. و: 'الفعل، (وهي): صفة غالبية على عملة الطين والحفر ونحوه' <sup>(2)</sup>.

وبدل لفظ أفعالهم، على الابتداء الحميد، والاختلاق الذميمة على حد سواء. وبذلك يقال لكل شيء يسوى على غير مثال تقديمة: 'مقتعل' <sup>(3)</sup>، وأفتحل كذباً وزوراً، أي اختلق <sup>(4)</sup>.

ثم دقق الراغب، في دلالة لفظ الفعل، فقال: 'الفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عدم لما كان باجاده، أو غير إجابة، ولما كان يعلم أو غير علم. وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات' <sup>(5)</sup>.

ونجد في بيئة الفلاسفة معنى عاماً، لمصطلح الفعل، يعلق على: 'كون الشيء مؤثراً في غيره' <sup>(6)</sup>. لكن هذا المعنى العام، ينجح عند المنطقيين منهم، إلى ضرب من التخصيص. وشجلى هذا في ما يلي:

- 1- **الفعل:** وهو الكلمة <sup>(7)</sup>، التي هي جزء ضروري لكل قول جازم <sup>(8)</sup>. باعتبارها: لفظاً دالاً على معنى، وعلى زمان ذلك المعنى <sup>(9)</sup>.
- 2- **الفعل:** كمصطلح مقابل لمصطلح القوة <sup>(10)</sup>. ويعبر بهذا المعنى، عن الوجود المتحقق، بعد أن كان محتمل التحقيق فحسب. قبل: 'معنى الفعل: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بإحداثه' <sup>(11)</sup>.

(1) الإنسان 528/11. ولكنه يورد أيضاً: 'والفعل فعل الواحد خاصة في الخير والشر، يقال: فلان كريم الفعل وفلان شيم الفعل... والفعل بكسر الفاء، إذا كان الفعل بين اثنين، قال الأزهري: وهذا هو الصواب ولا أدري لم قصّر الليث الفعل على الحسن دون التقيح ويخارن بالقاموس المحيط 592/3. والصحيح 1335/2. ومقاييس اللغة 511/4. وأساس البلاغة 477.

(2) القاموس المحيط 592/3. واللسان 528/11.

(3) الإنسان 529/11. فالمقتعل بهذا المعنى هو الأمر العظيم. يراجع نفس المصدر 529/11. والقاموس المحيط 592/3. وأساس البلاغة 477.

(4) الصحيح 1335/2. والقاموس المحيط 592/3. والمصدر 592/11. وفيه: 'أفعل عليه كذباً وزوراً أي اختلق'.

(5) مفردات الراغب 428. قال: 'ألفعلوا يقال إذا احتير بفعل فاعل، والمفتعل إذا احتير بقول الفاعل في نفسه'.

(6) المعجم الفلسفي 152/2. ويقاوم بالصفات 191. ومفاتيح العلوم الإنسانية 313.

(7) قال أبو حامد الغزالي: المنطقي يسمي الفعل كلمة. معيار العلم 78.

(8) العبارة لابن رشد 88. قال: كل قول جازم... لابد فيه من كلمة، أعني فعلاً.

(9) نفسه 84. قال الطوسي: 'أفعل ويسمى المنطقيون كلمة، والفعل عند النحاة، أهم منه عند المنطقيين، فاتهم يسمون الكلمات المؤلفة مع. ضمائر-كقولنا: أمشي أيضاً-: فعلاً. شرح الاشارات والتبہات للطوسي 194.

(10) جعلهما الكندي ضمن الحدود الفلسفية. الحدود والرسوم 191 و194.

(11) تهاوت الفلاسفة 82.

- 3- **الفعل:** وهو أحد المقولات المنطقية العشر<sup>(1)</sup>، وهو: عبارة عن حالة تحصل للجسم بسبب تأثير من غيره، مادام في التأثير: كال تبريد والتسخين<sup>(2)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزج:

فإن مصطلح الفعل دل على: حالة الوجود الموضوعي المتحققة للشيء، بعد أن لم يكن شيئاً. قال السجلماسي: ودلالة السياق قاطعة بهذه المحلوفات، وبرزها التقدير من القوة إلى الفعل، بحسب دلالة معينة التقدير<sup>(3)</sup>. وكان أغلب ما استعمل، من هذا المصطلح، بهذه الدلالة: مفهومه المقابل لمصطلح القوة<sup>(4)</sup>.

## 2- الفاعل:

- 1- **الفاعل:** هو ما يصدر عنه الفعل<sup>(5)</sup>، أو ما له قدرة على الفعل<sup>(6)</sup>.
- 2- **الفاعل، في اصطلاح الفلاسفة:** هو: ما يحدث أثراً، وهو ما يكون منه الوجود لأجله<sup>(7)</sup>. أو هو يدل على الشيء الذي يقال فيه قول ما<sup>(8)</sup>.

(1) اختار بعض الفلاسفة بهذا المفهوم الذي يدل عليه مصطلح الفعل، اسم أن يفعل، ومصطلح الانفعال، اسم أن يتفعل. وتعليل هذا قولهم: لما كانت هناكان لقرونان أمرين متجددين غير قديين، اختار البعض هما اسم أن يفعل وأن يتفعل دون الفعل والانفعال، قانهما قد يستعملان بمعنى الأثر، لخاص بالثأثير والثأثر. كشف اصطلاحات الفنون 2/1280. وجعل الخوارزمي مقولة يفعل مقولة عاشرة، في حين جعله الالامي مقولة تاسعة. لحدود الفلسفة للخوارزمي 219. وكتاب المبين للامدي 377.

(2) كتاب المبين للامدي 377. ويقارن بالحدود الفلسفة للخوارزمي 219.

(3) المنزج الهيم 197.

(4) ينظر مثل هذا التقابل، على سبيل المثال لا الحصر. نفسه 189-195-197-354-360.

(5) المعجم الفلسفي 2/135.

(6) نفسه 2/135.

(7) المعجم الفلسفي 2/135-36.

(8) مفاتيح العلوم لانسانية 310.

### أما في اصطلاح المنزع

فإن مصطلح الفاعل، يدل على: الحَدَّ المنطقي، الذي تطابق حركته المفهومية دلالة مصطلح معين. قال السجلماسي: الفاعل: وهو قول<sup>(1)</sup> الجوهري الذي بحسب الاسم: أحيى المساوية دلالة الاسم<sup>(2)</sup>. ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- ورود مصطلح الفاعل مقترنا، عند السجلماسي، بمقابلته في الدلالة، وهو مصطلح الموطن، الذي يدل، عنده، على: التحليل النظري اللساني للحد المنطقي الذي هو الفاعل.
- 2- استعمال مصطلح الفاعل، ضمن سياق التعريف والتحديد للمفاهيم البلاغية والظواهر التركيبية<sup>(3)</sup>. وذلك بوجهين:

- 1-1: ورد مصطلح الفاعل، بالمعنى الوصفي: دالاً على: المحدد النصي، الذي يفسر تصويراً معيناً. قال السجلماسي: أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون، وفاعل يوجه ما يتصوره<sup>(4)</sup>.
- 1-2: ورد مصطلح الفاعل، دالاً على: الحَدَّ المعروف لحقيقة الجنس أو النوع. ومن نماذج ذلك قوله: جنس الایجاز: (...) فالفاعل: هو قول مركب من أجزاء له...<sup>(5)</sup>.

### 3- الانفعال:

يدل لفظ الانفعال على معنى التأثر وقبول الأثر<sup>(6)</sup>. ثم تفرقت سبل المعنى، بظهور الفاعل أو غيبه. قالوا: المفعول يقال، إذا اعتبر بفعل الفاعل، والمنفعل، إذا اعتبر بقول الفعل في نفسه<sup>(7)</sup>. والمرجح أن بيئة الفلاسفة لم تبعد مصطلح الانفعال عن دلالة التأثر<sup>(8)</sup>، يئد أنها ذهبت عندهم مذهب الشحول. قالوا: الانفعال- وأن يتفعل- هما الهيئة الحاصلة للتأثر عن غير، بسبب التأثير أو لا<sup>(9)</sup>. ومن خصائص الانفعال، الأساسية، عندهم:

- (1) وهو الحد والعريف أو ماهية الشيء.
- (2) المنزع البديع 390.
- (3) استعمال المصطلح بما لا يقل عن أربع وسبعين استعمالاً. كاد لا يستعمل سوى في سياق تعريف الاحتمال والانتواع.
- (4) المنزع البديع 260.
- (5) نفسه 181.
- (6) الكلبيات 683. ويقارن بتعريفات 48. ومعجم مصطلحات الأدب 131. قال: الانفعال: يطلق على الظواهر الوجدانية بوجود حام، كاللذة والألم، وبقابل الإدراك والنزوح.
- (7) مفردات الراغب 29-428.
- (8) كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 284. والمعجم الفلسفي 1/ 165.
- (9) التعريفات 48.

- 1- أن لوائه المركزية كامنة في مفهوم التغيير. وهذا مفاد قولهم: الانفعال على الجملة تغير، والتغير قد يكون من كيفية إلى كيفية، مثل تغيير الشعر من السواد إلى البياض<sup>(1)</sup>.
- 2- وأن هذا التغيير لا يكون مباغتاً سريعاً. ألم تزل إلى تغيير الشعر من السواد إلى البياض<sup>(2)</sup>؟ فإنه عترة الكبر على التدرج، وصورة من السواد إلى البياض قليلاً قليلاً، بالتدرج...<sup>(3)</sup>.
- 3- وكونه، هو الهيئة الحاصلة<sup>(4)</sup> لا يعني بالضرورة، انقطاع التأثير واستمرار التغير على حالة واحدة، وإنما الأغلب أن يتضمن المفهوم منه: استمرار تأثير الشيء وبغيره<sup>(5)</sup>.
- 4- أنه شيء يجري على خلافه ما يجري عليه الأمر، الذي هو بالتغيير والتغير<sup>(6)</sup>.

والمرجح أنه استعمل، عند المناطقة، كدال على إحدى مقولات أرسطو<sup>(7)</sup> بلفظ: أن يفعل، وهو مصطلح منطقي يقابل، في مفهومه مقولة أن يفعل.

#### أما في اصطلاح المتزج:

فإن مصطلح الانفعال، يدل على: تغير باطني، يطرأ على حال الكُلْفِي، بتأثير نابع من الأقاليل المخيلة<sup>(8)</sup>. قال السجلماسي: ولا يخفى ارتباط الانفعال هنا والارتياح؛ بما يقرع السمع ويفجأ البديهة، دون ما سواه<sup>(9)</sup>.

ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزج<sup>(10)</sup>، محمد:

- (1) معيار العلم 328.
- (2) نفسه 328.
- (3) نفسه 209.
- (4) التعريفات 48.
- (5) مقاصد الفلاسفة 165. ويقارن بالفرق اللطيف بين الانفعال وبين أن يفعل عند بن سينا. في كتاب المقولات لابن سينا 236.
- (6) القديسات 315.
- (7) المعجم الفلسفي 1/ 165. والقصد بها، المقولات المنطقية العشر لأرسطو.
- (8) استنتج هذا التعريف من مجموع ما صيغ حول مصطلح الانفعال في استعمال المتزج سواء من زاوية القول الشعري ذاته أو من زاوية المنطقي، فالانفعال كمصطلح يأخذ بتلابيب هاذين القطين كليهما. ن المتزج البديع 219-220-501.
- (9) نفسه 501.
- (10) لم يستعمل المتزج مصطلح الانفعال سوى مرتين، واستعمل المصطلح منعوتاً ب مرة واحدة وضميماً انطعاني مرة واحدة. ينظر المتزج البديع 219-220-501.



- 1- الانفعال: مقدمة لإدعان<sup>(1)</sup> النفس، لإفعل مؤثر هو: القول المخيل<sup>(2)</sup>. قال السجلماسي: إن القول المُخِيل هو القول المركَّب من نسبة أو نسب الشيء إلى الشيء دون اغترابها، تركيباً تُدْعَنُ له النفس<sup>(3)</sup>.
- 2- لكن الانفعال، بهذا المعنى، ضرب من الالتذاذ. قال السجلماسي: والسبب في هذا الإدعان والانسباط: الالتذاذ الكائن للنفس التاطعة<sup>(4)</sup>.
- 5- أساس الالتذاذ، نابع من إدراك النفس للنسب والاشتراكات والوصل بين الأشياء<sup>(5)</sup>، إذ كان في طبيعتها: أن تدرك شيء شيء، شيئاً شيئاً، له إلحاح نسبة، وفيه منه إشارة وشبهة<sup>(6)</sup>.

### 3-1: الانفعال التخيلي:

#### في اصطلاح المنزع:

يذكر مصطلح الانفعال التخيلي على: التغير الباطني لدى المتلقي الحاصل من تفاعله مع جمالية التخييل الشعري المزوج في الأقاويل المركبة.

ووجد أن استعمال هذا المصطلح في أثناء المنزع وارداً باعتبارين:

- 1- ل مفهوم هذا المصطلح أبعاد غير فكرية، وذلك بعد تحقيقه في ذات المتلقي. قال السجلماسي: والانفعال التخيلي، بالجملة، غير فكري<sup>(7)</sup>. وذلك يمسبب ما يعبرو النفس: من انسباط روحاني وطرب<sup>(8)</sup>.
- 2- يقابل مفهوم: الانفعال التخيلي، مفهوم: التصديق. ذلك بأنه يُصدَّقُ بقول من الأقوال ولا يفعل به، فإن قيل مرأ أخرى، وعلى هيئة أخرى. فكثيراً ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقاً، وربما كان المتيقن كذبة مخيلاً...<sup>(9)</sup>.

(1) نفسه 219. قال: كدعن له النفس....

(2) نفسه 219.

(3) نفسه 219.

(4) نفسه 219.

(5) نفسه 219.

(6) نفسه 219.

(7) نفسه 219.

(8) نفسه 219.

(9) نفسه 220.

### 3-2: الانفعال النفسي:

في اصطلاح المنزع:

يدل الانفعال النفسي على التأثير الباطني الحاصل للمتلقى بسبب تفاعله مع الاقاويل الشعرية. قال السجلعاسي: وبالجملة، تتفعل له النفس انفعالاً نفسانياً غير فكري، سواء كان القول مصداقاً به أو غير مصدق به<sup>(1)</sup>. ومن أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- أن عمل الانفعال هو: النفس<sup>(2)</sup> لا الفكر، إذ هي مجال الانبساط والانقباض<sup>(3)</sup>.
- 2- أن ذكر النفس في تعريفات السجلعاسي: يختص مدار مفهوم الانفعال، على الاقاويل الشعرية، دون غيرها من الاقاويل الخطيئة<sup>(4)</sup>. ذلك بأن الانفعال بالأولى يكون نفسانياً، وبالثانية يكون فكرياً<sup>(5)</sup>.
- 3- إن الانفعال، هاهنا، يكون انفعالاً نفسانياً، لأن النفس -وهي مصب التخيل الشعري-: تُذعن (...). فتنبسط عن أمور وتقبض عن أمور، من غير روية وفكر<sup>(6)</sup>.
- 4- ومن ربط مصدق الانفعال بمقتضية، يتبين أن المصطلحين معاً -الانفعال التخيلي والانفعال النفسي-، هما وجهان لعمل واحد.

(1) المنزع البديع 219-20.

(2) غاية التخيل نفس المتلقى دون من موله، والفلاسفة يربطون أثر الاقاويل الشعرية بالنفس لا الفكر، إذ ليس مهما في هذه الاقاويل أن تكون مصداقاً بها أو غير مصدق، فالقصد من التأثير في نفس المتلقى.

(3) المنزع البديع 219.

(4) نفسه 220.

(5) قال السجلعاسي: القضية الشعرية إنما توجد من حيث هي خيلة فقط دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كاعتد القضية الجدلية أو الخطيئة، من حيث الشهرة والاعتناء دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه، فإنه يصدق بقول من الاقوال ولا يتفعل به، فإن قيل مرة أخرى وعلى هيئة أخرى، فكثيراً ما يؤثر الافعال ولا يحدث تصديقاً المنزع البديع 220.

(6) المنزع البديع 219.

## الكَيْفُ (الكَيْفِيَّة - قَدْ اُخِلَ الْكَيْفِيَّة)

الكَيْفُ<sup>(١)</sup>: الْقَطْعُ<sup>(٢)</sup>. يُقَالُ: كَيْفُ الْأَدِيمِ: قِطْعُهُ<sup>(٣)</sup>، وَالْكَيْفَةُ: الْقِطْعَةُ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.  
وَأَمَّا: كَيْفٌ، فَمَّا سَمَّيْنَاهُمْ بِهِمْ هِيَ مَتَمَكِّنٌ<sup>(٥)(٦)</sup>. قَالُوا: وَالْغَالِبُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْتِغْنَاهَا<sup>(٧)</sup>.  
ولذلك فهو، بهذا المعنى ذو دلالة اصطلاحية مستقرة، على أساس السؤال: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ  
لِيَه: شَبِيهُ وَغَيْرِ شَبِيهِ، كَالْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ<sup>(٨)</sup>.

- (١) قال ابن فارس: الكاف والياء وانفاه كلمة يقوون: الكيفية: الكسفة من الثوب. مقاييس اللغة 5/150.
- (٢) القاموس المحيط 3/261.
- (٣) اللسان 9/312 والقاموس المحيط 3/261. قال: «وقول الخكلمين: كَيْفَتُهُ لَكَيْفَتِهِ: لِيَأْسَ لَا مَسَاعَ فِيهِ» ويقارن بمجهرة اللغة 2/970، قال: «فاما تولم: هذا شيء لَا يَكَيْفُ، فكلام مؤنث، هكذا يقول الاصمعي» ويراجع اللسان 9/312. أيضا.
- (٤) اللسان 9/312 والقاموس المحيط 3/261، وفيه: «والكيفة بالكسر: الكسفة من الثوب، والحرفة ترقع ذيل القميص من قدام، وما كان من خلف، لَمَّةٌ: حِفْظٌ». وينظر أيضا مقاييس اللغة 5/150.
- (٥) الدليل على كونه اسما: دخول حرف الجر عليه، يقال: على كيف تبيع، وإنما يبي أنه شبيه الحرف شبيها معنويا لأن معناه الاستغناء وأصل الاستغناء للمزة وهي حرف. الكليات 751. قال الجوهري: «وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين، ونبي على الفتح دون الكسر فكان الياء». وفي اللسان 9/312: كيف حرف أداء، ونصب ألفاء فراراً به من الياء الساكنة فيها لتلا وتلقي الساكنان.
- (٦) الصحاح 2/1088 والقاموس المحيط 3/261.
- (٧) القاموس المحيط 3/261. وفيه تفصيل، قال: «أما حقيقياً، ك: كيف زيد، أو غيره: [كَيْفٌ] لَكَيْفَتِهِ بِاللَّامِ أَنُخْرِجَ هَجْرَ الصَّجْبِ، وَحَالاً قَبْلَ أَنْ يَسْتَفْنِي عَنْهُ: كَكَيْفٍ جَاءَ زَيْدٌ، وَمَنْعُولاً مطلقاً: كَكَيْفٌ لَقُلْ رُبُّكَ...» ويستعمل شرطاً فيقتضي فعلين متقفي اللفظ والمعنى غير مجزئين: كَكَيْفٍ تَصْنَعُ اصْنَعُ وَيَنْظُرُ الصَّحاح 2/1088. قال: «وهو للاستغناء عن الاحوال، ونقل هذا عنه اللسان 9/312، ويقدرن بمجهرة اللغة 2/970. ومقاييس اللغة 5/150. والكليات 751.
- (٨) مفردات الراغب 496. قال: «ولمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: كَيْفٌ، وَقَدْ يَحِيزُ بِكَفٍّ عَنِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ كَالْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، فَامَّا تَسْمِيَةُ كَيْفٍ، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِلَفْظَةِ كَيْفٍ مِنْ نَفْسِهِ دَهْرَ اسْتِخْبَارٍ عَلَى طَرِيقِ التَّنْهِيبِ لِلْمُخَاطَبِ أَوْ تَوَيْبِهَا...»

وم سبيله أن يُجاب بـ«في عرق المنطقين-أي كيف، يُسمونه بقطعة: كيف وبالكيفية»<sup>(1)</sup>. ولذلك فقد اعتبروها، منذ أقدم تاريخ<sup>(2)</sup>، أحد مقولات العقل الأساسية العشر<sup>(3)</sup>.  
وعلى هذا الأساس المفهومي رتبها منطقة المسلمين ضمن حدودهم الفلسفية<sup>(4)</sup>. قالوا: وأما الكيف، فعبارة عن هيئة<sup>(5)</sup> قارة<sup>(6)</sup> للجوهر<sup>(7)</sup> لا يوجب ثقلها ثقل أمر خارج عنها، ولا يوجب قسمة<sup>(8)</sup> ولا نسبة<sup>(9)</sup> في أجزائها وأجزاء حاملها<sup>(10)</sup>.

- (1) كتاب الحروف للغاربي 62. ويقارن بتعريف الخوارزمي في كتاب الحدود الفلسفية 218. قال: الكيف وهي كل شيء يقع تحت جواب كيف، أعني هيئات الأشياء أحوالاً.
- (2) أرسطر وضع مصطلح الكيف ضمن المقولات. وهو من أوائل كتب في المنطق. وسمى باليونانية قاطيقورياس. والمقولات العشر وتسمى القاطيقوريات. كتب المقولات لأرسطر. وينظر الحدود الفلسفية للخوارزمي 217.
- (3) رتبها المنطقة مقولة ثالثة بعد الجوهر والكم. قال أبو حامد الغزالي: الألفاظ تابعة ثلاثاً ثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجية. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والصفات والأين وبشي والرفع وله ون يفعل وإن يفعل. ن معيار العلم 313. ويقارن بالمقولات لابن سينا. والحروف للغاربي 101.
- (4) الحدود الفلسفية للخوارزمي 217. وكتاب المين للامدي 374.
- (5) الهيئة بمعنى العرض. كشف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. وفي التعريفات 214: «قوالم هيئة تشمل الأعراض كلها. وفي الحدود الفلسفية للخوارزمي: أعني هيئات الأشياء وأحوالها».
- (6) قال التهاني: «المراد بالقارة، الثابتة في المحل فخرج بقوالم هيئة قارة الحركة والزمن والفعل والانتقال. ن كشف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. ويقارن بالتعريفات 214، قال: «قوالم قارة في الشيء احتراز عن الهيئة التي القارة كالحركة والزمان والفعل والانتقال».
- (7) في التعريفات 214: «قوالم لا يقتضي القسمة، يخرج الكم». ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. والكلية 751.
- (8) في التعريفات 214: «قوالم لا يقتضي القسمة، يخرج الكم». ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. والكلية 751.
- (9) في التعريفات: «قوالم ولا نسبة يخرج الأعراض. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. والكلية 751.
- (10) كتاب المين للامدي 374. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1394. والتعريفات 214، والحدود الفلسفية للخوارزمي 218.

والكيفية، في اصطلاح المنطقيين: اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف<sup>(1)</sup>. وهي: إحدى الخواص الصورية<sup>(2)</sup> التي تصنف بها القضايا من جهة ما هي موجبة أو سلبية<sup>(3)</sup>.

ومن أبرز خصائص هذا المصطلح عندهم، نجد:

- 1- الكيف: وهو، من الألفاظ المقوية المركزية في منطق الأرسطي. قالوا: الألفاظ تابعة للأشياء الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجية، وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل<sup>(4)</sup>.
- 2- كد يقبل أيضاً، الكيف الأكثر والأقل، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غير، أو بأقل<sup>(5)</sup>.
- 3- الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير متساو، بل يقال شئ وغير شئ<sup>(6)</sup>.

### أما في اصطلاح كتاب المتزج

فإن مصطلح الكيف دة على: الحالة الجوهرية النوعية، المشكلة لأحدى صيغ وجود الشيء، المميزة لطبيعته. قال: والوجه الذي يقال في تلك الأشياء: إنها موجودة، ينبني أن يقال به في القول: إنه موجود، وذلك كما نقول في النهار: إنه موجود، وفي الليل: إنه موجود، وبالجملية: في الزمان وفي الحرب: إنها موجودة، وجميع ما جرى هذا المجرى. والتظن في كيف وجود كل واحد من هذه الأشياء الموجودة، ليس لها موضعه، وحال القول في وجود هذا وثباته، كحاله في دلالة على الأمر...<sup>(7)</sup>.

(1) الكلبيات 752؛ قال: أخرج من كيف بإلحاق ياء النسبة وده الثقل من الوصفية إلى الاسمية بها، كما إن الكمية اسم ما يجاب عن السؤال بك، بإلحاق ذلك أيضاً ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/ 251. فإذا نظرت إليها كمقولة من المقولات العشر كانت مرادة لمصطلح الكيف. ويقارن بتفانيح العلوم الانسانية 351.

(2) يقارن بالحدود الفلسفية للخوارزمي 211. ، قال: الكيفيات الأربعة هي: الحرارة وبرودة والرطوبة واليبوسة وما سميت أولاً، لأن الطبيعيين يقولون إن سائر الكيفيات كاللون والأزايح والذوكلات والثقل والخفة والرخاوة والصلابة والمباشرة: متولدة عن هذه الكيفيات الأربع الأول، وينظر الحدود والرسوم 192 لبيكندي، قال: الكيفية: ما هو شئ غير شئ.

(3) المعجم الفلسفي 2/ 253. ويقارن بالكلبيات 752.

(4) معيار العلم 313. للقراني.

(5) المقولات 36، لأرسطو.

(6) المقولات 33، لأين وشد.

(7) المتزج البسيط 339.

## 2- الكَيْفِيَّةُ:

عند المتطهين: يدلُّ مصطلحُ الكَيْفِيَّةِ، على: الأمور التي تُستعملُ في إفادة الصِّغَةِ، وفي الجواب عن المسألة بِكَيْفِ الشَّيْءِ<sup>(1)</sup>.

وقد حصروا عددها في أربعة. قيل إنَّ الكَيْفِيَّةَ كَيْفٌ ينقسم إلى الأمور الأربعة، التي جعلت أنواعاً لها، فنقول: إنَّ الكَيْفِيَّةَ لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال، على نحو التشبيه والإخالة، أو لا تكون<sup>(2)</sup>.

وهذه الأمور الأربعة، عندهم، أولها ما يختصُّ بالكمِّيات، وثانيها، كَيْفِيَّاتٌ نفعاليَّةٌ واقفعا لآت، وثالثها القوةُ واللاؤة، ورابعها الحالُ والملَكَةُ<sup>(3)</sup>.

## وفي اصطلاح المنزح:

دلَّ مصطلحُ الكَيْفِيَّةِ على: المقولة المتطهية، الدالة على صيغة وجود الشيء، المهددة لرتبته في النوع. قال السَّجَلَمَاسِي: متى أنزلنا الخير في جنس من الأجناس العشرة، والشر في جنس آخر، فيكون الخير الموجود في الجوهر مثلاً، يعمُّ أنواع الخير، وأصناف الخير التي في الجوهر يكون جنساً لها، والشر الذي في كَيْفِيَّةٍ يعمُّ أنواع الشرور التي في الكَيْفِيَّةِ، فالخير الذي في الجوهر، والشر الذي في الكَيْفِيَّةِ ليس يوجد جنسٌ واحدٌ يعمُّهما<sup>(4)</sup>.

## 3- تداخُلُ الكَيْفِيَّةِ:

وهو التداخل النوعي في بنية القول المركب جملة، أو في جزء من أجزائه. قال السَّجَلَمَاسِي: وتداخلُ الكَيْفِيَّةِ هو ما قلناه من قبل، وهو: إما تداخلُ كَيْفِيَّةِ القولِ المركَّب، وإما تداخلُ كَيْفِيَّةِ الألفاظِ المفردة بعضها عن بعض<sup>(5)</sup>.

(1) الألفاظ للفاربي 51.

(2) المقولات 172، لابن سينا.

(3) التخصيص 32، للمرزيان.

(4) نفسه 365.

(5) نفسه 298-99.

## الْكَمُّ (الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ)

كَمْ، بتخفيف الميم: اسمٌ ناقصٌ مبهم<sup>(1)</sup>.  
وهو في بيئة التَّحْوِينِ، يُستعمل في السُّؤال عن العدد<sup>(2)</sup>.  
وفي هذا المنحى، فقد بقيد الاستفهام<sup>(3)</sup> مطلقاً، وقد يُضاف إليه معنى الخبر<sup>(4)</sup>.  
وإذا كانت كَمْ، اسماً ناقصاً عند التَّحْوِينِ، فإنَّ الأسماء الناقصة وحروف المعاني، إذا سُمِّيتْ أسماءً  
ثامَّةً، بإدخال الألف واللام عليها، أو بإعرابها، يُشَدُّ ما هوَ بينها على حرفين<sup>(5)</sup>، ومنها: الكَمُّ<sup>(6)</sup>.  
ويُنظر المتطقيون إلى مصطلح الكَمِّ، باعتباره أحدَ مقولات العقل الأساسية، وذلك انطلاقاً من  
تصورٍ فلسفيٍّ عامٍّ، مفادُه أنَّ: الألفاظَ تابعةً للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجية<sup>(7)</sup>.  
ومصطلح الكَمِّ، يردُّ في استعمالاتهم دالاً، بشكلٍ عامٍّ، على: كلِّ شيءٍ أمكن أن يُقنَّو جِئته،  
بجزءٍ منه، مثل الخدو والخطِّ والبسيط، والمصنَّو، ومثل الزَّمانِ، ومثل الألفاظ والأقوال<sup>(8)</sup>.  
ومن أبرز خصائص هذا المصطلح، عندهم، العهد:

- (1) الصحاح/2/1496. والقاموس المحيط/4/144. والكلبيات/750. وفيه: كَمْ: اسم مفرد موزوع للكثرة، يعبر به عن كل معدود، كثيراً كان أو قليلاً.
- (2) اللسان/12/528. والقاموس المحيط/4/144. والكلبيات/750-51. وقال الراغب: كَمْ عبارة عن العدد، ويستعمل في باب الاستفهام مفردات الراغب/492.
- (3) الصحاح/2/1492. واللسان/12/528. -تقول إذا استظهمت: كَمْ رجلاً هناك، نصبت ما بعده على التمييز. قال الراغب: «وَنَصَبَ بعده الاسم الذي يميَّز به، نحو: كَمْ رجلاً ضربت. مفردات الراغب/492.
- (4) الصحاح/1492. واللسان/12/528. والكلبيات/750-51. تقول إذا خبرت: كَمْ هوهم أنفقت. تريد التكمير، فخففت ما بعده... ويقارن بقول الراغب: ويُجرُّ بعده الاسم الذي يميَّز به، نحو: كَمْ رجلاً. ويقتضي معنى الكثرة مفردات الراغب/492.
- (5) الحدود الفلسفية للخوارزمي/217-218.
- (6) قال الخوارزمي: «نكل جواب يقع تحت جواب كَمْ، فهو من هذه المثولة. انظر الحدود الفلسفية للخوارزمي/218. ونظر مصطلح الكمية عند الكندي ضمن رسالة الحدود والرسوم/192 وهو في بيئة الرياضيين بمعنى المقدار أي ما يقبل القياس. المعجم الفلسفي/2/240.
- (7) معيار العلم للقرطبي/313. وينظر كتاب الحدود الفلسفية للخوارزمي/217-18. وكتاب: بين اللامدي/371.
- (8) كتاب المتولات للغاربي/93. ويقدرن بالمعجم الفلسفي/2/240. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/1381. والتعريفات/313. ومنطق أرسطو/1/43.

- 1- الكَمُّ: من الألفاظ المقولية الكبرى، التي تصل ما بين الأشياء وأثار ملولاتها في الشيء، وهي: الجوهْر والكَمُّ والكَيْفُ والمُضَافُ والأَيْنُ ومثي والوضْع، وله، وأن يفعل وأن يفعل<sup>(1)</sup>. ولذلك فهو، بهذا المعنى: «عَرَض»<sup>(2)</sup>.
- 2- الكَمُّ: يَقْبَلُ القِسْمَةَ والتَّجْزِؤَ<sup>(3)</sup>. قيل: الكَمُّ هو ما يَقْبَلُ التَّجْزِؤَ، والمُساوِة، والتفاوتُ لِتَأْتِيهِ<sup>(4)</sup>.
- 3- الكَمُّ: يدل على: وجوده عادًةً فيه يَحْتَمِلُ<sup>(5)</sup>.
- 4- الكَمُّ: يُصَنَّفُ بـالمُساوِةِ والمُساوِةِ<sup>(6)</sup>. يقال: «خاصةُ الكَمِّ الحقيقية... هي الثَّساوي والمُساوي»<sup>(7)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المتزج:

فإن مصطلح الكَمِّ يدل على: الشيء المكون من أجزاء متناسبة في ما بينها ومتعادلة بحيث تُقَدَّرُ بجزء منه. قال السجلماسي: الكَمُّ الذي يكون لأجزائه وضع بعضها عند بعض، هو الذي تكون أجزاؤه موجودةً معاً...<sup>(8)</sup>.

(1) معيار العلم 313، للغزالي.

(2) المعجم الفلسفي 2/240. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1381. والتعريفات 213. ويقارن بمعيار العلم للغزالي 317.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1381. والصرفيات 213، قال: الكَمُّ هو العرض الذي يقبل الانقسام للمادة. والمعجم الفلسفي 2/240. ويقارن بمفاتيح العلوم الانشائية 349، قال: الكَمُّ هو الكون انقابل للقسمة إلى عناصر لا تقبل بدورها الانقسام.

(4) معيار العلم للغزالي 373.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1382، قال: أما بالفعل كما في العدد فإن كل عدد يوجد فيه الواحد بالفعل وهو عادًة له، وقد يعدّ بعض الأعداد بعضاً كالاثنتين هما الأربعة. وإما بالقول كما في المقدار، فإن كل مقدار يمكن أن يفرض فيه واحد بعينه. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/241.

(6) المعجم الفلسفي 2/241. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1382.

(7) كتاب القولات لابن رشد 27. ويقارن بمنطق أرسطو 1/47.

(8) المتزج البديع 339. وهذا قسمه يستحصر مفهوم الكم المتصل الذي لا نجد في طيات المتزج تعريفاً محدداً، إلا بالإشارة إليه. لكن مفهومه يظل حاضراً بقوة في سياق تلك الإشارة للمتزج البديع 329، قال: «وإن كان لثقال أن يقول في البيت: أنه من الكم المتصل فلذلك لم يمكن فيه خروج لثقله منه، وإنما كان يكون حجة لو كان في المتصل، غير أن الظاهر عدم تأثير فصل الاتصال والانفصال بحسب هذا العرض فلا عبرة به».



## 2- الكَمُ الْمُتَّصِلُ:

وهو في عَرَفِ الفلاسفة: الكَمُ الذي تشترك أجزاؤه في حدود يكون كلٌّ منها نهايةَ جزءٍ وبدايةَ آخر<sup>(1)</sup>. وذلك: كالتقطعة للخط، والخط للسطح، والآن الفاصل للزمان الماضي والمستقبل<sup>(2)</sup>. وبهذا المعنى، ينقسم، عندهم، الكَمُ المتَّصل إلى: قارَّ الذات، مجتمع الأجزاء، ويسمى: امتداداً<sup>(3)</sup>، وإلى: غير قارَّ الذات، وهو: الزمان<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح المتزعم:

استعمل مصطلح الكَم المتَّصل دالاً على: الشيء القارَّ المجتمع الأجزاء، مما يشكل معه بنية تركيبية

ممتدة وغير قابلة للتجزئة.

وقد استعمل المصطلح، عنده، بهذه الدلالة في سياق الكلام عن طبيعة العلاقة بين جزئي القول

المرتب، في نوع التفسير<sup>(5)</sup>. قال السجلناسي: والصحيح من الرأيين هو الأول، والدليل عليه: كما قيل قول الشاعر:

أكرُّ عليهم دغليجاً ولَبَّاهُ \*\*\*

لأنه لا يجوز أن يكون لبَّاه غير داخل فيه، وإن كان يُقَالُ أن يقول في البيت: إنه من الكَم المتَّصل،

فلذلك لم يمكن فيه خروج لبَّاه منه، وإنما كان يكون حجة لو كان في المنفصل، غير أن الأظهر عدم تأثير الاتصال والانفصال بحسب هذا الغرض فلا عبرة به<sup>(6)</sup>.

(1) التعريفات 213، وكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1382، والمعجم الفلسفي 2/ 241، وكتاب الميّن للامدي 372، ويقارن بقول الفارابي: «للمصل هر كل ما أمكن أن يفرض لي وسطه حدً ونهايةً يلتصق عندهما جزءا اللذان من جنبي الحد المتروك». كتاب المقررات 95.

(2) معيار العلم 373، والغزالي.

(3) معجم الفلسفي 2/ 241، وهو ينقسم الخط والسطح والجسم التعليمي. التعريفات 213، والميّن 372، ومفاتيح العلوم الانسانية 349.

(4) الميّن 372، والمعجم الفلسفي 2/ 341، والتعريفات 213، ومفاتيح العلوم الانسانية 349.

(5) المتزعم البديع 327.

(6) المتزعم البديع 328-29.

مرّة دلالة الخط، عند أهل اللغة، إلى: أثر يمتد امتداداً<sup>(1)</sup>.

ولذلك نجد، عندهم، من معاني هذا اللفظ:

- 1- الطريقة المستتبلة في الشيء<sup>(2)</sup>.
- 2- أو الطريق الخفيف في السهل، والجمع: خطوط وأخطاط،
- 3- والكتب بالقلم وغيره<sup>(3)</sup>.

ثم قيل: الخط كالمذ، ويقال لما له طول، والمخطوط أصرب، فيما يذكره أهل الهندسة، من مسطوح ومستدير، ومقوس ومعال. ويُعبّر عن كل أرض فيها طول بالخط، كخط اليمن، وإليه ينسب الرُبع الخطي، وكل مكان يخطه الإنسان بنفسه، ويحفره، يقال له خط وخطة (...). ويُعبّر عن الكتابة بالخط. قال تعالى: **وَمَا كُنْتُمْ تُكَلِّمُونِ فِئْلَهُ مِنْ قِبَلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تُخِطُّهُ يَمِينُكَ**<sup>(4)(5)</sup>.

ومن هذا، يمكن استنتاج مستويين دلاليين للفظ الخط:

- 1- دلالة اصطلاحية عامة: وينك مصطلح الخط بها على: تصوير اللّفظ بحروف هجائية<sup>(6)</sup>.
- 2- دلالة منطقية خاصة: وهي ما تواضع عليه المنطقيون من معنى الخط. قالوا: هو ما له طول، لكن لا يكون له عرض ولا عمق، وهو الذي يقبل الانقسام طولاً لا عرضاً ولا عمقاً، ونهاية: النقطة<sup>(7)</sup>.

(1) مقاييس اللغة/2/154.

(2) يقارن بالسان/7/287.

(3) القاموس المحيط/2/545.

(4) سورة: العنكبوت/48.

(5) مفردات الراسب/169.

(6) الترميمات/111. ويقارن بالكلبيات/26.

(7) الترميمات/111. ويتدرن بالجين في شرح ألفاظ الحكماء والمكلمين/م ص372، قال: «وما الخط، لعبارة من بعد لابل للتجزئة في جهة واحدة فقط. وينظر إليها تصف الغوالي له في كتاب الحدود/30، وفيه إضافة، قال: «وهو نهاية السطح». ويقارن بالحدود والرسم/253-54.

ومن أبرز خصائصه المفهومية في المنطق، نجد:

- 1- الخط: عندهم، نوع من أنواع الكم المتصل الخمسة. وهي: الخط والبسيط والجسم، وما يشتمل على الأجسام ويُطَبَّقُ بها، وهو الزمان والمكان<sup>(1)</sup>.
- 2- أجزاء الخط موجودة ممّا. وكل واحد منها في جهة محدودة. ويتصل بجزء محدود، وهو الجزء الذي يليه<sup>(2)</sup>.
- 3- الخط والسطح والنقطة، غير مستقلة الوجود (...)، لأنها نهيات وأطراف للمقادير<sup>(3)</sup>.
- 4- وكما أن السطح عبارة عن منقطع الجسم، فالخط عبارة عن طرف السطح ومنقطعه<sup>(4)</sup>.
- 5- إن الخط، من حيث له وضع وهو موجود بالفعل، فالواجب فيه أن يكون متناهيًا، فضلاً عن أن يكون ممكناً فيه تصوّرُ النّهائي، لمتى تصوّرنا الزمان أيضاً، بهذه الجهة، كانه خط مستقيم، امتنع عليه عدم النّهائي<sup>(5)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

نقد دل مصطلح الخط على: هيئة الكتابة وصورتها. قال السجلماسي، في نوع التغيير: هو أن تساوي الكلمة المركبة البسيطة، بزيادة أو نقص يقتضيه الوضع لفظاً لا خطاً<sup>(6)</sup>.

(1) المقولات 29، لابن رشد.

(2) نفسه 30.

(3) التعريفات 111.

(4) مقاصد الفلاسفة 166، لعفالي.

(5) رسالة ما بعد الطبيعة 137، لابن رشد.

(6) المنزع البديع 494. وفيه توضيح، قد إن كان نقص ففي اللفظ لا في الخط.

العدد والعدد: إحصاء الشيء<sup>(1)</sup>.

يقال: حُلَّةٌ يُعَدُّه حَدْأً ويُعدُّها وعدُّه<sup>(2)</sup>. والعدد: هو: الماء الجاري الذي له مادةٌ لا تنقطع<sup>(3)</sup>. والعدد: مقدار ما يُعدُّ<sup>(4)</sup> ومبلغه<sup>(5)</sup>. قال الله عز وجل: وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدًّا<sup>(6)</sup>. والقديس هو: الكثرة<sup>(7)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة:

يمكن الوقوف على دلالة عامة لمصطلح العدد. إذ نجدهم يعرفونه بقولهم: العدد هو الكمية المؤلفة<sup>(8)</sup> من الوحدات، فلا يكون الواحد<sup>(9)</sup> عدداً<sup>(10)</sup>.

وهذا التعريف لمصطلح العدد يقضي إلى استحضار الجملة المنطقية التي منحها إياها المنطقيون، حين رتبوه ضمن المصطلحات المنضوية تحت ظلال مصطلح كبير هو: الكم. ومفهومه مائل في كونه: إما أن تشترك أجزاءه عند حدٍّ يُعَدُّ به، وهو: المتصل، أو لا تشترك، وهو المنفصل<sup>(11)</sup>. قيل: وأما المنفصل، وهو ما ليس لأجزائه حدٌّ تشترك عنده، فهو العدد<sup>(12)</sup>.

(1) اللسان 3/281. ومقاييس العدد 4/29. والقاموس المحيط 1/433. والصاحح 1/429. ويقارن بكشاف مصطلحات الفنون 2/1167... وقد عرّف المحاسيون مصطلح العدد بالكسر - فقالوا أنه: أسقاط أمثال العدد الأكثر بحيث لا يبقى الأكثر. ويسمى بالتقدير. كشاف الاصطلاحات 2/1166.

(2) اللسان 3/281.

(3) القاموس المحيط 1/433. وقال ابن فارس: ومن العدد بالكسر: مجتمع الماء وجمعه اعداد. مقاييس اللغة 4/30. ويقارن بالصاحح 430. واللسان 3/285. قال: العدد ماء الأرض الغزير، وقيل ما نفع من الأرض.

(4) مقاييس اللغة 4/29.

(5) اللسان 3/282.

(6) سورة: الجن/28.

(7) اللسان 3/282.

(8) في الترميزات 169: العدد هو كمية المؤلفة. وكذلك الكلمات 640. وفي المعجم لافسي 2/60: هو الكمية المؤلفة من نسبة الكثرة إلى الواحد. ويسمى بالكم المنفصل، لأن كل واحد من أجزائه منفصل عن الآخر. وهذه هي الدلالة المنطقية للمصطلح.

(9) ذهب بعض الحكماء إلى عدم كون الواحد عدداً لأن العدد كم متصل. الكلمات 640.

(10) الترميزات 169.

(11) كتاب المبين للأعدي 372.

(12) نفسه 273.

وَأَمَّا فِي اصطلاح كتاب المتنوع:

فقد دل مصطلح العدد على الكم المؤلف من وحدات منظومة، في سياق تركيب معين، أو في أثناء

#### اللفظة الواحدة.

- 1- في التركيب: واستعمل مصطلح العدد، في سياق تحليل الحدود البنية الإيقاعية المؤسسة على الوزن الموسيقي، وذلك ضمن مشروع إعادة بناء مفهوم الشعر لديه. قال في هذا السياق: الشعر هو الكلام المخيل، المؤلف من اقوال موزونة متساوية، وهند العرب: مقفأة، فمعنى كونها موزونة: أن يكون لها عدد إيقاعي<sup>(1)</sup>.
- 2- في أثناء اللفظ: استعمل مصطلح العدد، ضمن سياق نظرية السجلماسي، إلى العبارة البلاغية باعتبارها قولاً مركباً، ضرباً من التركيب. قال في نوع المرادفة<sup>(2)</sup>: والمرادفة -وهي المدحوة عند قوم المماثلة- هي ترديد المعنى الواحد بعينه وبالعدد، مرتين فصاعداً، بلفظين متقاي الدلالة، ترادفاً أو تداخلاً<sup>(3)</sup>.
- وهاهنا، قد يراد مصطلح العدد -الذي هو معنى الكم المنفصل -، مقابلاً في الاستعمال لمصطلح الترج -الذي هو هاهنا معنى الكيفية-، قال السجلماسي: والإطناب، هو ترديد اللفظ الواحد بعينه، وبالعدد أو الترج (أو المعنى الواحد بعينه، وبالعدد أو الترج، مرتين فصاعداً في القول، لقصد الجلالة<sup>(4)</sup>.
- 3- ووردة، أيضاً، مصطلح العدد، مضافاً. وهاهنا استعمله السجلماسي، للدلالة عن: شكل العدد<sup>(5)</sup>. قال: وأعني بأشكال الأجناس: شكل التذكير والتأنيث، وبشكل العدد: شكل الإفراد والتثنية والجمع<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه 218.

(2) نفسه 333.

(3) نفسه 333.

(4) نفسه 324.

(5) نفسه 298. ويقارن بالصفحة 303.

(6) نفسه 298.

الفرع السادس  
في تصوّر المفهوم والآله



## الكُلِّي (الكُل)

### 1- الكُلِّي:

الكُلِّي، في اللغة، اسمٌ لمجموع أجزاء الشيء<sup>(1)</sup>. تقول العرب: كُكِّلَهُ الشيءُ: أحاطَ به. و«كَمَامٌ مُكَلَّلٌ: مخفوف يقطع من السحاب، كأنه مُكَلَّلٌ بهن». وروضة مُكَلَّلَةٌ: مخفوفة بالثَّوَرِ<sup>(2)</sup>. أما كُلٌّ، فكلفته واحدٌ ومعتام، جمع<sup>(3)</sup>. قالوا: ولم يَجِيءْ عن العَرَبِ بِالألفِ واللامِ، وهو جائز<sup>(4)</sup>. وهو اسمٌ لجميع الأجزاء<sup>(5)</sup>. وفي الاصطلاح العام، يُطلق مصطلح الكُلِّ على ذلك المفهوم الشامل لجميع الأجزاء، ويقابل الجزء<sup>(6)</sup>.

- وله عندهم، معانٍ عدَّة:
  - 1- الكُلُّ: اسمٌ لجملة مركبة من أجزاء<sup>(7)</sup>. محصورة<sup>(8)</sup>.
  - 2- كُلٌّ: اسمٌ لجميع أجزاء الشيء، للمذكور والمؤنث<sup>(9)</sup>، وهذا المعنى الاصطلاحي، يُقابل لفظَ البعض، وهو: طائفة من الشيء<sup>(10)</sup>.
  - 3- كُلٌّ: وهو. اسمٌ لاستغراقِ أرواء النكر<sup>(11)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 2/ 233. وقارن بالتعريفات 211. والكلمات 745.  
 (2) اللسان 11/ 596. وقارن بالقاموس المحيط 3/ 610. ولصحاح 2/ 1349.  
 (3) الصحاح 2/ 1348.  
 (4) الصحاح 2/ 1348. وقارن بالقاموس المحيط 3/ 609. واللسان 11/ 591. لكن أحمد بن فارس يقول: "فأما كلٌّ فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضاف لهد إلى ما بعده، وتوضم الكُلُّ وقام الكُل، لخطأ والحرب لا تعرفه. ن لفتايس 5/ 122.  
 (5) اللسان 11/ 590. والقاموس المحيط 3/ 609.  
 (6) يراجع مفهوم جزء ضمن معجم المصطلحات المنطقية 2/ 401.  
 (7) التعريفات 211.  
 (8) الكليات 244.  
 (9) نفسه 742.  
 (10) نفسه 244.  
 (11) نفسه 742.



يبد أن لبيئة الفلاسفة الإسلاميين، مفهومين شهيروان:

- 1- الكُلُّ: من حيث هو كُلٌّ، ويسمونه الكُلَّ المجموعي<sup>(1)</sup>. وهو بهذه الدلالة، شاملٌ للأفراد دفعة<sup>(2)</sup>. قال ابن البناء المراكشي: الكُلُّ إنما هو مجموع الأجزاء<sup>(3)</sup>.
- 2- الكُلُّ: وهو: المحيط على سبيل الأفراد بواحدٍ واحدٍ من أجزاء المعنى<sup>(4)</sup>. وهذا المفهوم يسمونه الكُلَّ الإفرادي<sup>(5)</sup>. لذلك قيل: الكُلُّ يثبت به الجزء، ولا يثبت بالجزء الكُلُّ<sup>(6)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع :

فإن الكُلَّ يدل على: المضمون العام، الذي يحتويه تأليف برهاني، ضمن قياس ما، المشتغل على أفراد الجزئية جملة. قال، في معرض كلامه عن القياس: "هو المقدمة الكلية المنطوية على المقول على الكُلِّ الذي هو عمود القياس"<sup>(7)</sup>.

## 2- الكُلِّي؛

مصطلاح الكُلِّي: منسوبة إلى الكُلِّ<sup>(8)</sup>. قال أرسطو: أعني بقولي: كُلياً؛ ما من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد<sup>(9)</sup>. وقد فرق ابن البناء بين مصطلاح الكُلِّ تفريقاً واضحاً فقال: "ومن المواضيع المغلطات أيضاً، التباس الكُلِّي بالكُلِّ، والجزئي بالجزء؛ فالكُلُّ كالحيوان أعَم من الإنسان الذي هو جزئي؛ بالإضافة إلى الحيوان"<sup>(10)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/ 2، 233. وكشاف اصطلاحات الفنون/ 2، 1370. ويقارن برسالة ما بعد الطبيعة لابن رشد 53.

(2) نفسه/ 2، 233.

(3) شرح رسالة الكليات 38.

(4) نفسه/ 2، 233. وكشاف اصطلاحات الفنون/ 2، 1370. والكليات 744.

(5) نفسه المصداق.

(6) شرح رسالة الكليات 38.

(7) المنزع البديع 313، وبقاود ب 312.

(8) المعجم الفلسفي/ م. 2/ 238. قال: "ويرادفه عدم، تقول: العلم الكلي، أي العلم الشامل لكل شيء".

(9) منطق أرسطو/ م. 1/ 105.

(10) شرح رسالة الكليات/ م. 38.

ونظراً لمركزية مفهومه ضمن النسخ الفلسفي العام، عند الفلاسفة الإسلاميين، فإنه حاز عندهم موقعاً مفهوماً، طليعياً<sup>(1)</sup>. ويمكن تعريفه، على ضوء تحديداتهم، بكونه: «عبارة عن معنى»<sup>(2)</sup> متحد، صالح لأن يشترك فيه كثيرون<sup>(3)</sup>، كالإنسان والفرس ونحوه<sup>(4)</sup>. وإذا كان مصطلح الكلّي، ينقسم إلى: حقيقي<sup>(5)</sup> وإضافي<sup>(6)</sup>، فإنه بذلك يُحملُ على كليات خمس<sup>(7)</sup>، هي: الجنس<sup>(8)</sup>، والنوع<sup>(9)</sup>، والفصل<sup>(10)</sup>، والخاصة، والعرض العام. قال ابن البناء: الكلّي متعين في الفهم، لهُ في اللّهُن أحرف من الجزلي<sup>(11)</sup>.

أما في اصطلاح المنزع:

فإن الكلّي دلّ على: المفهوم العقلي الأكثر تعميماً في دلالة الشيء، الشايل لما تحته من المعاني المخصصة، التي اشترك فيه كثيرون<sup>(12)</sup>. قال السجلسماني في إحدى تحليلاته المنطقية: «غير أن هاهنا موضع شك في دخول الأخصر - وهو الجزلي - في الأعم - وهو الكلّي -». وقد تنوع في ذلك على رأيين: الرأي

(1) ينظر موقع مصطلح الكلّي في كتاب المين للامدي/ م. س 318. فهو يتبوأ مكاناً وسيطاً بين طائفة المصطلحات الدالة على أصناف الدلالات في علاقتها بالمعاني، والتي تنقسم مكاناً مرموقاً ضمن الهرم المفهومي عند لامدي، وبين طائفة المصطلحات الدالة على مجموع لكليات.

(2) الكلّي عند لمطقيين هو مفهوم يدركه العقل، ووجوده شمولي، عندهم - في كل شخص وفي كل زمان - ولد يكون في الاحيان او في الإذعان دون الاعيان، ن معيار العلم/ م. س 337.

(3) قال الفارابي: الكلي ما شأنه ان يشابه به لثان أو أكثر. ن المدخل للفارابي 75. ويقارن بشرح رسالة الكليات 36.

(4) كتاب المين للامدي/ م. س 318. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1376. والتعريفات/ م. س 211. والكليات/ م. س 745.

(5) وهو مفهوم عام، في علاقته بالقسم الثاني وهو الكلّي الإضافي، إذ هذا الأخير اتخص منه وأعم من الشيء. وتعرفه عندهم هو: «ما لا يمنع نفس تصوّره من وقوع الشك فيه، كالاستان. المعجم الفلسفي/ م. س 2/ 239. والتعريفات/ م. س 211. والكليات/ م. س 745.

(6) وحده هو: «ما لا يدرج تحته شيء آخر في نفس الأمر». التعريفات/ م. س 221. وكشاف التهانوي/ م. س 2/ 1378.

(7) إن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام وهي: التراطو والتشاك والتخالف والاشتراك والتخالف. وهي غير الزاوية لتتطور منها إلى مفهوم الكليات الخمس.

(8) تراجع مفهوم الجنس ضمن معجم المصطلحات المنطقية للدروسة 2/ 430.

(9) تراجع الدراسة المصطلحية له ضمن معجم المصطلحات المنطقية للدروسة 2/ 443.

(10) تراجع الدراسة المصطلحية له ضمن معجم المصطلحات المنطقية للدروسة 2/ 448.

(11) شرح رسالة الكليات/ م. س 38.

(12) يلاحظ هذا المعنى في استعمالات السجلسماني في المنزع البديع 249-327-328-330-332-354-368-398-414.

الأول: أن الأخص هو داخل في الأعم، غير أنه خصص بالذكر (...) والرأي الثاني - وهو مذهب الفقهاء العراقيين - أن الأخص غير داخل في الأعم (...) والصحيح من الرأيين هو الأول<sup>(1)</sup>.  
 هذا وإن الدلالة الفارقة، هي التي تفسر كيف أن مفهوم الكلّي، في المتنوع، عبارة عن تصور شمولي، متجذر: لا في ماهية الأجناس والأنواع، باعتبارها كليّات<sup>(2)</sup>، فحسب، وإنما، هو يتجذر بمولته الفلسفية خلف كافة الحدود المنطقية التي عرّف بها السجلмасي صورَ الأساليب البلاغية<sup>(3)</sup>.

(1) المتنوع البديع 328. ويقارن بـ 330 و 332.

(2) يمكن ملاحظة ذلك في مطلع كل تمهيد نظري يعرف به السجلмасي جنسا بلاغيا حالها تحت أنواع. ينظر المتنوع البديع 182-218-262-364 الخ. ويمكن ملاحظة ذلك أيضا حتى في تعريفه لكثير من الأنواع. ينظر مثلاً تعريفه لأنواع البين، قال: ابيان اسم مشترك .. فهو جنس وكلّي تحت أربعة أنواع... نفسه 414.

(3) باعتبار أن كل حدّ منطقي يتكون من جنس وفصل وعرض. وهذه كليّات وأقسام للكلّي.

# الكُلُّ

## (الكُلُّ)

### 1- الكُلُّ:

الكُلُّ، في اللغة، اسمٌ لمجموع أجزاء الشيء<sup>(1)</sup>  
 تقول العرب: كُتِلَ الشيءُ: أحاطَ به. وضامٌ مكُتِلٌ: محفوفٌ يقطع من السحاب، كانه مكُتِلٌ  
 يوت. وروضة مكُتِلَةٌ: محفوفة بالنور<sup>(2)</sup>.  
 أمّا كُتِلَ، فلفظه واحدٌ ومعناه جمع<sup>(3)</sup>.  
 قالوا: ولم ينجيء من القربى بالآل والألأ، وهو جائز<sup>(4)</sup>. وهو اسمٌ لجميع الأجزاء<sup>(5)</sup>.  
 وفي الاصطلاح العام، يُطلق مصطلح الكُلِّ على ذلك المفهوم الشامل لجميع الأجزاء،  
 ويقابلها الجزء<sup>(6)</sup>.

وله عندهم معانٍ جِدَّةٌ:

- 1- الكُلُّ: اسمٌ لجملة مركبة من أجزاء<sup>(7)</sup>. محصورة<sup>(8)</sup>.
- 2- كُلٌّ: اسمٌ لجميع أجزاء الشيء، للمذكر والمؤنث<sup>(9)</sup>، وهذا المعنى الاصطلاحي، يقابل لفظ البعض،  
 وهو: طائفة من الشيء<sup>(10)</sup>.
- 3- كُلٌّ: وهو اسمٌ لاستغراق أفراد المنكر<sup>(11)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 2/ 233. وقارن بالترميزات 211. والكتابات 745.

(2) اللسان 11/ 596. وقارن بالقاموس المحيط 3/ 510. والصباح 2/ 1349.

(3) الصباح 2/ 1348.

(4) الصباح 2/ 1348. وقارن بالقاموس المحيط 3/ 609. واللسان 11/ 591. كن أحمد بن فارس يقول: 'فاما كلٌ فهو

اسم موضوع للإحاطة مضاف أبنا إلى ما بعده، وقوم الكُلِّ وقام الكُلِّ، فخطأ والعرب لا تعرفون. ن المقتبس 5/ 122.

(5) اللسان 11/ 590. والقاموس المحيط 3/ 609.

(6) تراجع مفهوم الجزء ضمن معجم المصطلحات المنطقية 2/ 401.

(7) الترميمات 211.

(8) الكليات 244.

(9) نفسه 742.

(10) نفسه 244.

(11) نفسه 742.

بيد أن لبيئة الفلاسفة الإسلاميين، مفهومين شهيرين:

- 1- **الْكُلُّ**: من حيث هو كُلٌّ، ويسمونه **الْكُلُّ المجموعي**<sup>(1)</sup>. وهو بهذه الدلالة، شاملٌ للأفراد دفعة<sup>(2)</sup>. قال ابن البناء المراكشي: **الْكُلُّ** إنما هو مجموع الأجزاء<sup>(3)</sup>.
- 2- **الْكُلُّ**: وهو: المحيط على سبيل الانفراد بواحدٍ واحدٍ من أجزاء المعنى<sup>(4)</sup>. وهذا المفهوم يسمونه **الْكُلُّ** **الإفرادي**<sup>(5)</sup>. لذلك قيل: **الْكُلُّ** يثبت به الجزء، ولا يثبت بالجزء **الْكُلُّ**<sup>(6)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المتزج :

فإن الكُلَّ يدل على: المضمون العام، الذي يحتويه تأليف برهاني، ضمن قياس ما، المشتغل على  
أفراده الجزئية جملة. قال، في معرض كلامه عن القياس: هو المقدمة الكلية المنطوية على المقول على الكُلِّ  
الذي هو عمود القياس<sup>(7)</sup>.

## 2- الكُلِّي :

مصطلح **الْكُلِّي**: منسوب إلى **الْكُلِّ**<sup>(8)</sup>. قال أرسطو: أعني بقولي: كلياً، ما من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد<sup>(9)</sup>. وقد فرق ابن البناء بين مصطلح **الْكُلِّ** تفريقاً واضحاً فقال: ومن الموضع المغلطات  
أيضاً، التباس الكُلِّي بالْكُلِّ، والجزئي بالجزء؛ فالْكُلُّ كالحبر إن أهم من الإنسان الذي هو جزئي بالإضافة إلى  
الحيوان<sup>(10)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/2/ 233. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/ 1370. ويقارن برسالة ما بعد الطبيعة لابن رشد. 53.

(2) نفسه/2/ 233.

(3) شرح رسالة الكليات/38.

(4) نفسه/2/ 233. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/ 1370. والكليات/744.

(5) نفسه المصادر.

(6) شرح رسالة الكليات/38.

(7) المتزج البليغ/313. ويقارن ب/312.

(8) المعجم الفلسفي/م. 2/ 238. قال: ويراد به العام. تقول: العلم الكلي، أي اعمم الشامل لكل شيء.

(9) منطق أرسطو/م. ص 1/ 105.

(10) شرح رسالة الكليات/م. ص 38.

ونظراً لمركزية مفهومه ضمن النسق الفلسفي العام، عند الفلاسفة الإسلاميين، فإنه حاز عندهم موقعاً مفهوماً، طلبياً<sup>(1)</sup>. ويمكن تعريفه، على ضوء تحديداتهم، بكونه: عبارة عن معنى<sup>(2)</sup> متجيد، صالح لأن يشترك فيه كثيرون<sup>(3)</sup>، كالإنسان والفرس ونحوه<sup>(4)</sup>. وإذا كان مصطلح الكلي<sup>(5)</sup>، ينقسم إلى حقيقي<sup>(6)</sup> وإضافي<sup>(7)</sup>، فإنه بذلك يحتل على كليات خمس<sup>(8)</sup>. هي: الجنس<sup>(8)</sup>، والنوع<sup>(9)</sup>، والفصل<sup>(10)</sup>، والخاصة<sup>(10)</sup>، والعرض العام. قال ابن البناء الكلي متعين في الفهم، فهو في الذهن أعرف من الجزئي<sup>(11)</sup>.

## أما في اصطلاح المتزح:

فإن الكلي دل على: المفهوم العقلي الأكثر تعميماً في دلالة الشيء، الشايل لما تحته من المعاني المختصة، التي اشترك فيه كثيرون<sup>(12)</sup>. قال السجلماسي في إحدى تحليلاته المنطقية: غير أن هاهنا موضوع شك في دخول الأخص - وهو الجزئي - في الأعم - وهو الكلي -. وقد تنوزع في ذلك على رأيين: الرأي

(1) ينظر موقع مصطلح الكلي في كتاب المين للامدي/م. س318. فهو يشوب مكاناً بسيطاً بين طائفة المصطلحات الدالة على اصناف الدلالات في علاقاتها بالمعاني، والتي تنسم مكاناً مرموقاً ضمن الحرم المفهومي عند الامدي، وبين طائفة المصطلحات الدالة على مجموع الكليات.

(2) الكلي عند المطلقين هو مفهوم يتركه العقل، ووجوده شمولي، عندهم في كل شخص وفي كل زمان - وقد يكون في الاعيان او في الافعال دون الاعيان. ن معيار العلم/م. س337.

(3) قال الفارابي: أكلّي ما شأته ن يشابهه به اثنان أو أكثر. ن للدخل للفارابي 75. ويقارن بشرح رسالة الكليات 36.

(4) كتاب المين للامدي/م. س318. وكشاف اصطلاحات لغون/م. س2/1376. والتعريفات/م. س211. والكليات/م. س745.

(5) وهو مفهوم عام، في علاقاته بالقسم الثاني وهو الكلي الإضافي، إذ هذا الأخير أخص منه وأعم من النوع. وتعريفه عندهم هو: ما لا يمتنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان. المعجم الفلسفي/م. س2/239. والتعريفات/م. س211. والكليات/م. س745.

(6) وحده هو: ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الامر. التعريفات/م. س221. وكشاف انتهائي/م. س2/1378.

(7) إن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام وهي: التواطؤ والتشاكل والتخالف والاشتراك والتخلف. وهي غير الزاوية المتطورة منها إلى مفهوم الكليات الخمس.

(8) يراجع مفهوم الجنس ضمن معجم المصطلحات المنطقية المدروسة 430/2.

(9) يراجع الدراسة المصطلحية له ضمن معجم المصطلحات للمنطقية لندروسة 443/2.

(10) يراجع الدراسة المصطلحية له ضمن معجم المصطلحات للمنطقية المدروسة 448/2.

(11) شرح رسالة الكليات/م. س38.

(12) لاحظ هذا المعنى في استعمالات السجلماسي في المتزح البدع 249-327-328-330-332-354-368-398-414.

الأول: أن الأخص هو داخل في الأعم، غير أنه خصص بالذكر (...) والرأي الثاني -وهو مذهب الفقهاء العراقيين-: أن الأخص غير داخل في الأعم (...) والصحيح من الرأيين هو الأول<sup>(1)</sup>.  
 هذا وإن الدلالة الفارطة، هي التي تفسر كيف أن مفهوم الكلّي، في المنزع، عبارة عن تصور شمولي، متجذّر: لا في ماهية الأجناس والأنواع، باعتبارها كليّات<sup>(2)</sup>، فحسب، وإنما هو يتجذّر بمحوته الفلسفية خلف كافة الحدود المنطقية التي عرّف بها السجلّ ماسي صور الأساليب البلاغية<sup>(3)</sup>.

(1) المنزع الجامع 328. وقد رن ب 330 و 332.

(2) يمكن ملاحظة ذلك في مطلع كل تهيّد نظري يمرّف به السجلّ ماسي جنساً بلاغياً عالياً تحت الواع. ينظر للنزع البديع 182-218-262-364 النع. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً حتى في تعريفه لكثير من الأنواع. ينظر مثلاً تعريفه لأنواع البيان، قال: البديع اسم مشترك... فهو جنسٌ وكلّيٌ تحته أربعة أنواع... نفسه 414.

(3) باعتبار أن كل حدّ منطقي يتكون من جنس وفصل وعرض. وهذه كليّات واتسام للكلّي.

## الماهية

تدلُّ ما على: ما أضمرَ عامِلُه، على شريطة التفسير<sup>(1)</sup>. وإذا كانَ هلْ وُلِمَ: يُطْلَبُ انْ لِلتَّصْدِيقِ، في عُرْفِ الفَلَسَفَةِ، فإنَّ ما يُطْلَبُ لِلتَّصَوُّرِ. بمعنى، أنْ ما، عندهم،: تُطْلَبُ، لِحَدِّ المَعْرِفِ لِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتِهِ<sup>(2)</sup>. وقد يكون مصطلح الماهية: لفظاً منسوباً إلى ما<sup>(3)</sup>، وذلك، بإلحاق ياء النسبة إليه<sup>(4)</sup>. وقيل في هذا السياق - . إن الأصل في هذه النسبة: المائية<sup>(5)</sup>؛ وقد يكون مشتقاً من: ما هو<sup>(6)</sup>، وهذا هو الأغلب<sup>(7)</sup>. ومن هذا الاشتقاق صاغ المنطقيون مفهومهم لمصطلح ماهية، فقالوا، إنه: ما به يُجاب عن السؤال بـ ما هو<sup>(8)</sup>.

(1) لتعريفات 223.

(2) قال اغزالي: ما يطلب بصيغة ما ثلاثة امور... والثالث ان يطلب به ماهية لشيء وحقيقة ذاته كمن يقول ما الخمر ليقول هو شرب مسكر معتصراً من العنب. المستصفي 12.

(3) نجد ايراداً لهذا المعنى بدون تغليب له. للمعجم الفلسفي 314/2. والتعريفات 223. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1423.

(4) نفس المصدر. وفي الكشاف: وتُجِلُّ إلحاق ياء النسبة بما هو وحذف الراء وألحق تاء التأنيث، ولو قيل إنها مأخوذة من ما هي، لكان أقل اعلالاً، وفي صيغة إلحاق ياء النسبة بما هو، هي ما هو لأعدة النسخة، نظر. ولا يوجد له نظير. كشاف اصطلاحات لفنون 2/1423.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1423. والمعجم الفلسفي 314/2. قال: قلبت المعزة هاء لاءل يشته بالمصدر لماخوذ من لفظ ما. وهذا القول مروي عن التعريفات 223. ويقارن بالكليات 863، قال: 'واهم ان تعريفها المشهور، وهي مائية الشيء غير مُرضي'.

(6) قال الفارابي: ما يترقنفا هو هذا المشار اليه: بـ جوهر على الإطلاق، كما يسمونه الذات على الإطلاق. كتاب الحروف 63.

(7) نجد هذا انتقيب في المعجم الفلسفي 314/2. وفي تعريفات 223. والكليات 863. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1423.

(8) نفسه. وأماية عند ارسطو هي مطلب ما هو، كسؤالك. ما الخلاء؟ فمعناه بحسب الاسم: ما المراد بالخلاء أن المعجم الفلسفي 314/2. ويقارن بكتاب الحروف للفارابي 116. وشرح الاشارات والتنبهات 202.



ثم نزع هؤلاء، إلى مزيد تحديد، فعرفوا دلالة المصطلح بقولهم، إنه: «ما به الشيء هو»<sup>(1)</sup>.  
ومصطلح الماهية، بمحرك المنطقية هذه، يُطلق غالباً على الأمر المتعقل، أي: حقيقة الشيء، مع  
قطع النظر عن الوجود الخارجي<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق، يقال: إن الماهية أهم من الحقيقة، ويأت ذلك، عندهم،  
أن: الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات، والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات<sup>(3)</sup>.  
بيد أن توسع الاستعمال في بيئة الفلاسفة، دفع بالمصطلح أحياناً إلى أن يطلق كمرادف للحقيقة أو  
الذات<sup>(4)</sup>.

وأما في استعمالات كتاب المنزع:

فإنه يراد دالاً على حقيقة الشيء وجوهره المعروف له. قال السجلماسي، في تعريفه لجنس الإيجاز:  
«هو اسم لمحمول، يشابه به شيء شيئاً في جوهره، مشترك لهما، محمول عليهما، من طريق ماهر: حقل تعريفه  
الماهية»<sup>(5)</sup>.

ثم إن دلالة المصطلح في استعمالات المنزع-وهي تدل على جوهرية الشيء-، تخرج بالمفهوم نحو  
التخصيص الذي غلب على المصطلح في المنطق. وهو كون الماهية، تدل على جوهر الشيء المتعقل<sup>(6)</sup>، في  
الذهن، لا الموجود في الخارج

وبهذا يقرن المفهوم، عنده، بفعل: التحدد المنطقي. قال السجلماسي: «وكان فيه (يُشير إلى نوع  
الإدماج»<sup>(7)</sup>) شائبة من التضمن، ولولا فصله اللاحق له، المقتسم بجنسية، المقوم لماهية لكان تضميناً»<sup>(8)</sup>.

(1) التعريفات 223. وابن سينا يوضح هذا الحد بقوله: أن لكل شئ ماهية هو بها ما هو، وهي حقيقة، بل هي ذاته: ن  
المدخل من منطق الشفاء لابن سينا 28. وهناك فرق مفهومي بين الماهية والوجود، فالأولى هي ما يرسم في نفس من  
الشيء (بمعنى الأمر المتعقل منه)، أما الوجود فهو نفس ما يكون في الخارج منه، بدليل قولهم: الماهية قبل الوجود لا  
تكون موجودة، وإن الماهيات مقولات أولى مقاصد لفلاسفة 181. والرد على المنطقيين 1/37 و 50 و 86 و راجع  
المشرقية 24-25. وفلسفة أرسطوطاليس للقارابي 93. وحدود المنطق له أيضاً 118.

(2) المعجم الفلسفي 2/315. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/1424-25. والكليات 864.

(3) المعجم الفلسفي 2/315. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/1424-25.

(4) المعجم الفلسفي 2/315. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/1424-25.

(5) المنزع البديع 182. ويقارن ب 213 و 230، وفيها: فهذا القول النج عن جوهرية وماهية، بحسب الامر والنظر. وينظر  
أيضاً الصفحة 364.

(6) راجع قول السجلماسي، وهو يعرف جنس الاتساع: «وذلك أن حصوله حصول المجهول ومعقولة، الذي ماهية تساوي  
الاحتمالات من غير ترجيح، نفسه 429.

(7) نفسه 464.

(8) نفسه 466.

## الذات (الذات المفردة)

يقال: ذُو: عَيْتُهُ وَاوْتُ، وَلَائُهُ يَاءٌ، أَمَا الْأَوَّلُ: لِأَنَّ مُؤَنَّهُ: ذَاتٌ، وَمَعْنَى: وَصَلَهُ إِلَى الْوَصْفِ<sup>(1)</sup>، بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ<sup>(2)</sup>. وَإِذَا نُظِرَ إِلَى جِهَةِ اللَّفْظِ<sup>(3)</sup>، يَتَضَعُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا: لَوْجُودِ شَيْءٍ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ لِيهِ<sup>(4)</sup>.

وَأَمَّا الذَّاتُ، فَلَفْظٌ: مُنْقُولٌ عَنْ مُؤَنِّثٍ: ذُو (بمعنى المصاحبة)<sup>(5)</sup>. قِيلَ: وَقَدْ اسْتَعَارَ أَصْحَابُ الْمَعْنَى الذَّاتُ، فَجَعَلُوهَا عِبَارَةً عَنْ: عَيْنِ الشَّيْءِ، جَوْهَرًا كَانَ أَوْ عَرَضًا<sup>(6)</sup>. وَيَتَّبِعُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ فِي بَيْتِ التَّغْلِيفَةِ<sup>(7)</sup>، يُمْكِنُ اسْتِخْلَاصُ عِلَّةٍ دَلَالَاتٍ أَمَّهًا: الذَّاتُ: وَبِذَلِكَ عَلَى: مَا يَقُومُ بِتَنَسُّهِ<sup>(8)</sup>. وَالْمِصْطَلَحُ بِهَذَا الْمَقْهُومِ: يُقَابِلُ الْعَرَضَ<sup>(9)</sup>.

1-

(1) قَالَ الرَّاقِبُ: ذُو: عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يُؤَمَّلُ بِهِ لِيُوصَفَ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَالْأَنْوَاعِ، وَيُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْغَائِبِ، وَيَتَنَبَّهُ وَيُجْمَعُ. مُفْرَدَاتُ الرَّاقِبِ/م. ص 203.

(2) الْكَلِيَّاتِ/م. ص 459.

(3) قَالَ: ذُو: إِذَا نُظِرَ إِلَى جِهَةِ مَعْنَاهُ يَتَضَعُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا، لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ الْكَلِيَّاتِ/م. ص 459.

(4) الْكَلِيَّاتِ/م. ص 459. وَيُقَارَنُ بِمِفْتَاحِ الْعِلْمِ الْإِنْسَانِيَّةِ/م. ص 200.

(5) الْكَلِيَّاتِ/م. ص 454. وَعَرُفَ لَفْظُ الذَّاتِ بِقَوْلِهِ: هُوَ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عَنْهُ. وَيُقَارَنُ بِاسْتِعْمَالَاتِ اللَّفْظِ فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ 210: قَالُوا: ذُو بِطَرَفَاتٍ: جَارِيَةٌ، أَيْ جَنِينًا. وَيُقَارَنُ بِقَوْلِ الْمُتَهَانِرِيِّ أَلَلَّتْ فِي النَّفْسِ: اسْمٌ نَاقِصٌ، تَمَامُهَا: ذَوَاتٌ. لَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ يَقُولُ ذَوَاتَانِ مِثْلَ قَوْلِهِ نَوَاتَانِ؟ كَشَّافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ/م. ص 1/818.

(6) مُفْرَدَاتُ الرَّاقِبِ/م. ص 203-204. وَيُقَارَنُ بِالْكَلِيَّاتِ/م. ص 454، قَالَ: وَقَدْ يُطَبَّقُ الذَّاتُ وَيُرَادُ بِهِ الْحَقِيقَةُ، وَقَدْ يُطَبَّقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا قَامَ بَنَاتُهُ، وَقَدْ يُطَبَّقُ وَيُرَادُ بِهِ الْمُسْتَقِلُّ بِالْمَقْهُومَةِ. وَقَارَنَ بِاسْتِعْمَالَاتِ اللَّفْظِ فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ: قَالُوا: لَقِينَهُ قَاتٌ صَبَاحٌ وَذَاتٌ يَوْمٌ وَذَاتٌ لَيْلَةً. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ. الْإِنْفَالُ 23-هُودُ 5-فَاطِرُ 38-الزُّمَرُ 7-الشُّورَى 24-الْمُلْكُ 17.

(7) الْمُسْجَمُ الْفَلَسْفِيُّ/م. ص 1/579-80. وَالْكَلِيَّاتِ 454. وَكُتِبَ الْحُرُوفُ لِلْقَارِئِي/م. ص 106. وَكُتِبَ الْمُقُولَاتُ لِابْنِ سِينَا/م. ص 79.

(8) الْمُسْجَمُ الْفَلَسْفِيُّ/م. ص 1/579 وَيُقَالُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ إِذَا يَقُولُ: مِنْ الْمُقُولَاتِ: مَعْقُولًا بِتَنَسُّهِ هُوَ الذَّاتُ. وَمَعْقُولًا بِعَبْرَةٍ هُوَ الصِّفَةُ. شَرْحُ الْأَشَارَاتِ وَالتَّجَنُّهَاتِ/م. ص 194. وَيُنْظَرُ أَيْضًا لِهَافَاتِ الْقَلَامَةِ لِلْفَزَالِيِّ/م. ص 124.

(9) الْمُسْجَمُ الْفَلَسْفِيُّ/م. ص 1/579. وَيُقَارَنُ بِهَافَاتِ التَّهَافَاتِ لِابْنِ رَشْدٍ/م. ص 169.

- 2- الذات: ويدل على: الماهية، بمعنى: ما به الشيء هو هو<sup>(1)</sup>. ومفهوم المصطلح، بهذه الدلالة: يُقابلهُ الوجود<sup>(2)</sup>.
- 3- الذات: -عند المنطقيين- ويدل على: مجموع المقومات التي تحدّد مفهوم الشيء<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتزج:

دل مصطلح الذات على جوهر الشيء الذي به تتحصل حقيقته قال السجلماسي، في معرض تعريفه للإضافة: «الإضافة هي نسبة بين شيئين، إذا وُصفَ بها كل واحدٍ منهما، تصوّرت ذاته بالقياس إلى الثاني»<sup>(4)</sup>.

وفي هذا السياق الدلالي، وردّ المصطلح، في استعمالات كثيرة، مقابل مصطلح العَرَض<sup>(5)</sup>. وبه دلّ المصطلح على جوهرية الشيء الثابتة ليه، في مقابل ما ليس بجوهري ثابت قال السجلماسي: «والأسماء في أصل الوضع، هي على الثباين، وذلك بالذات، والاشتراك فيها بالعرض»<sup>(6)</sup>.

## 2- الذات المفردة:

في اصطلاح المتزج.

دل مصطلح الذات المفردة على: الشيء المستقل بخصائصه، غير المتعدد بكميته، وذلك بدلالته بنفسه على موضوع واحد. قال السجلماسي: «والتشبيه البسيط هو القول المخیل، المشبه والممثل فيه شيء بشيء، أي ذاتا مفردة بذات مفردة على الشريطة المتقدمة، أعني أن يمثل شيء بشيء، من جهة واحدة أو أكثر...»<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 1/ 579. ويقارن بكتاب الحروف للقبائلي / م. ص 116.

(2) نفسه 1/ 579.

(3) نفسه 1/ 580.

(4) ينظر على سبيل التمثيل، في المتزج البديع 188، هذا القول: «والإضافة هي: نسبة بين شيئين، إذا وصف بها، كل واحد منهما: تصوّرت ذاته، بالقياس إلى الثاني». ويقارن للاستئناس فقط ب 210-229-334-378.

(5) نفسه 310 338-395-398-442.

(6) نفسه 442. ويقارن ب 395.

(7) نفسه 221.

## الْعَرَضُ (العَارِضُ)

تدل معاني الْعَرَضُ، ومشتقاته، في المعاجم، على ما يقع خارج الشيء دون ثبات.  
ومن ذلك يطلق على ما يعرض للإنسان من مرض ولهو<sup>(1)</sup>. ويطلق أيضا على الشيء القاني غير الدائم، وهو ما يصيبه الإنسان من حظه من الدنيا<sup>(2)</sup>. وأعرض الشيء: صار عارضا، كالحشبة المعرضة في النهر<sup>(3)</sup>. وأعرض لك الشيء من بعيد، فهو يُعرض، وذلك إذا ظهر لك وبدأ<sup>(4)</sup>. وعرض فلان إذا جُن<sup>(5)</sup>.  
فكان المتكلمين والفلاسفة<sup>(6)</sup> استنبطوا معنى العرض من أحد هذه المعاني، فدلوا به على ما لا يقوم بذاته<sup>(7)</sup>، ولما لا ثبات له إلا بالجوهر<sup>(8)</sup>.

- 
- (1) الصحاح 1/ 848.  
(2) مقاييس اللغة 4/ 276. ونجد فيه تعريفا أكثر احتملا قال: والعرض: طمع الدنيا >ن ص<. وقاؤن بمختصر الصحاح 425.  
(3) الصحاح 1/ 848.  
(4) مقاييس اللغة 4/ 272.  
(5) أساس البلاغة 414.  
(6) يمكن أن نفرق هنا بين الفلسفة وعلم الكلام بما يلي: والفرق بين الفلسفة وعلم الكلام أن الفلسفة تبحث في الوجود من حيث هو موجود بحثا عقليا خالصا على حين أن علم الكلام يبحث في الوجود بحثا مبنيا على مبرح العقل ومسحح النقل، بحيث تكون مقالاته اندين بحاجة من ثب البطلين. نراجع تفصيل ذلك في المعجم الفلسفي / م. ص 239 / 2.  
(7) المعجم الفلسفي / م. ص 69 / 2. ويقول الكفري في الكليات / م ص 265: والعرض هو التقادم بغيره.  
(8) مفردات الراغب / م ص 370. بيد أن القارائي يقف عند هذا المعنى بقوله: <إن العرض قد يكون دائم الوجود وقد يكون غير دائم الوجود، وليس يسمى عرضا للدوام وجوده ولا لسرعة زواله بل معنى أنه عرض هو أنه لا يكون داخلا في مادية موضوعه>. كتاب الحروف / م. ص 96.

فهو، بهذه الدلالة، معنى زائد على الذات<sup>(1)</sup>، أي مقابل للجوهر<sup>(2)</sup>. وعسى ذلك فالعرض في اصطلاحهم، هو القائم بغيره<sup>(3)</sup>، إذ هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل يقوم به<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتع:

دل مصطلح 'العرض' على:

1- الصفة الصورية المحمولة - باعتبارها مقولة من المقولات المنطقية - المهيئة لوضع الشيء المعلوم في

الدهر، وذلك بإضافته إلى ذاته أو إلى شيء آخر يتعالق معه. قال السجلحاسي: 'الوضع هو الجنس الثاني المدعو العرض من كتاب المقولات، وقد تقرر هناك أنه - أعني الوضع - إما أن يكون للشيء بالإضافة إلى ذاته، كالأجزاء للإنسان، فإنه لو لم يكن جنس غيره لكان وضع أجزائه معقولا. وإما أن يكون له بالإضافة إلى شيء آخر، وأنه لا يمكن أن يكون للشيء وضع بالإضافة ما لم يكن له وضع بذاته<sup>(5)</sup>.

وبهذه الدلالة، ورد مفهوم مصطلح 'العرض' عنده، مقابلا لمفهوم مصطلح 'الذات'، أي مقابلا لحقيقة الشيء وجوهره<sup>(6)</sup>. قال السجلحاسي: 'إما أن تقع العبارة مستقلة الدلالة بلفظها من غير حاجة إلى غيرها... وإما أن تقع غير مستقلة الدلالة بذاتها، بل تقتصر إلى غيرها لإيهام في القول بالعرض وإما بالقصد<sup>(7)</sup>.

(1) الكليات/م. س 624.

(2) كشف اصطلاحات الفنون/م. س 1176/2. واتصام العرض عند الفلاسفة المشائين تسعة، وهي الكم والكيف ولأين والوضع والملك والاهالة وهي والفعل والانفعال، وتسمى هذه الأقسام بالأجناس العالية أو لمقولات. المعجم الفلسفي/م. س 70/2.

(3) الكليات/م. س 625. والامام أبو حامد الغزالي يجمع أقوالهم الفلسفية فيه يكتب ضمن حدوده: العرض اسم مشترك، فيقال لكل موجود في محل عرض. ويقال عرض للمعنى الكلي المفرد المحمول على كثيرين محلا غير مقوم، وهو العرض الذي قبلناه بالذاتي في كتاب مقدمات القياس. ويقال عرض لكل معنى موجود للشيء يخرج عن طبعه. ويقال عرض لكل معنى يحمل على الشيء لأجل وجوده في آخر يفارقه. ويقال عرض لكل معنى وجوده في أول الأمر لا يكون. فالمصورة عرض بالمعنى الأول فقط، وهو الذي يعنيه المتكلم إذا ما قابله بالجوهر والأبيض... كتاب الحدود للغزالي/م. س 295.

(4) التعريفات/م. س 170.

(5) المنتزع البديع 338. ويقارن به 398.

(6) نفسه 310.

(7) نفسه 414. ويقارن به 442.

- 2- ما يصف الشيء ويسميه بما ليس من جوهره، وبما هو زائد على ذاته. قال السجلماسي: أن يسمى الشيء، في الصناعة، باسم فاعله عند الجمهور، أو غايته أو جزئه، أو عرض من أعراضه<sup>(1)</sup>.  
وبما أن دلالة العرض هنا تحيل على أن في الشيء أمراً زائداً على ذاته، فإنه يستحضر بها أمرين:  
1-2: أن هذا الشيء، غالباً ما يكون معنى لا حيناً في الخارج. وهذا المعنى قد يلتصق بدلالة مصطلح ما ضمن صناعة لبلاغة فيكون موضوعاً فيها على سبيل الاصطلاح. قال السجلماسي: وهو منقول إلى هذه الصناعة وموضوع فيها على العبارة عن المعنى...<sup>(2)</sup>.  
2-2: أن العرض، الذي يفتر منطقياً إلى محل، لا يختص في العبارة عن ذلك المعنى بمحل معين فيه. قال السجلماسي: وهو منقول إلى هذا الصناعة وموضوع فيها على العبارة عن المعنى بلوازمه، وعوارضه المتقدمة أو المتأخرة أو المساوقة، من غير أن يُصرَّح لذلك المعنى بلفظ أو قول يخص ذاته أو حقيقته في موضوع اللسان<sup>(3)</sup>.

## 2- العارض

في اصطلاح المنوع:

بدل مصطلح العارض على: الوضع الطارئ، بآثاره، على ذات اللفظ من الخارج، يحيل به عن حقيقته وأصله. قال السجلماسي: الشريطة فيه: حفظ الأصل والاستمسك به والاعتصام بريقته. من قبل أن ذلك هو منهج المجاز وقانونه، لأنه عارض يعرض في بعض المواضع -وأحياناً- لللفظ والقول لغرض ما، فيجعل للفظ حكم ليس له في الوضع الحقيقي، مثل أن يدلّ باللفظ والقول على مقابل المعنى الموضوع له (اللفظ والقول) (من غير إبطال لحقيقة موضوعه ولا إخلال به)، ولذلك مهما زال العارض ووجّه الأصل<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه 181.

(2) نفسه 262.

(3) نفسه 262.

(4) نفسه 291-292.

مدار مادة حَدَّ: على: المنع<sup>(1)</sup>، تارة، وعلى: طَرَفُ الشيء<sup>(2)</sup>، تارة أخرى.  
يقال، من لكَّار الأول: حَدَّ الرَّجُلُ عن الأمرِ يَحُدُّه حَدًّا: مَنَعَهُ وَحَبَسَهُ<sup>(3)</sup>. كما يقال للسَّجَّانِ حَدَادًا، لأنه يَمْنَعُ من الخروج<sup>(4)</sup>.  
وبهذا المعنى، تقول العرب: أَحَدُ الفصص بين الشَّيْثَيْنِ، لِيَتَلَأَّ يَخْتَلَطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وجمعه: حُدُود<sup>(5)</sup>.  
ولعله من هذا المعنى اللغوي، جاءت الدلالة الاصطلاحية الخاصة. قال الراغب: وَحَدَّ الشَّيْءُ: الوصفُ المحيطُ بمعناه المُمَيِّزُ له عن غيره<sup>(6)</sup>.  
وأما في بيئة الفلاسفة فتجد أرسطو يعرف الحدَّ بقوله. الحد يعرف ما هو الشيء<sup>(7)</sup>.  
ونظرا لمركزية مصطلح الحد في التفكير الفلسفي عموماً، والتفكير المنطقي خصوصاً، فقد مارس حضوره المفهومي في أغلبية رسائل الحدود الفلسفية الإسلامية الشهيرة<sup>(8)</sup>، باعتباره مطلباً جوهرياً في بناء العلم بالشيء وتصوره. يقال: وقد قدَّمنا أن العلم فسان: أحدهما علم بدوات الأشياء، ويسمى تصوُّراً. والثاني: علم بنسبة تلك الدَّوات بعضها إلى بعضي بسليم أو إيجابيه، ويسمى تصديقاً، وأن الوصول إلى التصديق، بالحجة. والوصول إلى التصور الثَّام بالحد<sup>(9)</sup>.

(1) مقاييس اللغة/2/3. واللسان/3/142. وجمهرة اللغة/1/95. والصحاح/1/397.

(2) المقاييس/2/3. ويقارن بالصحاح/1/397. واللسان/3/140.

(3) اللسان/3/142. ويقارن بجمهرة اللغة/1/95. ومقاييس اللغة/2/3. ومفردات الراغب/124.

(4) الصحاح/1/397. وجمهرة اللغة/1/95. والقاموس المحيط/1/396. وأساس البلاغة/116. ويقدرن بالكليات/391.

(5) ومقاييس اللغة/2/3. ومعجم الراغب/124.

(6) اللسان/3/140. ويقارن بالصحاح/1/397. وجمهرة اللغة/1/95. والقاموس المحيط/1/397. وأساس البلاغة/116.

(7) ومقاييس اللغة/2/3. ومفردات الراغب/123.

(8) مفردات الراغب/م. من 123. ويقارن بالكليات/م. من 391-392، وفيه أن مصطلح الحد عند الاصويين هو الجامع

المنع. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/م. من 1/623.

(9) مطلق أرسطو/م. من 2/434.

(8) كتاب الحين للأندلسي/م. من 320. والحدود للغزالي/م. من 268. والحدود لابن سينا/م. من 239 والحدود الفلسفية

للخوارزمي/م. من 222.

(9) الحدود الفلسفية للغزالي/م. من 266-67.

والمرجح أن أصل دلالة مصطلح الحد، عندهم، انتقل، من المعنى الجمهوري لهذا اللفظ، إذ هو - باعتباره: دالاً على ماهية الشيء، أي على كمال وجوده الذاتي<sup>(1)</sup> - يجمع المحدود ويمنع غيره، من الدخول فيه<sup>(2)</sup>.

وبهذا، المفهوم الفلسفي، نحدد الحد - من زاوية نظر المشائين من الفلاسفة - يشترع تحليلاً تاماً لمفهوم اللفظ المراد تعريفه، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، أما الرسم أو الوصف، فهو تعريف الشيء بصفاته القرضية اللازمة المميزة له من غيره<sup>(3)</sup>.

وإذا كان المنطقيون الإسلاميون<sup>(4)</sup> في الأغلب: إنما يريدون من التحديد، أن ترسم في النفس صورة معقولة، مساوية للصورة الموجودة<sup>(5)</sup> - بعضهم يصرّ على أن الحد، هو عبدة عن الجمع بين الجنس والفصل<sup>(6)</sup> - فلقد علمت بإهاب مفهومه طائفة من الخصائص واللوازم الشرطية، ولبي يمكن استخلاصها من أقوال الفلاسفة الإسلاميين. ولعل من ذلك أن كلّ حدٍّ إنما هو تصور عقلي صادق، يحتمل على المحدود؛ وإذن فيجب أن يكون الحدّ لشيء واحد، لأنه يحدُّ من الشيء على جوهر واحد<sup>(7)</sup>.

1- وأنه يتكوّن بالتركيب، وذلك: أن تأخذ شخصاً من أشخاص المطلوب حدّه، بحيث لا يتضمّن، ونظر من أي جنس من جملة المقولات العشر (...) فيهما ثبت الحدّ انطلاقاً الاسم، ومهما انطلق الاسم، حصل الحدّ<sup>(8)</sup>.

2- ولذلك ينبغي أن يكون حدّ الشيء خاصاً بالشيء ومنعكساً عليه في الحمل، مميّزاً له عن كل ما سواه، ومعطياً لأسبابه التي بها قوام ذاته<sup>(9)</sup>.

(1) رسالة المحدود لابن سينا/ م. ص 239، ويقارن بالتعريفات/ م. ص 94. و كليات/ م. ص 392.

(2) الكليات/ م. ص 391.

(3) المعجم الفلسفي/ م. ص 447/1.

(4) يقارن بقول السكاكي في الحد: أخذ عندنا، دون جمعة من ذوي التحصيل، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو ببلوذه، أو بما يتركب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً. مفتاح العلوم/ م. ص 183. وحقن عابد الجابري على هذا التعريف بقوله: 'وواضح أن السكاكي ينظر إلى الحدّ ه كما ينظر إليه سائر البهائيين، أم الحدّ بالمعنى المنطقي، أي بوصفه المعروف للماهية، أو لف من الجنس والفصل، فلا يتعرض له إطلاقاً، شأنه شأن جميع البهائيين الذين يرفضون ربط الحدّ بالماهية. بنية العقل العربي/ م. ص 98.

(5) كتاب المحدود لابن سينا/ م. ص 4.

(6) مقاصد الفلاسفة للغزالي/ م. ص 141.

(7) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. ص 947.

(8) معيار العلم للقرني/ م. ص 276.

(9) كتاب الجدال للفارابي/ م. ص 85.



- 3- وفي ترتيب أجزاء الحد، لابد من : أن يقايس بين تلك الأجزاء، فأيها كان أقدم في الوجود، أخر في الترتيب. وأيها كان متأخراً في الوجود، قُدم في الترتيب. وكذلك، أيها كان أهم قُدم في الترتيب، وأيها كان أخسر، أخر، ويحترى في كل ما يقصد تعديده، أن يؤخذ أولاً جنسه، فيرتب أولاً، ثم يُرقف بسائر الباقي، على الترتيب الذي قلناه<sup>(1)</sup>.
- 4- وأن المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم، أمران: أن لا تستعمل الألفاظ المجازية المستعاره، والغريبة الوحشية والمشبّهة. وأن يُعرف الشيء بما هو أعرف منه<sup>(2)</sup>.
- 5- ثم حصل المنطق الإسلامي نظرية بديلة لكل ذلك، حتى قيل: التعريف بالحد إن أخذ من باب الإدراك فهو حد الاسم؛ وهو سهل. لأن كل من يصور أمراً معقولاً فإنه يتصور الجزء المشترك والجزء المميز، فيكون معنى الحد ما دل عليه الاسم بالإجمال. وإن أخذ من باب الوجود فهو حد المسمى؛ وهو صير...<sup>(3)</sup>.

وثمة زاوية فلسفية أخرى نطرح منها إلى مفهوم الحد، قال أرسطو: فالذي تسميه الحد؛ هو ما تنحل إليه المقدمة، وذلك كالقول والذي يقال عليه القول<sup>(4)</sup>.

ومن هذه الزاوية، نجد ثلاثة أصناف من الحدود:

- 1- الحد الأصغر: وهو الذي نريد أن يصير موضوع النتيجة<sup>(5)</sup>.
- 2- الحد الأكبر: وهو الذي نريد أن يصير محمول النتيجة<sup>(6)</sup>.
- 3- الحد الأوسط: وهو الحد المشترك<sup>(7)</sup>، الذي يكشف لنا عن الارتباط بين الحدّين.

(1) كتاب البرهان للفارابي/ م. س 51.

(2) البصائر الصيرية في علم المنطق للساري 90. ضمن موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب/ م. س 290.

(3) شرح رسالة الكليات/ م. س 37-38.

(4) منطق أرسطو/ م. س 1/ 142. يقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 449. حول هذه الزاوية المنظور منها إلى الحد،

باعتباره ما تنحل إليه القضية، كالموضوع والمحمول، فهما الحدان اللذان تتألف منهما القضية، من جهة ما هي قضية.

(5) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 449. ويقارن بكتاب الميزن للأمدى/ م. س 329. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م.

س 1/ 624.

(6) المعجم الفلسفي/ 1/ 449. ويقارن بكتاب الميزن 329. وكشاف اصطلاحات الفنون/ 1/ 624.

(7) المعجم الفلسفي/ 1/ 449. ويقارن بكتاب الميزن 330. وكشاف اصطلاحات الفنون/ 1/ 624.

وهكذا نجلى اصطلاح المنزع دالتين :

- 1- دلالة تصوُّرية: وبها دل مصطلح الحد على: التعريف المنطقي للشيء<sup>(1)</sup>، والمجمل بقدرته على جمع الحدود، ومنعه من الاختلاط بغيره. قال الجلساسي: إن القول الشعري كما قد قيل -هو القول المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية، وعد العرب مقفأة: ولتأمل أجزاء هذا الحد<sup>(2)</sup>.
- 2- دلالة برهانية: وبها دل مصطلح الحد على: الأجزاء الرئيسية في القول المركب أو القياس. قال: والظن ممن أنكروا، أنه لما سمع إنكار التظار لهذا النحو من النظم في الحدود ولي البرهان وفي الصنائع البرهانية...<sup>(3)</sup>.

(1) ورد مصطلح الحد في عدد كبير من نصوص الحصة، قرنا لسياق الإشارة الى تعريف جنس أو نوع بلاغي. ويمكن

الوقوف على مثل هذا في الصفحات -من المنزع البديع- 189-248-273-288-359-429 452-514-517.

(2) نفسه 407.

(3) نفسه 327، ويقارن ب 458.

## الجنس

(الجنس العالي - الجنس المتوسط)

(الجنس البلاغي - الجنس المألومي - الجنس المنافري)

(الأجناس العالية - الأجناس العشرة - التجنيس)

### 1- الجنس:

ورغم أن مادة **جَنَسٌ** أصل<sup>(1)</sup> في لسان العرب، فإن ما يلاحظ عليها من خلال الاستقراء، شيان:  
الأول: أنها لم تذكر لها اشتقاقات في أمهات المعاجم القديمة، إلا وأحييت باستدراك على ذلك<sup>(2)</sup>.  
والثاني: أن المشتق من أصل المادة حاضراً غالباً في بيئات أهل العلوم الإسلامية في مقابله ندرته الملحوظة في بيئة اللغويين.

ومعاجم اللغة تكاد تجمع<sup>(3)</sup> على أن للغة **الجنس**، معنى واحد، هو كونه: **الضرب** من كل شيء<sup>(4)</sup>. **إنه** من الناس والطير - ومن حلود البحر والفروص<sup>(5)</sup> - والأشياء<sup>(6)</sup>.

(1)

قال ابن فارس: **أَجْنَسٌ** والثرن والسن، أصل واحد، وهو لضرب من الشيء. مقاييس اللغة 1/486.

(2)

لا نجد مثل هذا الاستدراك في أساس البلاغة في حين مجده في أمهات المعاجم العربية القديمة. في الجمهرة لابن دريد، قال: **أَجْنَسٌ** معروف... وكان الأصمعي يدفع قرن العامة: هذا مجانس هذا، إذا كان من شكله، ويقول ليس يعربي خالص. ونقل عنه ابن فارس في مقاييس نفس القول. سوى أنه استترك قائلاً: وأنا أقول: إن هذا خلط على الأصمعي، لأنه الذي رضع كتاب الأجناس، وهو قول من جاء بهذا اللقب في اللغة. وثابته في هذا الاستدراك الفريزيادي. نقل الجوهري نفس القول عن ابن دريد بقوله: **وَرُزِعَ** ابن دريد... وأما ابن منظور فنقل بدون واسطة قال: **وَكُنَّ** الأصمعي يدفع قول العامة... **بجهره** اللغة 1/476 والقاموس المحيط 2/325. والصحاح 1/727. واللسان 6/43. ومقاييس اللغة 1/486.

(3)

بينها اختلاف في صيغ الشروح لا في مضامينها.

(4)

اللسان 6/43. ومقاييس 1/486. والصحاح 1/727. واغماموس المحيط 2/325.

(5)

هذه زيادة في اللسان 6/43.

(6)

مقاييس اللغة 1/486.

ثُمَّ وَجَد، عندهم، بعض ما اشتق من ذلك المصدر، فكان: منه المجانسة والتجنيس<sup>(1)</sup>. والمجانسة: المشاكِل<sup>(2)</sup>. قالوا: فلأن يُجانسَ البهائم ولا يُجانسَ الناس، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل<sup>(3)</sup>.

ولعل ما عجد، في بعض معاجم اللغة من معنى كلي للفظ الجنس، أنه يؤول إلى نشوء ضرب من التلاحق مع بيئة المنطقين، نتج عنه ضرب من التواضع بينهم، على أن: الجنس: أعم من النوع، ومنه المجانسة والتجنيس<sup>(4)</sup>.

والمرجح أنه من هذا المعنى الاصطلاحي العام المتلاحق في المعاجم: والإيل جنس من البهائم الغنم<sup>(5)</sup>. والجئس: العريق في نسب<sup>(6)</sup>. والحيوان أجناس: فالتاس جنس والإيل جنس والبقر جنس...<sup>(7)</sup> ومن قبل، نجد أوسطو يعرف الجنس بقوله: وقد يقال أيضاً على جهة أخرى جنس للذي يُرتب تحته النوع (...). لأن هذا الجنس هو مبدأ لأنواع التي تحته، ويظن به أنه يحوي كل الكثرة التي تحته<sup>(8)</sup>.

ثم نجد الفلاسفة الإسلاميين يشيرون إلى تفاصيل مفهومية له، لعل أبرزها: أولاً: الجنس: باعتباره مفهوماً مقولياً: لا يخلو إما أن يكون جوهرًا، وإما كنيةً، وإما غير ذلك من باقي المقولات<sup>(9)</sup> القشر. وبهذه المفهوم الشمولي، فإن مصطلح الجنس يستند، خصائص تهم ماهيت كمكون للمعقولات المجردة، ويمكن تكييفها كالتالي:

1-1: الجنس: باعتباره رأس الهرم المقولي في التجنيس: وهكذا يمثل مبدأ السلالة الصورية. وما قيل به: الجوهر هو جنس واحد عالٍ، وتحته أنواع متوسطة، وتحته كل واحد منها أنواع، إلى أن ينتهي إلى أنواع لما أخيرة، تحته كل واحد منها أشخاصه<sup>(10)</sup>.

(1) اللسان/ 43. ويقارن بالقاموس المحيط/ 2/ 325. والصحاح/ 1/ 727. ويقارن بألسن البلاغة/ 102.

(2) القاموس المحيط/ 2/ 325. ويقارن باللسان/ 43.

(3) اللسان/ 43.

(4) اللسان/ 43. ويقارن بالصحاح/ 1/ 727. والقاموس المحيط/ 2/ 325.

(5) اللسان/ 43. ويقارن بالقاموس/ 2/ 325، وفي لفظ الفهم علوة.

(6) القاموس المحيط/ 2/ 325.

(7) اللسان/ 43.

(8) منطق أرسطو/ م. ص 3/ 1060.

(9) كتاب الجدل للفارابي/ م. ص 95.

(10) المقولات للفارابي/ م. ص 90. قال الفارابي: ثم الاجتناس وما تترتب متصاعدة والأنواع متنازلة، ولا تلعب إلى غير النهاية، بل تنتهي الاجتناس في طرف التصاعد إلى جنس لا يكون فوقه جنس آخر، والا لتركت لمعية من أجزاء لا تنامي وحذا عالٍ، والأنواع تنتهي في طرف التنازل إلى نوع لا يكون تحته نوع، والا لم يتحقق الأشخاص أذ بها نهايتها. كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 1/ 596-97.

2-1: أن دلالة التصنيف والتقسيم المقولي، التي تنجر وراء مفهوم الجنس، جعلت الفلاسفة يرتبون الأجناس إلى أربع:

1-2-1: الجنس المفرد: فلا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس<sup>(1)</sup>.

2-2-1: الجنس العالي: فيكون تحته جنس لا فوقه، ويسمى جنس الأجناس<sup>(2)</sup>.

3-2-1: الجنس المتوسط: فيكون فوقه وتحته جنس<sup>(3)</sup>.

4-2-1: الجنس السافل: فيكون فوقه جنس لا تحته<sup>(4)</sup>.

3-1: أن هذا المفهوم السلالي، يجعل مصطلح الجنس حالا بطبيعته السارية في الكثرة: "في كل واحد من أنواعه، إذ هو مقول على كل واحد من أنواعه، قولاً متواطئاً"<sup>(5)</sup>.

4-1: أن هذا المفهوم السلالي "ويناؤه على كل ما سبق يجعل من مصطلح الجنس: خلفية نسبية لتجريد العقولات، ثم تصنيفها. وهكذا يكون حده هو ذلك الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، في جواب ما هو، من حيث هو"<sup>(6)</sup>. مما يتحصل منه، أن مفهوم الجنس - من هذه الزاوية المنطقية - يدلّ على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة<sup>(7)</sup>.

ثانياً: الجنس: من حيث كونه كلياً عمولاً: وهو بذلك أحد المعاني الكلية المفردة، والتي أحصاها القدماء من المناطق، في خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وفوضى<sup>(8)</sup>.

ومفهوم الجنس من هذه الزاوية الدلالية، يصبح جزءاً مركزياً من أجزاء الحدّ المنطقي عند أكثرهم. ولعله بهذا المفهوم يمكن حصر مجموعة من الخصائص الدالة على ماهيته، كمكوّن مركزي في نظرية التعريف المنطقية، وأبرزها:

(1) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 597 والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 416-17. والكيلات/ م. س 339.

(2) نفسه 1/ 597. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 416-17. والكيلات/ م. س 339.

(3) نفسه 1/ 597. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 416-17. والكيلات/ م. س 339.

(4) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 597. والكيلات/ م. س 339.

(5) الرسائل الفلسفية لبلكندي/ م. س 128.

(6) التعريفات/ م. س 89. ويقارن بكتاب المين للامدي/ م. س 319. والحدود للخوارزمي/ م. س 215. والكيلات/ م.

س 338-39. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 416-17.

(7) كتاب المقولات لابن سينا/ م. س 65. ويقارن بكتابه الجدل/ م. س 242. وله يقول: أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة.

(8) كتاب المدخل للمناذري/ م. س 76.

- 1- أن الجنس والحد يشتركان في أنهما، يُحتملان من طريق ما هو، فإذا بطل أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو، بطل أن يكون جنساً واحداً<sup>(1)</sup>.
- 2- أن أجزاء الحد طريقة أساسية لمعرفة صور الأشياء؛ ذلك بأنه لم يعرف صورة الشيء بالحد، إلا من عرف أجزاء الحد، من الجنس والفصل قبله<sup>(2)</sup>.
- 3- أن الحد يلتزم اسماً من الجنس والنوع والفصل بالترتيب، ذلك بأن الغلط في الحدود<sup>(3)</sup>، يؤدي إلى 'تخلل في الجنس'<sup>(4)</sup>.
- 4- هذا المفهوم التحديدي، يجعل من مصطلح الجنس-وإناء على ما سلف-، جزءاً حقيقياً مركزياً داخل منطق التعريف المنطقي للمعقولات. فهو يمثل بُعداً آخياً يفيد نجوة نظام أجزاء الحد<sup>(5)</sup>، ويتقاطع مع البعد العمودي، الذي يمثل، مفهوم الجنس كشئ لتصنيف المعقولات في التحليل.

وأما في اصطلاح المنزع:

- فقد دل مصطلح 'الجنس' على:
- 1- الحمول المنطقي العمودي المركزي الذي تصنف الموجودات المنتسبة بمحاصصها النوعية تحته، وبما قاده السجل لماسي به: متى أنزلنا الخير في جنس من الأجناس العشرة، والشر في جنس ما آخر، فيكون الخير الموجود في الجوهر مثلاً يعم أنواع الخير، وأصناف الخير التي في الجوهر فيكون جنساً لها. والشر الذي في الكيفية يعم أنواع الشرور التي في الكيفية. فخير الذي في الجوهر، والشر الذي في الكيفية، ليس يوجد جنس واحد يعمهما<sup>(6)</sup>.
- ولعن من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

(1) كتاب الجدك للفارابي/ م. ص 92.

(2) معيار العلم للفارابي/ م. ص 271.

(3) معيار العلم للفارابي/ م. ص 277. قال: الغلط في الحدود ثلاثة: احداها في الجنس والاخر في الفصل والثالث مشترك.

(4) هناك النظر للفارابي/ م. ص 101.

(5) كتاب البرهان للفارابي/ م. ص 54. ولناحظ بأن مصطلح الجنس حين ينتقل إلى بيئات علمية أخرى يتغير مفهومه. قال التهانوي: 'قرب نوع عند المنطقين جنس عند الفقهاء' وأن اصطلاح الاصوليين في الجنس يخالف اصطلاح المنطقيين والجنس على اصطلاح أهل النحو ما دل على شيء وعلى كل ما اشبهوا عند الفقهاء والاصوليين عبارة عن كلي مقول على كثرين مختلفين بالامراض دون احقاق كما ذهب اليه المنطقيون. ن كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 1/ 594-595. ويقارن بمصطلحات اصول الفقه عند المسلمين/ م. ص 1/ 529-530. وينظر ما اشبه هذا في المعجم الفلسفي/ 1/ 417.

(6) المنزع البديع 365. ويقدرن به 21 و 272.

1-1: أنه بتوظيفه لمصطلح الجنس، بهذه الدلالة، ثم تجنيس أساليب البديع، في التصنيف<sup>(1)</sup>.  
 فاستغنى بذلك عن التصنيف الثلاثي الموروث لأقسام البلاغة<sup>(2)</sup>، والاستيعاض عنها بتقسيم عشريني. قال:  
 إن هذه الصناعة الملقبة بعلم البيان. وصنعة البلاغة والبليغ، مشتقة على عشرة أجناس عالية، وهي:  
 الإيجاز، والتخييل، والإشارة، والمبالغة، والرحصف، والمظاهرة، والتوضيح، والانساع، والانتقاء، والتكرير<sup>(3)</sup>.  
 2-1: وتوظيفه لمصطلح الجنس، بهذه الدلالة، أحاد ترتيب الأجناس البلاغية المشرة، على  
 أساسين: أولهما: أنها هي مكونات صناعة البلاغة. وثانيهما، أن كل جنس حال منها، إنما يتسبب إلى علم  
 البيان، وهو أعم من صناعة البلاغة. ولذلك تراه يقول: ههنا الجنس من علم البيان، يشتمل على أربعة  
 أنواع<sup>(4)</sup>.

3-1: وتوظيفه لمصطلح الجنس، بهذه الدلالة، فقد تم تجهيز أصول صناعة البلاغة لأجل بيان  
 فروعها. وهكذا انقسمت الأجناس العشرة بدورها إلى أنواع وأنواع قسيمة تنتهي استيفاء تقسيم الأساليب.  
 من أجل. تفهيم هذه الصناعة، وترتيبها على النهج التصاهي، بمبلغ الوضوح وبقدار الطاقة<sup>(5)</sup>.  
 2- المحمول الأصلي المسهم في بناء حد منطقي للظواهر البلاغية. قال، في معرض تعريفه بجنس  
 الإيجاز: وأسم الإيجاز هو اسم لمحمول يشابه به شيء شيئاً في جوهر مشتركهما، محمول عليهما  
 من طريق حمل تعريف الماهية، والمحمول كذلك هو الجنس<sup>(6)</sup>.

## 2- الجنس العالي:

في اصطلاح المنزع:

يبدل مصطلح الجنس العالي على:

1- المقولة المتطابقة الصورية، التي تستقل بيوهرها ألقيا وعمودها، بحيث لا يتداخل مع غيره من  
الأجناس، ولا يترتب تحت أي منها. قال السجلعاسي: الجنس العالي لا يترتب تحت شيء، ولا  
 يحتمل على جنس آخر حال أصلاً<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 180. قليل من التصرف في الجملة.

(2) وهي: للعتي والبيان ولهديع.

(3) المنزع البليغ 180.

(4) نفسه 218.

(5) نفسه 524.

(6) نفسه 182.

(7) نفسه 290.

2- الصفة الجوهرية التجريدية، المقولة على الأسلوب البلاغي الشمولي الذي تسري طبيعته الكلية في أنواع عائدة إليه في خصائصها الجوهرية. قال السجلماسي: ينبغي أن نقدم القحوص أولاً في هذا الجنس من الزايلة والمواطاة، هل يمكن إرفاقهما إلى جنس واحد يعنيهما وتحصل عليهما حملاً تُعرف به ماهيتهما ويشتركان في جوهره المشترك لهما، فيمكن إثبات هذا الجنس (على الوضع) الذي نروم فيه، وهو إنزاله جنساً عالياً تحت نوعان<sup>(1)</sup>.

### 3- الجنس المتوسط:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الجنس المتوسط على: رقبة منطقية صورية وسطى تُحمل على النوع الإلهي القسيم الذي ينحدر من الجنس العالي، وتسري طبيعته النوعية في أنواع أصغر منه. وما قاله السجلماسي به: والمتناسبة في أجزاء القول اسم جنس متوسط تحت أربعة أنواع...<sup>(2)</sup>.

### 4- الجنس الملازم:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الجنس الملازم على: وضع صوري منطقي في التركيب، تصنف ضمنه الأجزاء المتناسبة من القول المركب، في سياق حقيقته الانسجام والتلازم في المصدر والمادة. قال السجلماسي: إن المزوجة... هو قول مركب من جزئين متلفي المادة والمحال، كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال ملائمة، وقد أخذنا من جهتي وضمهما في الجنس الملازم...<sup>(3)</sup>.

### 5- الجنس المتناهي:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الجنس الملازم على: وضع صوري منطقي في التركيب، يصنف ضمنه الشيطان المتقابلان، من خلال وضمهما في سياق تخنيسي دلالي حقيقته التخاليف والتناظر. قال السجلماسي:

(1) نفسه 364.

(2) نفسه 518.

(3) نفسه 401.



المطابقة... هو قول مركب من جزئين، كل جزء منهما هو عند الآخر بحال متافرية، وقد أخذنا من جهتي وضعهما في الجنس المتافري من الأمور...<sup>(1)</sup>.

## 6- الأجناسُ العالية:

يدلّ مصطلح الأجناس، في عرف الفلاسفة؛ على كليات<sup>(2)</sup>، ومبانيء<sup>(3)</sup>، تشخصُ في طائفة من الخصائص المميّزة لها، والتي يمكن اختزالها في أمور أبرزها:

- 1- الأجناس: من بين المعنويات التي ليس لها وجود إلا مع الصور<sup>(4)</sup> الماثية في الأسماء.
- 2- الأجناس: أوائل الحدود<sup>(5)</sup>، مادامت تُعرفُ جميعُ الأشياء من الحدود<sup>(6)</sup>.
- 3- الأجناسُ العالية: هي التي تُحمد أعلى مراتب اجنس<sup>(7)</sup>، لا يوجد فوقها جنس آخر<sup>(8)</sup>، ولذلك كانت الأجناسُ العالية أكثر كلفةً عما دونها<sup>(9)</sup>.

## وفي اصطلاح المتن:

دلّ مصطلح الأجناسُ العالية على: المقولات المنطقية المركزية الناعمة لحقائق الأشياء وطبائعها، وذلك بانتظامها في أنساق كلية مستقلة عن بعضها البعض. قال السجلماسي: 'وقد تقرّر في الصناعة النظرية

(1) نفسه 375.

(2) كتاب الالفاظ للناراي/ م. ص 66. والكلي عبارة عن معنى متحد صالح لأن يشترك فيه كثيرون كالإنسان والفرس، وحيث أن الكلي معنى، فالكليات بالطبع، تكون كذلك في الإذهان لا في الاعيان، ومقولة في جواب ما هو، وتسميها الفلاسفة الى خمسة السام 1 وهي الجنس والنوع والفصل وعرش العام والخاصة: يراجع كتاب الميّن/ م. ص 318. وينظر ايضا كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية/ م. ص 1/ 126. ومقاصد الفلاسفة/ م. ص 17.

(3) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. ص 224. وألبدا يقال لكل ما يكون قد استتم له وجود في نفسه، اما عن ذاته واما عن غيره، ثم يحصل عنه شيء اخر ويقتوم به.

(4) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. ص 232. ويراجع مفهوم الصورة ضمن معجم المصطلحات المنطقية 2/ 565.

(5) نفسه 222. ويراجع مفهوم الحد ضمن معجم المصطلحات المنطقية 2/ 426.

(6) نفسه 222.

(7) المعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 417.

(8) نفسه 1/ 417.

(9) تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد/ م. ص 504.

أن الأجناس العالية، ليس يُحمل بعضها على بعض، ولا يدخل بعضها، ولا يترتب تحت بعض، لتقابل الطبيعتين والخفيتين والذاتيتين، وقولني الجوهر وتباينهما<sup>(1)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- أن دلالة الأجناس العليا تشخصت، عند السجلماسي على شكل مقولات منطقية تجميعية عليها، تنظم أجزاء الصناعة-الموضوعة لعلم البيان- في التأليف<sup>(2)</sup>، على جهة الجنس والنوع<sup>(3)</sup>. ليستج من تجميع أساليبها<sup>(4)</sup>، مقولات بلاغية عليها، هي الأجناس العشرة. قال السجلماسي: الأجناس العشرة التي بنينا هذه الصناعة عليها، وحللناها على معتد نهج التحليل، وهي: الإيجاز، والتخييل، والإشارة، والمبالغة، والرصف، والمظاهرة، والتوضيح، والاتساع، والانتشاء، والتكرير<sup>(5)</sup>.
- 2- وهكذا، وظف السجلماسي مصطلح الأجناس العالية، في إحصاء قوانين أساليب المنظوم، التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، وتجميعها في التصنيف<sup>(6)</sup>، وهكذا، نتج عن كل ذلك، اشتغال الصناعة الكاملة، عنده، على عشرة أجناس عالية<sup>(7)</sup>. لا على الأقسام البلاغية الثلاثة المتوارثة<sup>(8)</sup>.

(1) نفسه 289.

(2) المنزع البديع/ م س 180. والتأليف هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد، سواء كان لبعض أجزائه

نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر أم لا، فعلى هذا يكون التأليف أهم من الترتيب. الصفحات/ م. س 59

(3) المنزع البديع/ م. س 180.

(4) نفسه 180.

(5) نفسه 524.

(6) نفسه 180.

(7) نفسه 180.

(8) وهي الأقسام الشهيرة ب: البيان والبديع والمعنى.

## 7- الأجناس العشرة:

في اصطلاح الفلاسفة، يدلّ مصطلح الأجناس العشرة<sup>(1)</sup>، على المقولات المنطقية العشر<sup>(2)</sup>.

وأما في اصطلاح المنزع:

فقد ورد للتعبير عن مستويين:

**الأول: مستوى منطقي** وهما هنا دلّ مصطلح الأجناس العشرة، منده، على: المقولات الأرسطية

العشر. قال السجلماسي: متى انزلنا الخير في جنس من الأجناس العشرة، والشّر في جنس آخر، فيكون الخير الموجود في الجوهر مثلاً يعمّ أنواع الخير، وأصناف الخير التي في الجوهر فيكون جنساً لها، والشّر الذي في الكيفية يعمّ أنواع الشّرور التي في الكيفية، فالخير الذي في الجوهر، والشّر الذي في الكيفية، ليس يوجد جنس واحد يعمهما<sup>(3)</sup>.

**الثاني: مستوى أسلوبي**: وهما هنا، دلّ مصطلح الأجناس البلاغية العشرة، على ما أحصى في صناعة البلاغة، من أجل تفهمها<sup>(4)</sup> وترتيبها على النهج الصناعي<sup>(5)</sup>. قال: الأجناس العشرة التي بنينا هذا الصناعة عليها، وحلّلناها على معاد نهج التحليل إليها، وهي: الإيجاز والتخييل والإشارة والمبالغة والرّصف والمظاهرة والتوضيح والاتساع والانتشاء والتكرير<sup>(6)</sup>.

(1) هذا في حرف المنطقيين، باعتبارها اسماً كلية للوجود كما عبر عن ذلك ابن حامد الغزالي وهذه الأقسام لها في النفس عشرة الألفاظ فقلها: مطبقة للأشياء الخارجية. وواحد هذه الأقسام العشرة جوهر والباقي أحوال. وعند الغزالي أن هذه المقولات العشرة موجودة بمشاهدة العقل وحس، إذ ليس في الوجود شيء خارج عنها، فكل ما أدركه العقل لا يخلو من جوهر ليس عرض. معيار العلم للغزالي 292-93. -و309.

(2) المقولات عند المنطقيين أجناس عالية وهي: الجوهر والكمية والكيفية والاضافة ومتى وأين والوضع وله وإن بفعل وإن يتفعل. المقولات للفارابي 90. ومعيار العلم للغزالي 293. والمقولات لابن سينا 57. ويقارن بالمعجم الفلسفي 2/410. وكشاف اصطلاحات الفنون 1/597.

(3) المنزع أبديع 365.

(4) نفسه 524.

(5) نفسه 524. هذا النهج الصناعي المنطقي الذي أعد النضر إلى البلاغة العربية وفق نسق عشري بدّل الثلاثي، ولعل نظرة السجلماسي إلى البيان العربي في طابعه المنطقي هي، لتحكمته في هذا التقسيم الجديد أي في قدرتها على التعبير عن الحقيقة الخارجية عن اللّاهن، ولعل الجليل الذي جاء بعد رواد الاتجاه الفلسفي لم ينظر إلى مجهوداتهم على هذا النحو فزهد فيها وهمل على قبحها، باعتبارها مجهودات قتلت البلاغة في روحها البيانية، ربحة.

(6) المنزع، أبديع 524.

## 8- التَّجْنِيسُ:

لتجنيس: تفعيل من الجنس<sup>(1)</sup>. ومنه فعل التجنس- مثل التصنيف، فعل المصنف<sup>(2)</sup>.

فَعِلَ التَّجْنِيسَ، يستبطن معنى منطقياً خاصاً مفاده: تصنيف الأشياء، على ضوء طبيعتها الجنسية الآيلة إلى جنس كلي أصلي. وذلك بإزالة الشيء منزلة الجنس، الذي يصدق على كل واحد من أنواعه<sup>(3)</sup>، إذا ما انقسم أقساماً كثيرة وتنوع<sup>(4)</sup>.

وإذا كان الفلاسفة، قد اشتقوا اسم التَّجْنِيسِ، من مصدره الأول، الذي هو الجنس<sup>(5)</sup>. فإنهم يستحضرون، بهذا الاشتقاق، مفاهيم منطقية عديدة، لعل أبرزها:

- 1- حيث إن الجنس لا يخلو، إما أن يكون جوهر<sup>(6)</sup>، وإما كمية، وإما غير ذلك من باقي المقولات<sup>(7)</sup>، فإن مفهوم التَّجْنِيسِ معناه: إرجاع مواد ما يُدرَس إلى كلياته بالتجريد والتصنيف.
- 2- وحيث إن كل جنس يُرتَّب تحت جنس، و(أنه)<sup>(8)</sup> من جهة ما يُرتَّب تحت شيء- يُسمى أيضاً نوعاً. ومن جهة أنه، يُرتَّب تحت شيء آخر، يُسمى أيضاً جنساً<sup>(9)</sup>، فإن مفهوم التَّجْنِيسِ، يتضمن تصنيفاً كئازلياً، يستقصى جزئيات الكلّي، الذي هو، بطبيعته، جنس ليس لوقته جنس. ومن خلال هذا التصنيف الكئازلي، تأخذ سلالة الأنواع، صفة الاستقرار ضمن واقع التَّحْدِيدِ المنطقي.
- 3- وحيث إن الجوهر هو جنس واحد عالٍ، وتحت أنواع متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع، إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت كل واحد منها أشخاص<sup>(10)</sup>، فإن مفهوم التَّجْنِيسِ يتضمن: استقصاء سلالته الأنواع المتخلفة، وذلك بامتياز التَّقسيم إلى أقصى حد.

(1) لمعجم المفصل في علوم البلاغة/ م. س 466. ومعجم المصطلحات البلاغية/ م. س 264. وفي معجم البلاغة العربية/ م. س 140، نجد: <التجنيس تفعيل من التجانس>.

(2) لمعجم المفصل/ م. س 466. ومعجم المصطلحات البلاغية/ م. س 264.

(3) بكلمات/ م. س 275.

(4) نفسه 275.

(5) قد الحوارزمي: الجنس ما هو أهم من النوع، مثل الحي فاته أهم من الإنسان والغرس والخمارق الحدود الفلسفية للخوازمي، ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب/ م. س 215.

(6) في اصطلاحهم: الجوهر هو الموجود لا في موضوع. والمراد بالموضوع: الخلق المقوم بقاءه، لثبوته لما يحل فيه، وينقسم إلى بسيط ومركب. كتاب المين/ م. س 369.

(7) كتاب الجدل للفارابي/ م. س 95.

(8) أصل التصير: إزالة، والتفسير من انقضاء مبق التعبير والتحليل.

(9) كتاب الألفاظ للفارابي/ م. س 70.

(10) كتاب المقولات للفارابي/ م. س 90.

4- وحيث إن الجنس والحدّ، يشتركان في أنهما يُحمَلان من طريق: ماهر؟<sup>(1)</sup>، فإن مفهوم التّجنيس يتضمّن - فضلاً عن كلّ ما سلف -، حمل أفراد شجرة الأجناس والأنواع، على مضامينها المفهومية بواسطة التعريف والتحديد المنطقيين. ذلك بأن الشيء إذا بطل أن يكون عمولاً على موضوعه من طريق ماهر، يطرأ أن يكون جنساً واحداً<sup>(2)</sup>.

5- وحيث إن الجنس يدلّ على أصل الماهية المشتركة<sup>(3)</sup>، فإن مفهوم التّجنيس يتضمّن: تصنيف كلّ الأنواع، والأنواع القسيمة الحاملة لفصيلة ذمّ الجنس الأعلى. ومن خلال كافة هذه الحيثيات الدلالية، يستتبع أن مصطلح التّجنيس، قائم في أبعاد مختلفة على مفهوم منطقي: مرجعة: تصوّر مقولي، آتية: التجريد والتصنيف القائم على الترتيب، وهابئة: استيفاء الأنواع لتصور سلالاتها.

وفي اصطلاح المنزع:

دلّ مصطلح التّجنيس على فعل انتخاب الأجناس والأنواع ذات الأصل الواحد، من أجل تنظيمها مفهوماً تحت جوهرها المقولي الأعلى الذي يحمل عليها. قال السّجلماسي، في تمهيد كتابه المنزع البديع: فقصّدت في هذا الكتاب (...):

- أ- إحصاء قوانين النّظوم (التي تشتمل عليها هذه: الصناعات الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، وتجنيسها في التصنيف؛
- ب- وترتيب أجزاء الصناعة في التّأليف على جهة الجنس والنوع؛
- ج- وتحرير تلك القوانين الكلّية، تجرّدها من المواد الجزئية<sup>(4)</sup>.

ومن هنا يتبيّن بأن مفهوم التّجنيس، في استعمال المنزع، متشكّل من:

- 1- كونه: آلة منهجية مركزية ضمن نسق منهجي أشمل منه، هو منطق التصوّر، ومنه منطق التعريف.
- 2- وأن مفهوم التّجنيس: آلة منهجية منصّبة، ضمن النسق السابق، على قوانين النّظوم. ومعنى ذلك: 1- أن هدف التّجنيس، عند السّجلماسي، هو استخلاص: القوانين الأدبية الكلّية، والثابطة خلف الأساليب، وذلك في أفق بناء تصوّر أكمل حول صناعاتها.

(1) كتاب الجلد للفارابي/ م، س 92.

(2) نفسه 92.

(3) الجدل لابن سينا/ م، س 242.

(4) المنزع البديع/ م، س 180.

2-2: أن فعل التجنيس، عند، ينصب على أساليب النظم العربي، والعبارة البلاغية، أي كانت:

شعراً أو ثوراً.

3- أن الثورة المركزية في مفهوم التجنيس، هي تمحيص معادن الأساليب، واختابها، على أساس

جواهرها وماهياتها: أجناساً وأنواعاً. لكن ما كان هذه الثورة المنهجية والمركزية توصل إلى الأسباب:

3-1: عملية ترتيب أجزاء الصناعة. وليست هذه المرحلة سوى تمصيل حاصل. إذ لا

يكون الترتيب الأعلى جهة الجنس والنوع.

3-2: وعملية تهيئة الأصل من ذلك الفرع، وتحرير تلك القوانين الكلية وتحريرها من المواد

الجزئية. وليست هذه المرحلة، أيضاً، سوى نتيجة منهجية لفعل التجنيس.

3-3: أن التجنيس، بهذا المفهوم المنطقي الصّرف، مشروع شمولي: سعى به السجلмасي إلى مجال

أسلوبي واضح ومحدد هو مجال الأساليب البلاغية العربية الموروثة. وإلى هدف منطقي هو تعريف تلك

الأساليب، ومدى شجرة البلاغة العربية باصطلاحات جديدة، أو مفهومات حادثة.

غاية هذا المشروع التجنيسي: إعادة ترتيب أركان البلاغة العربية، على أساس التقسيم العشري لا

الثلاثي. وذلك في أفق تجديد اصطلاحاتها ومفاهيمها تحت راية علم شمولي هو علم البيان.

## النوع

### (النوع الأخير - النوع القسم - النوع المتوسط)

#### 1- النوع:

كما تحيل عليه <sup>(1)</sup> مادة نوع، معنى: طائفة من الشيء، مماثلة له <sup>(2)</sup>. فلا فرق في ذلك، أن يقال في لفظ النوع، إنه: الجماعة <sup>(3)</sup>، أو الضرب <sup>(4)</sup>، أو الصنف <sup>(5)</sup>؛ فالعنى واحد.

والتنوع في اصطلاح أهل اللغة: أخص من الجنس <sup>(7)(6)</sup>. يقال: تنوع الشيء أنواعاً <sup>(8)</sup>. وليس هذا من نوع ذلك <sup>(9)</sup>. ثم اتسعا في الكلام، فقالوا: وما أدري على أي نوع هو، أي: على أي وجه <sup>(10)</sup>. وفي بيئة الفلاسفة نجد أرسطو يعرفه بقوله: وقد يقال نوع أيضاً تحت الجنس الذي وصفنا، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحي، إذ الحي جنس <sup>(11)</sup>. وأما الفلاسفة الإسلاميون فنجدهم يتزعجون إلى مزيد تدقيق في التعريف، وما قالوه عن النوع: هو: اسم دال على أشياء كثيرة، مختلفين بالأشخاص <sup>(12)</sup>.

(1) هذه المادة اللغوية أصلاً: الأول، تدل على طائفة من الشيء، والثاني: تدل على ضرب من الحركة. مقاييس اللغة 5/370. ويقارن بالأصل الآخر الذي تدل عليه. من ذلك قيل: تنوع الفصن ينوع: تمايل. ونوعته الرياح تنوعاً. ضربته وحركته. وتنوع الصبي في الأرجوحة، وتنوع الدعس على الرجل. ومنه قيل جائع نائع، أي متمايل من الجوع. واستباح الشيء: تمادى. وتمكان متنوع: بعيد. والتنوع: الفاكهة الرطبة، الخ... للسان 8/364-65. وجوهرة اللغة 2/955. ومقاييس اللغة 5/371. والقاموس المحيط 3/120. والصحاح 2/997. وأساس البلاغة 58-57.

(2) مقاييس اللغة 5/370.

(3) للسان 8/364. قال: قال الليث: النوع والأنواع، جماعة. .

(4) جوهرة اللغة 2/955، قال: النوع من الشيء: الضرب منه. وينظر للسان 8/364. ومقاييس اللغة 5/371. والقاموس المحيط 3/120. ويقارن بالكليات 887.

(5) القاموس المحيط 3/120. ويقارن باللسان 8/364. قال: وكل صنف من الثياب والتمر وغير ذلك حتى الكلام... . وقارن بالكليات 887. والمعجم الفلسفي 2/511.

(6) هذا عند بعض أهل اللغة المتأخرين، والذين واكبوا نحو اصطلاحات المنطق وتلاحقها في بيئة اللغة.

(7) للسان 8/364. والصحاح 2/997. والقاموس المحيط 3/120.

(8) الصحاح 2/997. واللسان 8/364.

(9) مقاييس اللغة 5/371.

(10) أساس البلاغة 658.

(11) منطق أرسطو/ م 3/1063.

(12) التعريفات/ م. س 274.

والمتطابقون منهم، فصلوا، فاطلقوه بالاشتراك على معانٍ<sup>(1)</sup>. أمهما متعینان: أحدهما: أهم، والآخر: أخص<sup>(2)</sup>، وهما:

الأول: الأعم، فهو الذي يرويه مضافاً للجنس، ويحدّونه بأنه مرئب تحت الجنس<sup>(3)</sup>. ويُوسَمُ بأنه كمي<sup>(4)</sup>، يُحمَلُ عليه الجنس، وعلى غيره حملاً ذاتياً أو لا<sup>(5)</sup>.

الثاني: الأخص (الخاص...) وهو الذي يدلُّ على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف، بأمور ذاتية<sup>(6)</sup>. ويُوسَمُ بأنه كمي، يُحمَلُ على أشياء، لا تختلف إلا بالعدد، في جواب: ما هو<sup>(7)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات الاستعمال، عندهم، نجد:

- 1- اقتران مصطلح النوع بمصطلح الجنس، في تصوراتهم الفلسفية عنه<sup>(8)</sup>. ومن صور ذلك قولهم:
- 1-1 كل ما يوجد للنوع، يوجد للجنس (..)، وكل ما يسلب عن الجنس، يسلب عن النوع<sup>(9)</sup>.

(1) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1733.

(2) المدخل/ منطق الشفاء لابن سينا/ م. س 54.

(3) نفسه 54.

(4) قال التهانوي: 'لفظ كلي، مشترك وحشو للاستثناء عنه يذكّره القول على كثيرين: كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1733.

(5) معيار العلم/ م. س 106. وهذا هو النوع الإضافي. يقرن بالتعريفات/ م. س 274، قال: النوع الإضافي هو ماهية، يقال عليها وعلى غيرها الجنس، قولاً أولياً أي بلا واسطة. كالإنسان بالقياس إلى الحيوان. ويقرن بكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1733. وايضاً بكتب المين للامدي/ م. س 319-20 والحدود الفلسفية للحرزومي/ م. س 215.

(6) المدخل/ منطق الشفاء لابن سينا/ م. س 54.

(7) معيار العلم/ م. س 106. وهذا هو النوع الحقيقي. يقرن بالتعريفات 274، قال: النوع الحقيقي هو النوع الكلي المقول على واحد أو كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو... ويقرن بكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1733، قال: النوع... لكلي القول على كثيرين مختلفين بالعدد لفظ في جواب ماهو، ويسمى نوعاً حقيقياً، كالإنسان فإنه مقول على زيد وصبر ويكر... ونظر ايضاً في المعجم الفلسفي/ م. س 2/ 511. وايضاً في كتاب المين للامدي/ م. س 320 والحدود الفلسفية للحرزومي/ م. س 215.

(8) قال ابن رشد: 'النوع والجنس... ونوعاً ليقرّوا الشيء في جوهره عن غيره، إلا ان الجنس أكثر حصراً من النوع' المقولات لابن رشد/ م. س 23.

(9) الجدل لابن رشد/ م. س 534.



1-2: النوع والجنس مقولتان-كما علمت-، في جواب ما هو<sup>(1)</sup>.

1-3: الجنس يحمل على النوع، بالتواطؤ حملاً كلياً، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملاً كلياً<sup>(2)</sup>.

1-4: الجنس أزيد من النوع من جهة العموم، والنوع أزيد من الجنس من جهة المفهوم<sup>(3)</sup>، لأن النوع فيه طبيعة الجنس وطبيعة الفصل؛ ففيه الجنس وزيادة<sup>(4)</sup>.

1-5: النوع يقبل قولاً جنسوه، إذ كان كل ما قبل على المحمول، فإنه يقال أيضاً على الموضوع<sup>(5)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن النوع دل على: مفهوم كلي، ينزل بأسلوب ما إلى رتبة تحت الجنس البلاغي العالي، لكونه حاملاً لخصائصه الكلية، مشتركاً فيها مع الأنواع المترتبة عن ذلك الجنس. قال السجلماسي: واسم الإيجاز هو اسم محمول يشابه به شيء شيئاً في جوهر مشترك لهما، محمول عليهما من طريق ما هو، حمل تعريف الماعية، والمحمول كذلك هو الجنس. فلذلك هو جنس حال تحته نوعان: أحدهما المساواة، والثاني المفاضلة<sup>(6)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

1- ورود مصطلح النوع وروداً واسعاً، كاد يغطي كل مفصل المنزع<sup>(7)</sup>.

2- هذه الكثرة الطاغية في استعمال المصطلح، تؤول في أصلها إلى الغاية من تأليف المنزع برأيه. قال السجلماسي: فتصنّفنا من هذا الكتاب المقرب بكتاب المنزع البديع في تجميع أساليب البديع: إحصاء قوانين أساليب النظم (...) وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف، على جهة الجنس والنوع...<sup>(8)</sup>.

(1) المحرر في الحكمة للبغدادي/ م. س. 15.

(2) البرهان لابن سينا/ م. س. 98.

(3) شرح ومقالة الكلبيات/ م. س. 45.

(4) نفسه 45.

(5) المقولات لأرسطو/ م. س. 11.

(6) المنزع البديع/ م. س. 182.

(7) ورود مصطلح النوع في استعمالات المنزع ما لا يقل عن 167 مرة.

(8) المنزع البديع 180.

- 3- تأسيساً على هذه الغاية المعلنّة، فإن مصطلح النوع، وردّ غالباً في استعمالات المتنّ، بدلالة المنطقية العامة، أي باعتباره نوعاً إحصائياً<sup>(1)</sup>. ولتجذّر هذه الدلالة حاضرة في قول السجلّماسي: «ودلالة المعنى الأخصّ على المعنى الأعمّ، من حيث هو جزء ماغيته، كدلالة النوع على الجنس»<sup>(2)</sup>.
- 4- بيد أن هذه الكثرة في الاستعمال، أسفرت<sup>(3)</sup> عن إيراد مصطلح النوع، بدلالته المنطقية الخاصة. قال السجلّماسي، في معرض تعريفه لنوع الغلّو: «لنقوم وهم الأكثرون-يرون أن لشريطة فيه وبلاك أمره، هو أن يتجاوز فيه حال نوعي الوجود العقلي والحسيّ، إلى المحال والكذب والاختراع»<sup>(4)</sup>.

## 2- النوع الأخير:

في بيئة المنطقيين، يسمّى الأخصّ الذي لا أخصّ منه: نوعاً بالإطلاق، ونوعاً أخيراً أنواع<sup>(5)</sup>، وهو الذي ليس دونه نوع آخر، يوضع تحته.

### وفي اصطلاح المتنّ:

يدل مصطلح النوع الأخير على: آخر ما تستوفيه القسمة المنطقية من سلالة جنس بلاغي معين، بحيث لا يكون له نوع سليل يتيمه. قال السجلّماسي: «يمكن إثبات هذا الجنس (على الوضع) الذي نروم فيه، وهو إنزاله جنساً عالياً تحته نوعان ... ثم النزول في كل واحد من نوعيه الوسيطين، إلى ما تحتهما من الأنواع الوسيطة أيضاً، والأخيرة<sup>(6)</sup> على النحو الذي مر بنا في سائر الأجناس من قب، وذلك على الشريطة التي التزمناها في إرفاء بهذه الصناعة التي نؤم معرفتها في هذا الكتاب»<sup>(7)</sup>.

(1) بهذا المفهوم يمكن أن ندخل كافة الاستعمالات التي قسم بها السجلّماسي الأجناس البلاغية عشرة إلى أنواعها. ينظر على سبيل التمثيل فقط: المتنّ البديع/م. ص 218، قال: «هذا الجنس من علم البيان يشتمل على أربعة أنواع تشترك فيه ويحمل عليها من طريق ما يجعل التواطئ على م تحتها، وهي نوع التشبيه، ونوع الاستعارة ونوع المعاشة-وقوم يدعونه التمثيل ونوع الجاز ... ويقارن بكافة بدليات التعريف بالأجناس العلية عشرة في المتنّ.

(2) المتنّ البديع/م. ص 213.

(3) نفسه 274.

(4) نفسه 274.

(5) كتاب الحروف/م. ص 167.

(6) يقارن بما قاله في صفحة أخرى: «والأجناس الوسطية والأخيرة غير القسمة المرتقبة إلى جنس واحد حال فإن اشتراكهما في القبول القسمة والمفومة يمكن بما يوجب ظاهر قول أرسطوطاليس في صدر كتابه ...» نفسه 392-393.

(7) نفسه 364.

### 3- النوع القسيم<sup>(1)</sup>؛

في اصطلاح المتنوع:

يدل مصطلح النوع القسيم على:

1- مفهوم كلي، أقل رتبة من الجنس، مشترك في طبيعته السارية مع نوع آخر يقابله ومستقل عن مقابله

في خصائصه الداخلية. قال السجلماسي: النوع القسيم لا يحمل على قسمه ولا على نوع آخر تحت جنس آخر ولا يترتب تحته، من قبل ارتقائهما معا إلى جنس يعمهما معا<sup>(2)</sup>.

2- صفة منطقية لأسلوب بلاغي معين، يتحدد بخصائصه الجنسية من جنس هال، ويقسم مرتبه في

التجنيس مع نوع بلاغي آخر يقابله ويستقل عنه. قال السجلماسي: وهذا الفصل - وهو قولنا

بالنوع - هو أحد الفصلين اللذين بهما انقسم نوع المشكلة، ولما كان الأول، قولنا بالعدد، وهو فصل

نوع الاتحاد، كان هذا الثاني قولنا بالنوع، وهو فصل نوع المقاربة، إذ كانا نوعين قسيمين في المتوسط

وهو المشكلة، وهو التكرير اللفظي كما تقرر<sup>(3)</sup>.

### 4- النوع المتوسط؛

حدد الفلاسفة، يطلق النوع المتوسط، على ما كان أهم من النوع السافل وأخص من النوع العالي.

ولي اصطلاح المتنوع: يدل مصطلح النوع المتوسط<sup>(4)</sup> على: الصفة المنطقية البنية لأسلوب بلاغي

معين، بحيث يترتب في التجنيس تحت الجنس المحمول بخصائصه عليه، ويحمل هو بخصائصه على أنواع تحته.

قال السجلماسي: والإبهام هو نوع متوسط تحته نوعان: الأول: التنويه، والثاني: التعمية<sup>(5)</sup>.

(1) راجع مفهوم انقسام ضمن معجم الالتاظ الفلسفية العامة 2/ 641

(2) المتنوع، بديع 290.

(3) نفسه 493.

(4) يسميه أيضا بالنوع الوسيط. ينظر مثلا في الصفحة 289. قال: "... ثم إن كانا جنسين فهما جنسان عاليان لما تحتهما من الأنواع الوسيطة، والأخيرة من قبل ارتقاء كل نوع من تلك الأنواع للمرتبة تحت واحد منهما إلى جنس غير الجنس الذي يرتقي إليه الآخر. وأحيانا يسميه جنسا متوسطا يقارن ب 392

(5) المتنوع البديع 266. ويقارن بالصفحة 501، قال ديه: لم نقسم هذا النوع المتوسط إلى قسمين هما: ...

## الفصل

### (الفصل المُقسّم - الفصول الذاتيّة - الفصول المُقوّمة)

#### 1- "الفصل":

الفصل: بَوْنٌ ما بين الشيئين<sup>(1)</sup>. يقال: فصلَ بينهما يفصلُ فصلًا فانفصل<sup>(2)</sup>.  
ولعله من ذلك تأتي اشتقاقات المادة، عندهم قالوا: الفَصِيلُ من الإبل، إذا فصلَ عن أمه<sup>(3)</sup>.  
والتفصيل: التبيين<sup>(4)</sup>.  
ثم دُقِقَ في معنى الفصل، ففصل منه: هو: إيضاحُ الشَّيْءِ من الآخر، حتى يكونَ بينهما فُرْجَةٌ<sup>(5)</sup>.  
وانتقل هذا المعنى إلى نبات علمية أخرى، فقال أهل المعاني: الفصلُ: تركُّ عَطْفٍ بغضِ الجُمْلِ على بعضٍ،  
بحروفه<sup>(6)</sup>.

وأما في بيئة الفلاسفة:

فجدهم يعرفون مصطلحَ الفصلِ، بخاصية التمييز بين الأنواع. وذلك بقرهم: الفصل هو الذي من شأنه أن يفرق بين ما تحت جنس واحد بعينه<sup>(7)</sup>. وعند الفلاسفة الإسلاميين، نجد استعمال هذا المصطلح  
اشتهر بدلاثنين:

- (1) اللسان 11/ 521. ويقارن بالقاموس المحيط 3/ 589، قال: الفصل: الحاجز ما بين الشيئين وانظر: جوهرة اللغة 2/ 891. والمصحح 2/ 1334. وقال ابن فارس: ألفاء والفاء واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز لشيء من الشيء وأبائته عنه. مقاييس اللغة 4/ 505. وينظر استعمالات ذلك في: سانس ابلاغه 474. والكلبيات 686.
- (2) اللسان 11/ 521. والمصاحح 2/ 1334، ولده: فصلت الشيء فانفصل، أي قطعت فانقطع. ويقارن بمقاييس اللغة 4/ 505.
- (3) جوهرة اللغة 2/ 891.
- (4) اللسان 11/ 522. والمصاحح 2/ 1334. والقاموس المحيط 3/ 590.
- (5) مفردات لراغب/ م. 426. ويقارن بالكلبيات 686، ولده: وقيل، هو القول الواضح بين الذي يفصل به المراد عن غيره. وينظر كشاف اصطلاحات الفنون/ م. 2/ 1275، ولده: الفصل في الاصطلاح قول شارح ينتم الكلام الأول ونبت الثاني.
- (6) كشاف اصطلاحات الفنون/ م. 2/ 1276. والتعريفات/ م. 190.
- (7) منطق أرسطو/ م. 3/ 1083.

- 1- دلالة فلسفية أولية: ودل بها على مدار التمييز و التميز بين الشئيين. قيل: فإلّهم كانوا يستعملونه أولاً: فيما يتميّز به الشيء عن شيء، ذاتياً كان أو عَرَضيّاً، لازماً أو مفارقاً، شخصياً أو كُلياً<sup>(1)</sup>.
- 2: دلالة منطقية خاصة: وهاءنا، دلّ مصطلح الفصل، عندهم، على الخاصية الكلية التي تميز نوعاً عن آخر في التعريف. فعرفوه ب: الكُلي الذي يتميّز به الشيء في ذاته<sup>(2)</sup>.  
ولعل من أبرز الخصائص المفهومية، لمصطلح الفصل، عندهم، نجد:
- 1- الفصل، هو ثالث المعاني الكلية المفردة الخمسة. والتي هي: جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَض<sup>(3)</sup>.
- 2- الفصل والخاصة والعَرَض: الفاظ دالة على الصفات التي يوصف بها الأجناس والأنواع والأشخاص<sup>(4)</sup>.
- 3- الفصل من شروط وجود الجنس من جهة ما هو بالقوة<sup>(5)</sup>.
- 4- الجنس والفصل جزءان عقليان للماهية المركبة في العقل<sup>(6)</sup>.
- 5- الفصل بالنسبة إلى الجنس: مقسم، وبالنسبة إلى النوع: جزء، وبالنسبة إلى خاصة النوع من الجنس: مَقوم<sup>(7)</sup>.
- 6- الفصل، بهذا، عنصر أساسي في بناء الحدّ المنطقي<sup>(8)</sup>. وفيه ينبغي أن يكون بعد الجنس، وقبل النوع<sup>(9)</sup>.

(1) كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س/ 2/ 1276. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س/ 2/ 147.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س/ 2/ 1276. قال موضحاً: يُبان ذلك أن الطبيعة الجنسية ماهية مبهمّة في العقل، أي تصلح أن تكون أشياء كثيرة هي عين كل واحد منها في الوجهه، وغير محصّلة، أي لا تطابق عدم ماهية بشيء من تلك الأشياء، لذا اقترن بها الفصل أثرها، أي: يتّوحد وحيثه ولزومها نوعاً، أي حصلتها وكمنها وجعلها مطابقة لماهية نوعية. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س/ 2/ 147. والتعريفات/ م. س/ 190.

(3) كتاب اندخل للغاوي/ م. س/ 76.

(4) وسائل سخوان الصفاء/ م. س/ 1/ 314.

(5) تهافت الفلاسفة/ م. س/ 213.

(6) نفسه 185.

(7) شرح رسالة الكليات/ م. س/ 46.

(8) قال الخوارزمي: ومن الجنس والفصل يؤخذ الحدّ الحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س/ 216.

(9) كتاب اجدل لأرسطو/ م. س/ 643.

وخاصية الترتيب<sup>(1)</sup>. هاهنا هي ما نميزه. ضمن سلم الحدود الإسلامية، أما تعريفه عندهم، فلا تكاد نجد بينهم فرقاً. قيل: وأما الفصل، فعبارة عن ما يقال على كلّي واحد قولاً ذاتياً: كالتطيق بالنسبة إلى الإنسان<sup>(2)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن الفصل، ورد بدلاتين متكاملتين:

- 1- دلالة كثيرة الوجود: وبها دلّ على العنصر المفهومي الأساسي المعروف للشيء، المميّز له عما سواه. قال السجسماسي، في معرض تعريفه القول الشعري: وهو بين أنهم ممن قبل التزامهم ذلك في القواني، إنما يعنون بالقول الشعري، هنا: القول المقتضى فقط (...) وكان الوزن هو الفصل المقتضى عندهم للشعر، والمفهم جوهري، لأنهم لم يشعروا بعد بالمعنى الآخر، وهو التخيل والمحاكاة<sup>(3)</sup>.
- 2- دلالة نادرة الوجود: ودلّ به على معنى التمييز بين حقيقتين وشيئين. قال السجسماسي: القول المشكك هو في النهاية من المبالغة، ولغاية في التلطف للتشبيه، وتفریب شيئين أحدهما من الآخر، لتمكين عدم الفرق والفصل والقبائين بينهما<sup>(4)</sup>.

## 2- الفصل المقسم:

في بيئة المنطقيين، يطلق الفصل المقسم على المعنى الكلّي الذي يقوم أنوعاً تحت<sup>(5)</sup>. ولا يصدق هذا سوى على الأجناس والأنواع المتوسطة، لأنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة<sup>(6)</sup>. قال ابن البناء: إذا قلت: أحيوان ينقسم إلى لاطقي وغير لاطقي، فالناطق فصل قسم الحيوان، وهو من نوع الإنسان جزءاً من ماهيته<sup>(7)</sup>.

(1) يتبرأ مصطلح الفصل عند سيف الدين الأمدى مرتبة طلابية، إذ نجد ضمن الالفاظ المؤسسة للحدود. وهذه تأتي مباشرة بعد طائفة الالفاظ الفلسفية المؤسسة لأصناف الدلالات. وقد رأينا أن الأمدى يجعلها في مقدمة حدوده. نجد عنده: الكلّي والجزئي والذاتي والعرفي والجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ثم الحد. يراجع كتاب المبين للأمدى/ م. ص 318-320.

(2) كتاب المبين للأمدى/ م. ص 320.

(3) المنزع البديع/ م. ص 407. ويقارن على سبيل التمثيل فحسب ب الصفحات 214-221-350-354-397.

(4) استعمل يشكر نادر بمعناه الاصطلاحي العام، الذي هو التمييز بين الشئيين. نفسه 276.

(5) المقولات لأين سيفا/ م. ص 55.

(6) نفسه 55.

(7) شرح رسالة الكليات/ م. ص 46.

وفي اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الفصل المقسم على: الصفة النوعية المميزة للنوع القسيم، وهي جزء من ماهية الجنس السارية في الكثرة. قال السجلماسي: كذلك ينبغي أن تتأمل هذا الموضع بطريق التركيب، فتنتزع عن مادتي المدح المؤكد بما يشبه الدم، والذم المؤكد بما يشبه المدح، معنى كلياً بسيطاً، وذلك بأن تسقط من كل واحد منهما المعنى الذي هو به، ما هو بالنسبة إلى الآخر: وهو الفصل المقسم، فيبقى لنا المقابل من حيث هو، وهو الكلي البسيط<sup>(1)</sup>.

#### 4- الفصول الذاتية:

عند الفلاسفة الإسلاميين، يدل الفصل الذاتي على الكلي المحمول على شيء ما<sup>(2)</sup>، المميز لكيفية وجوده بين سائر الأشياء<sup>(3)</sup>. قال الغزالي: الفصل الذاتي لا يذكر في جواب ما هو؟، بل يذكر في جواب أي شيء هو؟<sup>(4)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الفصول الذاتية على: الخصائص المقومة للأنواع، المميزة لها عن قسائمها المتحددة معها من الجنس العالي. قال السجلماسي: إن الذي يجري على أصول النظر هو أن الإنسان إنما هو نوع، وسائر ما ذكر مما يدخل تحته أصناف لا أنواع، لأن الذي ينقسم إليه النوع الأخير بما فوق الشخص، إنما ينقسم إليه بفصول عرضية لا ذاتية.

#### 5- الفصول المقومة:

عند المنطقيين تدل الفصول المقومة على المعنى النوعي الكلي الذي يقيم حقيقة الأجناس ويرتبطها فوق أنواعها المتوسطة والسائلة<sup>(5)</sup>. قال ابن البناء: بالنسبة إلى حصة الإنسان من الحيوان: مقوم لها، كما قوماً معاً ماهية النوع، فبالفصل تفرمت حصة النوع من الجنس في الوجود<sup>(6)</sup>.

(1) المنزع البسيط/ م. س 287.

(2) كتاب الألفاظ للفارابي/ م. س 72.

(3) كتاب الجدل للفارابي/ م. س 47.

(4) معيار العلم/ م. س 102.

(5) المقولات لابن سينا/ م. س 55.

(6) شرح رسالة الكليات/ م. س 46.

وفي اصطلاح المتنوع:

يبدل مصطلح الفصول المقومة على: الصفة النوعية المحددة لدرجة جنسية النوع، المحققة لكمية انتسابه إليه، المميز في التجميعي. قال السجلماسي: الأجناس المتوسطة والأنواع الأخيرة غير القسيمة، المرتقية إلى جنس واحد عال، فإن اشتراكها في الفصول المقسمة والمقومة ممكن... وذلك ظاهر من الاستقراء في الجزئيات: مثال ذلك. أحيوان ونبات؛ فإن الحيوان منه ما هو مائي ومنه ما ليس بمائي. وكذلك النبات ينقسم أيضا بهذين الفصلين...<sup>(1)</sup>.









## النظام

جاء في اللسان: "نظام كل أمر: ملاكته، والجمع: أنظمة وأناظيم ونظم"<sup>(1)</sup>.  
ومن ذلك يقال: ليس لأمره نظام؛ أي لا تستقيم طريقته<sup>(2)</sup>. وليس لأمرهم نظام؛ أي ليس له هدي ولا متعلق ولا استقامة<sup>(3)</sup>. وقيل، من باب ذلك: النظام: ما نظمته فيه الشيء، من خيط وغيره.  
وأما معنى النظام، في بيئة الفلاسفة:  
فقد نُظِرَ إليه من زاويتين، اثنتين:

- 1- زاوية عامة: وبهذا المعنى، دل عندهم على: الانساق والترتيب في الحدرد<sup>(4)</sup>.
- 2- زاوية خاصة: وبهذا المعنى، دل عندهم، على: أحد مفاهيم العقل الأساسية. ويشمل الترتيب الزماني والترتيب المكاني، والترتيب العددي، والسلاسل، والعلة والقوانين، والغايات والأجناس والأنواع، والأحوال الاجتماعية، والقيم الأخلاقية والجمالية<sup>(5)</sup>.  
ومن أبرز خصائص هذا المفهوم، عندهم، نجد:
- 1- النظام: "ويدل على كل ما هو موضوع معاً، كل ما هو مجتمع في وحدة كلية"<sup>(6)</sup>، وبهذه الدلالة يشير المصطلح إلى: جملة قضايا علمية أو فلسفية، تكون كلاً عضوياً، يُنظر إليه من جهة تماسكه الداخلي، أكثر مما يُنظر إليه من جهة تطابقه مع الواقع<sup>(7)</sup>.
- 2- النظام: ويدل، في بيئة الفلاسفة الإسلاميين، على مفهوم الانساق والترتيب الكوني. وفي هذا السياق، قيل: إذا لم يكن هاتنا نظام ولا ترتيب لم يكن هاتنا دلالة على أن هذه الموجودات لاعلا

(1) اللسان/12/578.

(2) اللسان/12/578. وأساس البلاغة/641. والمعجم الفلسفي/2/471.

(3) اللسان/12/578. والصاحح/2/1504. والقدموس لمخط/4/155. ومقاييس اللغة/5/443. ويقدرن بأساس

البلاغة/641. والمعجم الفلسفي/2/472.

(4) المعجم الفلسفي/2/471. ويقارن بقوله ابن رشد: إذا لم يكن هاتنا نظام ولا ترتيب لم يكن هاتنا دلالة على أن هذه موجودات لاعلا مريداً عاد. لأن الترتيب والنظام وبناء المسببات على الأسباب هو الذي يدل على أنها صدرت عن صم وحكمة. متاهج لادلة/202. وبنهات التهافت/131. ورسائل اخوان الصفا/3/201.

(5) المعجم الفلسفي/2/471.

(6) مغايع العلوم الانسانية/434.

(7) نفسه/434.

مُرِيداً عَامَلاً. لَأَن التَّرْتِيبَ وَالنَّظَامَ وَبِنَاءَ الْمُسَبَّاتِ عَلَى الْأَسْبَابِ، هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا صَدَرَتْ مِنْ جِلْمٍ وَحَكْمَةٍ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا فِي اصطلاح كتاب المترج:

فَإِنَّ مِصْطَلَحَ النَّظَامِ دَلُّ عَلَى:

1- الِاتِّسَاقُ الْمُنْطَقِيُّ النَّاتِجُ مِنْ حُسْنِ التَّعَالُقِ بَيْنَ عَنَاصِرِ الشَّيْءِ. وَوَرَدَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ، هُنَا، عَنِ سِيَاقَيْنِ:

1-1: سِيَاقٌ مُنْطَقِيٌّ: وَدَلُّ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّرْتِيبِ الصَّارِمِ فِي مَنَظَرَةِ الشَّيْءِ وَبِنَيْتِهِ الْكُلِّيَّةِ. قَالَ

السَّجَلَمَاسِيُّ: وَطَرِيقُ التَّرْكِيبِ هُوَ أَنْ يُتَدَأَ فِي الشَّيْءِ الْمَنْظُورِ فِيهِ-أَوَّلًا-لِيَقْتَصَرَ عَنْ أَسْطَرِ مَا مِنْهُ تَرْكِيبٌ، ثُمَّ-ثَانِيًا-عَمَّا تَرْكِيبٌ مِنْهُ، وَهَلَمْ جَرًّا إِلَى أَنْ يَكْمَلَ الشَّيْءُ الْمَنْظُورُ فِيهِ، وَيَحْصُلَ مَوْجُودٌ عَلَى تَرْتِيبٍ وَنَظَامٍ<sup>(٢)</sup>.

1-2: سِيَاقٌ أَسْلُوبِيٌّ: وَدَلُّ عَلَى الْفَوَائِدِ التَّرْكِيبِيَّةِ الْمُتَحَكِّمَةِ فِي بَنِيَةِ أَسْلُوبٍ مُعَيَّنٍ. قَالَ

السَّجَلَمَاسِيُّ: لَوْ حُلَّ تَرْكِيبُ الاسْتِعَارَةِ، إِلَى تَرْكِيبِ التَّشْبِيهِ، فَقِيلَ-مِثْلًا-، فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

خَلَالَةُ خَلْدَهُ صَبَغَتْ يَوْزُو وَنَوْنُ الصُّدُغِ مَعْجَمَةٌ بِخَالِ

كَأَنَّ خَلْدَهُ خَلَالَةٌ، وَكَأَنَّ صَدْعَهُ نَوْنٌ، لَا مَتَرَجَ اللَّفْظُ بِالْمَعْنَى، وَتَحَقَّقَتِ النِّسْبَةُ وَالشَّبَهَةُ وَالْوَصْلَةُ بَيْنَ

الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارِ لَهُ، وَبِالْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلِ وَالْمُخْتَلِ لَهُ، وَكَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا، وَمَهْمَا حُلَّ نَظَامُهَا، وَلَكِنَّ تَرْكِيبَهَا، فَلَمْ تَتَحَقَّقِ النِّسْبَةُ، كَانَ ذَلِكَ مُرَدُّوًا، بِذَلِكَ لَا مُنَاقَضَتَ إِلَيْهِ، وَلَا مُعَرَّجَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) مناهج الاداء 2024، لابن رشد.

(٢) المنزع البديع 342.

(٣) ابن المعتز، ينظر ديوانه 380.

(٤) المنزع البديع 236. ويقارن ب 337.

## الصَّنَاعَةُ

صَنَعْتُ الشَّيْءَ أَصْنَعُهُ صَنْعاً وَصَنْعاً<sup>(1)</sup>، نُهِرَ مَصْنُوعٌ وَصُنِعَ<sup>(2)</sup>؛ حَيْثُ<sup>(3)</sup>. ومنه العمل الجميل. وأما الصَّنَاعَةُ، فهي حِرْفَةُ الصَّانِعِ<sup>(4)</sup>. ونجد بجانب ذلك: الاصطناع، بمعنى: المبالغة في إصلاح الشيء<sup>(5)</sup>، وكذلك: التَّصْنِيعُ، أي: تَكْلُفُ الصِّلَاحِ وليس به<sup>(6)</sup>. والتصنيع، بمعنى: إجادة الفعل: فَكُلُّ صَنْعٍ بِعَمَلٍ، وليس كلُّ بَعْلٍ صَنْعاً<sup>(7)</sup>.

وجاءت دلالة لفظ الصَّنَاعَةِ بالكسر - في اصطلاحهم، بمعنى: الْعِلْمُ الْمُتَقَلِّقُ بِكَيْفِيَةِ الْعَمَلِ<sup>(8)</sup>. وعادة ما يُسْتَعْمَلُ في المعاني، ويرادفه لفظ الصَّنِيعَةُ<sup>(9)</sup>. وفي بيئة الفلاسفة

استعملت الدلالة العامة لمصطلح الصَّنَاعَةُ، مُقْتَرَنَةً بمصطلح اِعْلَمُ<sup>(10)</sup>. بيد أننا نجد في استعمالاتهم له معان عدة، من أبرزها:

1 الصَّنَاعَةُ: مُلْكَةُ نَفْسَانِيَّةٌ<sup>(11)</sup>. وبهذا المفهوم، نستحضر معنى الاقتدار الذاتي على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة، لتحقيق غرض من الأغراض<sup>(12)</sup>. ويضاف المصطلح أحياناً بهذا المفهوم إلى المنطق أو الفلسفة أو الشعر<sup>(13)</sup>.

(1) جوهرة اللغة/2/888.

(2) اللسان/8/208.

(3) اللسان/8/208. وفي انقيس/3/313: أَلْصَادُ وَالتَّوْنُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ وَهُوَ عَمَلُ الشَّيْءِ.

(4) اللسان/8/209. والقاموس المحيط/3/68. والمصريح/2/963. ولسان البلاغة/362. وجوهرة اللغة/2/888.

(5) معجم الرغب/321 ولسان البلاغة/362.

(6) اللسان/8/211.

(7) معجم الرغب/321. غير أن اصطلاح الفلاسفة خلاف ذلك. قال التهاوتي/2/1097: هُوَ لَا يَجَادُ شَيْءً مَسْبُوقٌ بِعَدَمٍ.

(8) كتاب اصطلاحات الفنون/2/1097. والمعجم الفلسفي/1/734. وقارن بالكليات/544. وتصريفات/152.

(9) المعجم الفلسفي/1/734. وقارن بالكليات/544.

(10) انظر قول ابن رشد: كُلُّ عِلْمٍ وَكُلُّ صِنَاعَةٍ فَلَهَا عِلَلٌ وَاسْبَابٌ تَفْصِلُ عَنْهَا. ن تفسير ما يسمو الطبيعة/700.

(11) التصريفات/152. و المعجم الفلسفي/1/734. والكليات/544.

(12) الكليات/544.

(13) فيقال: صِنَاعَةُ اسْمُطَقْ أَوْ صِنَاعَةُ الشَّعْرِ أَوْ صِنَاعَةُ الْفَسْفَسَةِ، بمعنى: مُلْكَةُ اسْتِعْمَالِ شَيْءٍ مِنْهَا. ن المعجم الفلسفي/1/734.

ب- الصناعة: مجموع القواعد الجمعية، التي يتبناها الاختصاصيون في أعمالهم<sup>(1)</sup>. وعلى أساس هذا المفهوم، ينقسم الفلاسفة، الصنائع الى: نظرية وعلمية ومنطقية<sup>(2)</sup>.

ج- الصناعة: بالمعنى المنطقي الخاص، وتطلق على أجزاء المنطق الخمسة، والتي هي البرهان والجلل والمغالطة والمخاطبة والشعر<sup>(3)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح الصناعة ورد دالا على: مجموع القواعد النظرية، المكوّنة لعلم من علوم العربية البارزّة. وهو صناعة البلاغة، التي هي، عند السجلّماسي، المُجسّد المركزي لعلم البيان، وموضوعه الأول. قال: فقصدنا. (إحصاء قوانين أساليب التّظوم، التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع<sup>(4)</sup>).

## 1- صناعة العربية:

ويدل عنده على علم النحو العربي. قال السجلّماسي: والاستثناء المستعمل، في هذه الصناعة، ليس هو على يتعارف الثّحاة في صناعة العربية<sup>(5)</sup>.

## 2- صناعة الكتابة:

مدلولاً به، عنده، على فنّ الكتابة والتخطيط على الورق. قال السجلّماسي: "... إمّا إمّشابهة المعنى الصناعيّ للمعنى الجمهوريّ، مثل: الزّمام، المستعمل في صناعة الكتابة وزمام البعير<sup>(6)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي 1/ 734.

(2) كتاب الجلل للفارابي 69.

(3) المعجم الفلسفي 1/ 734.

(4) نفسه 180.

(5) نفسه 286. ولارن ب 405.

(6) نفسه 181.

### 3- صناعة العروض:

ويدل عنده على: علم العروض العربي المتضمن لقواعد الوزن الشعري ومفوماته. قال السجلماسي: واسم الاختزال (...) ثم هو منقول إلى هذه الصناعة، كما يُقِلُّ في صناعة العروض، إلى الزحاف الذي هو مكرن الثاني، وسقوط الرابع من: متفاعلن<sup>(1)</sup>.

### 4- صناعة المنطق:

ويدل عنده على آفة المنطق الأرسطي. قال السجلماسي: إن الذي استقر عليه الأمر في صناعة المنطق، عند مُحَقِّقِي الأوائل، هو أن موضوع الصناعة الشعرية هو التخيل...<sup>(2)</sup>.

### 5- الصناعة الشعرية:

مدلولاً به، عند السجلماسي، على فن فنون القول العربي، وهو الشعر باعتباره قياساً من أقسام المنطق. قال السجلماسي: وهذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية، وموضوع الصناعة، في الجملة، هو الشيء الذي فيه يُنظَر...<sup>(3)</sup>.

### 6- الصناعة النظرية:

مدلولاً به، في المتزج، على علم المنطق. قال السجلماسي: قلم يَتِمَّنْ لهم، ما يخص صناعة صناعة منهما، بل كانت مختلطة عندهم، والسبب الأول في ذلك: هو التباس كلياتها بموادها، وغسور انتزاعها منها، وغور الفحص فيها: بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه 186.

(2) نفسه 274. وقارن ب 405.

(3) نفسه 218.

(4) نفسه 219.



## المركب

(التركيب - تركيب الاساليب - تركيب الاشتراط)

(التركيب الجوهرى - طريق التركيب)

### 1- التركيب:

- يرتد أصل هذه المادة، من ركب إلى معنى واحد، هو: «خلو شيء شيئاً»<sup>(1)</sup>. واشتق من هذا الأصل: «ركب الشيء»: وضع بعضه على بعض<sup>(2)</sup>. «تركب وتراكب»<sup>(3)</sup>. وفي الاصطلاح العام: التركيب، هو: الجمع، مطلقاً<sup>(4)</sup> فهو، «عيد التحليل»<sup>(5)</sup>. ويُطلق اسم التركيب، عند أهل اللغة، بمفصائص منها:
- 1- خاصية لمحوية عامة: وبها يكون مصطلح التركيب، مقابلاً لمصطلح: الأفراد<sup>(6)</sup>.
  - 2- خاصية صورية مميزة: وبها يكون المصطلح دالاً على: جمع حرفين أو أكثر بحيث يُطلق عليها اسم الكلمة<sup>(7)</sup>.

- 
- (1) مقاييس اللغة/2/ 432 وأشار الراهب الى ان الاصل في الركوب: تكون الانسان على ظهر حيوان، وقد يستعمل في السفينة، مفردات الراغب/227.
  - (2) اللسان/1/ 432 ويقارن بمادة ركم في المقاييس/2/ 430. قال: تقول ركبتم الشيء: ألقيت بعضه فوق بعض، سحاب مرتكماً وركم.
  - (3) اللسان/1/ 432، والقاموس المحيط/1/ 100-101. والمصباح/1/ 160-161.
  - (4) كشاف اصطلاحات الفنون/م. س/1/ 423. ويقارن بما جاء في: مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب الجاحظ/م. س/72، من مفهوم التأليف.
  - (5) التركيب ضد التحليل، وهو تأليف لكل من اجزائه. المعجم الفلسفي/م. س/1/ 268.
  - (6) كشاف التهانوي/م. س/1/ 424. والمعجم الفلسفي/م. س/1/ 268. ويقارن بمفاتيح العلوم الانسانية/م. س/108.
  - (7) كشاف التهانوي/م. س/1/ 423 والمعجم الفلسفي/م. س/1/ 269. والتعريفات/م. س/65. ويقارن بمفاتيح العلوم الانسانية/م. س/180.

## وأما في اصطلاح الفلاسفة:

فقد اتخذ مفهوم مصطلح التركيب، دلالة: الجميعين أجزاء الشيء، قاعدة أساسية له، فكان عندهم بمعنى: خمس الأشياء<sup>(1)</sup>، مؤلفة، بحيث يُطلق عليها اسم الواحد<sup>(2)</sup>.

وبهذه الدلالة الفلسفية العامة قد يحمل مصطلح التركيب، عندهم، مفهومًا مرادفًا لمفهوم التأليف<sup>(3)</sup>.

ويمكن إجمال الدلالات المنطقية الخاصة بهذا المصطلح في اثنتين:

1- تركيب مقولي: وذلك كتركيب الأنوع والحدود من الأجناس<sup>(4)</sup>، بأن يكون كل واحد من المركب وأجزائه متولاً بالمواطأة على الباقي<sup>(5)</sup>.

2- تركيب موضوعي<sup>(6)</sup>: وجوده خارج الذهن<sup>(7)</sup>، وهو عندهم ضربان:

1-2: ضرب طبيعي: وذلك كتركيب بدن الحيوان من أعضائه. وأعضائه من أصولها وأسطواناتها<sup>(8)</sup>.

2-2: ضرب صناعي: ويكون: من شئ واحد وإضافته إلى غيره<sup>(9)</sup>.

(1) انكليات/ م. ص 288. وفي المعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 269: هو أن تجعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها... ويقارن بكشاف التهاني/ م. ص 1/ 423

(2) كشاف التهاني/ م. ص 1/ 423 والمعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 269. ويقارن بانكليات/ م. ص 288، والنصفيات/ م. ص 65.

(3) كشاف التهاني/ م. ص 1/ 423. والمعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 269 لكن بعض الفلاسفة تحفظوا من كون تركيب مرادفًا للتأليف. يرجع على سبيل المثال، المتبر في الحكمة لبغدادي/ م. ص 10.

(4) المتبر في الحكمة/ م. ص 55. وبين تسمية جعل التركيب خمسة أنواع. تراجع تفاصيله في الرد على المنطقيين/ م. ص 1/ 65. و تركيب بهذا المعنى علاقة بمفهوم الحد، والفارابي يعلق على هامش ذلك قائلًا: أن افلاطون يرى أن تسمية الحدود إنما يكون بطريق القسمة، وأرسطوطاليس يرى أن تسمية الحدود إنما يكون بطريق البرهان و التركيب. ينظر كتاب اجمع بين رأيي الحكيمين/ م. ص 87. وفي تركيب الحد نجد التركيب- وهو من الأصوليين يقول: أما كيفية تركيبه فمن شئين: وهما مداه وحورته، والمراد بهما جنسه ونصبه. مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/ م. ص 1/ 440.

(5) شرح لأشادات والتهيهات/ م. ص 250.

(6) أبو البركات البغدادي يسميه بالوجودي. تراجع: المتبر في الحكمة/ م. ص 55.

(7) العلوسي يسميه بالتركيب الخارجي، أي الذي يكون في العقل وخارجيه. شرح الأشادات/ م. ص 250.

(8) المتبر في الحكمة/ م. ص 55.

(9) شرح لأشادات/ م. ص 250. والبغدادي يظل على ذلك بقوله: تركيب السكنجيين من الحن والعسل. المتبر في الحكمة/ م. ص 55.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإن مصطلح التركيب دل على:

1- النظم المؤلف الملبس للألفاظ المرتب على جهة تؤدي إلى ميلاد شكل من أشكال العبارة البلاغية.

قال السجلماسي، في معرض تعريفه للقول المخيل، أن القول المخيل، هو القول المركب من نسبة أو نسب الشيء إلى الشيء، دون اغترافها، تركيباً تدعى له النفس<sup>(1)</sup>.

2- التركيب: وهو الجمع بين الأجزاء مطلقاً. قال السجلماسي: وجهة التعلق بين المعنى الجمهوري

والمعنى الصناعي، والتفاهما في هذا الوطن، هي جهة المشابهة. من قيل أن في كل واحد من العنيتين، الجمهوري والصناعي، تضمين شيئين معاً في أمر ما، وتركيب أمر ما من شيئين<sup>(2)</sup>.

1-1: تركيب الأساليب:

في اصطلاح المنزع:

تركيب الأساليب، يرد بمعنى: التوليف بين أسلوبين بلاغيين متباينين، في أثناء قول واحد، وذلك لخرص جمالي ودلالي. قال السجلماسي: نقوله عز وجل [لِيُوَافِقَ أَيْمَانُ بَنَاتِ:] جملة بنيت على الإيهام، للجمع بين دلالتَي الإجمال والتفصيل، فانتضت التفسير، ثم فسرت بغير المساوي وهو قوله: [مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ]، اكتفاء بالذكور. وله نظائر كثيرة... وإنما عرض أن تركيب هنا أسلوب اكتفاء بأسلوب التفسير: فهو من باب تركيب الأساليب<sup>(3)</sup>.

1-2: تركيب الاشتراط:

في اصطلاح المنزع:

يعد مصطلح تركيب الاشتراط على الجملة المؤلفة من كلمات لفظية مجردة، يخصص بعضها البعض الآخر، ولا يتج منها بالضرورة تصديق أو تكذيب. قال السجلماسي: وتركيب الاشتراط هو تركيب التقييد، وهو التركيب الذي لا يصدق ولا يكذب<sup>(4)</sup>.

(1) للنتج البدیع 219. ويقارن بالصفحة 406.

(2) نفسه 368. ويقارن بالصفحات 221 و 236 و 341 و 353 و 490.

(3) نفسه 424.

(4) نفسه 309.

### 1 3: التركيب الجوهرى:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح التركيب الجوهرى<sup>(1)</sup> على: ضرب من التأليف اللفظي الجميل، القائم على ترصيع أجزائه على قدر كبير من التناسب الصوتي والدلالي. قال السجلماسي: التركيب، والموطى من أولية مثالية الاسم، وهو مقول بمعنى التركيب الجوهرى، والترصيع: التركيب، يقال: تاج مرصع بالجواهر...<sup>(2)</sup>.

### 1-4: طريق التركيب:

قال الراغب: الطريق<sup>(3)</sup>؛ السبيل الذي الذي يطرق بالأرجل أي يُغرب... وعنه استعير كل مسلك يسلكه الإنسان في فعل، عموداً كان أو مذموماً<sup>(4)</sup>. ولذلك قيل: كل ما يطرقه طارق، معتاداً كان أو غير معتاد فهو طريق<sup>(5)</sup>.

قال أبو البقاء الكفوي: ولا يكاد اسم الطريق يراد إلا مقترناً بوصف أو إضافة تخلصه لذلك<sup>(6)</sup>، ومن ذلك: طريق التركيب. ولعله ما قصده الفلاسفة الإسلاميون بمطريق التقسيم، حين عددوا طرق التعاليم - أي التعليم - في أربعة، وهي: أحدها طريق الحدود، والآخر طريق البرهان، والآخر طريق التحليل، والآخر طريق التقسيم<sup>(7)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح طريق التركيب على منهج منطقي تصاعدي، يبدأ من الخاص إلى العام، في الوقوف على مكونات الشيء. قال السجلماسي: وطريق التركيب هو أن يُبتدأ في الشيء المنظور له:

أولاً - فيفحص عن أبسط ما منه تركيب،

ثم ثانياً - بعد تركيب منه، وهم جز...

إلى أن يكمل الشيء المنظور فيه، ويحصل موجزاً على ترتيب ونظام<sup>(8)</sup>.

(1) يرجع مفهوم الجوهر ضمن معجم اصطلاحات المنطقية 2/554-557.

(2) المنزع البدعي 509.

(3) يقارن بالترميزات 160، قال: الطريق. عند المتكلمين والأصوليين، هو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب.

(4) مفردات لراغب 339.

(5) الكلبيات 581.

(6) نفسه 512.

(7) رسائل إخوان الصفا 326/1.

(8) المنزع، البدعي 342.

وهذا المنهج في التقسيم هو ما يقابل طريق التحليل، باعتباره منهجاً تنازلياً، يبدأ من العام إلى الخاص، في الوقوف على حقيقة الشيء. قال السجلماسي: «و طريق التحليل بالعكس، هو مقابل طريق التركيب، وذلك أن يؤخذ الشيء المنظور فيه متصوراً بكلية مقامها في الذهن بحملته، ثم يبدأ من آخره بالتحليل بالعكس»<sup>(1)</sup>.

## 2- المركب:

في المعاجم<sup>(2)</sup>: رُكِبَ الشيء: وضع بعضه على بعض<sup>(3)</sup>، فتركب وترأكب<sup>(4)</sup>، فهو مركب<sup>(5)</sup>. وكل شيء أثبت في شيء، فقد ركبته، نحو السنان في الرمح وغيره<sup>(6)</sup>. وعند الفلاسفة عهد مصطلح المركب يدلّ- في مفهومه العام-، على: المؤلف من أجزاء كثيرة، ويقابله: البسيط<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 343.

(2) النسان 432/1، والمقاييس 430/2، والقاموس المحيط 100. والمصباح 160/1-61. وجوه اللغة 1/326-27. وأساس البلاغة 248.

(3) النسان 432/1، وأساس البلاغة 248، ويقارن بمقاييس لغة 432/2، وفردت الراح 227.

(4) النسان 432/1، ويقارن بالقاموس المحيط 100، والمصباح 160/1، وأساس البلاغة 248.

(5) المصباح 161/1.

(6) جوهرة اللغة 1/326.

(7) المعجم الفلسفي/م. س 362/2. قال: كالجسم، فإنه إذا كان مؤلفاً من أجزاء كثيرة كان مركباً، وإذا لم يكن كذلك كان بسيطاً. ويقارن بالكليات/م س 828، قال: كل مركب فله اعتباران: الكثرة والوحدة. فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار وحدته الحاصلة في تلك الكثرة. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/م س 1513/2، وفيه: ومنها (أي من معاني مصطلح المركب) ما يتركب من اجسام مختلفة الخقائق بحسب الحقيقة وهو قسمان: تامّ قفير تام، ويسمى ناقصاً أيضاً. فتركب التام هو الذي تكون له صورة نوعية تحفظ تركيبه زماناً معتداً به، وهو منحصر في المواليد الثلاث، أي النبات والحيوان والمعدن (...). والمركب غير التام، هو المركب الذي لا تكون له صورة نوعية تحفظ تركيبه زماناً معتداً... كالممزج من الماء والطين... أو كالشهب والنيازك... ويقارن بمختار الرسائل لجابر بن حيان/م س 519، والمعبر في الحكمة للبغدادي/م س 125.

قال أرسطو: وأما الاسم المركَّب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء، لكن ليس على الانفراد<sup>(1)</sup>. ثم بنى المنطقيون الإسلاميون على هذه الدلالة مفهوماً منطقياً للفظ مركَّب<sup>(2)</sup>. فقالوا: هو ما يدلُّ على معنى. وله جزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى، كقولنا: العالم حادث، والإنسان حيوان<sup>(3)</sup>.

ومن أبرز خصائص مفهوم مركَّب، نجد:

- 1- المركَّب ... إما أن يكون تامَّ الدلالة<sup>(4)</sup>، أو ناقص الدلالة.
- 2- كلُّ مركَّبٍ فهو متألَّفٌ من شئَين. أحدهما، كالمادة الجارية منه مجرى الخشب من السرير. والثاني: كالصورة الجارية منه مجرى صورة السرير من السرير<sup>(5)</sup>.
- 3- إذا كان المفرد هو الدالُّ الذي لا يراد بالجزء منه دلالةً أصلاً، حين هو جزؤه<sup>(6)</sup>، فإن المركَّب هو ما يُخالف ذلك<sup>(7)</sup>.
- 4- إذا كلُّ مركَّبٍ، فلا بدَّ وأن ينحلَّ إلى البسائط<sup>(8)</sup>.
- 5- إن المنطقيين، الإسلاميين يقسمون اللفظ إلى مفرد ومركَّب، على أساس المعنى<sup>(9)</sup>.
- 6- هذا التقسيم الثنائي، هو أوَّل تقسيم لجده عندهم، ويؤسِّس على فرضية مفدها: أن الصورات هي مكونات مفردة<sup>(10)</sup>.

(1) منطق أرسطو/ م. س 1/100.

(2) يرجع مصطلح التأليف في كتاب اصطلاحات الفنون/ م. س 1/376. ولديه، أن التأليف: هو لغة: إيقاع الإلف بينشئَين أو أكثر، وحراف مرادف التركيب، وهو جعل الأشياء بحيث يطق عليه اسم لواحد... وفي الكليات/ م. س 829، أن: المركَّب أهم من المألَّف، إذ لا بد من تأليف من نسبة شخص فائدة تامة مع التركيب.

(3) المين/ م. س 315. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 2/362-63. وكشف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/1512. والتعريفات/ م. س 238، وفيه أن المركَّب ينقسم إلى خمسة: مركَّب اسنادي كقام زيد، ومركَّب اضافي كغلام زيد، ومركَّب تعادلي كخمس عشرة، ومركَّب مزجي كعريك، ومركَّب صوتي كسيرة. وينظر أيضاً في الكليات/ م. س 829.

(4) قال الفراءني: المركَّب التام هو الذي كل لفظ منه يدل على معنى، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكرت عليه. معيار العلم/ م. س 78، ويقارن بلباب الاشارات للرازي/ م. س 3. والتعريفات/ م. س 238. والكليات/ م. س 829.

(5) معيار المعجم لسقزالي 182.

(6) لباب الاشارات للرازي 3.

(7) نفسه 3.

(8) لمباحث المشرقية للرازي 63.

(9) المنطق الصوري منذ أرسطو/ م. س 119.

(10) نفسه 120.

7- يتصل بهذا التقسيم الثاني، تقسيم آخر، هو: تقسيم التصورات إلى بسيطة ومركبة<sup>(1)</sup>.

وأمّا في اصطلاح المنزح:

لقد دل المركّب على: الوصف الدّال على ما تألّف من أجزاء، تاليفاً مخصوصاً يؤدي إلى بناء معنى معيّن له، سواء كان جزئياً أو كلياً. ولهذا فإن غالب ما وردّ منه في استعمالات المنزح بهذه الدلالة جاء غير تام الاستقلال نعماً لغيره مثل القول المركّب<sup>(2)</sup>، الجزء المركّب<sup>(3)</sup>، التشبيه المركّب<sup>(4)</sup>، اللفظ المركّب<sup>(5)</sup>، المركّب<sup>(6)</sup>، وغيره.

(1) نفسه 119.

(2) يراجع مفهومه ضمن معجم المصطلحات النطقية 2/ 465.

(3) يراجع مفهومه ضمن نفس المعجم 2/ 404.

(4) يراجع مفهومه ضمن مدخل المصطلحات البلاغية 3/ 830.

(5) يراجع مفهومه ضمن مدخل المصطلحات النقدية 3/ 698.

(6) يراجع مفهومه ضمن معجم المصطلحات النقدية 3/ 709.

## الكلام

- لفظ الكلام<sup>(1)</sup>: أَسْمٌ للمصدر<sup>(2)</sup>، يقع على القليل والكثير<sup>(3)</sup>.  
وفي الاصطلاح، يعرف لفظ الكلام بأنه: التلغيم من الحروف، المتميزة، المتواضعة عليها<sup>(4)</sup>.  
وفي اصطلاح الفلاسفة، لمجد عندهم متحيزين:
- 1- منحى: ينظر إلى دلالة المصطلح، من حيث مكوناته اللفظية والتركيبية الدالة. وبذلك حصر مفهومه فيه، بمعنى: العبارات المفيدة<sup>(5)</sup>، ذلك بأن: الفرض من الكلام؛ تأدية المعنى، وكل كلام لا معنى له، فلا فائدة للسامع منه، والمتكلم به<sup>(6)</sup>.
  - 2- منحى: ينظر إلى دلالة المصطلح من حيث مكوناته المعنوية فحسب. وبذلك حدد مفهومه من العبارات، على معانيها، القائمة بالنفس<sup>(7)</sup>.

- (1) يقارن بمفهوم الكلمة، في معجم المصطلحات لمنطقية المدرسة/ ص 533.
- (2) الكلمات 756، وفيه: والكلام اسم للمصدر وليس بمصدر حقيقة، لأن المصادر جارية على أفعالها. فمصدره، تكلت التكلّم، ومصدره، كالمته الكلمة. والكلام ليس واحداً منه، ثبت أنه ليس بمصدر، بل هو اسم للمصدر يعمل صفة.
- (3) لسان العرب 12/ 523. ويختصر الصحاح 577. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1370. قال: الكلام: بالفتح في الأصل، شامل لحرف من حروف المباني والمعاني وأكثر منها. ولذا قيل: الكلام ما يتكلم به تمليلاً أو كثيراً، واشتهر في حروف أهل اللغة في المركب من الحرفين أصابعاً... وينظر المعجم الفلسفي 2/ 234. والتعريفات 212.
- (4) كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1371. ويقارن بالتعريفات 212. والمعجم الفلسفي 2/ 234. ويدل: في اصطلاح النحاة: على: المعنى المركب، الذي فيه الإِسْتِادَةُ التام. التعريفات 212. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1371، وفيه: وقام النحاة: الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاستناد ويسمى جملة ومركباً تاماً لها. أي يكون كل واحدة من الكلمتين حقيقة كانتا أو حكماً في ضمن ذلك اللفظ، فالتضمن اسم قاصر وهو المجموع. والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين. وفي نص آخر 2/ 1372: لأن الحدائق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قطبة، على المصادر الكلام في الخبر والانشاء، وإنه ليس له قسم ثالث.
- (5) كتاب المبين للاميني 385. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1371، وفيه: مراتب تأليف الكلام خمس، الأول: ضم الحروف بعضها إلى بعض فتحصن الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف. الثاني: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض فتحصل الجمل المفيدة وهذا هو النوع الذي يتطوره الناس جميعاً في غاياتهم وقضاء حوائجهم، ويقال له المنثور من الكلام. الثالث: ضم بعض ذلك إلى بعض ضمّاً به مبال ومقاطع ومداخل ومخرج، ويقال له المنظوم. الرابع: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجييع ويقال له المسجع. الخامس: أن يبين له مع ذلك وزن ويقال له الشعر والمنظوم، أما مجاوره، ويقال له الخطبة وأما مكتوبة ويقال له الرسالة فتألف من أنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام. ويراجع أيضاً رسائل اخوان الصفاء 3/ 120.
- (6) رسائل اخوان الصفاء 3/ 120.
- (7) كتاب المبين للاميني 385.



ولهذا المصطلح، عندهم، خصائص:

- 1- هناك رابط مفهومي بين دلالة مصطلح الكلام-خاصة دلالة على المعاني القائمة في النفس-، وبين مفهوم مصطلح العلم، بمعناه الاسمي. يقال: 'وأما العلم، فعبارة عن حصول معنى ما في النفس...' (1)
- 2- لدلالة مصطلح الكلام، عند الفلاسفة، موقع وسط بين الألفاظ والأقوال. ذلك بأن: الألفاظ إذا ضمنت المعاني صارت أسماء، وأن الأسماء إذا ترادفت صارت كلاماً، وأن الكلام إذا ألحق صار أقوالاً (2).
- 3- مصطلح الكلام، استعمل أحياناً استعمالاً علمياً خالصاً، فدل على: 'صناعة يقتصر بها الإنسان على تصرية الآراء والأفعال المصدرة التي صرح بها واضع الملة، وتزيف كل ما خالفها من الأقوال' (3).

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فإنه يدل على:

- 1- الألفاظ المولفة بضرب من التأليف، المنطوق بها، مما يؤدي إلى إتهام المرء للتأليف. وبهذه الدلالة الاصطلاحية، فالكلام، عند السجلماسي، قسم من أقسام اليبان الأربعة (4). قال: 'اليبان: اسم مشترك (...) فهو جنس كل من تحت أربعة أنواع: الكلام، والإشارة، والحال، والعلامة' (5). والكلام بهذا المعنى، يدل على كافة الأقوال البليغة، شعراً كانت أو نثراً، والتي شأنها أن تتوغل في الصدور. قال، وهو يعرف نوع التشكيك: 'هو إقامة الدهن بين طرفي شك، وجزئي نقيض، وهو (...) أخذ الوجود التي احتيل بها، لإدخال الكلام في القلوب، وتمكين الاستفزاز من النفوس' (6).

(1) يترتب مصطلح الكلام في كتاب الميّن مباشرة بعد مصطلحي 'الإرادة' و'العلم'. كتاب الميّن 384.

(2) رسائل اخوان الصفاء 1/ 318.

(3) إحصاء العلوم 71-72.

(4) قال السجلماسي: 'وكلاهما مبيّغ من كلام العرب وهو طافح به'. المنزع البديع 458. ويقترن بـ 444 - 451 - 454.

466. وهذا المعنى يشخص أغلب استعمالات المصطلح في المنزع.

(5) المنزع البديع 414. ويقارن بقوله: '... هو أن يشهد أول البيت بقائته، وأول الكلام بآخره، ولما فيه من سهولة الظاهر وقلة الكلفة' نفسه 360.

(6) المنزع البديع 276. ويقارن بقوله: 'وقد قال الحكميم: إن لكلاماً أنا ينبغي أن يطلب بحسب ماؤته' نفسه 394.

## القول

### (الأقوال - القول - المقولة - المقولات العشر)

القول: مصدر قلتُ أقولُ قولاً<sup>(1)</sup>.

وأصله من: التَطَرُّقُ<sup>(2)</sup>، وهو: كلُّ لفظٍ مَدَّلٌ<sup>(3)</sup> به اللسان<sup>(4)</sup>، ولذلك سُمِّيَ هذا الأخير، عند العرب: مَقُولاً<sup>(5)</sup>.

ولعل أظهر الوجوه الدلالية المتواجبة عليها، عندهم، حول لفظ 'القول'، يكلفها الراسب، في شرحه له بقوله: هو: أن يكونَ للمركَّب من الحروف، التَّيَرُّ بِالتَّطَرُّقِ: مفرداً كان أو جملة<sup>(6)</sup>. فلفظ القول، بهذا المعنى، مطلق غير مقيد، إلا من كونه: منطوقاً<sup>(7)</sup>.

ونجد أن الفلاسفة اعتبروا مصطلح القول مركباً<sup>(8)</sup> دالاً، سواء كان لفظاً<sup>(9)</sup> أو مفهوماً<sup>(10)</sup>.

(1) جهره للفتحة/2/976. وقال الراسب: 'القول والقيل واحد' مفردات الراسب/م، ص463. ويراجع الصحاح/2/1344.

(2) مقاييس اللغة/5/42. ويقارن بالصحاح/2/1344-45. وأساس البلاغة/528.

(3) كل في القاموس المحيط/3/604. وفي اللسان/11/572: نجد: قال به اللسان وليس مقلد. ومقلد يسره مقلداً ومذالاً، إذا قلن به فاقشاه. اللسان/11/621.

(4) القاموس المحيط/3/604. ويقارن بمجازات اللفظ في أساس البلاغة/528.

(5) اللسان/11/575. والصحاح/2/1344. والمقاييس/5/42. والقاموس المحيط/3/605. ومفردات الراسب/464. وأساس البلاغة/528.

(6) مفردات الراسب/463.

(7) غير أن الأصوليين، جعلوا مفهوم 'قول'، دالاً على اللفظ، مقترناً بتوفر المعنى في النفس؛ ولعدهم يؤا ذلك، على أن الدلالة الاصطلاحية-بها فيها دلالة الفلسفية العامة- التي تشكلت في الاستعمال، جعلت مفهوم مصطلح القول، يتضمن، دلالة التعليلية العقلية للمنطوق تنظيمياً منطقياً، يراجع مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/م، ص2/1153. ويقارن بالمعجم الفلسفي/م، ص2/204. وكتاب الحروف للفارابي/م، ص63. وأحصاء العلوم/م، ص60.

(8) التعريفات/205. والمعجم الفلسفي/2/204. والكتابات/710. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/1346. ويقدر بكلام ابن سينا: أقول، وهو المركب من القاطع. كتاب لقولات لابن سينا. وكتاب لقولات لابن رشد/39.

(9) في التعريفات/205: 'هو اللفظ المركب في القضية المنطوقة'. ويقارن بالمعجم الفلسفي/2/204. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/1346. وكتاب العبارة/30 لابن سينا. وكتاب الحروف للفارابي/163.

(10) قال: 'لشبههم للمركب العقلي في التقية للمقولة'. التعريفات/205. ويقارن بالمعجم الفلسفي/2/204. وكشاف اصطلاحات الفنون/2/1346. وكتاب الحروف/63، للفارابي، حيث يقول: أقول قد يدل على القول المركوز في النفس.

ثم من المصطلح، في بيئة المنطقيين، دلالة خاصة، حيث استعملوه دون غيرهم في معنى الحد<sup>(1)</sup>. قال الفارابي: أخذ قول ما<sup>(2)</sup>. ولعلهم اعتبروا في هذا الاصطلاح كون الحد لا ينشأ إلا من تركيب تمام دال على حقيقة الشيء المحدود. ولعل هذا يقصده عن معنى شرح الاسم<sup>(3)</sup>. ونجدهم، في هذا المنحى، يستعملونه مضافاً إلى مصطلح آخر، فيقولون، قول الجواهر كذا، وقول العرَض كذا، أي: خذهما<sup>(4)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

لإننا نجد مصطلح القول، دالاً على:

- 1- التركيب اللفظي المؤلف، بإطلاق: سواء كان حقيقياً أم مجازياً. وهذه دلالة عامة. قال السجلعاسي: لما ساغ أيضاً-من جهة أخرى، في نفس أصل منهج العبارة، وقانون الدلالة، من قبل انقسام القول، من تلك الجهة، إلى الحقيقة والمجاز- التعبير المجازي<sup>(5)</sup>. ووجه التسمية بالقول، عنده، نابع من ظاهرة: التركيب والتأليف، الحاصلة في الصور البلاغية الجزئية.

- وهكذا نجد السجلعاسي، أكثر ما يستند-في تعريف جواهر الأجناس البلاغية وأنواعها-على أهم أمر كلي جنسي يتميز به الخطاب البلاغي، وهو كونه: قولاً مركباً<sup>(6)</sup>.
- 2- الحد المنطقي، الذي يعرف الشيء تعريفاً تاماً، يفصح به عن ماهيته<sup>(7)</sup>. وهذه دلالة خاصة. وفي هذا السياق يراد المصطلح: مضافاً إلى مصطلح الجواهر. وهما يدل مفهوم مصطلح القول، على: الحد

(1) مفردات الراغب 463. ويقدر بكتاب الجدل للفارابي 86.

(2) كتاب الحروف للفارابي 64.

(3) تراجع رسالة حدود للفرابي/ م. س 267-268.

(4) مفردات الراغب 463. ويقارن بقول بن رشد: كذلك يقال في القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد. في كتاب العبارة لابن رشد 87.

(5) المنزع البديع 291.

(6) نفسه 186. ويقدر على سبيل التمثيل فقط ب 201-203-228-238-290311-354-367-395-398-401.

(7) في الواقع، فإن أطروحة التعريف بالماهيات أطروحة فلسفية محضة، وظلت مرفوضة عند عدد لا يستهان به من مفكري الاسلام، فلم تستطع تحصيل مصداقيتها في واقعهم. ذلك بأن الإحاطة بمناهج الأشياء متعذر أو كالتعذر، واعترف البعض منهم بهذه الصعوبة كابن سينا وسيف الدين لأمدي-غير أنهم حاولوا بناء حدود منطقية لأنظمتهم.

المعروف للماهيات. قال: وقد تقرر في الصناعة النظرية أن الأجناس العالية ليس يُحمّل بعضها على بعض (...) لتقابل الطبيعتين والحقيقتين والذاتين وقولَي الجوهر وتباينهما<sup>(1)</sup>.

وبالجمل، فإنّ كافة استعمالات مصطلح القول، في نصوص المنزع، تتقاطع في تداعيات واقع واحد هو واقع التركيب والتأليف، وأن القول -سواء نظرنا إليه بطريق التركيب أو التحليل- يرد، في المنزع، مقابلاً أقصى، لمصطلح اللفظ<sup>(2)</sup>.

## 1-1: القول التام:

ويدل في اصطلاح المنزع

على البنية اللفظية مكتملة التركيب، المتوفرة على كافة عناصرها اللغوية والدلالية. قال السجلماسي: وفي القول التام: أما أبسط ما تركّب منه؛ فالألفاظ المفردة الدالة على المعاني المفردة<sup>(3)</sup>. ثم تركّبت من الألفاظ المفردة: الألفاظ المركبة، تركيباً بتقيد واشتراط<sup>(4)</sup>. ثم تركّب من هذه: القول التام<sup>(5)</sup>. واستنتاجاً نجد مصطلح القول التام، استعمل بمقياسين:

1- أن هرمية القول التام، تتكوّن، في اصطلاح المنزع، من جزئين رئيسيين هما: الألفاظ المفردة<sup>(6)</sup>، والألفاظ المركبة<sup>(7)</sup>.

(1) المنزع البديع 289. ويقارن ب 277.

(2) هذه الاستعمال ظاهر من سياق الاصطلاح ولكن يمكن أن نجد السجلماسي ينص على مثل هذا صراحة. يراجع المنزع البديع 338. وفي 290 يقول: أحبي انه ليس له صيغة وشكل لفظ او قول يدل عليه. وقارن ايضاً بالصفحة 262.

(3) وهذا يقابله عند السجلماسي -لي بدن الحيوان كمثال على بنية القول التام-: الاسطوانات، أي ادق عنصر في تركيب البدن. المنزع البديع 342.

(4) وهذا يقابله عند السجلماسي، ايضاً في بدن الحيوان المثل به، الأعضاء الالكية، التي يتركب منها جملة البدن. المنزع البديع 342.

(5) المنزع البديع 342. والفلاسفة نظروا الى القول التام من زاوية كونه، حاله على سبيل، الخبر والاشياء جملة. وهذه غير الزاوية التي نظر منها السجلماسي. يقارن بكتاب العبارة للفارابي 139.

(6) قال السجلماسي: الألفاظ المفردة للدالة على المعاني المفردة وهي ثلاثة اجناس التي منها يتركب واليها ينحلوهي: الاسم والكلمة والأداة، وهي التي يتركب القول منها تركيباً اولياً. المنزع البديع 341. ويقارن بالاشارات والتشبيهات لابن سينا 191.

(7) دل السجلماسي: الألفاظ المركبة تركيباً بتقيد واشتراط، المنزلة في القوة والدلالة منزلة اللفظ للمفرد فإن كان من الألفاظ مركباً هذا النوع من التركيب، يقع جزء من القول التام. المنزع البديع 341.

2 أن هوية القول الثام، متعددة الأبعاد: إذ يمكن النظر إليها، بطريق تصاعدية، وهذا طريق التركيب<sup>(1)</sup>، أو بطريق تنازلية، وهذا طريق التحليل<sup>(2)</sup>.

## 1-2: القول الشعري:

في اصطلاح المتزج:

يدل مصطلح القول الشعري على:

1- التركيب المنتظم في بنية إيقاعية موزونة ومقفاة، على أساس متناسب. قال السجلماسي: القول الشعري، في هذا الموضع وهذا النظر، هو القول الموزون المقفى<sup>(3)</sup>.  
لكن هذا التعريف المؤسس على الجانب اللساني والإيقاعي<sup>(4)</sup>، لا يحس نزعة السجلماسي المنطقية، بل يحيل على مفهوم سابق وعريق في تركة البيان العربي<sup>(5)</sup>.

2- التركيب المشكّل من بنية قوامها التخيل والتقسيم الموسيقي الجميل: قال السجلماسي: إن القول الشعري - كما قد قيل - هو القول المخلّ، المؤلّف من أقوال موزونة، متساوية - وعند العرب - مقفأة<sup>(6)</sup>.

واستحضار مفهوم التخيل هاهنا - أي في استعمال المتزج -، هو استحضار ذو بُعدين:

الأول: فلسفي هام: وبه يكون التخيل جوهر القول الشعري لا الوزن<sup>(7)</sup>

الثاني: منطقي: وبه يكون القول الشعري تياساً مؤلفاً من مقدمات وتنتائج، تربط القول بمدى إحالته على مبدأ الحقيقة.

(1) قال السجلماسي: وطريق التركيب هو أن يُكّن في الشيء المنظور فيه - أولاً - فيُفحص من أبسط ما منه تركّب، ثم - ثانياً - عما تركّب منه، وهلمّ جرّاً، إلى أن يكمل الشيء المنظور فيه ويحصل موجوداً على ترتيب ونظام. نفسه 342.

(2) قال السجلماسي: وطريق التحليل بالعكس، هو مقابل طريق التركيب، وذلك أن يؤخذ الشيء المنظور فيه، متصوّراً بكليته، مقاماً في الفكر، يجلته، ثم يُبتدأ من آخره بالتحليل بالعكس. نفسه 343.

(3) نفسه 407.

(4) وهو مفهوم يقاطعه به السجلماسي مع مفهوم التركة البيانية العربية السابقة عليه، وهاهنا، فلننزع ليس بهدده تعريف مفهوم الشعر تعريفاً منطقياً، وإنما يصدده الكلام عن بنية القول من حيث العناصر اللسانية لي ذاتها. نفسه 406-407.

(5) نفسه 407. وفيه: ألما يستون بالقول الشعري هنا القول المقفى، ولاتزامهم ذلك أيضاً في الشعر، وكان الوزن هو الفصل المقوم عندهم لشعر، والمفهوم جوهرية.

(6) نفسه 407.

(7) نفسه 407. قال: والتخيل هو المحاكاة والنمثيل، وهو عمود الشعر، إذ كان به جوهر القول الشعري وطبيعته ووجوده باقلاً.

### 1-3: القول المركب:

في اصطلاح المتنوع.

يذل القول المركب على: العبارة البليغة المؤلفة من ألفاظ مفردة، تأليفاً بلاغياً مضموحاً، دالة على مضمون. وقد دل به السجلماسي على أنخص ما يتميز به الأسلوب البلاغي من وجهة نظر منطقية. وهكذا وصف به كافة الأنواع البلاغية المنتظمة في الصنعة الكاملة<sup>(1)</sup>. ومما قاله السجلماسي، من استتماله لهذا المصطلح في التعريف، قوله بصدد تعريفه المساواة: هو قول مركب من أجزاء فيه، مساوقة لمضمونها، مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان<sup>(2)</sup>.

وهذا المصطلح عند السجلماسي، يتحول إلى اسم مشترك يقال بالتساوي بالتضمن على سائر الأنواع البلاغية القسيمة الموصوفة، في المتنوع، بالمركبة. ومن أبرزها: التجريد المركب، والتشبيه المركب.

### 3- القول غير الشعري:

ودل في اصطلاح المتنوع: على القول المنشور، الخالي من خواص البنية الشعرية المتمثلة في الوزن العروضي والقافية. قال السجلماسي: قلوا فليخص قول غير شعري مردود الحجز حتى الصدر، دون وزن وقافية لم يكن ذلك متمماً<sup>(3)</sup>.

(1) وكاد الإحصاء أن يكون متعللاً نظراً لكثرة ما استعمله السجلماسي من مصطلح القول المركب، لذلك لنا شاهد للتضليل

لا الحصر.

(2) نفسه 183.

(3) للتنوع البديع 408. ويقارن بقوله: قلهم يميّطونه (أي التصدير) من القرآن، ويبلغمة من القول غير الشعري. نفسه 406.

## 2- الأَقَاوِيلُ:

مفرد الأَقَاوِيلُ، من: الْقَوْلُ<sup>(1)</sup>.

والأغلب أن لفظ القول، في بيئة الفلاسفة، شهد استعمالا ملحوظا بمفهوم عام، مداره حول دلالة: اللفظ المركب<sup>(2)</sup> المعبر عن الفكر<sup>(3)</sup>. فإذا جُمع مفردُه، عندهم، صار عبارة عن أقاويل<sup>(4)</sup>.

وفي سياق هذا المعنى، يمكن استنتاج عدد من الخصائص الدلالية، المتمثلة في:

1- أن مصطلح الأَقَاوِيلُ، يدل على: الألفاظ المؤلفة تأليفا قائما على أساس التناسب والانسجام، المُفْضِي إلى بناء معنى ما<sup>(5)</sup>.

2- أن مفهوم الأَقَاوِيلُ، من حيث حمولتها، تصب عند الفلاسفة، في دالتين:

1-2: ما يقع فيه الصدق والكذب.

2-2: وما لا يقع فيه لا الصدق ولا الكذب، وهذه أربعة أنواع: الأمر، والسؤال، والتداء، والنهي.

والذي يقع الصدق والكذب فيه هو: الإخبار<sup>(6)</sup>.

3- أن أصناف الأَقَاوِيلُ، من حيث بنيتها التركيبية كثيرة، ذلك بأن: فيها برهانية وغير برهانية<sup>(7)</sup>، وذلك كأن يقال: أقاويل شعرية، وأقاويل عطفية، وأقاويل جدلية.

(1) راجع مصطلح القول، ضمن معجم المصطلحات المنطقية 461/2... وينظر في مادة قول في المعاجم: مقاييس

البلغة 42/5، ولسان 75-572/11، والقاموس المحيط 604-605، ومفردات الراهب 464، وأساس البلاغة 528.

(2) كشف اصطلاحات الفنون 1346/2، والمعجم الفلسفي 204/2، وتركيب حرفا مرادف التكليف وهو جعل الأشياء

المتعددة بحيث يطلق عليها اسم واحد. كشف التهاني 423/1. وعند المنطقيين يطلق مصطلح القول للمركب سواء

كان مركبا عقليا او لفظيا. كشف التهاني 1346/2.

(3) بمعنى أنه تعبير عن الفكر بواسطة سلسلة من الألفاظ او القضايا التي يرتبط بعضها ببعض. المعجم الفلسفي 204/2.

ويقارن بكتاب الحروف للقارابي 63. واحصاء العلوم 60. والمعارف العقلية للفرزلي 69.

(4) الأَقَاوِيلُ في هذه الحدة مفهوم عام يحمل على اكلام المفيد جملة... الخ. ينظر: كشف اصطلاحات الفنون 1/425.

ومعجم الراهب 463، ومعجم مصطلحات الادب 531، والتكليات 710. ويقارن برأي الاصوليين في موسوعة

مصطلحات اصول الفقه عند المسلمين 1153/2. ويقارن ايضا بمصطلح اقوال ودلالته على التأليف وغير التأليف، أي

على المفرد والمركب. كتاب المقولات لأرسطو 4-6.

(5) قولهم أقاويل مؤلفة، معناه الألفاظ باعتبارها صوئا مسموعة دالة على معنى باعتبار التركيب بين اجزاء القول على

أساس التناسب والانسجام، الذي يفضي الى بناء معنى. راجع رسائل اخوان الصفا 1/332. واحصاء العلوم 60.

(6) رسائل اخوان الصفا 1/332. واحصاء العلوم 60.

(7) تهافت التهافت 24.

- 4 ثمة أقاويل تُشرح الأسماء، تسمى -بالمفهوم المنطقي الصرف- حدوداً. وإنما يلتصق بهذه الأقاويل: تحصيل معاني تلك الألفاظ متصورة بأجزائها، لئلا إذا ألفت حصل منها معنى معقول<sup>(1)</sup>.
- 5- إن الأقاويل، وضعها الأول وحقيقة فائدتها، أن تكون للمفهوم -ولم توضع للتسميع- ولا لجل المفهوم<sup>(2)</sup>.

أما في اصطلاح المتعرج:

فإن مصطلح أقاويل يدل على:

- 1- العبارات المولدة من أجزاء، قال السجلماسي: وتقرر أن الألفاظ والأقاويل، هي من هذا النوع الثاني، أي: ما قوامه من أجزاء فيه<sup>(3)</sup>.
- 2- الحد القائم، المعروف بالتنوع البلاغي. قال السجلماسي: وقال قوم: المطابقة هي جمعك بين الضدين في كلام أو بيت شعري، وقال قوم: هي ذكر الشيء وضده، وقال قوم: المطابقة هي أن تأتي بالكلمة مع ضدها وتحتليها مع نذرها، وهذه الأقاويل هي متقاربة وليس يخفى مقدار قوتها على مثاليها<sup>(4)</sup>.

### 3- المَقُول:

- القول: من أطلق<sup>(5)</sup>. وقد يطلق القول، على القول فيه، كما يطلق الذكر على المذكور<sup>(6)</sup>.
- وفي الاصطلاح الفلسفي العام، قد يعنى بمصطلح المَقُول، ما كان ملفوظاً به، كن دالاً أو غير دال<sup>(7)</sup>، واحداً أو كثيراً، أو واحداً وكثيراً معاً<sup>(8)</sup>.

(1) كتاب الحروف 170 للفارابي.

(2) السفسطة لابن سينا.

(3) المنزع البليغ 338.

(4) نفسه 375-76.

(5) مقاييس اللغة 5/42. وتراجع ملحة قول، في النسخ 1/572. والقاموس المحيط 3/604. والمصباح 2/1344.

(6) مفردات اراغب 464.

(7) كتاب الحروف للفارابي 64.

(8) الرسائل الفلسفية للكندي 132.



أما في اصطلاح المترج:

فإن مصطلح المقول تدل على: الملفوظ الاصطلاحي، الذي يطلق قصد الدلالة على مفهوم معين<sup>(1)</sup>. قال السجلحاسي: "... لأن قول جوهر المائلة ليس مقولاً عليه، مهما لم يكن اسم المثل مقولاً عليه. واسم المثل إنما هو مقول عليه، في ثاني حاله فقط<sup>(2)</sup>.

#### 4- المقولة:

في العرف اللغوي العام: المقولة ترد بمعنى: الملفوظ أي التي يتكلم بها<sup>(3)</sup>. قيل: والتاء للمبالغة، أو للتقل من الوصفية إلى الاسمية<sup>(4)</sup>. وعند المنطقيين، يدل لفظ المقولة على: الحمول<sup>(5)</sup> المعبر عن موجود ما، وهو الأمر الكلي. قيل: ورجى إطلاقها على المحمول: كونه اعمول في القضية، مقولاً على الموضوع<sup>(6)</sup>. ومن تخصيصاتهم الاصطلاحية، إطلاق المقولة على الجواهر والأعراض<sup>(7)</sup> في المنطق. ومن ذلك: المقولات العشر<sup>(8)</sup>.

(1) مترج البديع 220 و221 و229 و248. على سبيل التمثيل لا الخصر. وإذا كان السجلحاسي قد استعمل هذا المصطلح

ما يتيف عن 29 مرة، فذلك راجع إلى كون المترج نفسه هو مشروع لتسمية الأساليب، مع التصنيف.

(2) المترج البديع 248. ويقارن ب249 و220 و221.

(3) كشف اصطلاحات الفنون 2/ 1633. ويقارن بقول الفارابي في كتاب الحروف 62: كل معنى مقول تدل عليه لفظة ما بوصف به شيء من هذه المشار إليها، فإنما نسميه مقولاً.

(4) كشف التهاني 2/ 1633.

(5) المعجم الفلسفي 2/ 410. وكشف التهاني 2/ 1633.

(6) المعجم الفلسفي 2/ 410.

(7) كشف التهاني 2/.

(8) المترج البديع 395. ويقارن ب384. ثم يراجع قول ابن سينا: إنما نعلم أن المقولات متبينة، وأنه لا يصلح أن نحمل مقولتين معا على شيء واحد من الجنس، حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته، وفي الآخر على سبيل العرض. كتاب المقولات لابن سينا 156.

وفي اصطلاح المتزج:

يدل مصطلح المقولة على: الحمل الكلي المحدد لكيفية وجود الشيء قال: وأما في الشك الثاني، فإنه ليس يبعد، أن يكون الشيء في جنسين وفي مقولتين<sup>(1)</sup>.

## 5- المقولات العشر:

تدل كلمة مقولات، على المفاهيم<sup>(2)</sup>، أو على: الأجناس العالية التي تحيط بجميع الموجودات<sup>(3)</sup>، وعلها تتميز بكونها قابلة لضرب من التعريف الدقيق. ويكونها، أيضاً، مفيدة في تنظيم سلسلة من الأفكار أو من الوقائع.

وبالنسبة للفلاسفة فقد وصفوها بمجموعة من الخصائص المفهومية، يمكن تكييفها حسب تحديداتهم، منها:

- 1- أن المقولات كلها اعتبارات عقلية من حيث مقوليتها وعموليتها<sup>(4)</sup>.
- 2- لجميع المقولات حدود تدل على ماهياتها<sup>(5)</sup>.
- 3- تُنسب المقولات إلى الجوهر، لا من قبل أنه فعل لها، ... بل من قبل أنها قائمة به وهو موضوع لها. وبالجملة، فإنما يقال فيها: إنها موجودة، من قبل أنها أوصاف للموجود<sup>(6)</sup>.
- 4- إن كان الواحد والهوية جنساً يعم المقولات العشر: أي يقال عليها بتواطؤ، فلا يجب أن يكون للمقولات أصول، تبين بها بعضها بعضاً، في جميع طبائعها<sup>(7)</sup>.

(1) مفاتيح العلوم الانسانية 411. قال الفارابي: سميت المقولات مقولات، لأن كل واحد لها اجتماع لها: أن كان منطوقاً عليه بلفظ/ وكان محمولاً على شيء م/ مشار إليه محسوس/ وكان أول مقول يحصل إنما يحصل مقول محسوس/ كتاب الحروف للفارابي 64. المعجم الفلسفي 2/410. قال: أو المحمولات الأساسية التي يمكن إستدعا الى كل موضوع. ويقارن بقول ابن سينا: إن امورا عشرة (يشير الى المقولات) هي اجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسلماً. كتاب المقولات لابن سينا 6.

(2) المعجم الفلسفي/ م 2/410. قال: أو المحمولات الأساسية التي يمكن إستدعا الى كل موضوع. ويقارن بقول ابن سينا: إن امورا عشرة (يشير الى المقولات) هي اجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة، اعتقاداً موضوعاً مسلماً. كتاب المقولات لابن سينا/ م. 6.

(3) مفاتيح العلوم الانسانية/ م. 411.

(4) نفس 74.

(5) رسالة مابعد الطبيعة لابن رشد/ م. 69.

(6) تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد/ م. 305.

(7) نفس 226.

5: إن هذه المقولات، قد جمعت، عندهم: كل موجود من الجواهر والأعراض، وما كان وما يكون، ولا يقدر أحد أن يتوهم شيئاً خارجاً عن هذه الأجناس، وما تحتويه من الأنواع والأشخاص<sup>(1)</sup>. وفي بيئة المنطقيين<sup>(2)</sup> يصل عدد المقولات إلى عشرة: واحدة جوهر، والتسع الباقية عرض، وهي: الكم، والكيف، والمضاف، والأين، والمتى، والوضع، والملك، وأن يفعل، وأن يفعل.

وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح المقولات على: الكليات المنطقية العقلية المجردة، الدالة على كليات الوجود. قال السجلناسي: والوضع هو النوع السادس من الجنس الثاني المدهو العرض، من كتاب المقولات<sup>(3)</sup>. ولعن من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد أن هذا المصطلح يرد بقلّة واضحة<sup>(4)</sup>، من حيث العدد، أما من حيث المفهوم فإنه قويّ المحذور في أثناء كتاب المنزع؛ لأنه غالباً يستوفي به أجناس الصناعة الكاملة وأنواعها، على ضوء المقولات الأرسطية العشر.

(1) رسائل اخوان الصفا/ م. س 325/1.

(2) أولهم أرسطو ومن معه من المشايخ. يراجع مختار الرسائل لجابر بن حين/ م. س 428 ويقارن بتفسير ما بعد الطبيعة

لابن رشد/ م. س 557.

(3) المنزع البديع 338.

(4) نفسه 199-338-364.

## القضية

### (القضية الجدلية - القضية الجزئية - القضية الغشبية - القضية الشعرية)

أضاء الشيء: أحكامه وإمضاؤه والفراغ منه<sup>(1)</sup>. والقضية، من القضاء<sup>(2)</sup>.

وجمع معنى محصل اللفظ القضية فقول: هي كل قول مقطوع به<sup>(3)</sup>.

وكذلك: سميت بالقضية، كل مسألة فيها حكم جزم بات، ينفي أو يثبت أو قبول أو رد<sup>(4)</sup>.

ويتأمل استعمالات هذا المصطلح في بيئة الفلاسفة:

يمكن استخلاص مستويين متكاملين، لتعريف مفهومه:

- 1- القضية: وهي القول المركب الدال على خبر معين، سواء أقال على الحقيقة الواقعة أم لا. ولذلك وحذف بكونه قولاً جازماً<sup>(5)</sup>، وأنه: الخبر (... ) الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب<sup>(6)</sup>. ولعل تلك الزاوية من النظر بُنيت على إجمال في التصور<sup>(7)</sup>.

(1) السان 15/186، ويقارن بمقاييس اللغة 5/99.

(2) جبهة للغة 2/910.

(3) الكلبيات/م. ص 702. وكذلك نجد هذا التعريف في معجم الراسخ/م. ص 454، والمراجع أنه تعريف مستند لي بنكه على الخلق.

(4) المعبر في الحكمة/م. ص 2/180.

(5) الحدود الفلسفية للخوارزمي/م. ص 220. ومنطق الشرقيين لابن سينا/م. ص 60 ويقارن بالكلبيات/م. ص 702. وقياس للغاوي/م. ص 12.

(6) مقاصد الفلاسفة/م. ص 17 ويقارن بكتاب: قياس لغاوي/م. ص 70 و بالتعريفات/م. ص 201. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. ص 2/1325. والمعجم الفلسفي/م. ص 2/195.

(7) قال أبو حامد الغزالي: إلتام هذا القول (القضية) من جزئين: يسمي النحويون أحدهما مبتداً والآخر خبراً. ويسمي المتكلمون أحدهما موصوف والآخر صفة. ويسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر حكوماً. ويسمي للمنطقين أحدهما موضوعاً وهو الخبر عنه، والآخر محمولاً: وهو الخبر. كتاب محك النظر/م. ص 23.

- 2- القضية: هي كل قول فيه نسبة بين شيئين<sup>(1)</sup>. ولعله على أساس النظر الى مفهوم النسبة، انقسمت القضية -عند بعض المنطقيين- إلى أنواع<sup>(2)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

فقد ورد مصطلح القضية، والأعلى القول المركب من موضوع ومحمول، الدال على غير معين. قال السجلماسي: ونوع تركيب القول، هاهنا، من قيل تبدل الوضع فيه. أعني صيرورة الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، هو من قضيتين تشتركان في الجزئين: يكون موضوع إحدهما محمول الأخرى، ومحمول إحدهما موضوع الأخرى<sup>(3)</sup>.

## 2- القضية الجدلية:

في بيئة المنطقيين. يدل مصطلح الجدلية على قياس خطابي مؤلف من أقاويل مشهورة يلتصق بها الإنسان إذا كان سائلاً لإبطال أي جزء من جزئي النقيض<sup>(4)</sup>. واعتبر عندهم نافعاً في الرياضيات والمناظرة وعلوم الفلسفة<sup>(5)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح القضية الجدلية على التركيب الثري المؤلف من مقدمات مشهورة ومعترف بها من قبل الجمهور، بغض النظر عن ثولها على الصحة المنطقية. قال السجلماسي: القضية الشعرية إنما تؤخذ

(1) كتاب النجاة لابن سينا/ م. س 17.

(2) يلاحظ ان سبب الدين الأمدى لم يجعل لمصطلح القضية مكاناً ضمن حدوده الا وهو منعوتاً بنعت. وفي تقدير هذا البحث ان هذا آيل الى تفصيل اصناف النسبة بين الموضوع والمحمول في القضية. وقد يشرح هذا التخصص اكثر: تأمل موقع هذه الاضافات في القضايا ضمن كتاب الميّن حيث كانت تابعة لمصطلحي الموضوع والمحمول، وكأنه بعد قراؤه من تحديد مفهومهما، نزع الى تفكيك احتمالات النسب بينهما حين وشكلان قضية ما وهكذا نجد بعدهما: القضية الجمالية والمخصوصة والبهمة والكلية والجزئية والشرطية والمتصلة والفصلة والبسطة والعمدية والمعدولة والمروجة والمطلقة. كتاب الميّن للامدي/ م. س 323. ويقارن بالتعريفات/ م. س 201. وللعجم الفلسفي/ م. س 97/2-195. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 26/1325-26. والكليات/ م. س 13-712.

(3) المنزع الهنيئ/ م. س 386. ويقارن به 369. ونظر قوله: أن القضية التي موضوعها او محمولها اسم مشترك لضبا كثيرة لا قضية واحدة. نفسه 424.

(4) الجدول للفارسي/ م. س 14.

(5) الجدول لأرسطر/ م. س 472.

من حيث هي خيلة فقط، دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطبية من حيث الشهرة والإقناع فقط، دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه<sup>(1)</sup>.

### 3- القضية الجزئية:

في اصطلاح المنطقيين، هي: التي -بسبب اقتران لفظ بموضوعها، مبيِّن لكمية الحكم بالمحمول عليه<sup>(2)</sup> - لا نعم، مثل قولنا: بعض الناس كاتب، أو لا كل الناس كاتب<sup>(3)</sup>.

ولي اصطلاح المتزع:

دل مصطلح القضية الجزئية، على جزء من القول الثام، مفتقر إلى ، بعده. قال السجلماسي، بصدد حقيقة نوع القليل: وقد رسمه بأنه قضية كلية، تؤكد بها: قضية جزئية.

### 4- القضية الخطبية:

في اصطلاح المتزع<sup>(5)</sup>:

يبدل مصطلح القضية الخطبية على: التركيب الثري المؤلف من مقدمات مشهورة<sup>(6)</sup>، بقصد بها الإقناع الموجه إلى جمهور، بغض النظر عن توفرها على الصحة المنطقية. قال السجلماسي: القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي خيلة فقط دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطبية، من حيث الشهرة والإقناع فقط، دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه<sup>(7)</sup>.

(1) المنزع البديع/ م. ص 220.

(2) هذا التفصيل في كتاب المين للامدي/ م ص 323.

(3) الحدود الفلسفية لسقراط/ م. ص 221. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. ص 196/ 2. والكليات/ م. ص 712 وكشاف الاصطلاحات/ م. ص 1325-1326.

(4) المنزع البديع/ م. ص 312.

(5) براجع مفهوم الخطبية ضمن كشاف اصطلاحات الفنون 3/ 666.

(6) يقارن بقول البغدادي: تكون من الدلائل المشهورات ما هو اكتسابي برهاني، وما هو أولي عقلي، وتسمى قضية دائمة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها. المعتبر في الحكمة/ م ص 207.

(7) المنزع البديع/ م ص 220.

## 5- القضية الشعرية:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح القضية الشعرية على: القول المخيل، المقصود به التأثير على الجمهور تأثيراً نفسانياً، بغض النظر عن توافره على الصحة المنطقية. قال السجلداسي: القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي غيلة فقط دون نظر إلى صدقها أو عدم صدقها، كأخذ القضية الجدلية أو الخطئية، من حيث الشهرة والإتباع فقط، دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه<sup>(1)</sup>.

## المقدمة

(المقدمة الجزئية - المقدمة الشعرية - المقدمة الكبرى)

(المقدمة الكلية - المقدمة المختصرة الكاذبة)

في المقاييس: ألقاف والذال والميم، أصل صحيح يدل على سبق وزحف<sup>(1)</sup>، ثم يتفرع منه ما يقاربه<sup>(2)</sup>. فيقال: ألقدم: خلاف الحدث<sup>(3)</sup>. وألقدم والمقدمة: السابقة في الأمر<sup>(4)</sup>. كما يقولون: أقدم كل شيء، وقيدامه: أوله ومقدمته وصدرة<sup>(5)</sup>. والمقدمة: الناصية والجهة، أو ما استقبلك من الجهة والجبين<sup>(6)</sup>. وعلى ذلك سموا مقدمة كل شيء: أوله<sup>(7)</sup>، ومقدم الشيء: نقيض مؤخره<sup>(8)</sup>.

وعند أرسطو يدل مصطلح المقدمة على قول موجب شيئاً لشيء، أو سالب شيئاً من شيء<sup>(9)</sup>. وفي بيئة الفلاسفة الإسلاميين نجد لهذا المصطلح زوايا نظر فلسفية عامة ومنطقية خاصة:

1- المقدمة: وتدل دلالة فلسفية عامة، على: ما يتوقف عليه الشيء، سواء كان التوقف عقلياً أو حادياً أو جمعياً<sup>(10)</sup>.

(1) الرعف هو السبق، وعفه سبقه وتقدمه. ن هامش 1. في مقاييس اللغة 65/5.

(2) مقاييس اللغة 65/5.

(3) اللسان 12/465، والصحاح 2/1480. والقاموس المحيط 4/129. ومقاييس اللغة 5/65.

(4) اللسان 12/465، والصحاح 2/1480. ومقاييس اللغة 5/65. والقاموس المحيط 4/128.

(5) اللسان 12/467، والصحاح 2/1480. والقاموس المحيط 4/129. ومقاييس اللغة 5/66. وسمي البلاغة 496.

ويقارن بجمهرة اللغة 2/676، قال: "وقدم الجبل، انف يتقدم منه، وكذلك تقديم الجبل".

(6) اللسان 12/469. ومنه مقدمة الجبل. انظر جمهرة اللغة 2/675. ومقاييس اللغة 5/66. وسمي البلاغة 496.

والقاموس المحيط 4/129. والصحاح 2/1480.

(7) اللسان 12/469. والقاموس المحيط 4/129. وسمي البلاغة 496.

(8) اللسان 12/469.

(9) منطق أرسطو/ م. س 1/138.

(10) كشف اصطلاحات الفنون/ م س 2/1629. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 2/409، وفيه: أقدمات مباديء

الاستدلال، وتطلق على ما يتوقف عليه البحث، وعلى ما يجعل جزء لخاص أو على ما تتوقف عليه صحة الدليل.

وينظر في التعريفات/ م. س 255. والكليل/ م. س 869.



2- المقدمة: وتدلّ دلالة منطقية خاصة، على: قضية جعلت جزء قياس<sup>(1)</sup> أو حجة<sup>(2)</sup>.

ولعل من أبرز الخصائص المقرّنة بالمصطلح، عندهم، نجد:

- 1- أن المقدمة: قضية<sup>(4)</sup>، أي قول مركّب دال على خبر.
- 2- وكون المقدمة: قضية، فهي إما موجبة أو سالبة، وكلّ منهما، إما كلية وإما جزئية<sup>(5)</sup>.
- 3- وأقل ما ينظم منه المقدمة معنيان: أحدهما موضوع، والآخر: محمول<sup>(6)</sup>.
- 4- المقدمة إنما تورّد ليقرّر بها التصديق لا التصوير<sup>(7)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتعرج:

استعمل مصطلح دالاً على جزء قول مركّب، دال على حكم. قال السجلماسي، في نوع الاستظهار<sup>(8)</sup>. والفاعل هو قول مركّب من جزئيين فيه، أحدهما: يجري مجرى المقدمة، والآخر: يجري مجرى التكملة للمقدمة، بحيث يمكن استقلال القول، دون تلك التكملة<sup>(9)</sup>.

(1) قال الفارابي: 'المقدمة مثال بالعموم على كل قضية وعلى كل قول مجازم بالخاصة، كانت جزء قياس أو معدّة لأن تدخل جزء قياس أو نتيجة أو مطروبا، استعمالها الانسان فيما بينه وبين نفسه، أو استعمالها في مخاطبة غيره. الجدل للفارابي / م. ص 63. ويقارن بالقياس لابن سينا / م. ص 19.

(2) كشف اصطلاحات الفنون / م. ص 1629 / 2. ويقارن بالحدود الفلسفية للخوارزمي / م. ص 221. وكتاب اللين للامدي / م. ص 329. والمعجم الفلسفي / م. ص 409 / 2.

(3) الجدل لابن سينا / م. ص 53.

(4) نفسه 53.

(5) الرد على المتطهين / م. ص 32.

(6) معيار العلم للغزالي / م. ص 132. ويقارن بالقياس لابن رشد / م. ص 139.

(7) البرهان لابن سينا / م. ص 59.

(8) المتعرج البديع / م. ص 308.

(9) نفسه 308. ويقارن ب 311.

## 2- المقدمة الجزئية :

إذا كان الجزئي، عند أرسطو، هو: ما قيل على بعض الشيء<sup>(1)</sup>، فإن المقدمة الجزئية، عند المنطقيين، هي ما أُسندت الصفة فيها لجزء من الموصوف. قالوا: المقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع، إذ ليس بموجود لبعضه، أو ليس بموجود لكله<sup>(2)</sup>.  
وفي اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح المقدمة الجزئية على جزء القول البرهاني المركب الذي هو جزء القياس. قال السجلماسي: وينبغي أن نعلم أن الحذف يقع كثيرا في الجزء الأول الذي يجري مجرى الوضع وهو المذيل، لأن نسبته في القول نسبة المقدمة الجزئية في القياس<sup>(3)</sup>.

## 3- المقدمة الشعرية :

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح المقدمة الشعرية على القول الشعري المركب تركيبا تخيلا، يؤدي إلى ضرب من التأثير في المتلقي واستفزازه. قال السجلماسي: ولما كانت المقدمة الشعرية إنما ناشئها من حيث التخييل والاستفزاز فقط - كما تقدم لنا من قبل - وكان القول المخترع المتيقن كلبه أعظم تخيلا وأكثر استفزازا... كانت مقدمة القول الشعري أكذب، كانت أعظم تخيلا...<sup>(4)</sup>.

## 4- المقدمة الكبرى :

في بيئة المنطقيين يدل مصطلح المقدمة الكبرى على التأليف المحمول على النتيجة في قضية معينة. قيل: 'سمي' الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدمة كبرى<sup>(5)</sup>.

(1) منطق أرسطو/ م. ص 1/ 139

(2) القيس لابن زرعة/ م. ص 107.

(3) المنزع البسيط 321.

(4) نفسه 252.

(5) معيار العلم/ م ص 133

وفي اصطلاح المتزع:

يدل مصطلح المقدمة الكبرى على: التأليف البرهاني المركب توكيها كلياً، ينطوي به، في القياس، على التأليف الجزئي المخصص. قال السجلماسي: "... نسبته في القول، نسبة المقدمة الجزئية من القياس، وقد تُحذف وتبقى الكبرى لانطوائها عليها<sup>(1)</sup>.

## 5- المقدمة الكلية:

إن المقدمة الكلية، عند المنطقيين، هي: مبدأ القياس<sup>(2)</sup>، إذ الكلي هو ما قيل على كل شيء أو لم يقل على واحد منه<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح المتزع:

يدل مصطلح المقدمة الكلية على التأليف البرهاني المقول على الكل، المشكل لعمود القياس. قال السجلماسي: التلذيل (...) جنس متوسط تحته نوعان: أحدهما: بسيط، والثاني: مركب، وذلك إما أن يرد الجزء منه (الذي هو حجة الوضع والبيان له) في صورة مقدمة كلية كبرى، في شكل قياس حملي بالقوة يعطي-في الجزء منه الذي يجري مجرى الوضع-البيان والتصديق من جهة انطواء المقدمة الكلية على المقول على الكل، الذي هو عمود القياس<sup>(4)</sup>.

## 6- المقدمة المخترعة الكاذبة:

في اصطلاح المتزع:

يدل مصطلح المقدمة المخترعة الكاذبة على التأليف الشعري المخيل، المتضمن لمضامين مجازية بدیعة غير حقيقية. قال السجلماسي: المجاز... وقول جرره هو القول المستفز للنفس المتيقن كذبه، المركب من مقدمات خترعة كاذبة تخيل أمورا وتحاكي أقوالا...<sup>(5)</sup>.

(1) المتزع البديع / م، س 321.

(2) البرهان لأرسطو / م، س 392.

(3) منطق أرسطو / م، س 139/1.

(4) المتزع البديع / م، س 312.

(5) المتزع البديع / م، س 252.

## المَوْضُوع

### (المَوْضُوعُ الجُمهُورِي - الوَضْعُ)

#### 1- الوَضْعُ:

أصل مادة، وَضَعَ<sup>(1)</sup>: الخَفَضُ<sup>(2)</sup>.

وَوَضَعَ الشيء في المكان، إذا أثبت فيه<sup>(3)</sup>. ومن مجازاتهم: في استعمال هذا اللفظ: وَضَعَ الشيء، وَضَعًا: اختَلَفَهُ<sup>(4)</sup>. كما يردُّ في الاستعمال، بمعنى الإيجاد والخلق<sup>(5)</sup>.

وفي الاصطلاح العام، يَدُلُّ لفظ الوَضْعُ على تخصيص شيء بشيء<sup>(6)</sup>. وذلك كتخصيص اللفظ

بالمعنى<sup>(7)</sup>.

(1) يقال: وضع الشيء من يده يضعه وضعاً وموضِعاً وموضِعها، بضم، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول. يراجع: م. الصحاح 726.

(2) مقاييس اللغة 6/117.

(3) لسان العرب 8/399.

(4) لسان 8/397. ويقارن بالقاموس المحيط 3/125، وفيه: 'الاحاديث الموضوعة': للمختلفة. وينظر في أساس البلاغة 680.

(5) مفردات الراهب 598. ويقارن بـ أساس البلاغة 680، وفيه: 'هو من وَضَعَ اللغة والصحة'.

(6) رمى المطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني: التعريفات/ م. ص 280.

(7) أي جعله على معناه دليلة. الكلبيات/ م. ص 934.

أما في اصطلاح المتطيقين، فالوضع هو: كون الشيء<sup>(1)</sup>. وهو عبارة عن حالة وجودية<sup>(2)</sup> تحصل له<sup>(3)</sup> بسبب نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه<sup>(4)</sup> وقد تكون هذه النسبة بنوية داخلية<sup>(5)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المنزع:

يدل مصطلح الوضع على:

- 1- تخصيص لفظ بمعنى معين يدل عليه في تركيب القول قال السجلماسي: ينبغي إذا أن يكون قولهم: فإذا زاد أحدهما على حده انقلب إلى ضده ناقص العبارة، وتامه أن يقال: انعكاسا وضعبا لا ذاتيا لغرض ما من أغراض الناطق (...). فمن قبل ذلك سأغطم وضع المعاني المتقابلة بعضها موضع بعض، والألفاظ والأقوال الموضوعية للمقابلين كذلك مع حفظ أصل الوضع والإعصام به<sup>(6)</sup>.
- 2- هيئة منطقية مخصوصة في التركيب، تنتج عن ضرب من التناسب التبادلي بين أجزاء القول، أو القياس<sup>(7)</sup>. قال السجلماسي: الرصف هو (تركيب القول)، والقول المركب من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، واقتضاء بعضها وترتيب لبعض. وحاصل هذا الجنس هو وضع في القول. والوضع هو النوع السادس من الجنس الثاني المدعو العرض، من كتاب المقولات، وقد تقرر هنالك أنه -أعني الوضع- إما أن يكون للشيء بالإضافة إلى ذاته: كالأجزاء للإنسان، فإنه لو لم يكن جنس غيره لكان وضع أجزائه معقولا. وإما إن يكون له بالإضافة إلى شيء آخر، وأنه لا يمكن أن يكون للشيء وضع بالإضافة، ما لم يكن له وضع بذاته. والوضع بالمعنى الأول هو الموجود للفظ والقول مطلقا، وبالمعنى الأول والثاني معا هو الموجود للقول في هذا الجنس<sup>(8)</sup>.

- (1) وهو واحد المقولات العشر التي وضعها أرسطوطاليس في كتابه «مطيغورياس»، ومعناها في اليونانية: المقولات. وهي: الجوهر والكم والكيف والأضافة ومعنى واين والوضع واه «بعض المناطقة يسميها ذوك وينفعل ويقعل». الحدود الفلسفية للخوارزمي/م. س 218. وقال ابن سينا في كتاب النجاة نقلا عن أرسطو: هو كون الجسم. بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة. المعجم الفلسفي/م. س 2/576.
- (2) الميكن/م س 376. وجاء الحد في كتاب التعريفات 280 بلفظ «هيئة هارضية». وكذلك في الكلبيات/م. س 934. وكشاف التهاني/م س 2/1794.
- (3) الضمير يعود على لفظ الشيء، لكن الأندلي استعمال، كابين سينا وأرسطو لفظ الجسم. يراجع الميكن للأندلي/م. س 376. واشتريقات/م. س 281. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. س 2/1794.
- (4) الميكن للأندلي/م س 376.
- (5) ولعلها نسبة ثانية، وهي نسبة أجزاء الشيء إلى بعضها البعض. التعريفات/م. س 281. وكشاف التهاني/م. س 2/1794-95.
- (6) المنزع البديع/م. س 292-293. ويقارن ب 304-305.
- (7) نفسه ب 196-197.
- (8) نفسه 337-338.

## 2 الموضوع:

- في اصطلاح الفلاسفة، يدلّ مصطلح الموضوع على معانٍ، لعلها تنحصر بين عموم وخصوص:
- 1- الموضوع: ويدلّ دلالة فلسفية عامة، على، الشيء الموجود في العالم الخارجي، وهو ما ندركه بالحواس، ونصوره ثابتاً ومستقراً، ومستقلاً عن رغائبنا، ويقابله الذات<sup>(1)</sup>
  - 2- الموضوع: ويدلّ دلالة منطقية خاصة. وهما هنا، نعثر عندهم على مفهومين.
- 1-2: مفهوم مقابل للمحمول، وهو عبارة عما يحكم عليه بشيء آخر، أنه هو، أو ليس هو<sup>(2)</sup>.
- 2-2: موضوع العرضي: ومفهومه مقابل في إحدى جهاته<sup>(3)</sup> - للجوهر. وهو عبارة عن المحلّ المقوم بذاته، لما يحلّ فيه<sup>(4)</sup>.

أما في اصطلاح المتزج:

لفرّد مصطلح الموضوع دالاً على:

- 1- محلّ تكون الوصف في القضية الخبرية، بحيث يمكن الحكم عليه بتلك الصفة حكماً يميّز حاله الوجودية العامة. وهذا في المنطق يقابل مصطلح: المحمول. قال السجستاني: وبالمجمل، هو أن يكون المحمول ليس في طبيعته أن يصدّق على الموضوع، وليس في طبيعة الموضوع - ولا في وقت ولا على جهة - أن يصدّق عليه المحمول، لكن إذا حيل عليه، وأنزل خبراً عنه، وتغيّر وصفاً له لفصله المبالغة...<sup>(5)</sup>.
- 2- مضمون الشيء ومدار دلالة. قال السجستاني: وكذلك - كما قلنا -: رُبّ، التي موضوعها في أصل وضعها، التقليل. ثمّ يعرض لها في العبارة المجازية معنى التكتير...<sup>(6)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي / م. س 2/ 446. ويقارن بالحدود الفلسفية للخوارزمي / م. س 243 قال: هو كل شيء من شأنه أن يكون له مكان ما...". وينظر نفس الكلام في الحدود للقرطبي / م. س 292.

(2) كتاب البين للامدي / م. س 322. ويقارن بالحدود الفلسفية للخوارزمي / م. س 245. والحدود للقرطبي / م. س 292.

(3) والمعجم الفلسفي / م. س 2/ 447. وكشاف اصطلاحات الفنون / م. س 2/ 1670.

(4) قال الامدي: سواء كان ذلك محلّ جوهر، كالخمس بالنسبة للحركة، أو عرفياً، بالنسبة إلى السرعة والبطء... كتاب البين / م. س 323.

(5) كتاب البين للامدي / م. س 323. ويقارن بالحدود الفلسفية للخوارزمي / م. س 245. والحدود للقرطبي / م. س 292.

(6) والمعجم الفلسفي / م. س 2/ 447. وكشاف اصطلاحات الفنون / م. س 2/ 1970.

(7) المتزج، البديع / م. س 273-74. ويقارن ب 369 و 424.

(8) نفسه 307. ويقارن ب 244 و 262 و 290.

## 2- الموضوع الجمهوري:

في اصطلاح المترج:

بذلك مصطلح الموضوع الجمهوري على: المعنى اللغوي العام المُضمَّن في لفظ معين، المنتشر بالاستعمال في جمهور اللسان. قال السجلماسي: والاستعارة مثال أول من استعار العارية: مصوغ لأسد موضوعات الاستعارة، وهو الطلب هاهنا، فهذا هو موضوعها الجمهوري<sup>(1)</sup>

---

(1) نفسه 235.

## المَحْمُولُ (الْحَمْلُ)

### 1- الحَمْلُ:

الحَمْلُ<sup>(١)</sup>، في اللغة: معنى واحدٌ اعتُبرَ في أشياء كثيرة، فُسِّرَ بين لفظيه في فعلٍ، ولُزِقَ بين كثيرٍ منها في مصابيحها<sup>(٢)</sup>.

يقال: حَمَلَ الشيءَ يحمله حملاً وحملاً، فهو مُحْمَلٌ<sup>(٣)</sup>. والحَمْلُ، بالفتح: ما كان في بطنٍ أو على شجرة<sup>(٤)</sup>، في حين أن الحَمْلَ، بالكسر، هو ما كان على رأسٍ أو ظهرٍ<sup>(٥)</sup>.

ثم استقر الاصطلاح من لفظ الحَمْلُ، على دلالة مؤداه: حَمَلَ الشيءَ على الشيءِ: إلحاقه به في حكمه، أو هو نسبة أمرٍ إلى آخرٍ إيجاباً أو سلباً<sup>(٦)</sup>.

أما في اصطلاح الفلاسفة:

فقد اختلفوا في تفسير الحَمْلِ، ف قيل: هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية. وقيل: هو اتحاد المتغايرين في المفهوم اتحاداً بالذات أو بالعرض. وقيل: هو اتحاد القهوتين المتغايرتين بحسب الوجود حقيقة أو تقدير<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر في مادة 'حمل' ضمن اللسان 11/174-182. وأساس البلاغة 142. ويقارن بالكلية 378. ويختصر الصحاح 155.

(٢) مفردات الراغب 147. ويقارن بمقاييس اللغة 2/106.

(٣) اللسان 11/174. والقاموس المحيط 3/494. والحَمْلُ: لسحاب الكثير الماء لكونه حاملاً للماء، والحَمْلُ ما يحمله السيل. كما يقال حمالة الخطيب كتابة عن الثمام، وقيل: فلان يحمل الخطيب الرطب، أي: يَئِمُّ. مفردات الراغب/م. س 148.

(٤) الكلبيات/م. س 378. والمقاييس 2/106. وجهرة اللغة 1/566. ومفردات الراغب/م. س 148.

(٥) الكلبيات/م. س 378. واللسان 11/174. والمقاييس 2/106. وجهرة اللغة 1/566. ثم يقرن بمفردات الراغب/م. س 148.

(٦) المعجم الفلسفي/م. س 1/498. وينظر اصطلاح البلاغيين <حمل اللفظ على اللفظ> في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/م. س 476. والمعجم المتفصل في علوم البلاغة/م. س 551. ويقارن بما عند علماء الأصول، قالوا: هو اعتقاد السامع مراد التكلم. مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/م. س 1/627.

(٧) المعجم الفلسفي/م. س 1/498.



لكن أبرز ما عرفوا به هذا المصطلح، على الأرجح، قولهم: هو: إضافة المعنى المحمول إلى موضوعه<sup>(1)</sup> وأعتبره بقياسه عند اللّذهن<sup>(2)</sup>.

بيد أن استقراء استعمالاتهم وزوايا نظرهم، إلى مفهوم مصطلح الحمل، أفضى إلى استنتاج ضربتين منه<sup>(3)</sup>:

الأول: "حملُ المواطأة: وهو أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة"<sup>(4)</sup>. وعندهم، أن: "حملُ شيءٍ على شيءٍ، يُحملُ على وجهين: إما حملٌ على الجري الطبيعي، وإما عكس"<sup>(5)</sup>.

الثاني: "حملُ الاشتقاق: وهو أن لا يكون الشيء متحملاً على الموضوع بالحقيقة، بل يُنسب إليه، كالبيان بالنسبة إلى الإنسان"<sup>(6)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المتعرج:

لإن مصطلح الحمل يدل على التركيب المؤلف من الموضوع والحمول، أو الصفة والموصوف. قال لسجلماسي، في نوع من أسلوب التشبيه<sup>(7)</sup>: "وذلك أن يؤخذ الشيء الذي يؤم تشبيهه وتخييل أمر فيه، فيجعل في الحمل، فقط جزءاً أصغراً من القول، ويؤخذ الأمر الذي يؤم تخييل في الشيء، وتشبيه الشيء به، فيجعل في الحمل، فقط جزءاً أولاً من القول..."<sup>(8)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتعرج، ما وجد مستعملاً لدى السجلماسي لبيان:

1- أن حمل جنس على جنس، محتج من زاوية نظر المنطق القديم. قال السجلماسي: "وقد تقرر في الصناعات النظرية أن الأجناس العالية، ليس يحمل بعضها على بعض، ولا يدخل بعضها، ولا يترتب تحت بعض، لتقابل الطبيعتين والحقيقتين الذاتيتين وقولتي الجوهر وتباينهما، ولأنه ليس أن يترتب أحدهما تحت الآخر، وأن يحمل أحدهما على الآخر، بأولى من دخول الآخر تحته وحمله عليه"<sup>(9)</sup>.

(1) المعتبر في الحكمة للفيلسوف 13. ويقدر بكتاب الاقلاظ للفارابي 62.

(2) المعتبر في الحكمة / م. س 2/ 13. ويقارن ب كشف اصطلاحات الفنون / م. س 1/ 716.

(3) ينظر تقسيم آخر في كشف اصطلاحات الفنون / م. س 1/ 716. والمعجم الفلسفي / م. س 1/ 498.

(4) المعجم الفلسفي / م. س 1/ 499. ويقارن بالمدخل من منطق الشفاء لابن سينا / م. س 28. ومفاتيح العلوم الانسانية / م. س 178.

(5) تفسير ما بعد الطبيعة / م. س 1009.

(6) المعجم الفلسفي / م. س 1/ 499. ويقدر بالتعريفات 105.

(7) هو "الجري على غير الجري الطبيعي" المنزع البديع / م س 227.

(8) نفسه 229-230.

(9) نفسه 289.

2- يبدأ أن حمل جنس على أنواعه شيء بديهي من زاوية نظر نفس المنطق. قال السجلماسي، عن جنس: الظاهرة: ويتبين أن تقدم الفحص أولاً في هذا الجنس عن المزاينة والمواطاة هل يمكن إرفاقهما إلى جنس واحد يعمهما ويحمل عليهما حملاً تعرف به ماميتهما ويتركبان في جوهره المشترك لهما<sup>(1)</sup>.

## 2- المحمول:

المحمول في الاصطلاح العام، يسمى به: الأمر في الدّهن<sup>(2)</sup>، مطلباً. لكن دلالة تخرج إلى ضربين من التخصيص حين استعماله في بيئة المنطقين الإسلاميين<sup>(3)</sup>؛ وذلك بدلالة على: ما يحكم به<sup>(4)</sup> على شيء آخر: أنه هو، أو ليس هو<sup>(5)</sup>.

## أما في اصطلاح المترجم:

فلإننا نجد استعمالات هذا المصطلح ترد بدلاتين:

1- المحمول: وهو الصفة الدالة على جزء القضية، المحكوم بها على موضوعها<sup>(6)</sup>. قال السجلماسي في معرض تعريفه لنوع القول: وبالجملة هو أن يكون المحمول ليس في طبيعته أن يصدق على الموضوع، وليس في طبيعة الموضوع -ولا في وقت ولا على جهة- أن يصدق عليه المحمول<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 364.

(2) تعريفات/م. ص 234.

(3) يتبرأ هذا المصطلح مكاناً حيويًا في سلم الحدود عند الامدي، حيث يفسده مباشرة بعد اقسام الحد والتي هي: الحد الحقيقي -الحد برسمي -الحد اللغوي. ثم يأتي حد الموضوع، ومن بعده مباشرة حد المحمول. كتاب الميزان/م. ص 320-322. ويقارن بحدود الفلسفة للخوارزمي/م. ص 216.

(4) في المعجم اعلسفي/م. ص 357/2: هو المحكوم به في لقضية الخمية دون الشرطية. أما في الشرطية فيسمى ثانياً. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/م. ص 1490/2، وفي الشرطية يسمى مقدماتاً.

(5) الميزان/م. ص 322. قال يعرف مصطلح لنوع الموضوع الذي يقابل مصطلح المحمول: وما الموضوع فهو ما يحكم عليه بشيء آخراته هو أو ليس هو. ويقارن بالمعجم الفلسفي/م. ص 357/2. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. ص 1490/2.

(6) قوله: أن القضية التي موضوعها أو عمومها لهم مشترك قضايا كثيرة؛ لا قضية واحدة يؤدي هذا المعنى. ينظر المترجم البديع/م. ص 424. ويقارن بـ 369-386.

(7) نفسه 273-74.

- 2- المحمول: وهذه دلالة خاصة على: الكلي<sup>(1)</sup> الذات على جوهر الجنس. قال السجلماسي: فإنه يؤمن أن يكون الحكم من حيث الكلي البسيط المحمول على الشيء من طريق ماهو، وهو: الجنس<sup>(2)</sup>. وبهذه الدلالة، استعمال مصطلح المحمول، عند السجلماسي، مقصوداً به: الجنس العالي الذي يُحمّل على أنواعه<sup>(3)</sup>.

(1) يراجع مفهوم الكلي، ضمن معجم المصطلحات المنطقية المندرسة/2399... ويراجع قول الفارابي: المحمول الذي يشابه به شيان أو أكثر، يسمى المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان. للدخل للفارابي/م. س60.

(2) المنزع البسيط/م. س408.

(3) نفسه262. ولذلك وثاق كفة الاستعمالات، يُستنتج في هذا السياق أن مصطلح المحمول باعتباره كلياً: يراد قرينة للكلام عن أي جنس عال من الاجتناس العالية العشرة التي وثب بها السجلماسي أقسام الصناعة الكاملة. ويمكن التعميل لقط بنص واحد به حيث يقول مثلاً حول جنس الأيحلز: وأسم الأيحلز هو سم لمحمول يشابه به شيء شيئاً في جوهر مشترك لهما، محمول هبهما من طريق ما هو: حمل تعريف للماهية، والمحمول كذلك هو الجنس. المنزع البسيط/م. س182. ويقارن به220، 340 و414 و430 و456. ثم يقارن هذا المفهوم بقول الفارابي: الذي يشابه به شيان في جوهر هبهما، هو المحمول من طريق ماهو. المدخل للفارابي/م. س60.

الفرع الثامن  
في تصوّر المفرد وكمّياته



## الجزئي

### (الجزئية - الجزئيات - جزئيات البلاغة)

### (الجزء - الجزء البسيط - الجزء المتوسط - الجزء المركب - الجزء المقرد)

#### 1- الجزء:

أصل مادة جزأ: الاكتفاء بالشيء<sup>(1)</sup>. يقال: أجزأت بالقليل عن الكثير<sup>(2)</sup>، وجزأ الإبلُ مَجْزَأً وجزأه: اكتفى بالبلل عن شرب الماء<sup>(3)</sup>. والجزء - والجزء - هو: البعض<sup>(4)</sup>، وهو الطائفة من الشيء<sup>(5)</sup>. وهو: ما يُتَقَرَّبُ به جُمْلَتُهُ، كاجزاء السفينة<sup>(6)</sup>. ومنه عزلوا التجزؤ، فقالوا: هو أن يفترق أبعاض الشيء بعضها عن بعض، بالكسبة<sup>(7)</sup>. ولعل لذلك جُعِلَ الجزء عند ابن البناء غير مستقل الوجود عن الكل؛ قال: الكل يثبت به الجزء، ولا يثبت بالجزء الكل<sup>(8)</sup>.

وأما في اصطلاح الفلاسفة، فإن لفظ الجزء له دالتان، عامة وخاصة:

- 1- الدلالة العامة: الجزء، هو: ما يتركب الشيء منه ومن غيره، سواء كان موجوداً في الخارج أو في العقل<sup>(9)</sup>.
- 2- الدلالة الخاصة: الجزء، الذي لا يتجزأ، وهو: جوهر ذو وضع، ولا يقبل القسمة، وتتألف الأجسام من آحاده، بانضمام بعضها إلى بعض<sup>(10)</sup>.

(1) مقاييس اللغة/1/455.

(2) أساس البلاغة/91. ويقارن بمقاييس اللغة/1/455. والقاموس المحيط/1/9. ومفردات الراغب/105.

(3) مفردات الراغب/105. وجمهرة اللغة/2/1040.

(4) اللسان/1/45. وفيه ايضاً: الجزء في كلام العرب: النصيب، وجمعه أجزاء. ويقارن بالقاموس المحيط/1/9.

(5) مقاييس اللغة/1/455.

(6) مفردات الراغب/م. س. 105.

(7) الكليات/م. س. 311.

(8) شرح رسالة الكليات/م. س. 38.

(9) المعجم الفلسفي/1/400. وكشاف اصطلاحات الفنون/1/558. قال: كالأجناس والفصول فإنهما من الأجزاء العقلية.

وينظر تهافت التهافت لابن رشد/35.

(10) المعجم الفلسفي/1/400. وكشاف اصطلاحات الفنون/1/558. قال: أسمى بالجوهر فرداً.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

فقد استعمل مصطلح 'الجزء'، دالاً على: 'العنصر الفرد المتناهي، الذي يتركب الشيء من مفرداته، المكوّنة لِكُلِّه'. وما قاله السجلماسي بهذه الدلالة: 'المساواة... قول مركب من أجزاء...'<sup>(1)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، عندنا، نجد:

1- أن مصطلح 'الجزء' يطلق أحياناً، على أحد متعلقات الشيء ولوازمه، التي تسهم في تشكيل مَلْمَعٍ من ملاحه في التعريف. قال السجلماسي: يُسمّى لشيء باسم لأفله، عند الجمهور، أو غايته، أو جزئه، أو عرض من أعرافه.

2 أنه استعمل أيضاً في سياق تحليل خصائص لعبارة البلاغية، باعتبارها قياساً منطقياً، متكوّناً من أجزاء، مرتبطة بعلاقات خاصة.

3- هذا الاستعمال المفهومي في كتاب المنزع، له غايات تستشرف أفق البناء المصطلحي الدلالي للأساليب. لعل أظورها، هنا، أفق بناء تصور مفهومي منطقي عن المصطلح الذي يعرفه، مما يجعل مشروع كتابه 'المنزع البديع' مرتبطاً بقضايا الاصطلاح والتعريف<sup>(2)</sup>، بقدر ارتباطه بقضايا الأسلوب العربي، أو لعله بقضايا الاصطلاح والتعريف أكثر ارتباطاً.

1-1: الجزء البسيط<sup>(3)</sup>:

في اصطلاح المنزع:

يبدل مصطلح 'الجزء البسيط' على: 'العنصر اللفظي المكوّن للقول التام'<sup>(4)</sup>، سواء كان مفرداً أو مركباً. قال السجلماسي: أول جزء يلفظ في التحليل فهو الجزء الأول البسيط. أما أوليته فلغاؤه التحليل أولاً، وأما بساطته فبقياسه إلى الجملة المحللة، إذ كانت أقل تركيباً، وما بعد ذلك من الأجزاء فهي بساطة ثوان<sup>(5)</sup>.

(1) المنزع البديع 183.

(2) وفي هذا السياق، استعمل هذا المصطلح في كافة التعاريف والتحديدات التي يفتاها السجلماسي حول الأنواع البلاغية التي تصف تحت صنف القول المركب من جزئين أو أجزاء، وهو الكثير. نرى على سبيل المثال: 'المنزع البديع 181-183-185-186-187-188-195-201-227-273'.

(3) يراجع مفهوم البسيط ضمن معجم الألفاظ الفلسفية العامة 377/2.

(4) يقارن بالمنزع البديع 341، قال: 'والبساط الأول والبساط الثاني مقولة على أجزاء القول الدم للمركب من أجزاء فيه آخر. وأجزاء القول المركب هذا النحو من التركيب هي: إما اللفاظ المفردة... وإما الألفاظ المركبة

(5) نفسه 343.

## 1-2: الجزء المتوسط:

في اصطلاح المنزع:

يُعد مصطلح الجزء المتوسط على: العنصر الصوري المجرد، المسهم في تكوين الشيء التام، والذي يعتمد مرتبة وسطى بين المفرد والمركب، قال السجلداسي: الأسطقات يقال فيها بسائط أول، إذ كانت أبسط ما منه تركيب البدن وأول. والآلية<sup>(1)</sup> يقال فيها بسائط ثوان من قبل أنها أقل تركيباً من جملة البدن وثانية عن الأسطقات، والأجزاء المتوسطة بينهما يقال فيها أول وثوان بالقياس والإضافة<sup>(2)</sup>.

## 1-3: الجزء المركب<sup>(3)</sup>:

في اصطلاح المنزع:

يُعد مصطلح الجزء المركب على: القول المركب توكيها يجعله جزءاً من القول التام. قال السجلداسي: الأيغال... قول مركب من جزئين مركبين أو في حكم المركبين: أحدهما: هو الثاني لمزيد معنى في الأول على وجه الاجتماع، بحيث يمكن استقلاله بنفسه...<sup>(4)</sup>.

## 1-4: الجزء المفرد:

في اصطلاح المنزع:

يُعد مصطلح الجزء المفرد على: اللفظ المفرد الدال على المعنى المفرد، الذي يمثل أقل ما منه يتكون القول وإليه ينحل. قال السجلداسي: يُقال للالفاظ المفردة (لا بما هي جزء من قول ما، لكن بما هي جزء من القول التام): بسائط أول. وللالفاظ المركبة تركيب تقييد واشتراط، بسائط ثوان. أما بساطتها فبقياسها إلى ما هي جزء منه وهو القول التام؛ إذ كانت أقل تركيباً منه، وأما ثنيتها فبقياسها إلى الأجزاء المفردة إذ كانت ثانية عنها في التركيب<sup>(5)</sup>.

(1) «قصد: الأعضاء الآلية يقارن بالمنزع البديع 342، قال: ثم تركيب من الخلط الأعضاء المتشابهة الأجزاء، ثم التشابه الأجزاء تركيب منها الأعصر الآلية».

(2) نفسه 342.

(3) راجع مفهوم المركب فمن معجم المصطلحات المنطقية 458/2.

(4) المنزع البديع 321، ويقارن ب 340.

(5) نفسه 341-342.



## 2- الجزئي:

هذا اللفظ عبارة عن مصطلح منطقي، منسوب لفظاً إلى مصطلح الجزء<sup>(1)</sup>، بيد أنه مفترق عندهم عنه دلالة<sup>(2)</sup>. ومن قبل وضعه أرسطو مقبلاً مفهوماً لمصطلح الكلّي. قال: أعتي بقولي كلاً؛ ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد. وأعتي بقولي جزئياً؛ ما ليس ذلك من شأنه؛ ومثال ذلك أن قولنا: إنسان من المعاني الكلية، وقولي: زيد من الجزئيات<sup>(3)</sup>.

وفي بيئة المنطقين الإسلاميين، صنّف قريمن الحدود المنطقية الكبرى، باعتباره صفة نسبية تعرض لمتممات الأذهان وموجودات الأعيان في الأذهان، دون الأعيان<sup>(4)</sup>. وهذا يقابل، عندهم مفهوم الكلّي<sup>(5)</sup>.

وحده سيف الدين الأودي، ضمن حدوده الفلسفية، بتعريف مفاده أنه: عبارة عن (لفظ) ما، مفهومه غير صالح لأن يشترك فيه كثيرون: كزيد وعمر<sup>(6)</sup>.

بيد أنه يطلق عندهم، بخصوص وعموم:

1- المعنى الخاص: ويتجسد بالجزئي الحقيقي، وهو: كون المفهوم بحيث، يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه<sup>(7)</sup>.

2- المعنى العام. ويتجسد بالجزئي الإضافي، وهو كون المفهوم مُندرجاً في كل أصم منه، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان<sup>(8)</sup>.

ومن خصائص الجزئي، عندهم، أيضاً:

1- أنه بناء والكلّي أساسي. قال أبو حامد الغزالي: الكلّي لا يذ أن يكون أولاً، حتى يكون الجزئي<sup>(9)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 400.

(2) يقارن بإشارة ابن البناء المراكشي في شرح رسالة الكلّيات/ م. س 38، قال: 'ومن المواضع المنطقات أيضاً التباس الكلّي بالكل، والجزئي بالجزء...'

(3) منطق أرسطو/ م. س 1/ 105.

(4) المعتبر في الحكمة/ م. س 2/ 13.

(5) يقارن بموازات ابن البناء بين الكلّي والجزئي في شرح رسالة الكلّيات/ م. س 36-39.

(6) كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمكلمين/ م. س 318-319.

(7) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 400.

(8) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 401. ويقارن بكتاب المبين للأودي/ م. س 319.

(9) مقاصد الفلاسفة/ م. س 9.

2- أله لا يحمل على جزئي آخر. قال الطوسي: 'إن الجزئي، من حيث هو جزئي، لا يحمل على جزئي آخر إلا في اللفظ'<sup>(1)</sup>.

3- أن مفهومه لا يستغني في وجوده عن مفهوم الكلّي. قال ابن البناء: 'يكون الجزئي مركباً في الفهم من الكلّي والمشتخصات التي بها تُعيّن، كان الكلّي داخلاً في مفهوم الجزئي دخولاً به قوامه'<sup>(2)</sup>.

وأما في اصطلاح المنزع:

لأن مصطلح الجزئي، دلّ على أحد خصائص الشيء الجوهرية، التي تفصل حقيقته التمثيلية عن باقي أشباهه ومقابلاته خارج الذهن. قال السجلماسي: 'يُسمّى الشيء في الصناعة، باسم فاعله عند الجمهور، أو خاتمه أو جزئيه أو عرضي من أفعاله'<sup>(3)</sup>.

ومفهوم مصطلح الجزئي 'يرد أحياناً كثيرة، في المنزع، مقابلاً لمفهوم مصطلح الكلّي'. بمعنى الجزئي المتدرج في كلّي أعم منه. قال السجلماسي: 'غير أن هاهنا موضع شك، في دخول الأخص - وهو الجزئي -، في الأعم - وهو الكلّي -'. وقد تُنزع في ذلك على رأيين: الرأي الأول: أن الأخص هو داخل في الأعم، غير أنه خصّص بالذكر لإفادة مزيد تزيّة لا يشعر بها مطلق الأعم'<sup>(4)</sup>.

### 3- الجزئية:

في اصطلاح المنزع:

يبدل مصطلح الجزئية على:

1- المؤشر الأسلوبى التمثيلي للمفهوم البلاغى الكلّي. قال السجلماسي: 'ورود الإيجاب في صورة السلب: هو نوع يعطيه استيفاء القسمة ولم أقف له بعد على صورة خاصة مستعملة إلا ما أورد بعضهم منها... والأشبه أن تكون هذه الصور غير جزئية لهذا الكلّي، وغير شخوص من هذا النوع'<sup>(5)</sup>.

2- المؤشر الصوري المقولي الدال على خصوصية معنى محين. قال السجلماسي: 'التسوير من لفظ السور، فتمت مأخذه ونقله. ومعنى السور مضمّن الكلية والجزئية. أمر قد يان في النظريات فلا تطيل

(1) شرح الإشارات والتبہات/ م ص 457.

(2) شرح رسالة الكليات/ م. ص 37.

(3) المنزع البديع/ م ص 337.

(4) نفسه 328، ويقارن ب 334 و 330 و 332.

(5) نفسه 301، ويقارن ب 281.

به الوصف. فاما الموطئ فما قيل، والفاعل هو القول المركب من جزئين: حدهما كلي، والآخر: جزئي، لقصد المبالغة والإثابة بالشئ في الذكر<sup>(1)</sup>.

#### 4: الجزئيات:

في اصطلاح المنزع:

يرد مصطلح الجزئيات، دالاً على:

- 1- الصور الأسلوبية العاكسة للخصائص الجوهرية الثمينة، الجسنة للثروع البلاغي. قال السجلماسي: والحد المأخوذ ليس يطابق المواد كلها، ولا الجزئيات بأسرها، لأنه إن طابق بعضها، قصر عن بعض<sup>(2)</sup>.
- 2- الأمثلة العاكسة لطبيعة الأنواع المترتبة من الجنس العالي. قال السجلماسي: والأجناس المتوسطة والأنواع الأخيرة غير القسمية، المرتقية إلى جنس واحد عال، فإن اشتراكها في الفصول المقسمة والمقومة ممكن بما يوجهه ظاهر قول أوسطوطاليس في صدر كتابه. وهو الذي كان يراه الأسكندر، وذلك ظاهر من الاستغراء في الجزئيات؛ مثال ذلك: الحيوان والنبات، فإن الحيوان منه ما هو مائي ومنه ما ليس بمائي...<sup>(3)</sup>.

#### 5- جزئيات البلاغة:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح جزئيات البلاغة على: الأمثلة الأسلوبية المشخصة لنوع بلاغي معين. قال السجلماسي: هذا النوع<sup>(4)</sup>، فإنه مادة البدائع وموضوع التكت الروائع، وذلك أنه هيبولى سائر أساليب البديع وجزئيات البلاغة، وسائر ما صور له، فنسبة البيان إليها هي نسبة المادة إلى الصورة<sup>(5)</sup>.

(1) نفسه 327.

(2) نفسه 287. ويقارن به 206 و 199.

(3) نفسه 393. ويقارن به 405.

(4) يقصد به: نوع: البيان، الذي هو النوع الأول من جنس التوضيح، وثانيه هو: التفسير. يراجع المنزع البديع 414.

(5) نفسه 421.

## البسيط (البساطة - البساطة الأول - البساطة الثاني)

البساطة في اصطلاح أهل اللغة: حالة لأبسط الشيء، لا تركيب فيها ولا تعقيد<sup>(1)</sup>. ثم قال الراغب معهما هذا المعنى: واستعار قوم البسط لكل شيء، لا يتصور فيه تركيب وتأليف ونظم<sup>(2)</sup>.

وفي اصطلاح المنزع:

قل مصطلح البساطة على: وهمية أولية في الشيء، دالة على كون الشيء مفردا، مقابلًا في وجوده لحالة التأليف. قال الجلساسي، بصدد تعريف أحد أنواع التمجيس: تمجيس التركيب: والموطىء فيه من أولية وثالية الاسم، وآته في مقابلة البساطة، وأن التركيب في مقابل البسيط<sup>(3)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في كتاب المنزع، نجد:

- 1- لدوة إيراد هذا المصطلح في الاستعمال: على أن الأسماء والنحوت التي اشتقت منه استعملت بكثرة، وبذلك أصبحت دلالة الكلية سارية في غير بيت المصدرية، بل في ما انصرف عنها من الصفات كالبيسط والبساطة.
- 2- ورود هذا المصطلح، قليل الاستعمال، مقترنا بمقابلة في الدلالة، وهو التركيب، مما يعني أن مفهوم البساطة، عنده، لا يكتمل واقعه الدلالي سوى بموازاته بمفاده ومقابلة في الدلالة، وهو مفهوم التركيب، مما يوضح باقترانهما في المنزع على استحضاره القوي لأحدى التناقضات الضمنية الأساسية في المنطقي.

(1) يستتبع هذا التعريف من استمرار حالات المادة الدلالية حقيقة وجازا. ولم يُعثر على شرح لهذه الكلمة مستقلة في حدود المعاجم المعتمدة.

(2) مفردات الراغب/ م. ص 56. والاستعارة طريق الاصطلاح كما هو معروف في نقل المعاني العامة إلى الخاصة، لهذا معناه الاصطلاحي. والبسط في البلاغة يأتي تقريبا للإيجاز. وذكر صاحب معجم المصطلحات البلاغية وتطورها أن: المصري هذه من مبتدعاته وقال عنه: هو أن يأتي لشكلم لل معنى الواحد الذي يمكنه الدلالة عليه باللفظ القليل، فيدل عليه باللفظ الكثير ليضمن اللفظ معاني يخرج يريد بها الكلام حساً معجم مصطلحات البلاغة/ م. ص 234.

(3) المنزع البليغ/ م. ص 221.

## 2- البسيط:

في اللغة: البسيط، بمعنى المبسوط، وهو المنشور.

وأما في اصطلاح الفلاسفة:

فإن البسيط، هو ما لا يكون مركباً من الأجسام أصلاً<sup>(1)</sup>.

وهذه الدلالة في عمومها لا تتعدى عن المعنى العام المستعمل عند أهل اللغة<sup>(2)</sup>، بيد أن بيضة

الفلاسفة خضعت لدلالة هذا المصطلح بتقسيمات<sup>(3)</sup> منها:

أن البسيط، هو: الشيء الذي لا جزء له بالفعل، سواء كان له جزء بالقوة أو لم يكن<sup>(4)</sup>. ومنها:

أن البسيط، هو: الشيء الذي لا جزء له أصلاً<sup>(5)</sup>؛ وهذا المعنى أخص من المعنى الأول.

ومنها: أن البسيط هو: الشيء الذي كل جزء يقناري منه مساوٍ لكأله<sup>(6)</sup>. ولعل ذلك ومثله، هو ما

جعل ابن البناء المراكشي يعرفه بقوله: البسيط: كل جوهر الفرد والعرض<sup>(7)</sup>، وقد يكون بسيطاً كلياً، لا وجود

له إلا في الدهن<sup>(8)</sup>، أو جزئياً: متشخصاً خارج الدهن<sup>(9)</sup>.

(1) التبريفات/ م. ص 55. ويقارن بنهايت التهافت/ م. ص 144، وفيه يقول ابن رشد: البسيط يقال على معنيين: أحدهما ما

ليس مركباً من أجزاء كثيرة وهو مركب من صورة واحدة، وبهذا يقولون -الفلاسفة- في الأجسام الأربعة بسيطة، والثاني

يقال على ما ليس مؤلفاً من صورة واحدة. والرازي يقول إنه لا بد من البسيط لأن كل كثرة متناهية كانت أو غير متناهية،

فإن الواحد منها موجود. المباحث المشرقية للرازي/ م. ص 51.

(2) مفردات الراغب/ م. ص 56.

(3) جعلها الشريف الجرجاني ثلاثة أقسام، وجعلها صاحب المعجم الفلسفي ستة أقسام وجعلها التهانوي خمسة. يقارن على

الترتيب: بالتبريفات/ م. ص 54-55. والمعجم الفلسفي/ م. ص 1/208-211. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م.

ص 1/333-336.

(4) كشاف التهانوي/ م. ص 1/334. وهذا القسم يحتضن أنواعاً ذكرها جميل صليبا دون أن يشير إلى أنها تنضوي تحت

جنس واحد، ولأهميتها هاهنا، نذكرها وهي: بسيط عقلي، وهو الذي لا يلتزم في العقل من أجزاء كالأجسام العالية

والفصول البسيطة. وبسيط خارجي، وهو الذي لا يلتزم من أجزاء في الخارج كالفراغات من لعقول والنفوس ويقابل

هاتين القسمين لمركب العقلي والمركب الخارجي. يقارن بالمعجم الفلسفي/ م. ص 1/209-210.

(5) ويسمى البسيط المطلق، هذا عند جميل صليبا، أما الشريف الجرجاني فيطلق عليه ببساطة حقيقية وهو الباري عز وجل.

وعند جميل صليبا، البسيط الحقيقي هو الشيء الذي لا تستطيع أن تميز فيه صفات مختلفة قابلة للتجريد. ينظر

التبريفات/ م. ص 54. وكشاف التهانوي/ م. ص 1/335. والمعجم الفلسفي/ م. ص 1/209. ويقارن بالكليات/ م.

ص 241.

(6) كشاف التهانوي/ م. ص 1/335.

(7) شرح وسائل الكليات/ م. ص 36.

(8) نفسه 36.

(9) نفسه 36.

## وفي اصطلاح المتنوع:

دل مصطلح البسيط على:

1- الشيء المفرد، المجرد عن أي تأليف مضاف إلى حقيقته من حيث هي. قال السجلماسي: والتجريد مثال أول، من جرد بمعنى الإفراد جرد الشيء أخذه مفرداً بسيطاً<sup>(1)</sup>.

2- القول المفرد، المجرد لى إفراده عن أي نسبة خارجية. وهذه الدلالة وردت في مباحثات، أبرزها:

2-1: دلالة على الأسلوب المفرد في ذاته، المستقل بحقيقته عن غيره من الأساليب. قال السجلماسي: وإنما عرض أن تركيب هنا أسلوب الاكتفاء بأسلوب فهو من باب تركيب الأساليب، ولذلك لم نعتد به نوعاً قسماً في هذا الموضع، بل أجرناه في أثناء القول، وأفردنا الآخر البسيط بالاعتداد، فبسيطة ينبغي أن تعتبر الأشياء من حيث هي<sup>(2)</sup>.

2-2: دلالة على المفهوم المفرد بإطلاق، دون تمييز أو تخصيص. قال السجلماسي: ومطلب (هل) قسمان: أحدهما: بسيط؛ وهو مطلب: هل الشيء موجود على الإطلاق، أو ليس موجوداً على الإطلاق. والآخر: مركب، وهو: هل الشيء موجود كذا أو ليس موجوداً كذا...<sup>(3)</sup>

وفي كلا هذين السياقين ورد مصطلح البسيط نعتاً لمفاهيم ذات منطقية مجردة.

2-3: دلالة على: اللفظ المفرد المستقل ببنية صرفية عن غيره. قال السجلماسي: التغيير: وهو مساواة الكلمة الواحدة البسيطة المركبة، بتغيير ما: إما بزيادة وإما بنقص، وإن كان بنقص، ففي اللفظ لا في الخط<sup>(4)</sup>.

2-4: دلالة على القول البلاغي المتضمن للذاتين مقترنتين في حقيقة الأفراد. قال السجلماسي: والتشبيه البسيط هو القول المختل المشبه والممثل فيه شيء بشيء، أعني: ذاتاً مفردة بذات مفردة، على الشريطة المتقدمة: أعني أن يمثل شيء بشيء من جهة واحدة أو أكثر فقط دون الاعتراضنا بالأداة وإنما بالتنزيل<sup>(5)</sup>.

وفي هذا السياق ورد مصطلح البسيط نعتاً لمصطلحات نقدية أو بلاغية

(1) نفسه 278.

(2) نفسه 424.

(3) نفسه 422 423.

(4) نفسه 494.

(5) نفسه 221.

### 3- البساطة الأولى:

تحدد دلالة البساطة، في بيئة الفلاسفة من خلال معانٍ أبرزها:

3-1: ما به يكون الشيء، وهو العنصر الذي منه يتركب. قيل حول هذا المعنى:

3-1-1: هي أجزاء من المركبات، فليشبه أن تكون هي لأجل المركبات. لأن المادة لأجل الصورة، والجزء لأجل الكل<sup>(1)</sup>.

3-1-2: البساطة لا فصل لها، فلا فصل للون ولا لغيره من الكيفيات، ولا لغيره من البسائط، وإنما الفصل<sup>(2)</sup> للمركبات<sup>(3)</sup>.

3-1-3: البساطة، تعرف حقائقها إذا عرفت الصفات التي تخصها، وأما المركبات فتعرف حقائقها إذا عرفت الأبناء التي هي مركبة منها<sup>(4)</sup>.

أما في اصطلاح المتزج:

فإن مصطلح البساطة الأول يدل على:

1- أبسط ما يتألف إليه الجسم المركب، وهي مفرداته الجزئية. قال السجلماسي: أبسط ما منه تركيب (بدن الحيوان) هي الإسطقسات<sup>(5)(6)</sup> قال: فالإسطقسات، يقال فيها بسائط أول، إذ كانت أبسط ما منه تركيب البدن وأول<sup>(7)</sup>.

2- اللفظ المفرد لمتألفه، من جهة كونه العنصر الأساسي في تركيب بنية القول التام. قال السجلماسي: وفي القول التام: أما أبسط ما تركيب منه، فالألفاظ المفردة، الثالثة على المعاني المفردة<sup>(8)</sup>. وفي هذه الحالة يسميها بمصطلح بسائط أول. قال: لأجزاء القول من الألفاظ المفردة، يقال فيها، بسائط أول، إذ كانت أبسط ما منه تركيب القول وأول<sup>(9)</sup>.

(1) البرهان: أبو علي ابن سينا. : ضمن منطق الشفاء/ الجزء الخامس. تحقيق عبد الرحمن يدوي. مكتبة النهضة المصرية. ط. الأولى 1954. ص 57

(2) تراجع مفهوم الفصل، ضمن معجم المصطلحات المنطقية للمدروسة/ 2/ 448.

(3) رسائل الفارابي: التعليقات 20. ضمن موسوعة مصطلحات الفلاسفة عند العرب/ م. م. 151.

(4) رسائل أعيان الصفاء/ م. م. 3/ 359.

(5) تراجع مفهوم الاسطقس، ضمن معجم الحدود المنطقية للمدروسة/ 2/ 558.

(6) المتزج البديع 342.

(7) نفسه 342.

(8) نفسه 342.

(9) نفسه 342-43.

#### 4- البَسَاطَةُ الثَوَانِيَّةُ:

في اصطلاح المنزع:

يُعد مصطلح البَسَاطَةُ الثَوَانِيَّةُ على:

- 1- أعضاء الجسم، المولفة من العناصر الأولية، من جهة كونها في مرتبة تكوينية وسطى من بنية تمام البدن. قال السجلماسي: 'مثال ذلك: بدن الحيوان، فإن أبسط ما منه تركيب هي الأسطقسات، ثم تركيب من الأسطقسات الأخلاط، ثم تركيب من الأخلاط الأعضاء المتشابهة الأجزاء، ثم المتشابهة الأجزاء تركيب منها الأعضاء الآلية، فتركيب منها جملة البدن (...) والآلية يقال فيها بساطة ثوان، من قبل أنها أقل تركيباً من جملة البدن'<sup>(1)</sup>.
- 2- الجزء المركب، من جهة كونه عنصراً من عناصر القول التام. قال السجلماسي: 'أجزاء القول من الألفاظ المفردة يقال فيها بساطة أول، إذا كانت أبسط ما منه تركيب القول وأول. وأجزاء القول من المركبة تركيب تقييد واشتراط، يقال فيها بساطة ثوان، من قبل أنها أقل تركيباً من جملة القول'<sup>(2)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- ورود هذا المصطلح، مقترناً في الاستعمال، مع مصطلح البَسَاطَةُ الْأَوَّلُ. وذلك في سياق بيان النظرية المنطقية لبنية القول التام، القائمة على مبدأ التناسب التركيبي والدلالي بين أجزائه المفردة والوسطى. وما ورد به، عنده، سياق تحليل أسلوب الإحصاء<sup>(3)</sup>.
- 2- ورود كل من المصطلحين، البَسَاطَةُ الْأَوَّلُ والبَسَاطَةُ الثَوَانِيَّةُ، بالذاتين السابقتين، بغير اختصاص، في التسمية والدلالة. وإنما الاصطلاح، عنده، مشروط بطريق النظر، تحليلاً أو تركيباً. وعلى ذلك، فإن واحداً واحداً من اللّفين مقول على واحدٍ واحدٍ من القسمين، من غير اختصاص أحد القسمين بلقب ما<sup>(4)</sup>.
- 1-2: لكن الأغلب، أن: أجزاء القول من المركبة تركيب تقييد واشتراط، يقال فيها بساطة ثوان: من قبل أنها أقل تركيباً من جملة القول<sup>(5)</sup>.

(1) نفسه 342.

(2) نفسه 343.

(3) نفسه 340.

(4) نفسه 341.

(5) نفسه 343.



2-2: قال السجلماسي: وكذلك يُقال، أيضاً، للمركبة تركيب تقييد واشتراط: بسائط أول،  
وللمقرّد: بسائط ثوان، وذلك بالنظر إلى طريق التحليل بالعكس<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفسه 343.

## الأول

### (أول القول - أولية المثال - أولية مثالية الاسم)

#### (الأول - التأويل)

في المقاييس: الهمزة والو واللام، أصلان<sup>(1)</sup>: أحدهما دال على ابتداء الأمر... وهو<sup>(2)</sup>، مُبتدأ الشيء<sup>(3)</sup>. ولفظُ الأول<sup>(4)</sup>، يكون من: آل يؤون، وأصله: أول... وهو في الأصل؛ صفةٌ لقولهم في مؤنثه، أولى<sup>(5)</sup>.

وفي اصطلاح العام:

الأول، هو الذي يترتب عليه غيره<sup>(6)</sup>.

ولصطلح الأول، في حُرُف الفلاسفة، عدةٌ معانٍ<sup>(7)</sup>، يمكن ذِكر بعضها:

(1) والأصل لدني مادة أول: انتهاء الأمر، على ضد لأصل الأول، لكنهما متكاملان في دلالتهما البعيدة. مقاييس اللغة/1/ 158

(2) يقارن بينات واشتقاقات الأصلين الرديين في المقاييس، فالأول يسكون الواو: الرجوع. والتأويل: المرجع والمصير، أو هو تفسير ما يقول إليه شيء. وآل: الشخص، الإيالة: الرقاسة. وأسرل: الموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى غاية المراتب منه، علما كان أو فعلا. ن اللسان 32/11-36. والقاموس المحيط 452/3-53. والصالح 2/1226-27. ومقاييس اللغة/1/ 158-162. ومفردات لراغب 38-39. وأساس إبلاغة 25. مدني اللغة/1/ 158.

(3) ذكر الراغب الاصفهاني أن الخليل قال: تأسسه من همزة وواو ولام ليكون قُتل، وقد قيل من واوين ولام، ليكون أُنُقِل، والأول أفصح. مفردات لراغب 38. ويقارن بالمقاييس/1/ 158.

(4) مفردات الراغب 38.

(5) نفسه 38.

(6) ذكرها صاحب المعجم الفلسفي ببعض التعصيص، وبورده خطوطها الرئيسية: وللأول في صطلحنا عدة معانٍ: الأول هو انتظام في الزمن، وهو المتقدم في المرتبة المنطقية ومن التحية انفسية هو الذي يكون نقطة ابتداء الواقعة في تأليف الحكم أو الاستدلال، ومن الحاجة الوجودية هو الذي يكون سبب وجود الشيء وعكس الغاية. للمعجم الفلسفي/1/ 172-73. ويقارن بالأنواع التي أوردها الراغب الاصفهاني في معجمه، ص 38-39.

1- الأول، باعتباره: متقدماً في المرتبة المنطقية، كتحقق المبدأ على النتيجة، وتقدم الهلاليات على التقريرات<sup>(1)</sup>، وبهذا المعنى يعرف الفلاسفة مصطلح الأول، بكونه: مُرداً لا يكون غيره من جنسه سابقاً عليه، ولا مقارناً به<sup>(2)</sup>.

2- الأول: باعتباره دالاً على شيء غير ناقص. قالوا: هو الشيء الثام<sup>(3)</sup>. "فليس فيه نقص أصلاً"<sup>(4)</sup>.  
3: الأول: فاعل، فإنه ظهر أن كل شيء حاصلته، فهي فعلة<sup>(5)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزع:

لأن مصطلح الأول يدل على: الصفة الدالة على التقدم في الرتبة، المؤسس لغيره. ولم يستعمله السجلماسي إلا مقترناً بغيره. ومن ذلك:

### 1-1: أول القول:

في اصطلاح المنزع:

دل مصطلح أول القول على: الجزء الفاعل لمقدمة التركيب البليغ، المبين من صدره وبدايته. قال السجلماسي، في ترتيب أجزاء القول: ما تقتضيه القسمة الطابقة للموجود من القول، أوضاع أربعة: لأنه إما أن يكون في فاتحة القول ومقدمته وصدره وأوله. وإما أن يكون في الجزء الواقع في نهاية الشطر...<sup>(6)</sup>.  
ويقابل هذا المصطلح، عنده، مصطلح آخر القول، ودل به على: الجزء الخاتم لمؤخرة القول المركب، المبين من تنته ونهايته. قال السجلماسي: أن من شأن الاستطراد وقوعه في آخر القول وخاتمته، وذلك لما تقرر بينهما بالفرق بين جنسهما، وهما التمة والتوجيه...<sup>(7)</sup>.

(1) المجموع الفلسفي 1/ 172. وهذا المعنى من الناحية المنطقية ثلاثة وجوه الأول هو النظر إلى الأساس الذي يستند إليه

العلم، والثاني هو التنظيم المنطقي للحقائق الاستنتاجية، والثالث هو التحليل، فمصدر المصطلح 1/ 172-73. التبريفات 48. ويقارن بكتاب تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد 14. وعند أرسطو أن الأول والمبدأ بمعنى واحد. البرهان لأرسطو 314.

(2) مخطوط رسائل جابر بن حيان 525.

(3) كتاب السياسة المدنية 42، للفارابي.

(4) مقاصد الفلاسفة 235.

(5) المنزع البديع 409.

(6) نفسه 454.

## 2-1: أولية المثال:

وذلك، عنده، على: النسبة الوجودية الدالة على تقدم المصدر اللغوي، وأصوليته في الترتيب. قال السجلماسي: الاعتماد: والموطيء هنا أيضاً، من أولية المثال- وإن اعتمد، إما بمعنى عهد ما جاء من الفعل بمعنى فعل، وإما بملاحظة مزيد من الاتعمال في الاعتماد...<sup>(1)</sup>.

## 3-1: أولية مثالية الاسم:

وذلك، عنده، على: لسبة الاسم-المنقول إلى الصناعة-الدالة على مرتبته المتحدرة من المصدر الأول. قال السجلماسي: العدول: والموطيء من أولية مثالية الاسم والحمل والمطاوعة بين: أعدله فعذل، كالذي تقدم في صدر هذا الجنس. فالعدول مثال أول، مصدر عدلَ عدولاً...<sup>(2)</sup>.

## 2- الأول:

في اصطلاح المنزع:

دل مصطلح الأوائل على: المشائين من الفلاسفة الإغريق، ومن تبعهم من مشائبي الفلاسفة الإسلاميين، الذين اشتغلوا بصناعة المنطق، ولي مقدمتهم: أرسطو. قال السجلماسي: إن الذي استقر عليه الأمر في صناعة المنطق، عند محققي الأوائل، هو أن موضوع الصناعة الشعرية، هو التخيل والاستفزاز...<sup>(3)</sup>.

(1) نفسه 444.

(2) المنزع البديع 448.

(3) نفسه 274. يستعمل الأستاذ علي سامي التشار هذا المصطلح مضافاً إلى لفظ علوم، بدلالة أشمل من المشتغلين بالمنطق من الفلاسفة القدماء، إنهم الفلاسفة المشتغلون بالفلسفة النظرية والمنطق على حد سواء. يقول في هذا السياق: هناك مشكلتين هامتين تقبلان الباحث في بنية الحضارة الإسلامية، وما تتطلبه هذه البنية من مقومات سواء أكانت هذه المقومات داخلية أم خارجية، للمشكلة الأولى هي: من كان انتقال علوم الأوائل، علوم اليونان، والمنطق منها بالذات، هو انتقال دعول أم انتقال إدعول؟ والمشكلة الثانية: هل كانت البنية الداخلية للحضارة الإسلامية-بمعناها الشامل-في حاجة ملحة وضرورية-داخلية وخارجية-للأخذ أو لتقبل هذه العلوم، علوم الأوائل، علوم اليونان، وللمعمل على اتصهار هذه العلوم في مناهج علومها هي؟ أو بمعنى أدق، إنها قبلت وضع هذه العلوم في باطن بنيتها، بحيث تنقدح طبيعياً أو عداها في الهيكل الإسلامي. مناهج البحث عند مفكري الإسلام/ م. س 15.

### 3- التأويل:

قال الراغب: التأويل من الأول، أي الرجوع إلى الأصل<sup>(1)</sup>. أو هو من الأيل وهو الصرف، والتضعيف للتكثير<sup>(2)</sup>. وهو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، علما كان أو فعلا<sup>(3)</sup>. ومن الدلالات الاصطلاحية الشهيرة، التي نجدتها في بيئة البيان العربي القديم، قول الشاهد البوشخي: أما في اصطلاح البيان: فالتأويل: هو تبين المراد من اللفظ المحتمل لأكثر من وجه. ويعد الافتقار إليه من صيوب اللفظ<sup>(4)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة الإسلاميين، نجد لفظ التأويل دالا على: إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازة-من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز-من تسمية الشيء بشيئه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه...<sup>(5)</sup>.

### وأما في اصطلاح المتن:

فإن مصطلح التأويل يدل على:

- 1- حل دلالة اللفظ المشترك في التركيب، على الأرجح من معانيه، بعد تبين القصد الناتج عن السياق الداخلي للقول. قال السجلماسي: وإن تداخلت الدلالة فحمله على أرجح معانيه التفاتا إلى الظهورية؛ هو الظاهر. وحمله على مرجحهما التفاتا إلى التأويل؛ هو المؤول<sup>(6)</sup>.
- 2- إخراج دلالة اللفظ الغامض المبهم على النفر، إلى احتمالات معنوية شتى، وذلك استشرافا لتبيين معناه الحقيقي. قال السجلماسي: والسبب في ذلك ولوع النفس بتصور المعاني، وغنايتها بتحصيلها وتفهمها، فنتى ورد عليها اللفظ-والأنفاظ كما قد قيل، خدمة المعاني والجسر المنصوب إليها وإلى تعريفها-أشرأت ونزعت إلى تصور المعنى المدلول عليه باللفظ، فإذا حاولته فانهم عليها، هالها الأمر وطمحت فيه كل مطمح، وذهبت في تأويله-لاتساعه عليها-كل مذهب<sup>(7)</sup>.

(1) مفردات الراغب، 38.

(2) الكلبيات 261. ويقاوم بالتضحيات 56.

(3) مفردات الراغب 38. ويقدرن بكشاف اصطلاحات الفنون 1/376، قال: وأما عند الأصوليين فقول هو مرادف التفسير وقيل هو الغش بالمعنى، والتفسير القطع به.

(4) مصطلحات نقدية وبلاغية، م. س. 82.

(5) فصل المقال، لابن رشد 35.

(6) المتنوع البديع 430.

(7) نفسه 267.

## الْمُتَوَاطِنُ

### (الْمُتَوَاطِنَةُ أَسْمَاؤُهَا - الْمُوطِنُ - مُوطِنُ التَّصَوُّرِ - الْمَوَاطِنَةُ - التَّوْطِنَةُ)

أصل مادة "وَطَأَ" يُدْلُ على تمهيد شئ وتسهيله<sup>(1)</sup>.

يقال: فيه وَطَاءَةٌ الْخَلْقِ وَوَضَاءَةٌ الْخَلْقِ<sup>(2)</sup> ويقال للمضياف: مُوطِنٌ الْأَكْثَابِ، إذا لم ينسب جناحه عن

النَّزْلِ<sup>(3)</sup>.

وأصل الرَّاظِبِ للفعلِ من المادة، لقال: "وَطَأَ الشَّيْءُ فهو وَطِيءٌ بَيْنَ الْوُطَاءَةِ وَالطَّاءِ"<sup>(4)</sup>؛ إذا

صارَ وَطِيئاً<sup>(5)</sup>.

وَالْمَوَاطِنَةُ: الموافقة على أمرٍ، يوطئه كل واحد لصاحبه<sup>(6)</sup>، ذلك بأنَّ الأصل فيه: أَنَّ يَطَأُ الرَّجُلُ

يَرْجِيهِ، مُوطِئٌ صَاحِبِهِ<sup>(7)</sup>.

وفي بيئة الفلاسفة:

دل لفظ الْمُتَوَاطِنُ على الاسم العام، الذي تحمل دلالة على أكثر من معنى<sup>(8)</sup>. قال أرسطو:

الْمُتَوَاطِنَةُ أَسْمَاؤُهَا- يقال إنها الاسم عام لها، ولول الجواهر الذي بحسب الاسم واحد بعينه أيضاً. ومثال

ذلك: الإنسان والثور، حيوان. فإن هذين-أحيي الإنسان والثور-يلقبان باسم عام<sup>(9)</sup>.

(1) مقاييس للغة 6/120.

(2) أساس البلاغة 680.

(3) نفسه 680.

(4) مفردات الرَّاظِبِ 598. ويقارن بالصحيح 1/116. والقاموس المحيط 1/41.

(5) القاموس المحيط 1/41. ويقارن بجمهرة اللغة 1/242.

(6) مفردات الرَّاظِبِ 599.

(7) نفسه 599.

(8) تتأسس الالفاظ، عندهم، في علاقتها بالمعاني، على خمسة منازل، منها المتواطئة، والباقي: المترددة والمتباينة والمختلطة

والمختلفة. يقارن ب: مقاصد فلاسفة / م. س 10. وبحث النظر / م. س 12.

(9) منطق أرسطو / م س 1/33.

ونجد عند المناطقة الإسلاميين ما يكتنف هذه الدلالة. قالوا في المتواطىء، هو الكلّي الذي يكون حصول معناه، وصدقه على أفراد الثمنية والخارجية، على السّرة<sup>(1)</sup>. أو هو: اللفظ الدالّ على أعيان<sup>(2)</sup> متعددة، بمعنى واحد مشترك بينها<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتزج:

دل مصطلح المتواطىء على: الاسم العام الكلّي - أو المعنى العام الكلّي - المحصول بالتواضع على ما تحته من أشياء كثيرة تشترك فيما بينهما في طبيعتها المتحدرة منه. قال السجلماسي: إنما يوفى قول جوهر التواطىء في النظريات بهذا المعنى من هذا اللفظ الواحد الدالّ على أشياء كثيرة من أول ما وضع، ويدلّ على معنى واحد يعمها وهي الطبيعة السارية في الكثرة<sup>(4)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزج، لمجد:

1- ورود هذا المصطلح، في سياقٍ تحنيس الظواهر البلاغية الموروثة، وتحديد ماهياتها المهيمنة على أنواع لأساليب المتناسلة منها. وذلك بمعنى الكلّي الذي يطلق على أشياء متغايرة بالعدد، مشتركة في المعنى، كالجنس المتعلّل في أنواعه وهكذا، يعرف السجلماسي، جنس التخيّل، مثلاً، بقويّه: هذا الجنس من علم البيان، يشتمل على أربعة أنواع، تشترك فيه، ويحمل عليها، من طريق ما يحمل المتواطىء على ما تحته<sup>(5)</sup>.

2- أن ما أخذ هذه الدلالة إنما هو من بيئة المتطقيين، التي تجعل جوهر التواطىء كامناً في إمكانات اللفظ الواحد في تشييق الدلالة المتعددة. قال السجلماسي: وذلك إنما يوفى قول جوهر التواطىء في النظريات بهذا المعنى، من هذا: اللفظ الواحد الدالّ على أشياء كثيرة، من أول ما وضع، ويدلّ على معنى واحد يعمها وهي الطبيعة السارية في الكثرة<sup>(6)</sup>.

(1) التعريفات/ م. ص 229.

(2) معيار العلم/ م. ص 374. والمعجم الفلسفي/ م. ص 334/2. والتعريفات/ م. ص 229.

(3) المعجم الفلسفي/ م. ص 334/2 ويقارن بموسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/ م. ص 1332-1334.

(4) المنزاع البديع/ م. ص 397.

(5) نفسه 218. ويقارن ب 397.

(6) نفسه 397.

## 2- المتواطئة أسماءها:

عند الفلاسفة. يدلّ هذا المصطلح على: الأعيان، التي لها اسم واحد، والفهوم من ذلك الاسم، لا يختلف البتة، كالحيران، للإنسان والقمر، فإنهما لا يختلفان في حمله عليهما.

وفي اصطلاح المتزج:

يدل على: المعاني المختلفة بالجهات، المتسبة جميعها إلى معنى كلي واحد يُحتمل عليهما. قال السجلماسي: أعني أن الجزئين المدلول عليهما بالجزئين من القول، يرتقيان إلى معنى واحد يحمل عليهما معاً، ثم يختلفان بالجهات كما سيأتي بين ذلك بآخره، فيكون هذا النوع داخلاً في المتواطئة أسماءها، من قبل أن المعنيين المدلول عليهما بجزئيه يرتقيان معاً إلى معنى واحد كسي يُحتمل عليهما، وطبيعة واحدة سارية فيهما<sup>(1)</sup>.

## 3- الموطوء:

في اصطلاح المتزج:

ذل الموطوء على: التعليل النظري اللساني المؤسس لدلالة مصطلح حادث في صناعة البلاغة. وما قاله السجلماسي، منه: النوع الثاني: الانتهاك. والموطوء من موضع التهك، والانتهاك مثال أول لقولهم: نهكه وانتهاكه نهكا وانتهاك، بالغ في إضعافه. ونقله إلى هذا النوع من البلاغة والبديع - وهو حذف ما يجري مجرى الفضلة - بين أيضاً<sup>(2)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزج، نجد:

- 1- أن السجلماسي يستعمل هذا المصطلح غالباً، في قائمة تعريف الأجناس والأنواع البلاغة، ابتداء من جنس الإيجاز إلى آخر نوع - وهو المناسبة - من الجنس العاشر، الذي هو: التكرير.
- 2- أن ورود مصطلح الموطوء بهذه الكثرة، إنما يعكس الانشغال المصطلحي الذي يأخذ في المتزج قسطاً عظيماً من جهود السجلماسي، في مقابل انشغاله الأسلوب.
- 3- أن ورود هذا المصطلح، بهذه الكثرة، يرد دائماً مقترناً باستعمال مقابله، وهو مصطلح الفاعل، فإذا كان الموطوء، عنده، يدل على القاعدة التعليلية التصورية اللسانية لتسمية أسلوب من الأساليب العربية، فإن الفاعل - وهو الاصطلاح المقابل - يدل، عنده، على الحد المنطقي ذاته، الذي يحدد تصور السجلماسي، لمعنى الأسلوب المدلول عليه بذلك الاسم.

(1) نفسه 397.

(2) نفسه 204-205.



ومما قاله السجلماسي، بهذا الاقتران الاصطلاحي: البناء: المَوْطَعُ من أولية مثالية الاسم. والنقص وظهور النسبة في النقل من الظهور، بحيث يجب تحطيه إلى القول في الفاعل. قالفاعل هو: إعادة اللفظ الواحد، بالعدد وعلى الإطلاق، المتحد المعنى كذلك، مرتين فصاعداً<sup>(1)</sup>.

4- أحيانا لا يورد السجلماسي تفاصيل الموطع، وإنما يشير إلى خلاصته فحسب، اعتمادا على الخلفية المعرفية للمتلقي. ومما قاله، في هذا السياق: التكرير اللفظي وهو المشكلة: والمَوْطَعُ في النوع فمُدْرَكٌ من المَوْطَعِ في الجنس. ونقل الاسم بين النسبة. فجملة المَوْطَعِ بين بدائته<sup>(2)</sup>

#### 4- مَوْطَعُ التَّصَوُّرِ

نجد السجلماسي يستعمل مصطلح الموطع مضافاً إلى لفظ التصور. وقد دلّ، في اصطلاح المنزع، أيضاً، على: التجهيد التعليمي النظري المؤسس لمفهوم معين. وفي هذا السياق يمكن استخلاص ملاحظتين:

أولاهما: دلالة مصطلح مَوْطَعُ التَّصَوُّرِ على: الأرضية المعجمية التحليلية، التي يُمهّد بها، لبناء حدّ صناعي منطقي للجنس أو النوع البلاغي. وهذا الاصطلاح نادر جداً في استعماله. قل: التوجيه<sup>(3)</sup>: ومَوْطَعُ التَّصَوُّرِ من أولية مثالية الاسم<sup>(4)</sup>، ونقله إلى إفادة الشيء من وجهين، بين أيضاً...<sup>(5)</sup>.

الثانية: ورود مصطلح التَّصَوُّر، متضمناً متوارياً خلف مصطلح المَوْطَعِ، بنفس دلالة آفة الذكر. وذلك بمعنى: النسبة المنطقية الداعية إلى نقل الاسم من معناه الجمهوري إلى دلالة الصناعية، المشكّلة للتعريف.

(1) نفسه 477.

(2) نفسه 477.

(3) نفسه 456.

(4) بمعنى أن هذا الاسم -التوجيه-، المنقول إلى صناعة البلاغة، لدلالة على طعنة أسلوبية، إنما يجر مشروعية انقراض الاصطلاحي، في بنيت مصدرية الأولى ومعناه.

(5) المنزع البديع 456.

## 5- التوطئة:

في اصطلاح المتزح:

بدل مصطلح التوطئة على: المفتتح من أغراض القول المهد في التركيب، لما بعده من دلالة مقصودة. قال السجلماسي: التوجيه... جنس متوسط تحته نوعان: أحدهما: الملاحظة، والثاني: الخروج. وذلك لأنه إما أن يأتي المتكلم بالمعنى المقصود له، بعد التوطئة والدعوة، ثم يقطعه ويرجع إلى ما كان فيه<sup>(1)</sup>.

## 6- المواطأة:

في اصطلاح المتزح:

بدل مصطلح المواطأة على: خبريه من التناصب التماثلي الحاصل بين أجزاء تركيب معين، توثقي كلها إلى مصدر واحد. قال السجلماسي: المواطأة قول مركب من جزئين متفقي اللتب والمثال الأول: كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال ملائمة<sup>(2)</sup>.

(1) نفسه 456 وتعارن بتولاه. - والأول إنما هو من أجله كاللريعة والتوطئة أو غير ذلك من أغراض القول. نفسه 448

(2) نفسه 390.

## المشترك

قال ابن فارس: الشُّوكة، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما<sup>(1)</sup>.  
والشُّرك والمشاركة خلط الملكين، وقيل هو أن يوجد شيء لاثنتين فصاعدا، عينا كان ذلك الشيء  
أو معنى<sup>(2)</sup>.

وحدد الفلاسفة، يدل مصطلح الاسم المشترك على اللفظ الدال في أصل وضعه على معاني كثيرة  
بالتساوي. قالوا: الاسم المشترك هو الذي يعم أشياء كثيرة ولا يدل على معنى واحد بمعناها<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المتزج:

دل مصطلح 'المشترك' على اللفظ المحمول بالتساوي على معاني كثيرة، وذلك على سبيل التواضع  
والاصطلاح. قال السجلماسي: البيان: اسم مشترك من قبل أنه مقول بمعوم وخصوص، إذ كان مقولا  
بمعوم على كل شيء وقع فيه بيان على الإطلاق...<sup>(4)</sup>.

وقد يستبدل السجلماسي لفظ الاسم، ويعرفه بما هو أعم منه، هو اللفظ، لدلالته على المقرد  
جملة. هكذا نجد عنده مصطلح اللفظ المشترك بنفس دلالة الاسم المشترك. قال: واللفظ المشترك هو الدال  
على أشياء كثيرة، وليس يدل على معنى واحد بمعناها<sup>(5)(6)</sup>.

(1) مفاتيح اللغة 3/ 265.

(2) مفردات الرافعي 291.

(3) القياس للفارابي 47.

(4) المتزج البديع 414. ويقارن بـ 272.

(5) يقارن بقول: اشتراك المعنيين في اللفظ الواحد بعينه وهو اللفظ المشترك نفسه 373.

(6) نفسه 371.

## الاسم

(الاسم الجُمهوري - الاسم المُشتق - الاسم المُفرد)

(الاسماءُ الباردة - المُصرَّفة اسمًاؤها - الاسماءُ)

نجد في المصادر اللغوية:

- 1- أصل ( اسم ): سيمو، وهو من العلو، لأنه تنويه ودلالة على المعنى<sup>(1)</sup>. و: كلُّ عالٍ مُطيل: سماء<sup>(2)</sup>. والسمو: الارتفاع والعلو<sup>(3)</sup>.
  - 2- لفظ الاسم<sup>(4)</sup>، معناه: العلامة<sup>(5)</sup>، يقال: أَسْمُ الشيءِ وسَمَةٌ وصَبَةٌ وسُمَةٌ وسَمَاءٌ، علامته<sup>(6)</sup>.
  - 3- يدل الاسم على: ما يُعرَف به ذات الشيء<sup>(7)</sup>، أو على: أَلْفَظُ الموضوع على الجوهر أو العَرَض، يُقْفَهِلُ به بعضُهُ من بعض<sup>(8)</sup>.
- وفي بيئة الفلاسفة تارجحت دلالاته الاصطلاحية، ما بين تعميم وتخصيص:

- (1) مديس اللغة 99/3. ويقارن بمعجم الرافض 273، وفيه: وأصله سيمو بدلالة قولهم اسمه وسُمِّي؛ وأصله من السمو، وهو الذي به رَفَعَ ذِكْرُ السمي. ويقارن أيضا بالصاح 1733/2، قال: والاسم مشتق من سموت، لأنه تنويه ورفعة.
- (2) مقاييس اللغة 98/3. واللسان 398/14، قال: السماء في اللغة يقال لكل ما ارتفع وعلا، قد سما يسمو، وكل سقف فهو سماء، ومن هذا قيل للسماء: سماء، لأنها عالية، والسماء كل ما علاك فأطلق. ويقارن بالصاح 1733/2، وفيه: السمو: الارتفاع والعلو وينظر معجم الرافض 273. وجوه اللغة 1074/2 وإساس البلاغة 309.
- (3) الصاح 1733/2.
- (4) في الصاح 1733/2: أَسْمُ تقديره: أفع، والذائب منه الواو، لأن جمعه أسماء وتصغيره سُمِّي، واختلف في تقدير أصله، فقال بعضهم: يُقْل، وقال بعضهم: قُلْ. ويقارن باللسان 401/14.
- (5) نفسه 401/14.
- (6) نفسه 401/14.
- (7) معجم الرافض 273. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون 1/181، والكليات 83.
- (8) انسان/م. ص 401/14. ويقارن كل ما ذكر بقول أحمد بن فارس: يُكون الاسم سمة كالعلامة والسيما. والآخر أن يقال مشتق من السمة، فإن أراد القائل لها سمات على الوجه الأول لمصحح، وإن كان أراد المرجح الثاني، فحلقتي أبو محمد مسلم بن الحسن البغدادي، قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، يقول: معنى قولنا اسم من السمو، والسمو: الرفعة، فالأصل فيه: سمو على وزن فعل، مثل قولك: قَرَّ وألتأ، وإنما جعل الاسم تنويها ودلالة على المعنى، لأن المعنى تحت الاسم... أصاحي: في لغة اللغة العربية ومسايلها وستن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، لغوي، حقه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الصباغ. مكتبة المعارف/بيروت. الطبعة الأولى 1414/1993، ص 89.

- 1- **الدلالة العامة:** ودلّ بها الاسم على: المفرد الدال على معنى دون زمان مخصوص. قال أرسطو: الاسم هو لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراد<sup>(1)</sup>. ولعله، في هذا السياق، استعملت في الفلسفة الإسلامية دلالة أكثر تكميلاً لمصطلح الاسم؛ قالوا عنه هو: اللفظ المفرد الموضوع للمعنى. وهو يعمّ جميع أنواع الكلمة<sup>(2)</sup>. ولعل هذه تؤدي إلى:
- 2- **الدلالة المنطقية الخاصة:** ودلّ بها الاسم على: المفرد الدال على معنى ضمن الجملة الخبرية. قالوا: هو عبارة عن: لفظ مفرد يدلّ على معنى<sup>(3)</sup>، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(4)</sup>، مدلوله صالِح لأن يكون أحد جزأي القضية الخبرية<sup>(5)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المنزح؛ فإن مصطلح الاسم يدل على:

- 1- **اللفظ المقول، بالتواضع الخاص أو العام، على المعنى المقول الواحد أو المتعدد.** قال السجلماسي: ... ولما ألفيناها هنا معنيين متباينين معقولين واسمين، والأسماء في أصل الوضع هي على الثباين، وذلك بالذات، ولاشتراك فيها بالعرض<sup>(6)</sup>.
- 2- **المصطلح الكلّي الدال، على مفهوم أصوليّ مخصوص في صناعة الבלادة.** وما قاله السجلماسي به: وموضوع اسم الإيماز الجمهوري مقول بمعنى الاختصار... وهو منقول إلى هذا الجنس من علم البيان، على سبيل نقل الاسم من المعنى الجمهوري إلى المعنى الناشئ في الصناعة الحادّة فيها<sup>(7)</sup>.
- 3- **اللفظ المفرد، الدال على المعنى المفرد، المسهم، مع غيره، في تأليف بنية القول المركب.** قال السجلماسي: وأجزء القول المركب هذا النحو من التركيب، هي: إما الألفاظ المفردة الدالة على

(1) متعلق أرسطو: حققه وقدم له: د. همد الرحمن بدوي. وكالة المطبوعات/ لكوت. دار القلم/ بيروت. طبعة الأولى 1980. ص 1/ 100.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون/ م. س 1/ 181. ويقارن بالكليات/ م. س 84، قال: الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعم أنواع الكلمة، وأما تقييده بالاستقلال والتجرد عن الزمان ومقابته للفع والحرف فاصطلاح النحاة.

(3) الحدود الفلسفية للحوازمي/ م. س 220.

(4) التعريفات/ م. س 34. ويقارن بأحدود الفلسفة للحوازمي/ م. س 220 والمبين للاسمي/ م. س 316 ومفاتيح العلوم الانسانية/ م. س 44.

(5) المبين للاسمي/ م. س 316.

(6) المنزح البديع 442.

(7) نفسه 181 ويقارن بالروض المربع 173.

المعاني المفردة وهي ثلاثة أجناس، التي منها يتركب القول وإليها ينحل، وهي: الاسم والكلمة والأداة؛ وهي التي يتركب القول منها تركيباً أولياً<sup>(1)</sup>.

ولعل من مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

1- أن الاسم، وهو اللفظ المقول على معنى اصطلاحى، ورد عنده، في سياق بناء الوحي بمسألة الاصطلاح البلاغى. وهكذا نجد يستعمل هذا اللفظ، للدلالة به على الاسم الخاص الدال على المعنى الكلى، وذلك باعتبارين:

الأول: أن الأصل في دلالة الاسم أن تكون للتخصيص، فتكون فيه بالذات. وأما التعميم فبالعرض. قال: «والأسماء في أصل الوضع هي على التباين، والاشتراك فيها بالعرض»<sup>(2)</sup>.

الثاني: أن شأن هذا الأصل في دلالة الاسم الأولى، أن يعبر عن الاصطلاح العام إلى الخاص، ضمن صناعة البلاغة، فينتقل من تخصيص إلى تخصيص التخصيص، ليسمى به مفهوم حادث ضمن صناعة معينة. قال السجلماسي: ثم نقل إلى علم البيان على سبيل نقل الأسماء الجمهورية إلى الصانع الحادثة والمعاني الناشئة فيها من أجزاء-لتناسبة موجوبة بين المعاني الجمهورية والمعاني الصناعية- وأن يكون المعنى الصناعي المنقول إليه الاسم، مشابهاً للمعنى الجمهوري المنقول عنه الاسم...<sup>(3)</sup>

2- وردت دلالة الاسم، في المنزع، مضممة في اسم آخر هو اللقب<sup>(4)</sup>، باعتباره دالاً على: العلامة المميزة للمسمى. قال السجلماسي: اللقب والمثال هو اللفظ الدال على المعنى الجود في الذهن. عن كل ما شأنه أن يقترن به<sup>(5)</sup>.

3- بين الاسم والحد فواصل مفهومية: الاسم للتمييز، والحد للتعريف. ذلك بأن: دلالة الاسم جمليّة، ودلالة الحد تفصيليّة<sup>(6)</sup>.

4- الاسم لفظ عابر ببنيته، بين المعاني الجمهورية والمعاني الصناعية الناشئة. ولذلك فالأسماء أساس الاصطلاح. قال السجلماسي: الشريعة في النقل-كما قد قيل- هي أن يكون المعنى الصناعي،

(1) نفسه 341. ويدرن ب 480.

(2) نفسه 442.

(3) نفسه 337.

(4) يقارن ب 180-235-390-391-396.

(5) نفسه 390-391. ويقارن باستعمال هذه الدلالة في سياق تعريف الاستعارة، نفسه 235.

(6) نفسه 416.

المنقول إليه الاسم، مشابهاً للمعنى الجمهوري، المنقول عنه الاسم، أو متعلقاً به، بوجوه ما آخر، من وجوه التعلُّق<sup>(1)</sup>.

## 2- الاسم الجمهوري:

الاسم<sup>(2)</sup> هو: ما يُعرَّف به ذات الشيء وأصله<sup>(3)</sup>.

والجمهور من كُلِّ شيء: مُعْطًى<sup>(4)</sup> وهو الشُّطْرُ الأكبر منه. وتأسيساً على هذا يُقال في لفظ الجمهوري:

1- أن كل ما يمثل حالة غالبية ضمن شيء ما، فهو: جمهوري. وذلك انتساباً، في التسمية إلى الجمهور من كل شيء.

2- غالب استعمال مصطلح أجمهوري: عند الفلاسفة، ترد في سياق الاقتران بمفهوم مصطلح آخر هو مصطلح: الصناعي تضميناً أو تصريحاً.

3- فالاسم الجمهوري: هو اللفظ الدالُّ على معناه الأول، بأصل الوضع اللغوي، في مقابل المصطلح الصناعي، الذي هو: اللفظ الدالُّ على معناه الحادث، بعد ولوج بيئة علمية، غير بيئة الجمهور اللغوية، التي تمثل في الغالب مرجعاً للاصطلاحات الناشئة.

## وفي اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح الاسم الجمهوري على: اللفظ اللغوي الشهير، المنقول بمعناه الأصلي من مصادر الوضعية الأولى، المتعارف عليها، بين أهل اللغة، لتسمية معنى حادث في بيئة علمية مخصوصة. قال السجلماسي: وأسم الإيجاز هو مثال أول... هذا هو موضوعه في اللغة وعند الجمهور، وهو منقول من ذلك الحد والاستعمال على ذلك المعنى إلى صنعة البلاغة وعلم البيان على سبيل نقل الأسماء الجمهورية إلى الصنائع الناشئة والمعاني الحادثة فيها<sup>(5)</sup>.

ولهذا المصطلح في استعمال المنزع خصائص عديدة، منها:

(1) نفسه 373.

(2) براجع مفهوم الاسم، ضمن معجم المصطلحات المتعلقة 382/2.

(3) مفردات الراغب 273.

(4) المعجم الفلسفي 1/ 412. وانكليت 331.

(5) المنزع البديع 271.

- 1- الاسم الجمهوري: لفظ حَالٌ لأرجو المعاني الناشئة، وذلك خِذاء الاستعمال في ييشاتو أخري. وهكذا يُقَالُ اللفظ، كما يقول السجلعاسي: على سبيل نقل الأسماء الجمهورية إلى الصناعات الحادثة والمعاني الناشئة فيها من أجزائها<sup>(1)</sup>.
- 2- الاسم الجمهوري: هو ذلك: العنصر الثابت وأين يثبت. وأن المتغير هو: الاصطلاح، وذلك بسبب طرأة استعمال الاسم على ضوء تلك الصناعات الحادثة، والمعاني الناشئة فيها من أجزائها.
- 3- بيد أن اتزياح الاسم الجمهوري، عن دلالاته اللغوية للجمهورية، إلى غيرها مشروطاً بهذا التناسب الدلالي. قال السجلعاسي: وأن يكون المعنى الصناعي المنقول إليه الاسمُ مشابهاً للمعنى الجمهوري المنقول منه الاسم<sup>(2)</sup>.
- 4- إنَّ جُسُورَ التعلُّق بين نقطة انطلاق الاسم الجمهوري ونقطة وصوله: منعددة وكثيرة. قال السجلعاسي: أن يسمي الشيء، في الصناعة باسم ناعله عند الجمهور، أو غايته أو جزئيه<sup>(3)</sup> أو عرض من أعرافه.

### 3- الاسم المشتق:

- الشين والذف أصل واحد يدل على انصداع في الشيء<sup>(4)</sup>. وفي المفردات: الشفة: القطعة المنشفة كالنصف<sup>(5)</sup>. وقلان شق نفسي وشقيق نفسي، أي كأنه شق مني لمشابهة بعضها البعض<sup>(6)</sup>.
- وأرسطو يعرف هذا المصطلح بقوله: والمشتقة أسماءها؛ يقال إنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه، غير أنها مخالفة له في التصريف<sup>(7)</sup>. وأما عند الفلاسفة الإسلاميين، فإن الاسم المشتق، هو أن يؤخذ الاسم الدال على شيء ما، مجرداً عن كل ما يمكن أن يقترن به من خارج، فيغير تغييراً يدل بذلك التغيير على اقتران ذلك الشيء بموضوع لم يصرح به ما هو<sup>(8)</sup>.

(1) نفسه 337.

(2) نفسه 337. ويقترن ب 271، قال: "... للفرق في نقل من أن يكون المعنى المنقول إليه مشابهاً للمنقول منه".

(3) تراجع مفهوم الجزئي ضمن معجم المصطلحات المنطقية المدروسة 405/2.

(4) مقاييس اللغة / م. م 3/ 170.

(5) مفردات النواجب / م. م 296.

(6) نفسه 297.

(7) منطق أرسطو / م 1/ 33.

(8) العبارة: أبو نصر الفارابي. ضمن كتاب: المطلق عند الفارابي. تحقيق د. وثيق العجم. دار المشرق/ بيروت. الطبعة الأولى 1985. ص 1/ 143.



وفي اصطلاح المنزع: يدل مصطلح الاسم المشتق على اللفظ المقابل للمصدر؛ الصادر عن بيته في التصريف، الدال على معنى سليل عنه. قال السجلماسي: إنها كلها مشالات أول: أي مصادر جعلت أوصافاً للأسماء ومحمولات عليها، وتنزل إخباراً عنها لغرض المبالغة، وهي في معنى الاسم المشتق، أصلي: في معنى اسم من توجد له هذه الأسماء<sup>(1)</sup>.

#### 4- الاسم المفرد:

ألقاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة<sup>(2)</sup>. وهو نصف الزوج<sup>(3)</sup>. وقال الراغب: المفرد: الذي لا يختلط به غيره<sup>(4)</sup>. وأما المفرد، فقد عرفت أنه العربية بأنه اللفظ بكلمة واحدة، واللفظ ليس بمعنى التلفظ، بل بمعنى المنفوخ أي الذي لفظ<sup>(5)</sup>. وقد يطلق المفرد، عندهم، على ما يقابل المركب<sup>(6)</sup>، وغيره<sup>(7)</sup>.

وفي بيته انطقيين الإسلاميين، يدل هذا المصطلح على الدال الذي لا يتجزأ معناه: نالوا: المفرد هو الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعنى<sup>(8)</sup>.

ولم يستعمل السجلماسي مصطلح المفرد مستقلاً، في المنزع، بل إن ما ورد منه جاء نعتاً. ومن ذلك: الاسم المفرد. ودل بذلك به على: اللفظ الحامل لمعنى مجرد، غير مقيد بصفة أو نعت يخصصان معقولته. قال: "... إنه إما أن تترك الفضلة نفسها من قول، تكون الفضلة فيه قيداً للفعل وهي المسماة المفعول به، وهذا هو النوع الأول المدعو: الإطلاق. وإما أن يترك ما يجري مجرى الفضلة، وهو قيد الاسم المفرد، وقلنا فيه: يجري مجرى الفضلة من حيث زيادة على معلول الاسم المزمع تعيينه، وهذا هو النوع الثاني المدعو: الالتهاك<sup>(9)</sup>.

(1) المنزع البديع / م. ص 304.

(2) المقاييس 4/ 300.

(3) القاموس المحيط 1/ 446. واللسان 3/ 331.

(4) نفسه 420.

(5) كشف اصطلاحات الفنون 2/ 1608.

(6) للكليات 829.

(7) نفسه 829، قال: 'والمفرد صالح لأن يراد به الجنس، وإراد به بعضه إلى الواحد'. وقد يطلق المفرد ويطلق به ما يقابله المتى والجموع... وقد يطلق ويراد به ما يقابله المضاف...'

(8) يقارن بتعريفات / م. ص 252. وكشف اصطلاحات الفنون / م. ص 1609. قال: قال المنطقيون: المفرد هو المنفوخ الموضوع الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه.

(9) المنزع البديع / م. ص 201.

## 5- الأسماء الباردة:

أصل البرد خلاف الحار<sup>(1)</sup>.

والبارد من الشعرة: هو الضعيف منه، الذي لا يكاد يجاوز مسغوي الكلام العادي، ومن اسمه يفهم أنه لا يبعث في نفس المتلقي أي حركة أو حرارة، بخلاف هذه الحار<sup>(2)</sup>. والباردة من النوادر: هي الردفة التافهة المعنى، التي تقابل عادة من المتلقي بالبرود<sup>(3)</sup>.

وأما في اصطلاح المنزع:

فإن مصطلح الأسماء الباردة يدل على الاسم الموصوف، الذي لم يستعمل استعمالاً صحيحاً في التركيب، قد حذفت صفته حذفاً لا ينسجم مع شروط الحذف. قال السجلماسي: نعتى حذف الموصوف مع عموم الصفة وإيهامها لم يسغ ذلك. وأرسطو يصرح بمنع في كتاب (الخطابة) وهو عند أحد الأصناف الأربعة المدعوة بالأسماء الباردة<sup>(4)</sup>.

## 6- المصرفة أسماؤها:

في الاصطلاح العام:

يدل مصطلح المصرفة أسماؤها، في الغالب، على: الألفاظ المفردة المتولدة من مصدر ماء في مادتها ومعناها، وذلك بتشقيق صورها. قال الراغب: المصروف رد الشيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره<sup>(5)</sup>. واثتصرف كالمصروف، إلا في التثنية. وأكثر ما يقال في صرف الشيء من حالة إلى حالة، ومن أمر إلى أمر<sup>(6)</sup>.

وأما في اصطلاح المنزع:

دل مصطلح المصرفة أسماؤها على: البنيات الصرفية المشتقة عن بنيتها المصدرية الأصلية. قال السجلماسي: ومثاله أيضاً لفظ: المصرب الذي يدل به أيضاً على المعنى مجرداً، ثم يفتقر إلى الضارب والمضروب ويضرب وضرب، فيدل بذلك على تغيير لحق المعنى الأول للدلول عليه بالمشال الأول. ودلالة

(1) مفردات الراغب/ م. س 52.

(2) مصطلحات نقدية ويلاخية/ م. س 87.

(3) نفسه 86.

(4) المنزع البعج 207-208.

(5) مفردات الراغب 313.

(6) نفسه 313.

كل واحد من هذه المصرفة أسماءها من المثال الأول على المثال الأول بالسواء، ولها كلها لقب معنى المثال الأول، بحسب دلالة اسمه عليه، غير أن هذه تخالف ذلك الاسم الواحد في التصريف، وإنما هو كالمادة، وتلك الآخر صور لاحقة لها معتقبة عليها<sup>(1)</sup>.

## 7- الإسماء:

في اصطلاح المنزع:

يبدل مصطلح الإسماء على عملية وسم النوع البلاغي باللقب المناسب له على سبيل الاصطلاح. قال السجلماسي: وينبغي أن نعلم أن الحذف الواقع هنا في هذا الجنس، إسماء لهذا النوع المتوسط، هو اسم مشترك أو مشكك لأنه مقول عليه وعلى أحد أنواع جنس الإشارة...<sup>(2)</sup>.

---

(1) النوع البديع 391.

(2) نفسه 209.

## الكلمة

الكَلَمُ: التأثيرُ المدركُ بإحدى الحاسَّتين<sup>(1)</sup>.

- 1- يقال: كَلَمْتُ الرجلَ أَكَلِمْتُهُ كَلَمًا، إذا جرحته، فهو كَلِيمٌ ومَكْلُومٌ<sup>(2)</sup>.
- 2- ويقال: كَالَمَةُ: ناطقَةٌ، وكَلِيمَتُكَ: الذي يُكَلِّمُكَ، وما أَجَدُّ مُتَكَلِّمًا-بفتح اللام-، أي: مَوْفِعُ كَلَامٍ، وكَلَامُ الْمُتَقَاتِلِينَ: كُلُّ كُلٍّ واحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ<sup>(3)</sup>.
- وسُمِّيتِ اللَّفْظَةُ الْوَاحِدَةُ: الْمُفْهَمَةُ: كَلِمَةً<sup>(4)</sup>. ولها عندهم، ثلاث لغات: كَلِمَةٌ، وَكَلِمَةٌ، وَكَلِمَةٌ<sup>(5)</sup>.
- ثمَّ أَصْبَحَ مَعْنَى الْكَلِمَةِ: مَحَالًّا لِلْأَعْمِ<sup>(6)</sup>. حتى دلَّ على: قَصِيدَةٍ بِكَمَالِهَا، وَخُطْبَةٍ بِأَسْرَافِهَا<sup>(7)</sup>.
- ثمَّ ارْتَدَّ هَذَا الْإِتْسَاعُ الدَّلَالِي هَذَا اللَّفْظَ، إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّخْصِصِ. وبذلك دَلَّتِ الْكَلِمَةُ، عِنْدَهُمْ، اتِّفَاقًا، عَلَى: اللَّفْظِ الْوَضُوعِ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ<sup>(8)</sup>. ومن ذلك دلالة لفظِ الْكَلِمَةِ، عَلَى: اللَّفْظِ الْمُشْحُونِ بِالْمَعْنَى: أَسْمًا كَانَ، أَوْ فِعْلًا<sup>(9)</sup>.

(1) مفردات الراغب 490. ويقارن بمقاييس اللغة 5/131.

(2) جوهرة اللغة 2/981. ويقارن بمقاييس اللغة 5/131. ومفردات الراغب 490.

(3) اللسان 12/524. ويقارن بـساس البلاغة 550. ومقاييس اللغة 5/131. ومفردات الراغب 490-91. وجوهرة اللغة 2/981.

(4) مقاييس اللغة 5/131. ونظر ايضاً في القاموس المحيط 4/143. والصباح 2/1491. واللسان 12/523. واسباس البلاغة 550.

(5) الصباح 2/1491. ويقارن باللسان 12/523. والقاموس المحيط 4/143.

(6) مفردات الراغب 491. ويقارن باللسان 12/524. والقاموس المحيط 4/143. وكشاف التهذيب 2/1375. ومفاتيح العلوم الاساسية 247.

(7) اللسان 12/524. ومقاييس اللغة 5/131.

(8) التفسيريات 212. ويقارن بمجم مصطلحات الادب 608، ولله: وهي في علم اللغات التقليدي، صوت او مجموعة اصوات متصلة من خصائصها: ابدالة على المعنى. وقد اتفق فقهاء اللغة قديماً على ان الكلمة قابلة للتقسيم الى وحدات غير دالة على معان في حد ذاتها، كالحروف ومذاهب الكلمات. ويقارن بالكليات 742. وكشاف اصطلاحات الفنون 2/1375. والمعجم الفلسفي 2/237.

(9) قيل: ثم الكلمة ثلاثة اقسام: اسم ان دلَّت على معنى بالاستقلال، ولم يقترن بحد الازمنة الثلاثة، وقيل ان اقترنت به، وحرف ان لم تدل على معنى بالاستقلال. يراجع كشاف اصطلاحات الفنون 2/1375. ويقارن بكتيب الرد على المنطقيين 1/139، لابن تيمية، حيث قال: تُسمَّى الاسم وحده: كلمة. والفعل وحده: كلمة. الحرف وحده: كلمة، مثل: هل ويل، فهذا اصطلاح يخص لبعض النحاة، وليس هذا من لغة العرب اصلاً.

وكلمة، في بيئة الفلاسفة، خصائص مفهومية، أشار أرسطو إلى أبرزها، في قوله: وأما الكلمة فهي ما يدل مع ما تدل عليه - على زمان، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراد<sup>(1)</sup>. يدل أن للفلاسفة الإسلاميين بعض تفصيل، أبرزه:

- 1- بين مفهوم الاسم، ومفهوم الكلمة؛ عموم وخصوص. قالوا: الاسم عام، والكلمة خاص، وكل كلمة اسم، وليس كل اسم كلمة<sup>(2)</sup>.
- 2- الاسم موضوع والكلمة محمولة، فلا بد أن يكون بين الأول والثاني فرق<sup>(3)</sup>.
- 3- الزمان لا يفارق الكلمة أصلاً، واشترط أن تكون دلالتها على الزمان: يتيها، لتخرج عنها الألفاظ الدالة على أصناف الحركات<sup>(4)</sup>.
- 4- وإذن، فإن الكلمة، هي التي يعرفها أهل صناعة النحو من العرب، بالفعل<sup>(5)</sup>.
- 5- والكلمة، أيضاً مع دلالتها على زمان المعنى - تدل على موضوعه من غير تصريح، وتشارك في ذلك: الأسماء المشتقة، مثل: الضارب والشجاع والنصيح<sup>(6)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزع:

لقد دل مصطلح الكلمة على:

- 1- اللفظ المفرد الدال على زمان، وهو: الفعل وحده. قال السجلماسي: الألفاظ المفردة الدالة على المعاني المفردة، وهي ثلاثة أجناس: الاسم، والكلمة، والأداة<sup>(7)</sup>.
- 2- اللفظ المفرد: اسماً كان أو فعلاً. قال السجلماسي، وهو يحل نوع المقارنة: ومعنى كون الواحد بالانواع، هو أن كل واحد من اللفظين المكررين، يساوي الآخر بقوة كليته بقسمانها، وذلك أنهما

(1) منطق أرسطو / م ص 101/1.

(2) مختار وسائل جابر بن حيان 493.

(3) نفسه 493.

(4) العبارة 134 للفارابي.

(5) المدخل 68 للفارابي.

(6) العبارة 135 لفارابي.

(7) المنزع البديع 341. ويقارن بقوله: والاسم، هنا، مقول بعموم: اسماً كان أو كلمة أو أداة.

يكونان مُتَّفِقَتِي المَادَّةِ أو المَصَوِّرَةِ، أَمَّا اتِّفَاقُ المَادَّةِ، فَبِحَيْثُ تَتَّفَقُ الحُرُوفُ الَّتِي مِنْهَا تَرْتَكِبُ الكَلِمَةُ، وَهِيَ اسْتِغْنَانُهَا<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفسه 499. ويقارن مصفحتين أخريتين من الترح: اولاهما، (ص 502) ويقول السجلماسي فيها: قد تَفَقَّ الأَتَقُ والأَتَفُ في المَادَّةِ وهي حُرُوفُ الكَلِمَةِ دُونَ البِنَاءِ. وثانيتها، (ص 376) قال: 'وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُطَابَقَةُ هِيَ أَنْ تَأْتِيَ بِالكَلِمَةِ مَعَ ضِدِّهَا وَتَحْتِطُّهَا، وَالكَلِمَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ تَكُنْ اسْمًا أَوْ فِعْلًا.



وعسى ذلك، فمعناه المدلول به عليه - في عُرْفِهِمْ - لا يستعملُ بجزأَي القضية الكلية<sup>(2X1)</sup>.  
ويمكن اعتبار هذا الواقع الدلالي، مفهوماً مشتركاً بين ينتمي المنطقيين والتحريريين<sup>(3)</sup>.

## وأما في اصطلاح كتاب المتزوع

فإن مصطلح الأداة، يدلُّ على:

- 1- اللفظ الدال على أحد المكونات المركبة المؤسسة لبنية القول المركب<sup>(4)</sup>. قال السجلماسي: وأجزاء القول المركب هذا التحو من التركيب، هي: الألفاظ المفردة الدالة على المعاني المفردة، وهي ثلاثة اجناس، التي منها يتركب القول، واليها ينحل، وهي: الاسم والكلمة والأداة...<sup>(5)</sup>  
ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزوع، نجد:
- 1-1: الأداة: باعتبارها ركناً من أركان أحد الأساليب البلاغية، كالتشبيه قال السجلماسي: والتشبيه هو القول المَحْضَل وجود شيء في شيء، إما بأحد أدوات التشبيه، الموضحة له، كالكاتب وحرفه كأنَّ أو يثل، وإما على جهة التبديل والتزييل...<sup>(6)</sup>.

(1) راجع مفهوم القضية ضمن معجم المصطلحات المنطقية المدروسة 471/2-474.

(2) المبين في الفاظ الحكماء والمفكرين للأمدي/م من 316. ويُستخلص من وثبة هذا المصطلح ضمن سلم الحدود الفلسفية الكبرى التي جمعها سيف الدين الأمدي مرتبة على أسس فلسفي أنه من المصطلحات القاعدية الكبرى المؤسسة لأصناف الدلالات. وضرورة ذلك أن الأمدي يورث مصطلح لأداة مكاناً بارزاً في رأس هرم الحدود الفلسفية. المتكون بالترتيب من: التصوُّد ثم التصديق ثم دلالة المطابقة ثم دلالة التضمُّن ثم دلالة الالتزام ثم للقول ثم المركب ثم الاسم ثم الكلمة ثم الأداة ثم التزامني. ثم بشكل ثم للترك... ويقارن تعريف الأمدي لمصطلح الأداة بقول ابن سينا: الأداة هي اللفظة التي لا تلك وحدها على معنى محتمل. بل على نسبة وإضافة - بين المعنى - لا لتحصيل الامتقونة بما اضيفت اليه، مثل في ولا...، متعلق المشرفين 58. ويقارن كل ذلك بالمعارة للقرائبي 138.

(3) كتاب اصطلاحات الفنون 1/127. والحدود الفلسفية للخوارزمي، ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب 220. وهو يسمى الأدوات باصطلاح آخر. قال: والرباطات، وهي التي يسميها التحويون حروف المعاني...

(4) المتزوع ليدبع 341.

(5) المتزوع ليدبع 341. ويقارن بالصفحة 480.

(6) نفسه 220. ويقارن ب 221 و 222.



1-2: الأداة: رابطة من رباطات القسمة المنطقية في استيفاء أقسام الشيء. أداة التحليل: إما<sup>(1)</sup>.

قال السجلماسي: وَيُصْرَحُ بِالأداة الدالة على التحليل، أعني: أن يوضع بين كلّ اثنين منها، حرفاً إما، أو حرفاً قويمة قويمة، كقولنا: الحيوان إما مشاة وإما لا مشاة<sup>(2)</sup>.

---

(1) نفسه 354.

(2) نفسه 354. ويقارن 355. وهذا المؤشر الدلالي مجده في معرض كلام اسجلماسي عن نوع بلاغيّ يسميه التحليل.  
نفسه 353.

الفرع التاسع  
في تصوّر التناسب وكيفياته



## النسبة

(النسبة الإضافية - النسبة الشبيهة - نسبة الطابق - نسبة النظير)  
(النسب - القناسب - القناسبة)

أثرن والسن والباء كلمة واحدة قياسها: اتصال الشيء بالشيء<sup>(1)</sup>.  
ومنه: النسب و النسبة<sup>(2)</sup>، وهي: القوابة<sup>(3)</sup>. يقال: فلان يناسب فلاناً، فهو نسبيته، أي: قريبه<sup>(4)</sup>.  
لذلك قيل في معنى هذا اللفظ، من حيث الاصطلاح اللغوي: النسب والنسبة اشتراك من جهة أحد الأبرين<sup>(5)</sup>.

ثم جنح اللفظ، بالاستعمال، إلى مزيد تعميم، فقل: النسبة: القرب والمشاكلة والقياس<sup>(6)</sup>. بيد أن هذه الدلالة الكلية - وهي تلج بعض البهات الصناعية الحادثة - عثرت بمفهومها إلى ضروب من الدلالات الجزئية، المنبثقة عنها بتخصيص الاستعمال والسياق الحادثين.

هكذا وجد للفظ النسبة دلالات اصطلاحية صناعية، لعل أبرزها:

- 1- النسبة المنطقية وهي إيقاع التعلل بين شيئين. والنسبة الثبوتية هي ثبوت شيء لشيء على وجه هو هو<sup>(7)</sup>. وفي هذا السياق المنطقي، نجد مؤشرات لعل أبرزها:
- 1-1: أن: ما تقال عليه النسبة ضربان: ضرب هو معنى واحد مشترك بين اثنين، هما طرفاء، يؤخذ كل واحد منهما مبدءاً والآخر منتهى<sup>(8)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 5/ 423.

(2) مشبه 5/ 423. ويقارن باللسان 1/ 755. والقاموس المحيد 1/ 175. ويقول الراغب: النسب ونسبة اشتراك من جهة الأبرين وذلك ضربان: نسب بطلون كالنسبة بين الأهل والأبناء، ونسب بالعرض كالنسبة بين بني الأخوة وبني الأعمام. مفردات الراغب 545 وينظر جوهرة اللغة 1/ 341. وأساس البلاغة 629.

(3) القاموس المحيط 1/ 175.

(4) الصحاح 1/ 224. ويقارن بأساس البلاغة 629. وجوهرة اللغة 1/ 341.

(5) مفردات الراغب/ م. ص 545.

(6) الكليات/ م. ص 910.

(7) التعريفات/ م. ص 268.

(8) كتاب الحروف للداربي/ م. ص 90.

2-2: أن كل ارتباط وكل وصلة بين شيئين اثنين، محسوسين أو معقوبين، إما تكون بإضافة أو نسبة ما<sup>(1)</sup>، سوى أن المنطقيين يعتبرون أن النسبة أعم من الإضافة التي هي مقولة ما<sup>(2)</sup>. ولذلك لمجدهم يبحسون في النسبة عدة مقولات: منها الإضافة، ومقولة أين، ومقولة متى، ومقولة أن يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنساً يعم هذه الأربعة<sup>(3)</sup>.

1-3: أن النسب بين القضايا والمفردات<sup>(4)</sup>، منحصرة في أنواع، من أبرزها: المباينة الكلية، والمساواة<sup>(5)</sup>.

2- النسبة الرياضية: وهي قياس كمية أحد العددين إلى كمية الآخر، والعدد الأول يسمى: منسوباً ومقدماً، والعدد الثاني يسمى: منسوباً إليه وتالياً<sup>(6)</sup>.

وفي هذا السياق الرياضي، لمجد:

2-1: أن: النسب في الأعداد منحصرة في أربع: التماثل والتداخل والتوافق والتباين<sup>(7)</sup>.

2-2: أن النسبة: في علم احساب: عبارة عن خروج أحد المقدارين المتجانسين من الآخر<sup>(8)</sup>.

2-3: أن النسبة: نوع من الإضافة<sup>(9)</sup>، وهي عبارة عن إضافة في القدر بين مجتمعين من جنس

واحد<sup>(10)</sup>.

إما في اصطلاح كتاب المنزع:

لأن مصطلح النسبة يدل على: معنى الارتباط الدلالي أو التركيبي بين أجزاء القول المركب جملة.

ولهذا استعمل هذا المصطلح للدلالة على علاقتين متعلقتين اثنتين:

أولاهما: العلاقة المعنية بين شيئين، التي ينسجها خيال الشاعر في ألقايله. قال السجلماسي: إن

القول المخيل هو القول المركب من نسبة-أو نسب-الشيء إلى الشيء، دون اغترافها<sup>(11)</sup>.

(1) نفسه 91.

(2) نفسه 83.

(3) نفسه 83.

(4) كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1687.

(5) نفسه 2/ 1687.

(6) نفسه 2/ 1687.

(7) نفسه 2/ 1687.

(8) الكلبيات/ م. س 910-911.

(9) كتاب الحروف للفارابي/ م. س 83.

(10) نفسه 82.

(11) المنزع البديع/ م. س 219. ويقارن ب 230 و 236.

ولقد تكون هذه العلاقة المعنوية بين اسمين. قال: ذلك لتوفر شريطة النقل في الاسم لوجود الشبه وتماثل النسبة بين المعنى الجمهوري المنقول عنه الاسم، والمعنى الصناعي المنقول عنه الاسم<sup>(1)</sup>.  
وثانيهما: العلاقة الهيكلية بين أجزاء القول المركب، يضرب خصوصاً من التركيب. قال السجلماسي: الاكفاء بالمقابل ... والفاعل هو القول المركب من أجزاء ليه متناسبة، نسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، أو ما كانت النسبة فيه كتحو ذلك<sup>(2)</sup>.

## 1-1: النسبة الإضافية:

في اصطلاح النزع:

يدل مصطلح النسبة الإضافية على: علاقة الارتباط اللزومي بين شيئين، يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر، في حالة الحضور والغياب. قال السجلماسي: قيل: إن أحد المضامين في الثاني، ولذلك يجعل فعله كأنه غير متعلق، أي يجعل كأنه من جنس اللازم كتناسي الفاعل عند بناء الفعل للمفعول (...). وذلك أنه يجوز للذهن الإعراض من المضامين عن أحدهما، ولا يجوز له الاختراع والكذب، بتقدير إضافة غير مطابقة للوجود، وأحيى بالمضافين: الفعل والمفعول به، وإن كان الأخص بمفعول الفعل، إنما هو اسم: النسبة الإضافية<sup>(3)</sup>.

## 1-2: النسبة الشبيهة:

في اصطلاح النزع:

يدل مصطلح النسبة الشبيهة على: علاقة الارتباط التماثلي بين شيئين، أو اسمين. قال السجلماسي: والتقيل مثال أول من قولهم 'ذبله تذيلاً' من مادة الذيل، ومثله الإزالة من أذالة، ومنقول على هذا الحد إلى هذا النوع للاتقاء في النسبة الشبيهة، بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه 374.

(2) نفسه 195. ويقارن ب 340 و 344 و 346.

(3) نفسه 203. ويقارن ب 188.

(4) نفسه 311-312. ويقارن ب 219 و 244.

ولعل أظهر ما تبدو هذه النسبة الشبيهة، عند السجلماسي: في جنس التخيل بأنواعه، وهي: الامتاعة، والنشيه، والمائلة، والمجاز<sup>(1)</sup>. قال السجلماسي، في نوع المائلة: المائلة هي النوع الثالث من جنس التخيل، وحقيقتها التخيل والتمثل للنشيء شيء له إليه نسبة وفيه منه إشارة وشبهة<sup>(2)</sup>.

### 1-3: نسبة الطباق:

في اصطلاح المنزع.

يدل مصطلح نسبة الطباق على: علاقة التقابل والتباين بين شيئين، أو جزئين في القول المركب. قال السجلماسي: "وقوله تعالى: 'وأدخل يدك في جيبك تخرج يضاء' هو أيضا داخل في هذا النوع، وتفسير محذوفاته مصرحا بها: 'وأدخل يدك في جيبك تدخل وأخرجها تخرج'، إلا أنه قد عرّض في هذه المادة تناسيب بالطباق، فلذلك يلي القانون فيه الذي هو: نسبة الأول إلى الثالث، كنسبة الثاني إلى الرابع، على حالة الأكثرية، فلم يتغير عن وضعه (...)" ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك فترة      كما انتفض العصفور بلله القطر

تقدير محذوفاته: "وإني لتعروني لذكراك فترة بعد انتفاضة، كما انتفض العصفور بلله القطر ثم فترة".  
فنسبة الأول إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، وهي نسبة طباق<sup>(3)</sup>.

### 1-4: نسبة النظير:

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح نسبة النظير على: علاقة الارتباط التوافقي، بين شيئين، أو جزئين متساويين في القول المركب. قال السجلماسي: "وإن حملنا على نسبة النظير - وهي النسبة الأخرى<sup>(4)</sup> - كانت نسبة الأول إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع، وهو المراد في قولنا في تولية الفاعل بقولنا: 'أو ما كانت النسبة له كنحو ذلك'<sup>(5)</sup>.

(1) تراجع هذه الأنواع البلاغية ضمن معجم للمصطلحات البلاغية 3/779 و825 و871 و880.

(2) نفسه 244.

(3) نفسه 197-198.

(4) القصد: نسبة، طباق، وهي ترد في المنزع مقابلا مفهومها لنسبة النظير. تراجع: نسبة الطباق.

(5) نفسه 198.

## 2- النسب:

النسب، في الاصطلاح الفيلسفي العام، تتعلق بالمفاهيم<sup>(1)</sup>. الحاصلة في النفس عن مكونات الشيء<sup>(2)</sup>، أو كيفية وجوده<sup>(3)</sup>. فالنفس، عندهم، هي التي تخرج النسب والصور التي في الهيولى من القوة إلى الفعل<sup>(4)</sup>.

وأم في اصطلاح المنزع:

فإن مصطلح النسب يدل على: العلاقات الخفية، الرابطة بين الأشياء المختلفة، المدركة بالتأمل من قبل النفس قال السجلعاسي: والسب في هذا الإذعان والانسياط: الالتذاذ الكائن للنفس الناطقة من إدراك النسب والاشتراكات والوصل بين الأشياء<sup>(5)</sup>.

ولعل من أبرز مقدمات هذا الاستعمال في المنزع، نجد:

- 1- أن مفهوم النسب، عنده، يرتبط بالعلاقات المفهومية الكيفية، الناطقة لأجزاء القول ومدى تناسبها مع المعنى الأسلوبى الكلى المحمول عليها من الجنس العالى، والسارى في أقسامها، باعتبارها أنواعا<sup>(6)</sup>.
- 2- أن النسب، بهذا المعنى، كامنة بالقوة في الطبيعة الكلية العالية للقول المركب، ثم تختلف من بعد كما وكيفا في الأنواع. لذلك لابد، عند السجلعاسي، من استخلاص القوانين الكلى الناطقة لمنظومة النسب. وما قال في هذا السياق: "وقد أوردنا هذه الحكاية بالفاظها، ليكون الناظر (يتخلها مثالا) لهذا الكلى، يتزع من مادتها قانونا كليا في استخراج النسب في أجزاء القول"<sup>(7)</sup>.
- 3- إن منظومة النسب في أجزاء القول، لها بُعد وظيفى في بنية الأساليب، ويتعلق هذا البعد الوظيفى، بألقى التأثير المأمول في النفس واستفزازها لفعل شيء أو الانقياض عنه<sup>(8)</sup>.

(1) الكلبيات/ م. س. 911.

(2) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. س. 1505.

(3) كتاب الحروف للفارابى/ م. س. 93.

(4) تفسير ما بعد الطبيعة/ م. س. 1500.

(5) المنزع البديع/ م. س. 219.

(6) بقاؤون بالصفحة 400، و 485.

(7) نفسه 524.

(8) نفسه 219 و 263.



### 3- التَّنَاسُبُ:

التَّنَاسُبُ، في الاصطلاح الفلسفي العام، هو: الاتِّحاد في النسبة<sup>(1)</sup>.

وأشتق الفلاسفة لفظ التَّنَاسُب من النسبة - وهي عندهم: أحد مفاهيم العقل الأساسية - ثم استعملوه بمعانٍ؛ لعل أبرزها: أربعة أقسام: أحدها في الطبيعة، كالأب والابن. والثاني في لعرض. كالمالك والمملوك. والثالث في المهنة، كالمعلم والمتعلم. والرابع في الشبه كالأصفياء والأخلاء<sup>(2)</sup>.  
أما في اصطلاح المنزع:

فإن مصطلح التَّنَاسُب يدل على: ضرب من التناغم الدلالي يحققها المتكلم بين أجزاء القول، والتشخيص في تحقيق الجمع بين الأشياء المتناسبة في الدهن. قال السجلماسي: أو يأتي بالأشياء المتناسبة مثل: القلب والملك؛ إذ يقال: نسبة القلب في البدن نسبة الملك في المدينة، وهذا هو النوع الملقب بالتَّنَاسُب<sup>(3)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع، نجد:

- 1- أن التَّنَاسُب يدل على: علاقة منطقية تنسج أجزاء الأقاويل المركبة نسجاً بنوياً متعالقاً. قال السجلماسي: هو القول المركب من أجزاء متناسبة، نسبة الأول منها إلى الثالث، كنسبة الثالث إلى الرابع، أو ما كانت النسبة فيه تنحو ذلك<sup>(4)</sup>.
- 2- أن مفهوم التَّنَاسُب والنسبة، يتبوأن موقعاً مركزياً في النسق المنطقي بعامه، ولسق التقسيم الدلالي عند السجلماسي بخاصة. ذلك بأن طبيعة العلاقة بين المراد التصورات والمعقولات، وطبيعة العلاقة بين مكررات الظواهر النصية، هي ما تجعل من الرؤية إلى كليات البديع، تأخذ أهميتها من مفهوم المتعلق بين جزئياتها.
- 3- كما يكون التَّنَاسُب حاصلًا في تركيب الألفاظ يكون حاصلًا في تركيب المعاني. قال السجلماسي: أو يأتي بالأشياء المتناسبة مثل: القلب والملك، إذ يقال: نسبة القلب في البدن نسبة الملك في المدينة<sup>(5)</sup>.

(1) كشف اصطلاحات الفنون/ م. 2/ 1646. والمعجم الفلسفي/ م. 2/ 464

(2) يقاوم برسائل اغوين الصفا/ م. 1/ 183. وتفسير ما بعد الطبيعة/ م. 614.

(3) المنزع البديع/ 518-519

(4) المنزع البديع/ م. 195.

(5) نفسه 518-19.

- 4- التناسب المعنوي يرجع، في الرتبة، على التناسب اللفظي. قال السجلماسي، في صياق تعريفه للجنس العالي: المناسبة: إنما تريد بالمناسبة والتكرير المعنوي؛ إيراد المعنى وما يليق به<sup>(1)</sup>.
- 5- أن التناسب مرتبط، غالباً، في استعمالات المتزع، بمجهتين:
- 5-1: بالقول العام لا الألفاظ المفردة، ولا حتى المركبة. قال السجلماسي، في معرض حديثه عن نوع الاكتفاء بالقابل: هو القول المركب من أجزاء متناسبة، نسبة الأول منها إلى الثالث، كنسبة الثالث إلى الرابع، أو ما كانت النسبة فيه كنحو ذلك<sup>(2)</sup>.
- 5-2: بالمعاني لا بمجرد الألفاظ. قال السجلماسي، في المناسبة: إنما تريد بالمناسبة والتكرير المعنوي؛ إيراد المعنى وما يليق به<sup>(3)</sup>.

#### 4- المناسبة:

- يدل لفظ المناسبة، في بيئة اللغويين، على معنى المشاكلة<sup>(4)</sup> والمائلة<sup>(5)</sup>. يقال: تناسب الشيطان، إذا، تماثلا وتماكلا<sup>(6)</sup>.
- وفي الاصطلاح الفلسفي العام، يدل لفظ المناسبة على التباين اللزومي بين أجزاء الشيء، أو الشينين المتضايقين<sup>(7)</sup>. لذلك قيل: المتكلمين والحكاماء، هي الاتحاد في النسبة، وتسمى: تناسباً<sup>(8)</sup>.
- وأما في اصطلاح المتزع:
- فإن مصطلح المناسبة يدل على:

- (1) نفسه 518.
- (2) نفسه 195.
- (3) نفسه 518.
- (4) اللسان 756/1. والتاموس المحيط 176/1. والمعجم المفصل / م. ص 429. وقال الراغب / م. ص 545: وتستعمل النسبة في مقادير متجانسين بعض الجائز يختص كل واحد منهما الآخر. ومنه النسب وهو الانتساب في الشعر إلى المرأة يذكر العشق. وقارن بمجهره اللغة / 55 و 34.
- (5) للمجم المفصل في علوم البلاغة / م. ص 429. وفي جوهرة اللغة 1/ 341: وأكثر ما تستعمل النسبة في الشعر.
- (6) معجم المصطلحات، بلاغية / م. ص 419. والتناسب في دلالاته الجمالية العامة يتعلق بالنص الأدبي جملة، فهو: حسن العلاقة القائمة بين الأجزاء المختلفة للأثر الأدبي، حتى يتمتع كل عنصر منه بنصيبه من الاهتمام والابولوز مع مساهمته في انسجام الكل وتماكله. معجم مصطلحات اللب / م. ص 442.
- (7) التصريفات / م. ص 6. وقارن بشرح الإشارات والتبنيات للطرسي / م. ص 218.
- (8) كتاب اصطلاحات الفنون / م. ص 1646/2. لكن الكنوي يجمعها أهم من ذلك. يقارن بالكليات 843، قال: والمناسبة أهم من الجميع.

- 1- الارتباط الهمزاري بين شيئين متشابهين. قال السجلماسي: والشبه-كما قد قيل مراراً-هو أن يكون في الشيء نسبة من شيء، أو نسبة. وباجملة هو أن يكون الشئان في الواحد-بالمشابهة أو المناسبة- الموضوع للصناعة الشعرية. نبوض أحدهما مكان الآخر، ويُذكر عليه ويُكفى به عنه، وفيه-أعني في الواحد بالمشابهة أو المناسبة-المكفى به، ما فيه من غرابة النسبة والاشتراك...<sup>(1)</sup>.
- 2- الارتباط اللزومي بين معنيين متضايقين مرتقيين إلى معنى كلي واحد. قال السجلماسي: إنما يوفق قول جرير التواطؤ في النظريات بهذا المعنى، من هذا اللفظ الواحد الدال على أشياء كثيرة من أول ما وُضع، ويدل على معنى واحد وهي الطبيعة السارية في الكثرة، وهذا النوع هو المدعو: المناسبة<sup>(2)</sup>.

#### 4-1: المناسبة الكلية.

في اصطلاح المنزع:

يدل مصطلح المناسبة الكلية على: الانطباق الوجودي-البنوي أو الدلالي- التام، بين شيئين متناظرين من جميع الجهات. قال السجلماسي: وقال قوم: التشبيه هو صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو من جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه<sup>(3)</sup>.

(1) المنزع القديم/م ص 244.

(2) نفسه 397.

(3) نفسه 221.

## الإضافة

### (المضاف)

أصل الضئيف<sup>(1)</sup>: المثل<sup>(2)</sup>. سواء دل ذلك على اقتراب أو ابتعاد. يقال: أخفت الشيء إلى الشيء، أي أثلته<sup>(3)</sup>. وُضِفَتْ إلى كذا، وأخفتُ كذا إلى كذا<sup>(4)</sup>.  
وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك: غلامٌ زيدٌ<sup>(5)</sup>. بذلك قالوا بأن القرض من الإضافة: التخصيص والتعريف<sup>(6)</sup>، فلهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه<sup>(7)</sup>.  
وعند المنطقيين الإسلاميين<sup>(8)</sup>: استعمل مصطلح الإضافة للدلالة على: كل شيء يثبت بشئٍ الآخر<sup>(9)</sup>. قيل: والمقولة الرابعة<sup>(10)</sup>: الإضافة، وهي نسبة الشئين بقاس أحدهما إلى الآخر، كالأب والإبن،

(1) قال ابن فارس: الضياء والياء والفاء أصل واحد صحيح، بك عن ميل الشيء إلى الشيء. بمقاييس اللغة 3/380. ويقارن بقول الراغب: والضئيف من ما أليك نزلأ بك، وصلت الضيافة متعارفة في القرى. وأصل الضئيف مصدر، ولذلك استوى فيه الواحد والجمع في عامة كلامهم، وقد يجمع فيقال أضيافاً وضيوفاً وضيافان. مفردات الراغب 336. وينظر جمهرة اللغة 2/908.

(2) مفردات الراغب 336. ويقارن بمقاييس اللغة 3/380.

(3) اللسان 9/210. ومقاييس اللغة 3/380. وأساس البلاغة 381.

(4) مفردات الراغب 336. ويقارن بالقاموس المحيط 3/224. واللسان 9/210. ومقاييس اللغة 3/380. وأساس البلاغة 381.

(5) الصحاح 2/1065.

(6) يقارن بالتعريفات م. س 38.

(7) نفسه 2/1065.

(8) ينظر الحدود والرسوم للكنيتي/م. س 192. والحدود الفلسفية للخوارزمي/م. س 218. وللجمع الفلسفي/م. س 1/101. واليمين للامدي/م. س 375. ويقارن بالتعريفات/م. س 38. وكشاف الكهانوي/م. س 1/215. والكتليات/م. س 32 و 804.

(9) ينظر مفردات الراغب/م. س 336.

(10) الإضافة في الفلسفة القديمة والحديثة مقولة من المقولات. وعند أرسطو مقولة رابعة من مقولات العقل المشرفة. ولهذا رتبها المنطقة المسلمون ضمن الحدود فلسفة البرزخ. ينظر الحدود الفلسفية للخوارزمي/م. س 218. واليمين للامدي/م. س 375. ويقارن بالمقولات للغاربي/م. س 90.

والعبد والمولى، والأخ والأخ، والشريك والشريك<sup>(1)</sup>، قال الراغب: فإن كل ذلك يقتضي وجوده وجود آخر، فيقال هذه الأسماء: المتضافلة<sup>(2)</sup>.

لكن هؤلاء يفرقون بين الإضافة والنسبة، بحيث إنهم يعملون مفهوم النسبة أهم من مفهوم الإضافة. وهكذا لكل إضافة نسبة وليست كل نسبة إضافة<sup>(3)</sup>.

وإما في اصطلاح المنزع:

فإن مصطلح الإضافة يدل على: النسبة الموصولة بين الشيئين، بحيث تنجر صفات أولهما للذكر صفات الآخر. قال السجلماسي: الإضافة هي نسبة بين شيئين إذا وُصف بها كل واحد منهما نُصِّرت ذاته بالقياس إلى الثاني<sup>(4)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، لي المنزع، نجد:

- 1- استعمال السجلماسي مفهوم الإضافة باعتبارها علاقة منطقية بين الدال والمطلول، متى كانت الدلالة لزومية أو تضمينية<sup>(5)</sup>.
- 2- يعتبر السجلماسي أن دلالة اللزوم هي الأساس المنطقي لدلالة الإضافة. قال: ودلالة الإضافة راجعة إلى دلالة اللزوم، لأننا قد قررنا أن أحد المتضامين في الثاني، لأنه مهما أخذ أحدهما ماقوفا به المحرر الآخر معه ذهنا<sup>(6)</sup>.
- 3- استعمال السجلماسي مفهوم الإضافة بدلتين اثنتين: قال السجلماسي: الإضافة منقسمة إلى: إضافة معادلة وإلى غير معادلة، فما كان في المعادلة فهو الذي يدل الكلام عليه عنده دلالة الإخبار، كدلالة محدث على محدث، وذلك أن إضافتهما معادلة لأنها مساوية لرجوع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ من غير خروج عن معقوله من حيث الإضافة. وما كان في غير المعادلة فهو الذي يدل عنده دلالة القياس كدلالة حادث على محدث<sup>(7)</sup>.

(1) الخلدود الفلسفية للخوارزمي/م. ص 218. ويقارن بكتاب المين لسيف الدين الامدي/م ص 375، ولجه: أما نسبة الإضافة فبإرادة عن متعين تعقل كل واحد، لا يتم إلا بتعقل الأخرى، كالأبوة ولبنوة، وهو ذلك. " وينظر أيضا الحدود والرسوم للكندي/م. ص 192.

(2) مفردات الراغب/م. ص 336.

(3) كتب الحروف للقلالي/م. ص 83.

(4) المنزع البديع/م. ص 188.

(5) يقارن بمفهومه لدلالة اللزوم التي تتضمن معنى الانحياز كدلالة السقف على الحائط والحائط على الأساس. نفسه 213.

(6) نفسه 216.

(7) نفسه 216-217.

## 2- المضاف:

في الاصطلاح العام، يدل لفظ المضاف على: الشيء الذي يقابل بالقياس إلى غيره، مثل الضعف بالنسبة إلى ضعفه، والمولى إلى عبده، والأب إلى ابته<sup>(1)</sup>.

ونجد في بيئة المنطقيين الإسلاميين<sup>(2)</sup> ما يذكر بذلك. ثم نجد من كان قبلهم يبين بقوله: يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها، أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أي نحو كان<sup>(3)</sup>.

ولعل من أبرز خصائص هذا المصطلح، عندهم، نجد:

- 1- المضاف هو: ما ثبتت بغيره شيء آخر<sup>(4)</sup>.
- 2- المضاف، إذن، يقال بالقياس إلى شيء آخر<sup>(5)</sup>.
- 3- المضاف نوعان: النظير وغير النظير، فالنظير ما كان المضافان في الأسماء سواء، كالأخ والجار والصديق؛ وغير النظير: ما كان المضافان في الأسماء مختلفين، كالأب والابن<sup>(6)</sup>.
- 4- المضاف طبيعة غير مستقلة بنفسها، بل هي تابعة لغيرها<sup>(7)</sup>.
- 5- إذا كان المضاف، مقولة من المقولات العشر، فهو أيضاً، ذو طبيعة تلحق بجميع المقولات وتعرض لها<sup>(8)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنهج:

فقد دلت مصطلح المضاف على: أحد طرفي الإضافة، وهو المعنى المنجر لزوماً مع معنى يضيفه  
ويبين حاله وحقيقته. قال السجلجاسي: لا يخلو البيان من أن يكون باسم أو صفة، أو تأليف من غير اسم

(1) معجم لبلغة العربية/ م. س 363.

(2) بنظر الحدود والرسوم للكندي/ م. س 192. والحدود الفلسفية للخوارزمي/ م. س 218. والمعجم الفلسفي/ م. س 1/ 101. والمين للامدي/ م. س 375. ويقارن باستعمالات لفظ الإضافة أيضاً في استعمالات التحوين. قال، المراهب: وتستعمل الإضافة في كلام التحوين في اسم مجرور يُضمُّ إليه اسم قيلة. وينظر في التعريفات/ م. س 38. وكشاف التهافتوي/ م. س 1/ 215. والكلبيات/ م. س 132 و 804.

(3) منطق أرسطو/ م. س 1/ 48.

(4) الحدود والرسوم للكندي/ م. س 192.

(5) الجدل لابن رشد/ م. س 628.

(6) رسائل إخوان الصفا/ م. س 1/ 327.

(7) الباحث المشرقية للرازي/ م. س 593.

(8) الجدل لابن رشد/ م. س 561.

ولا صفة؛ مثاله: ما ينجر في دلالة الإضافة من طرفيها، إذ كن-كما قد قيل- إن أحد المضافين في الثاني؛  
كقولك: ثاتل؛ فإنه يدل على نحل ومقتول من غير ذكر اسم أو صفة لواحد منهما، ولكن قد انجر مع ذكر  
أحد المضافين ذكر الآخر وذكر نسبة الإضافة<sup>(١)</sup>.

---

(١) المتزح الديدع/م. س 417.

## المُشَابَهَة

الشَّبَه والشَّبَه والشَّبَه واحد<sup>(1)</sup>، وهو الجُلل<sup>(2)</sup>، والجمع: أَشْبَاه<sup>(3)</sup>.  
تقول العرب: شابهته وأشبهته، إذا، ماثله<sup>(4)</sup>. وذلك من: شابه الشيء وشاكله، لونا ووصفا<sup>(5)</sup>.  
ومن ذلك نجد عندهم: الأشباه أي: الأشياء التي يشابه فيها<sup>(6)</sup>، والمشتبهات، بمعنى،  
المشكلات<sup>(7)</sup>، والتشبيه: التعميم<sup>(8)</sup>.

وفي حروف الفلاسفة:

يدل مصطلح المُشَابَهَة، بمفهومه العام، على حالة عَرَضِيَّة، أو ذاتية، من التَّضَارُب الدلالي أو  
البنوي بين متناظرين. ويمكن أن يدل عندهم، على مستويين مفهويين:  
الأول: مستوى عام: وبهذه الدلالة، قد يكون (التشابه) اتحاداً في الكيفية: كتشابه الشئين في اللون  
. أو اتحاداً في الكم: كتشابه الشئين في الحجم أو الوزن. أو اتحاداً في النسبة، كتقولك: أُن نسبة (ب) إلى (ج)  
كنسبة (د) إلى (ق)<sup>(9)</sup>.  
الثاني: مستوى منطقي خاص: وفيه يكون مفهوم المُشَابَهَة: عبارة عن الموافقة في الكيفية<sup>(10)</sup>، فقط.

- 
- (1) جهرة اللغة 1/ 346.  
(2) اللسان 13/ 503. والصحاح 2/ 1632. ومقاييس اللغة 3/ 243. وأساس البلاغة 320. ويقارن بمفردات الراجب 285.  
(3) اللسان 13/ 503. والقاموس المحيط 4/ 299.  
(4) القاموس المحيط 4/ 299. ويقارن باللسان 13/ 503. والصحاح 2/ 1633. وأساس البلاغة 320.  
(5) المقاييس 3/ 243. ويقارن بمفردات الراجب 285.  
(6) اللسان 13/ 504.  
(7) الصحاح 2/ 1633. والقاموس المحيط 4/ 299. واللسان 13/ 504-5. ويقارن بمفردات الراجب 285. وأساس  
البلاغة 320. والمقاييس 3/ 243.  
(8) الصحاح 2/ 1633. واللسان 13/ 503. ويقارن بمعجم المصطلحات البلاغية ونظورها/ م. ص 323. والتعريفات/ م. ص 66.  
(9) المعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 273. ويقارن مع المفهوم بما تاءه الراجب في مصطلح التشابه من جهة المعنى واللفظ جميعا  
مفردات الراجب/ م. ص 286.  
(10) في التعريفات/ م. ص 19: الاتحاد في الجنس يسمى مجسدة، وفي النوع محائلة، وفي الخاصة مشاكلة، وفي الكيف مشابهة،  
وفي لكم مساواة، وفي الاطراف مطابقة، وفي الاضالة مناسبة، وفي وضع الاجزاء موازنة. ويقارن بالكليات/ م.  
ص 843 والمعجم الفلسفي/ م ص 1/ 35



وفي اصطلاح المتزعم:

دل مصطلح المشابهة على:

1- حالة من التناسب والتعالق الدلالي بين معنى عام قديم، ومعنى خاص حادث. قال السجلماسي:

ثم نقول إلى علم البيان على سبيل نقل الأسماء الجمهورية، إلى الصنائع الحادثة والمعاني الناشئة فيها، من أجزائها، لمناسبة موجودة بين المعاني الجمهورية والصناعية، وأن يكون المعنى الصناعي المنقول إليه الاسم، مشابهاً للمعنى الجمهوري المنقول عنه الاسم، أو متعلقاً به بوجه آخر من وجوه التعلق<sup>(1)</sup>.

2- الاتحاد في نسبة جزء من الشيء إلى جزء شيء آخر. قال السجلماسي: والدلالة على الشئين

بالكناية وطريق المثل، إنما هو بطريق التشبيه. والتشبيه كما قد قيل مراراً—هو أن يكون في الشيء نسبة من شيء أو تسبب، وبالجمل، هو أن يكون الشئان في واحد، بالمشابهة أو المناسبة<sup>(2)</sup>.

(1) المتزعم البديع/م. س 337. ويقارن ب 181-368-373. وهذا المفهوم هو الأكثر في استعمالات المتزعم للمصطلح.

(2) نفسه 244

## المساواة

سَوَاءُ الشَّيْءِ. وَسَطُهُ<sup>(1)</sup>، وَمِثْلُهُ<sup>(2)</sup>.

وَالسَّوَاءُ، وَالسُّوَى<sup>(3)</sup> -إيضاً، هُوَ الْعَدْلُ يُقال: سَاوَيْتُ بَيْتَ الشَّيْثَيْنِ، إِذَا عَدَلْتُ بَيْنَهُمَا<sup>(4)</sup>. و. المساواة: المعدلةُ المعْتَبَرَةُ، بِالذَّرْعِ وَلِوَزْنٍ وَالكَتْلِ<sup>(5)</sup>. وفي بيئة الفلاسفة الإسلاميين<sup>(6)</sup>، جُعِلَ مصطلحُ المساواة من الأعراسِ الخاصة بالكمية. قيل: المساواة، موافقةٌ في الكمية<sup>(7)</sup>.

ثم تعددت الدلالة على يد المنطقيين منهم -ارتباطاً بمحالات تتعلق بها. ومن ذلك:

- 1- 'صِدْقُ كُلِّ مَنْ المَقْهُومِينَ على جميع ما يصدق عليه الآخر'<sup>(8)</sup>.
- 2- 'الْقَضِيَّتَانِ الْمُسَاوِيَتَانِ هما اللَّتَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَضَعٌ مُتَبَادِلٌ'<sup>(9)</sup>.
- 3- 'الصُّنْفَانِ الْمُسَاوِيَانِ هما اللَّذَانِ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُشْتَمِلاً على الآخر'<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) الصبحاح/2/1734. واللسان/14/411. ويقارن بالقاموس المحيط/4/383. وتأتي بمعنى الوضعية لا الاسمية، فيقال: فلان وفلان سواء، أي متساويان. اللسان/14/410. ومفردات الراغب/282. وفي جمهرة اللغة/1/237، نجد: 'وضعت الشيء في سَوَاءٍ كَمِّي، أي في وسطه'.
- (2) اللسان/14/408. وفي الصبحاح/2/1734: 'وسواء الشيء: غيره'.
- (3) القاموس المحيط/4/383. والصبحاح/2/1734.
- (4) اللسان/14/410. والصبحاح/2/1735. وأساس البلاغة/315.
- (5) مفردات الراغب/م. س. 281. وقال مريضاً: 'والمساواة متعارفة في الثمنات، يقال، هذا الثوب يساوي كذا، وأصله من سواء في القدر'. مفردات لراغب/م. س. 383.
- (6) المقولات لابن سينا/م. س. 161. والعقيدات/م. س. 6. وشرح الاشارات والتبهيئات/م. س. 218.
- (7) المقولات لابن سينا/م. س. 161. وبتصرفات/م. س. 19. والكلييات/م. س. 843. ومفاتيح العلوم الانسانية/م. س. 14.
- (8) المعجم لفلسفي/2/367. وتقرن هذه الحالة بمفهوم المساواة عند الاصوليين في مصطلحات اصول لفقه عند المسلمير/2/1406.
- (9) المعجم النفسي/م. س. 367/2.
- (10) نفسه/2/367.

ولي اصطلاح المتزج:

دل مصطلح المساواة غالباً على فروب من الموافقة في الكمية. قال السجلماسي، في سياق تعريف نوع المزوجة: "... وذلك على طريق الاستعارة لفرض تحقيق المقابلة، وتأكيد المساواة، في الحاذلة في المقدار"<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> المتزج البديع/ م س 402. ويقارن بقوة في احتمال مصطلح المساواة. "... ويُحلّى الثاني على الأول، ويُحتل عليه ويساوى ويُشبه به، في المادة التي منه التصريف في التوحيين كليهما. فنه 400 ينظر الصفحة 381.

## المطابقة

الطَّبَقُ: غطاء كلِّ شيء<sup>(1)</sup>.

وبذلك، دلَّ على وَضْعِ شيءٍ مَبْسُوطٍ، على مثله حتى يَغْطِيَهُ<sup>(2)</sup>. قيل في مدار هذا المعنى: طَبَقَ بَيْنَ قَمِيصَيْنِ، إذا، لَيْسَ أَحَدُهُمَا على الآخر<sup>(3)</sup>. وطَبَقَ فلانٌ فلاناً، إذا، وافقه وعاونته<sup>(4)</sup>. ثم استعاروا دلالة اصطلاحية من ذلك المعنى اللغوي، فقالوا: المطابقة، هي، الموافقة<sup>(5)</sup>، بمعنى، تسمية ما تضاعف من الكلام مرتين؛ مطابقة<sup>(6)</sup>.

وفي حروف المنطقيين الإسلاميين.

قد يُحِيلُ مصطلحُ المطابقة، على ضربٍ من المكافأة الضدية؛ قالوا: الكَلْمُ مطابِقٌ للجزئي<sup>(7)</sup>، فإذا أرادوا له تحديداً منطقياً، حذفوه باعتباره علاقة منطقية<sup>(8)</sup>، معاملة بين اللفظ والمعنى، مفادها، دلالة اللفظ على تمام مُستأنه<sup>(9)</sup>.

وبعد حصول ضربٍ من التطور الدلالي لمصطلح المطابقة عندهم؛ تَبَيَّنَ الدرجة الثالثة، في سلم الحدود الكبرى. إذ جعلوه مرتباً، بعد مصطلح التصديق<sup>(10)</sup>، الذي يحتل الدرجة الثانية بعد التصوُّر<sup>(11)</sup>. قال

(1) اللسان 10/209. والقاموس 3/347. وفيه أيضاً: وَالطَّبَقُ من كلِّ شيءٍ ما سارَهُ. ويقارن بمفردات الراغب 338.

وأساس البلاغة 383-84. والمصاحح 2/1147. والمقاييس 3/439.

(2) المقاييس 3/439.

(3) القاموس المحيط 3/347. ويقارن بالمقاييس 3/440. وأساس البلاغة 384

(4) اللسان 10/211.

(5) القاموس المحيط 3/348. والمصاحح 2/1148. ويقارن بقول الراغب: المطابقة من الأسماء للتضاد وهو أن يجعل الشيء فوق، غير بقدره المفردات 338.

(6) المقاييس 3/440. وينظر أساس البلاغة 384.

(7) كشف اصطلاحات (القرن) 4/م. من 1564.

(8) المعجم الفلسفي 4/م. من 387. ويقارن بالتعريفات 4/م. من 19.

(9) يلاحظ إجماع البلاغيين على كون البلاغة هي مطابقة الكلام لمتنصلي الحال. وإن حسن الكلام وبهجه مرتبطان بانهضاتهما على متنصلي الحال: يرجع معجم البلاغة العربية: د. بنوي طيانة. دار المنارة للنشر والتوزيع. جدة-حار ابن حزم/ بيروت الطبعة الرابعة 1418/1997. ص 37.

(10) كتاب لمن للامدني/م. من 314.

الأمدي معرّفاً له: وأما دلالة المطابقة، فعبارة عن دلالة اللفظ، على ما وُفِّعَ له، كدلالة الإنسان على الحيوان القاطق، ونحوه<sup>(1)</sup>.

وفي بيئة البلاغيين<sup>(2)</sup>: اختصّت دلالة المطابقة بأحكام: منها ثلاثة:

الحكم الأول: ليس يلزم في كل معنى من المعاني، أن يكون له لفظٌ يدلّ عليه، بل لا يبعد أن يكون ذلك مستحيلاً، لأن المعاني التي يمكن أن يُعقل كل واحد منها غير متناهية.

الحكم الثاني: الحقيقة في وضع الألفاظ إنما هو للدلالة على المعاني الذهنية، دون الموجودات الخارجية.

الحكم الثالث: الألفاظ المشهورة من جهة اللغة المتشوّلة، بين الخاصة والعامة، لا يجوز أن تكون موضوعاً بمعنى خفي، لا يعرفه إلا الخاص<sup>(3)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المترج:

فإن مصطلح 'دلالة المطابقة' دل على: الصورة الذهنية الكلية، العاكسة لدلالة الشيء الكلية، وذلك لمعادلتها إياها بلا زيادة أو نقصان، قال السجلماسي: الدلالة على ثلاثة أوجه: دلالة المطابقة، وهي: دلالة الكل على الكل، كدلالة اسم البيت على البيت (...)<sup>(4)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المترج، نجد:

- 1- أن هذا المصطلح يراد بهذا المفهوم، في المترج، مقابلاً، كدلالتي التضمن واللّزوم. قال السجلماسي: وأما قننا: أو كالتّرومية، لنحوي بذلك دلالتي التضمن والّلزوم، إذ هما في مقابلة دلالة المطابقة<sup>(5)</sup>.
- 2- في سياق استعمال المترج، لهذا المصطلح، نجد غالباً يحدّد شكلين لطبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى: أولهما: علاقة المساواة بين طرفي الدلالة على الشيء. والثاني: علاقة التفاضل بين طرفي تلك الدلالة. وبصدد كلتا العلاقتين، يقول السجلماسي، في معرض كلامه عن نوع الإيجاز: ذلك أن

(1) نفسه 314. ويقارن بمعيار العلم/ م 357 والتعريفات/ م. 116. والمعجم الفلسفي/ م 563/1. وكشاف اصطلاحات الفنون/ م. 1/790.

(2) دلالة المطابقة بالنسبة لمؤلف لا تعتمد عن مفهومها المنطقي، فهي: أن يعتبر اللفظ بالنسبة إلى تمام مسملاً. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. د أحمد مطلوب. مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت. الطبعة الثانية 1996. ص 490. ومعجم البلاغة العربية/ م. 227، قال: وهله لا تحتاج في الفهم لأكثر من فهم بالوضع، ولذلك لا تضلّ هذه الدلالة وضوحاً وخفاءً.

(3) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/ م. 490.

(4) المترج البديع/ م. 213.

(5) نفسه 213.

الأفانيل-وبجملة: الألفاظ المركبة- بالنسبة إلى المعاني، فسان: أحدهما، مساواة القول-وباجملة اللفظ- للمعنى المدلول عليه به، ومطابقته له... والآخر: تفاضلها وزيادة أحدهما على الآخر<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفسه 182. ويقارن ب 183 الصفحة. ويتأمل كون السجلاسي حين تكلم عن نوع المطابقة باعتباره صورة بلاغية، جعله عبارة عن تكافؤ ونساق وتجميع للمضامين لا بالمعنى الجمهوري للمطابقة، بمعنى الموافقة، فهذا يتخلف السجلاسي في الأخذ به.

## التَّضْمِينُ

«الْفَضَادُ وَالْجِمُّ وَالْثَوْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ»<sup>(1)</sup>، وذلك ليشمله ويحتوي عليه. قيل: «تَضَمَّنَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: أَوْذَعَهُ إِيَّاهُ، كَمَا تَوَدَّعُ الرِّعَاءُ الْمَتَاعَ»<sup>(2)</sup>، إذ كُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتُهُ فِي رِعَاءٍ فَقَدْ ضَمَّنْتُهُ إِيَّاهُ»<sup>(3)</sup>. وَ: «تَضَمَّنَتْهُ: اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ»<sup>(4)</sup>.

ومن خلال هذا دل لفظ التضمين، عندهم، على معنى جعل الشيء في أثناء شيء يعيه ويحتويه. ولعل سليل هذا المعنى، ما حُمِلَ عليه من دلالات اصطلاحية هامة، منها:

- 1- التضمين: وهو: إعطاء الشيء معنى الشيء<sup>(5)</sup>.
  - 2- التضمين: وهو حصول معنى في لفظ، من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه<sup>(6)</sup>.
- ويأتي هذا المصطلح الفلسفي، في تعريفات المنطقيين الإسلاميين، مباشرة بعد مصطلح دلالة المطابقة. أي أنه يتبوأ المركز الرابع، في سلم الحدود الإسلامية الكبرى. قال الأمازيغي معرنا له: أما دلالة التضمين، فعبارة عن دلالة اللفظ على جزء موضوعه، كدلالة الإنسان على الحيوان: وَخَلْقُهُ، أو على الناطق: وَخَلْقُهُ»<sup>(7)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 3/372.

(2) اللسان 13/257 ويقارن بالقاموس المحيط 4/239 وأساس البلاغة 379، قال: «وَمِنْ الْجَازِ: ضَمِنَ الرِّعَاءُ الشَّيْءَ وَتَضَمَّنَتْهُ».

(3) الصحيح 2/1577. والقاموس المحيط 4/239. ولكليات 575.

(4) القاموس المحيط 4/239. ويقارن باللسان 13/258، وفيه: «ضَمِنَ الشَّيْءُ بِمَعْنَى: تَضَمَّنَتْهُ. وَانْظُرْ فِي أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ 379.

(5) كشف اصطلاحات الفنون 1/469. ويقارن بالكليات 386.

(6) كشف اصطلاحات الفنون 1/469. ويقارن بالكليات 640، قال: «هُوَ أَنْ تُحْمَلَ الْلفْظُ مَعْنَى غَيْرِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِغَيْرِ آلَةٍ ظَاهِرَةٍ. وَمَنَاطِيعُ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَةِ 114.

(7) كتاب المبين للأمازيغي/م. س 314. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/م س 791، قال: «الدلالة على الكل لا تعابير الدلالة على الجزئين ذللك، بل بالاعتبار والاضافة. فهي بالنسبة إلى كمال معناها تسمى: دلالة مطابقة، وإلى جزئه تسمى دلالة تضمينية. وغير لفظية تسمى عقبية: بأن ينتقل الذهن من اللفظ إلى معناه، ومن معناه إلى معنى آخر، وهذا يسمى دلالة التزام».

وعندهم، تشترك دلالة التضمّن مع دلالة الالتزام، في طبيعة الوضع. إذ يُشترطُ فيهما، أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك على المعنى وجزئته كالممكن على العام والخاص، وكالشمس على الجرم والنور، بل يكون: بانتقال عقلي من أحدهما عن آخر<sup>(1)</sup>.

ولم يتعد البلاغيون عن هذا المفهوم؛ إذ يُعرفون دلالة التضمّن، بكونها: اعتبار اللفظ إلى جزئه من حيث هو كذلك، وذلك: نحو دلالة الفرس والإنسان والأسد على معانيها، التي هي متضمنة لها، كالحوانية والإنسانية، فإن هذه المعاني كلّها تدلّ عليها هذه الألفاظ عند الإطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث أنّ هذه الحقائق متضمنة لها. لدلالاتها عليها من جهة تضمينها إياها<sup>(2)</sup>.

### وفي اصطلاح المتن:

نجد الدلالة المنطقية لمصطلح دلالة التضمّن حاضرة، وذلك بمعنى: الصورة الذهنية الكلية، التي تستدعي حقيقة جزئية، كاستدعاء معنى البيت لمعنى الحائط.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتن، نجد:

- 1- سياق التعريف المنطقي العام: ويدلّ به - عند السجلّاسي - على ضرب من الاحتواء المفهومي الذي يشخصه ما هو كلي في علاقته بما هو جزئي. قال: دلالة التضمين وهي: دلالة لكل على الجزء، كدلالة اسم البيت على الحائط<sup>(3)</sup>.
- 2- سياق الاستعمال المنطقي المُخصّص: ويدلّ به على مفهوم المصطلح، بما يميّزه عن دلالة الالتزام. قال السجلّاسي: ودلالة المعنى الأخص على المعنى الأعم، من حيث هو جزء ماهيته، كدلالة لثَرع على الجنس<sup>(4)</sup>.
- 3- خصوصية التضمّن الدلالي، إنما تشخص في طبيعة العلاقة بين هذا الأخص، وبين مقابله: الأعم. ذلك بأنّ الأوّل يتسبب إلى الثاني، بكونه حائلاً لعناصر جوهرية وراثتها عنه، من حيث هو جزء

(1) شرح الاشارات والتبهيّات بصير الدين الطوسي. تحقيق سميان ذها. دار المعارف مصر. الطبعة الأولى 1960. ص 187.

(2) معجم لمصطلحات البلاغة وتطورها/ م. س 489. ويقارن بمعجم البلاغة العربية/ م. س 227.

(3) انتزع البيع/ م. س 213.

(4) نفسه 213. ويقارن بقول السجلّاسي: أنه متى قصدنا إلى تمرير المعنى المدلول عليه بالاسم المشترك أو المشكك، فينبغي أن نقسم الاسم إلى جميع المعاني التي يدلّ عليها، ونلخص المعنى المقصود منها، ونطلب تصوّره بما يخصّه، ولا غلطا فاختنا المعاني الكثيرة على أنها معنى واحد. نفسه 210.



ماهيته<sup>(1)</sup>، وبالنتيجة، فإنه يجب إثبات الآخر<sup>(2)</sup>. وغالب هذه العلاقة أن تكون بين الأنواع والأجناس<sup>(3)</sup>.

---

(1) نفسه 213

(2) نفسه 213.

(3) نفسه 213.

## الالتزام

مدار مادة لزوم، على معنى المصاحبة وطول لمكث<sup>(1)</sup>. ومن ذلك: لزِم الشيء، إذا صاحبه بحيث لا ينفك عنه<sup>(2)</sup>. ولزِم الشيء عن الشيء: نشأ عنه، وحصل منه<sup>(3)</sup>. وأصل الالتزام، بمعنى: الاعتناق<sup>(4)</sup>. ومن معانيه: الارتباط بالشيء. يقال: لزِم الشيء، وألزمته إياه، فاللزمه<sup>(5)</sup>.

### وعند المنطقيين الإسلاميين:

يقعّد هذا المصطلح، مرتبةً وسطيّة: إذ تحكّم به ثلاثة لدلالات (المطابقة/ التضمين/ الالتزام)، ثم تفتّح، بعده مباشرة، تحديدات للفظ، في ذاته<sup>(6)</sup>.

ولعل لهذا الترتيب، عندهم، دلالة المرتبطة بالمفهوم المنطقي لمصطلح اللزوم ذاته؛ ذلك بأن مفهوم هذه الدلالة هنا، لا يلبث محصوراً داخل تلك اللفظ، بل يفرض بفعل اللزوم الذهني<sup>(7)</sup> - خارج المدار، وذلك، بسبب حالة الاستبعاد الدلالي، التي تحدثها دلالة اللفظ.

وهكذا تبوّأت دلالة المطابقة، عند المنطقيين، رأس الرّاكوب الدلالي، ثم حقيبتها في الترتيب: دلالة التضمين - إذ هما معاً، مع درجة الاختلاف، يتسجان علاقة داخلية مغلفةً بين اللفظ ودلالاته. في حين،

(1) مقاييس اللغة 5/ 245. ومفردات الرّعب/ م. ص 504.

(2) اللسان 12/ 541. والقاموس المحيط 4/ 148. ومقاييس 5/ 245. ومفردات الرّعب 504. والصباح 2/ 1495. وأساس البلاغة 564.

(3) المعجم الفلسفي/ م. ص 2/ 283.

(4) الصباح/ م. ص 2/ 1496. واللسان 12/ 542. والقاموس المحيط 4/ 148. والالزام بمعنى التسخير والجبر يرجع مفردات الرّاغب 504.

(5) المعجم المفصل في علوم بلاغة البديع وأبيان والمدني. د. إنعام فوّال مكروي. مراجعة أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية/ بيروت. الطبعة الأولى 1413/ 1992. ص 207.

(6) يأتي بعده، مصطلح المفرد، ثم مركب، ثم الاسم، ثم الكلمة، ثم الأداة. كتاب الميزان بلاسي 315-16.

(7) قال التهانوي: "فإن قلت: المتعبر في مفهومه، مطلق لزوم واليّن، لاشتراط اللزوم الذهني. قلت: يجب أن يعتبر في المفهوم: اللزوم الذهني، لأن مطلق اللزوم لا يصلح أن يكون سبباً لدلالة اللفظ على الخارج، ولا لكان اللازم الخارجيّ مدلولاً كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 1/ 791-92. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 563.

جاءت دلالة الالتزام في مؤثرة الثالث الدلالي، لكونها تنسج علاقة خارجية بين اللفظ وظلاله الدلالية اللازمة لمفهومه<sup>(1)</sup>.

ثم قال ابن البناء: «اللزوم: إما في الذهن، أو في الوجود، أو فيهما معاً»<sup>(2)</sup>. وقد يُعبر عن مفهومه بلفظ: الالتزام، فيقال: «إما دلالة الالتزام، فعبارة عن دلالة اللفظ، على ما هو خارج عن معناه، بواسطة انتقال الذهن من مدلول اللفظ إلى الأمر الخارج: كدلالة لفظ الإنسان على الكاتب، والضاحك، ونحوهما»<sup>(3)</sup>.

وفي اصطلاح المتزج:

بدل مصطلح دلالة اللزوم على: الصورة الذهنية التي تتجزأ مع حضورها صورة ذهنية لازمة لها. قال السجلماسي: «دلالة اللزوم، وهي دلالة الانحياز: كدلالة السقف على الحائط، والحائط على الأساس»<sup>(4)</sup>.

ولعل من أبرز مؤشرات هذا الاستعمال، في المتزج، نجد:

- 1- أن السجلماسي، يجعل دلالاتي التضمن واللزوم: في مقابلة دلالة المطابقة. قال: «وإنما قلنا: أو كاللزامية، لنحوي بذلك دلالاتي التضمن واللزوم، إذ هما في مقابلة دلالة المطابقة»<sup>(5)</sup>. وهكذا نحضر الدلالات الثلاث - المطابقة والتضمن واللزوم - غالباً مجتمعة في استعمال المتزج البديع.
- 2- أنه تطرق لمفهوم دلالة اللزوم، ضمن كلامه عن نوع بلاغي سماء نوع التضمن<sup>(6)</sup>. وفي إطار المقارنة بين دلالاتي التضمن واللزوم<sup>(7)</sup>، جعل السجلماسي لدلالة المعنى الأخص على المعنى الأعم<sup>(8)</sup> أربعة أصناف:

(1) تراجع المقارنة بين الدلالات الثلاث في معيار العلم للغزالي/م. س. 72.

(2) شرح رسالة الكليات/م. س. 48. قال: «اللزوم في التهن فقط كالضدين، يستلزم لهم أحدهما فهم الآخر، وهما يوجدان معاً في الوجود واللزوم في الوجود فقط كالخير والشر». واللزوم فيهما معاً: كالأضلاع للثلاث.

(3) كتاب المئين لسيف الدين لامدي/م. س. 314-15. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/م. س. 1/790-792. والمعجم الفلسفي/م. س. 1/563.

(4) نفسه 213.

(5) المتزج البديع/م. س. 213.

(6) نفسه 210.

(7) نفسه 214.

(8) نفسه 214.

2-1: ضرب من الاتحاد الوجودي بين طرفي التلازم. قال: أن يلزم وجود كل واحد من المتلازمين، وجود الآخر، وذلك لانعكاسهما في الحمل<sup>(1)</sup>.

2-2: ضرب من الترتيب الارتدادي بين طرفي التلازم. قال: أن يكون المتقدم، يلزم عن وجود المتأخر ولا ينعكس، فلذلك يلزم في الدلالة لزومه في الوجود، وذلك من طرف واحد، مثاله: لزوم النار عن وجود الدخان<sup>(2)</sup>.

2-3: ضرب من الترتيب الخطي بين طرفي التلازم. قال: لزوم المتأخر عن وجود المتقدم، ولا يلزم المتقدم عن وجود المتأخر، فيلزم أيضاً بحسب ذلك-في الدلالة، لزومه في الوجود. مثاله: أن النار يتبعها اللعنان والضوء، وليس يلزم عن وجود اللعنان والضوء وجود النار، لأنه قد يوجد لغير النار<sup>(3)</sup>.

2-4: ضرب من الاتحاد الضدي بين طرفي التلازم، وهو ضرب لفتقته القسمة المنطقية لا الوجود الموضوعي. قال: والصفة الرابع: تعطيه القسمة، وهو أن لا يلزم عن وجود واحد منهما صاحبه، وهذا لا يلزم دلالة كما لا يلزم وجوداً، فلا ترتب فيه دلالة لفظية كما لا يترتب فيه وجود لزومي<sup>(4)</sup>.

## 2- الفوازم:

لزم الشيء الشيء، إذا صاحبه بحيث لا ينفك عنه<sup>(5)</sup>. ولزم الشيء عن الشيء: لشأ عنه، وحصل منه<sup>(6)</sup>.

## وفي بيئة الفلاسفة:

تناسس دلالة مصطلح اللزوم على معنى الاتصال اللصق. فقيل بصدد تعريفها: هي عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء. وما يمتنع انفكاكه عن الشيء، يُسمى لازماً<sup>(7)</sup>.

(1) نفسه 214.

(2) نفسه 214: قال: فلذلك يلزم في الدلالة لزومه في الوجود وذلك من طرف واحد، مثاله: لزوم النار عن وجود الدخان.

(3) نفسه 214: قال: فيلزم أيضاً بحسب ذلك-في الدلالة لزومه في الوجود. مثاله: أن النار يتبعها اللعنان والضوء، وليس يلزم عن وجود اللعنان والضوء وجود النار، لأنه قد يوجد لغير النار.

(4) نفسه 214: قال: وهذا لا يلزم دلالة، كما لا يلزم وجوداً، فلا ترتب فيه دلالة لفظية، كما لا يترتب فيه وجود لزومي.

(5) اللسان 12/ 541. والقاموس المحيط 4/ 148. والمغاييس 5/ 245. ومفردات الرغب 504 والصاحح 2/ 1495. وسانس البلاغة 564.

(6) لمجمع الفلسفة 2/ 283.

(7) في كتاب اصطلاحات الفنون/ م. س 2/ 1405. ويقارن بالترميزات/ م. ص 217.

ومن ذلك: تأسيس المفهوم من مصطلح اللزوم في المنطق، على شكل علاقة منطقية بين المبادئ والنتائج<sup>(1)</sup>؛ وعلى هذا الأساس المنطقي، ينقسم المصطلح، بحسب دلالاته إلى ضربين.

1- اللزوم الذهني: وهو: كَوْنُ الشيء بحيث يلزم من تصوُّره في الذهن تصوُّرُ شيءٍ آخر<sup>(2)</sup>.

2- اللزوم الخارجي: وهو: كَوْنُ الشيء بحيث يلزم من تحقُّقه في الخارج، تحقُّقُ شيءٍ آخر معه<sup>(3)</sup>.

والفلاسفة يعملون هذا المصطلح، ضرورياً، لتصور كُتُبِ الأشياء. ولعل هذا آيلٌ في بُعد، انشعابي- إلى أنَّ خواصَّ الماهية: لوازمها<sup>(4)</sup>. ولذلك نخدمهم يعرفون مصطلح اللزوم، بكونه، الذي: يُنتجُ انفكاكه عن الشيء<sup>(5)</sup>. بمعنى: لا يجوز أن يفارقه<sup>(6)</sup>.

وبتأمل طبيعة العلاقة الكائنة، بين اللزوم والملزوم، في عَرَفِ الفلاسفة، يتم تقسيم نوعية لزوم اللزوم للشيء إلى قسمين:

الأول: إما أن يلزم (اللزوم) الشيء في ماهيته<sup>(7)</sup>.

الثاني: أو لأمرٍ في الخارج<sup>(8)</sup>.

وأخيراً، يتشخص مفهوم مصطلح اللزوم، في بيئة المنطقين الإسلاميين، خاصة، باعتبارها نتيجة القياس<sup>(9)</sup>. قال ابن البناء: اللزوم قد يكون بين صادقين، أو كاذبين، أو مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه<sup>(10)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/ م، س 2/ 283.

(2) نفسه 2/ 283. وفي التعريفات: اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم متصور المسمى في الذهن تصوُّره فيه، فيتحقق الانتدال منه إليه، كالوجوب للاشئين التعريفات 218.

(3) المعجم الفلسفي/ م، س 2/ 283. وفي التعريفات/ م، س 218: كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقُّقه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال في الذهن، كوجود النهار لطلوع الشمس.

(4) قال ابن سينا: اللزوم هو الذي لا بد من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته، على أنه تابع لذاته، لا على أنه داخِل في حقيقة ذاته. منطق المشرقيين/ م، س 14. وينظر أيضاً: مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/ م، س 2/ 1251.

(5) التعريفات 217. والمعجم الفلسفي 2/ 262.

(6) كشف التهافت 2/ 1399. وابن سينا يربط بين اللزوم والمقوم على جهة الشبه. قال: يُشارك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء. منطق المشرقيين/ م، س 14.

(7) المعجم الفلسفي/ م، س 2/ 262. ويقارن بكشاف اصطلاحات الفنون/ م، س 2/ 1399.

(8) نفسه.

(9) المعجم الفلسفي 2/ 262. ويقارن بالرد على المنطقين/ م، س 1/ 175. ومقاصد الفلاسفة/ م، س 27.

(10) شرح رسالة الكليات/ م، س 47. قال: اللزوم بين صادقين، مثل: أن كان الإنسان حيواناً فهو جسم. وبين كاذبين، مثل: أن لم يكن الإنسان جسماً فليس هو بحَيوان. وبين مقدم كاذب وتال صادق، مثل: أن كان الإنسان فرساً، فهو حيوان..

وعند أهل البيان، استقر مصطلح اللّازِم، بدلالة: التّايِع والرّدِيف، في بنية المجاز<sup>(1)</sup>.

أما في اصطلاح كتاب المتزع: فقد ورد مصطلح اللّازِم-بصفة الجمع-دالاً على:

1- القرائن الدّلالية التي لا تنفك عن معنى معيّن، فبمن سياق معيّن، وهكذا يرتبط مفهوم مصطلح

اللّازِم، عند السّجلّاسي، بفضاء المعنى. قال، في معرض كلامه عن جنس الإشارة<sup>(2)</sup>: الإشارةُ

(...) وهو متقول إلى هذه الصّناعة، وموضوع فيها على العبارة عن المعنى بلوّازِم وعوارض

المتقدّمة، أو المتأخّرة، أو المساوقة<sup>(3)</sup>.

وفي هذا السّياق، استعمل، عنده، كلاً من ذهني يعلّ بين المتصورات الشّاحصة في الأعيان، وبين

ظلالها الدّلالية المختلفة في الأذهان. قال السّجلّاسي، في نوع الالتصاب<sup>(4)</sup>: 'ليقتضب في الدّلالة على ذات

المعنى، والدّلالة عليه، باللّوازم والعوارض المتقدّمة، أو المتأخّرة أو المساوقة، اعتماداً على ظهور النسبة بين

اللّوازم والمزوم<sup>(5)</sup>.

(1) المتزع البليغ / م. ص 262

(2) نفسه 262.

(3) نفسه 262.

(4) نفسه 262.

(5) نفسه 263. ويظن ب 262 و 203.

## التَّعَابُلُ (الْمُعْتَابِلُ)

الْقَبْلُ مِنَ الشَّيْءِ: خِلَافُ ذُبُورِهِ<sup>(1)</sup>.

وَالْقَبْلُ: مَا قَابَلَكَ مِنْ جَبَلٍ أَوْ عَلَوٍ مِنَ الْأَرْضِ<sup>(2)</sup>.

فهذه الألفاظ وأشابهها، تَضَرَّعُ عَنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ هُوَ: مُوَاجِهَةُ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ<sup>(3)</sup>.

وعلى ذلك نجد في المعاجم: إِذَا ضُمَّتْ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ قُلْتَ: قَابَلْتَهُ بِهِ<sup>(4)</sup>. وَتُعَابِلُ الْقُرْمُ: اسْتَقْبَلَتْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا<sup>(5)</sup>.

ومن ذلك، انطلق تولم: وَالْمُعَابَلَةُ وَالتَّعَابُلُ: أَنْ يَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِمَّا بِالذِّمَّةِ وَإِمَّا بِالْعَيْنِ وَتَوَثَّرَ الْمَوْفُ<sup>(6)</sup>. بيد أن المنطقيين استعملوا مصطلح التَّعَابُلِ بِدَلَالَةٍ خَاصَّةٍ، عَتَبَارًا مِنْ كَوْنِهَا نِسْبَةً بَيْنَ مُتَنَافِرِينَ<sup>(7)</sup>، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الصُّورَةِ كَتَّعَابِلِ الْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ<sup>(8)</sup>. كما يَكُونُ فِي الْوُجُودِ، كَتَّعَابِلِ حَالَتِي السَّلْبِ وَالْإِجَابِ<sup>(9)</sup>، أَوْ حَالَتِي الْمَدَمِّ وَالْمَلَكَةِ<sup>(10)</sup>. كما يَكُونُ فِي التَّضَايُفِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ<sup>(11)</sup>، أَوْ التَّنَافُذِ بَيْنَهُمَا<sup>(12)</sup>.

(1) مقاييس اللغة 51/5. ويقارن بالقاموس المحجذ 594/3. واللسان 536/11. والصاحح 1337/2. وجهرة اللغة 372/1.

(2) جهرة اللغة 372/1.

(3) مقاييس اللغة 51/5.

(4) لسان 540/11.

(5) نفسه 540/11.

(6) مفردات الراغب/م. ص 438.

(7) قال ابن رشد: التَّعَابُلُ أَوَّلًا وَبِالنَّهْجِ ثُمَّ يَوُجَدُ لِلْمُعَابَلَةِ فِي الْمَكَانِ وَيَوُجَدُ لِسَانًا لِلْمُعَابَلَاتِ عَلَى نَحْوِ التَّشْبِيهِ بِهَذِهِ. تفسير

ما بعد الطبيعة/م. ص 1031.

(8) الحدل لابن سينا/م. ص 127.

(9) المقولات للقرائبي/م. ص 126.

(10) المقولات لابن سينا/م. ص 245.

(11) نفسه 245.

(12) نفسه 138.

## وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح التّقابل على: نسبة منطقية ضدية بين شيئين مجتمعين في صعيد واحد، كل واحد منهما يكافي الآخر في ضديته أو تضافته. وقد استعمل السجلماسي هذه الدلالة الاصطلاحية في سياقات، من أبرزها:

- 1- السياق المنطقي المجرد. وفيه استعرض أنواع التّقابل في صناعة المنطق. قال: وأنواع التّقابل تُعادها أنواع المطابقة، إذ كان ينبغي أن ينقسم جنس المطابقة في البلاغة- بحسب انقسام التّقابل في النظريات- إلى الأنواع الأربعة التي هي: السلب والإيجاب، والعدم والملكية، والمضالان، والأشهاد<sup>(1)</sup>.
- 2- السياق الأسلوبى المشخص. وفيه ورد مصطلح التّقابل على نسبة التضاد والتنافر الدلالي بين معيّن. قال السجلماسي: وأسم التّكافؤ المنقول إليه هو موضوع بمعنى ما يدل عليه بالمادة والمثالة والمساواة. فالتقابل بين المعنى الجمهوري المنقول عنه الاسم، والمعنى الصناعي المنقول إليه الاسم قائم: فيكون قد ظهر أنه ليس ينبغي أن يلقب هذا النوع بالمكافأة والتكافؤ أصلاً<sup>(2)</sup>.

## 2- التّقابل:

في اصطلاح الفلاسفة، يدل مصطلح التّقابل على الشيء الذي لا يجتمع مع مُتقابله في موضوع واحد، ومن جهة واحدة، في وقت واحد<sup>(3)</sup>. قيل: التّقابل، أن يُقابل الواحد بعينه، في المعنى الواحد بعينه، ليس على طريق الإتفاق في الاسم<sup>(4)</sup>.

## وفي اصطلاح المنزع:

دل مصطلح التّقابل على الشيء الذي يمتنع وجوده، في نفس الزمان والمكان ونفس الدلالة، مع شيء آخر يضاده. قال السجلماسي: إن المتقابلين هما اللذان لا يمكن أن يوجدَا معاً في موضع واحد، من جهة واحدة، في وقت واحد<sup>(5)</sup>.

ولعل من أبرز ما نجد من مؤشرات هذا الاستعمال، في المنزع:

(1) المنزع البديع/ م. س. 335. ويقارن بـ 376.

(2) نفسه 381-382.

(3) المقولات للفارابي/ م. س. 118.

(4) كتاب العبارة لأرسطو/ م. س. 65.

(5) المنزع البديع/ م. س. 289. ويقدر بنفس القرون في لصفحة 291.



- 1- لهذه الدلالة أساس موضوعي في منطق التصورات، ومنه منطق التجنيس. قال السجلماسي: "وقد تفرّد في الصناعة النظرية، أن الأجناس العالية ليس يُحمَلُ بعضها على بعض، ولا يدخل بعضها ولا يترتب تحت بعض، لِقَائِلِ الطَّبيعِيِّينَ وَالذَّائِنِ"<sup>(١)</sup>.
- 2- غير أن هذا الأساس لد لا يطرده في العبارة البلاغية، إذ يسوغُ ليها: "وَقَوْعُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ الدَّائِنِ عَلَى الْمُتَقَابِلَيْنِ مَوْقِعَ الْآخَرِ، وَوَضْعُهُ مَوْضِعَهُ، لِفَرْضِ الْإِتْسَاعِ وَالْمِبَالِغَةِ

(١) ضه 289، ويقارن ب 292.

## الضد

### (الضد)

ضد الشيء وضديده وعندئذ؛ خلافه<sup>(1)</sup>. يقال: ضادني فلان، إذا خالفك<sup>(2)</sup>. والضد المخالف، وهو واحد الأضداد<sup>(3)</sup>.

ويطلق الضد أيضا على؛ المثل<sup>(4)</sup>. يقال: لا ضد له ولا ضليد له، أي: لا نظير له ولا كفة له<sup>(5)</sup> فهو؛ مساوٍ في القوّة، متابع<sup>(6)</sup>.

والمضادان، هما؛ الشيطان: لا يجوز اجتماعهما في وقت واحد، كالليل والنهار<sup>(7)</sup>. وقال الراغب بقوله في مثل ذلك: قال قوم: الضتان اللذان تحت جنس واحد<sup>(8)</sup>.

(1) اللسان/3/263.

(2) تنبيه/3/264.

(3) القاموس المحيط/1/429. والصحيح/1/425، قال: "وإذا كان الضد جامعاً. والضد معناه أيضاً؛ الملاءمة، يقال: ضددت الإناء هذه ضدّاً؛ إذا ملأته، فإن كل واحد من الضدين يشغله الخبز عن الآخر قد ملئ دونه". مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/1/862. وينظر أيضاً مقاييس اللغة/3/360.

(4) القاموس المحيط/1/429. والصحيح/1/426.

(5) اللسان/3/264.

(6) يقدّر يقول ابن سينا حين يقول: الضد يدل عند الجمهور على مسار في انقضاء مانع؛ الاشارات والتنبيهات/م من/2/52.

(7) مقاييس اللغة/3/360. ويقدر مفردات الراغب/م من/329. ومفاتيح العلوم الانسانية/م من/260.

(8) مفردات الراغب/م من/328.

وأنا في اصطلاح الفلاسفة:

فالضدّ: يسَمُّ من المقابل<sup>(1)</sup>، إذ التقابل عند المنطقيين منهم عبارة هنا لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة<sup>(2)</sup>. ويُطلق في عرفهم، على: كُلُّ موجودٍ مُشاركٍ لموجودٍ آخرٍ في الموضوع<sup>(3)</sup> مُعاقِبٌ له<sup>(4)</sup>.

ولعل من أبرز تعريفات الفلاسفة لمصطلح الضد، نجد:

- 1- لا بُدَّ في الضدِّ المصطلح، من اعتبار محلٍّ واحد، يمتنع اجتماع الضدين فيه<sup>(5)</sup>.
- 2- الضدان: صفتان وجوديتان يتماقبان على موضع واحد، يستحيل اجتماعهما<sup>(6)</sup>.
- 3- ما لا يصدق عليه أنه موجود في الخارج، لا ضِدَّ له<sup>(7)</sup>.
- 4- كما يكون التضاد بين الأشياء الموجودة في الأعيان، فكذلك يكون بين الأشياء المتصورة في الأذهان<sup>(8)</sup>.
- 5- الضدُّ يجبُ ضرورةً أن يكون كقولنا، في جميع أحوالنا، لكن في الجهة المُقابلة<sup>(9)</sup>.
- 6- لأن ما هو ضِدُّ، فليس هو متوسط بين ضدين، بل الضدان هما اللذان بينهما متوسط<sup>(10)</sup>.

كشف اصطلاحات الفنون/ م. س 1111/2... وينظر مفردات الواسع/ م. س 329.

عند المنطقيين ان التقابل عبارة عن ما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو ينقسم إلى: تقابل السلب والاحتجاب كقولنا: زيد فارس، زيد ليس بفارس. وتقابل الضدين كما في السواد والبياض. وتقابل التماثل كقولنا زيد أب لعمرو، وزيد ابن لعمرو. وتقابل العدم والملكة كالعمى مع البصر. كتاب الميزان/ م. س 379.

يحمل لفظ الموضوع هاهنا، على مفهوم الجنسية التي لحمل على المتضادين وتعرف به ماهيتهما، كما يشتركان هما الاثنان في جوهرها المشترك لهما. وابن سينا يرى ان الاضداد الحقيقية هي الامور التي تشترك في موضوع واحد، وكل واحد منها معنى؛ كالبياض والسواد ويكون الاثنان المتقابلان منها لا يجتمعان معاً، بل يتماقبان، وبينهما غاية الخلاف. تراجع كتاب المقولات لابن سينا/ م. س 264. وقد قيل ان الضدين داخلان في جنس واحد، وان الطرفين في الجنس والنوع يختلفان المعجم الفلسفي/ م. س 1/755. ويقارن بكشاف التهاتوي/ م. س 1/468. والتعريفات/ م. س 155.

الكليات/ م. س 574. ويقارن بالمعجم الفلسفي/ م. س 1/754-55. كما يكون التضاد بين الاشياء الموجودة في الاعيان، فكذلك يكون بين الاشياء المتصورة في الازهان.

الكليات/ م. س 574.

التعريفات/ م. س 155. ويقارن بالكليات/ م. س 311، وله: التضايف هو تعلق التعريفين لذاتيهما، في محل واحد من جهة واحدة.

نفسه 574.

المعجم الفلسفي/ م. س 1/755.

رسالة السماء والعالم لابن رشد/ م. س 39.

تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد/ م. س 1328.

- 7- إِنَّ الضَّدَّيْنِ لَا مَحَالَةَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَا نَحْتِ جَنْسٍ وَاحِدٍ يَمْتَنِعُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا نَحْتِ جَنْسَيْنِ مُتَضَافَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا جَنْسَيْنِ لِأَشْيَاءٍ مُتَضَافَةٍ<sup>(1)</sup>.
- 8- يُطْلَقُ اسْمُ الْقَضِيَّتَيْنِ الْمُضَادَّتَيْنِ عَلَى الْكَلِمَتَيْنِ الْمُشْتَرَكَتَيْنِ، فِي الْمَوْضِعِ وَالْمَحْمُولِ، وَالْمُخْتَلِفَتَيْنِ فِي السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ<sup>(2)</sup>.

أَمَّا فِي اصطلاح المنزع:

فإن الضَّدَّ يدل على: المعنى التقيض في الشيء، الذي يجعله مقابلاً لما يناقضه في صفاته الوجودية من شيء آخر. قال السجلماسي: أن انعكاس الضد إلى ضده، وبالجملة انعكاس المقابل إلى مقابله أمر غير معقول. فإننا لم نر الحرارة مهما تناهت انعكست إلى البرودة، والبرودة مهما انعكست تناهت إلى حرارة. لأن الضدين هما الامران اللذان البعد بينهما في الوجود غاية البعد وكل واحد منهما في الطرف الآخر<sup>(3)</sup>.

## 2- التَضَادُّ:

التضاد في اللغة: العداوة مع الآخر، وعدم التجانس والتناقي، ومعنى عدم التوافق<sup>(4)</sup>. وفي الاصطلاح العام: هو أن يجمع بين المتضادين مع مراعاة التقابل، فلا يجيء باسم مع فعل، ولا بفعل مع اسم<sup>(5)</sup>.

وعند المنطقيين الإسلاميين، غالباً ما يتحقق مفهوم التضاد، بين ذاتين مستقلتين متماثلتين في طبيعتهما<sup>(6)</sup>، فإذا أضيقنا حداهما إلى الأخرى، تحقق التضاد<sup>(7)</sup>.

(1) الجدل لابن رشد/ م. ص 566.

(2) لمجم فلسفي/ م. ص 755.

(3) المنزع البديع/ م. ص 292. ويقارن بـ 292، قال: إن المتقابلين والتقيضين إما بينهما حد يفصل بينهما، فإذا زد أحدهما على حده انقلب إلى ضده، لأنه لا مذهب له يذهب إليه، ولا واسطة بينهما.

(4) كشف اصطلاحات الفنون/ م. ص 466.

(5) لتصرفات/ م. ص 69.

(6) المفردات لابن منير/ م. ص 141.

(7) نفسه 138.

## وفي اصطلاح كتاب المنزع:

بدل مصطلح التضاد على:

- 1- اجتماع المعنيين المتقابلين في التركيب، وتكافؤهما في وضعية التناظر الوجودي. قال السجلماسي: إنما نعي بالمكافأة وتكافؤ الجزئين: المقاومة في أمر ما من الأمور، والمدانة في منصب ما من المناصب، والتدافع في حال من الأحوال والمغالبة، وهذا إنما يكون حيث يوجد المعتنان متضادين، وبالجملية متقابلين<sup>(1)</sup>.
- 2- حالة من تقابل النوعين القسيمين المجتمعين تحت جنس واحد. قال السجلماسي: نقول: من أجل المزيلة والمواطاة: يؤلفى قول جوهر كل واحد منهما بمعنى ما يضاد الآخر. أعني أن المزيلة يؤلفى قول جوهرها في هذه الصناعة، بمعنى ما يضاد الآخر<sup>(2)</sup>. وذلك بحسب تضاد النوعين القسيمين إبدأ<sup>(3)</sup>.

(1) المنزع البديع/م. س382. 373.

(2) نفسه364.

(3) نفسه332. ويقارن بقوله: "إنه قد قال هناك: "وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه، وإما أن يكونا في جنسين متضادين، وإما أن يكونا أنفُسهما جنسين". نفسه364-365.

## التناقض

التناقض، هو، التناقض<sup>(1)</sup>، بمعنى: إفساد ما أبرم من عقد أو بناء<sup>(2)</sup>. والتناقض، هو، المخالف<sup>(3)</sup>، ومنه: التناقض في القول<sup>(4)</sup>. قالوا: التناقض من الكلام؛ ما لا يصح أحدهما مع الآخر، نحو: كذا وليس بكذا، في شيء واحد، وحال واحد<sup>(5)</sup>.

وذق معنى التناقض عند أهل العلم، فكان، هو: البرهان على بطلان الدعوى<sup>(6)</sup>. والأغلب أن لفظ: التناقض - وهو يدل على المخالفة - قد انحدر من كل ذلك.

وفي بيته الفلاسفة تجد لهذا المصطلح:

- 1- مفهومها فلسفياً عاماً: وقد دلّ به مصطلح التناقض، على دلالة: الجمع في تصور واحد - أو في قضية واحدة - بين عنصرين متناقضين<sup>(7)</sup>.
- 2- مفهومها منطقياً خاصاً: وبه دلّ مصطلح التناقض، على: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب<sup>(8)</sup>، بحيث يلزم عنه لذاته، أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة<sup>(9)</sup>.  
ولعل من خصائص هذا المفهوم، تجد عندهم:

(1) مقاييس اللغة/5/470 والمعجم الفلسفي/م. من 1/349. والمعجم الفصلي/م. من 433. والكليات/م. من 910. ويقارن مفردات الرغب/م. من 559 إذ يقول: التناقض نثار العقد من البناء والحيل والبعيد وهو ضد الإبرام. ويضرب جمرة النعنة/2/910.

(2) اللسان/7/242. والقاموس المحيط/2/529. والصحاح/1/868. وأساس البلاغة/651. وجمهرة اللغة/2/910.

(3) القاموس المحيط/2/530. والصحاح/1/868. واللسان/7/243. قال: تقيض: الذي يخالفك. والتقيضان من الكلام ما لا يصح أحدهما مع الآخر نحو كذا وليس بكذا في شيء واحد وحال واحد. مفردات الرغب/560.

(4) القاموس المحيط/2/530. والصحاح/1/868. واللسان/7/243.

(5) مفردات الرغب/م. من 560.

(6) المعجم الفلسفي/م. من 2/502. ويقارن بموسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين/م. من 2/1644-1648.

(7) المعجم الفلسفي/م. من 1/350. وذلك كقولنا: دائرة مربعة أو ضياء مظلم.

(8) التعريفات/م. من 74. والمعجم الفلسفي/م. من 1/349. وكشاف اصطلاحات الفنون/م. من 1/514. وجاء فيه وعند المنطقيين يطلق على تناقض المفردات وتناقض القضايا. وقد أورد التهانوي تمهيدا احصيا للتناقض فقال: هو عند الأصوليين: تقابل الدليلين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه. ومعجم مصطلحات الادب/م. من 90. ومفاتيح العلوم الإنسانية/م. من 136. والكليات/م. من 305.

(9) منطق المشركين لابن سبت/م. من 74. ويقارن بقول جيل صليبا: وإنما تكونان كذلك إذا اتفقا في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى. واتفقا في الكل والجزء، والقوة والقعل، والشرط والاضافة، والزمان والمكان، إما إذا اختلفت في شيء من هذه لأشياء لم يجب أن تتصفا الصلوق والكنية. المعجم لفلسفي/م. من 1/350.

- 1- أن التناقض لا يكون إلا مشتركاً بين اثنين، فلا يفرد بمعناه، أحدهما دون الآخر<sup>(1)</sup>.
- 2- أن القضايا: التي لا تتلازم، هي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض<sup>(2)</sup>.
- 3- قد يكون التناقض صريحاً، كالتناقض الذي نعبر عنه بقضيتين متنافستين، وقد يكون خفياً، كالتناقض المُتَدَرِّج بين القضية الظاهرة وناعجها، أو مقدماتها الخفية<sup>(3)</sup>.

والأغرب أن هذه الدلالة المنطقية للتناقض، انعكست على وصف المعاني الشعرية<sup>(4)</sup>، فعرفها بعض البلاغيين، كونها، مناقضة الشاعر نفسه في تصديتين أو كلمتين<sup>(5)</sup>، وقد يزول عينا من عيوب المعاني.

وأما في اصطلاح المترع:

فإن مصطلح التناقض يرد بمعنى: إبدال أصل الشيء، بأصل يضاده، داخل قول مركب، ليكون دالا بكلية على النقيض. قال السجلماسي، في معرض حديثه عن نوع تداخل صيغ المعاني: وتداخل كمية الصيغ هو إبدال اللفظ الدال على الأكثر ووضعه موضع اللفظ الدال على الأقل. وإبدال اللفظ الدال على الأقل، ووضعه موضع اللفظ الدال على الأكثر، وذلك مثل كم وذبة، عند الحذاق، فإنهما بُنِيا على التناقض في أصل وضعهما، لأن أصل وضع كم للتكثير، وأصل وضع رب للتقليل<sup>(6)</sup>.

(1) مختصر في المنطق 215.

(2) العبارة لآين رشد/ م. ص 105.

(3) المعجم الفلسفي/ م. ص 1/ 350.

(4) معجم البلاغة العربية/ م. ص 687.

(5) نفسه 687، ويقارن بالمعجم المفصل/ م. ص 433-435.

(6) المترع البديع 305.

## التكافؤ

الكُفء والكُفي: الظنير والمساوي<sup>(1)</sup>.

يقال: هو كُفوء وكُفوء وكُفُو، ومُكافئ ومُكافئ، وكُفأه<sup>(2)</sup>. ومن هذا الباب، لفظ التكافؤ، الذي يستعمل بمعنى: الاستواء<sup>(3)</sup> والتساوي<sup>(4)</sup>.

ثم ينتقل معنى التساوي، الذي يتضمنه لفظ التكافؤ، إلى سياق الاصطلاح البلاغي، لتتحول دلالاته أحياناً إلى ضرب من المساواة المشروطة بعلاقة تضدية<sup>(5)</sup>.

وهكذا يكون مصطلح التكافؤ، دالاً عندهم، على: ذكر الشيء وضده<sup>(6)</sup>. والتضاد هاهنا، واردة غالباً بدلالاته المنطقية. يقال: التضاد هو أن يجمع بين المتضادين مع مراعاة التقابل، فلا يجيء باسم مع فعل، ولا بفعل مع اسم<sup>(7)</sup>.

وليس من أبرز مؤشرات الاستعمال الفلسفي، لمصطلح التكافؤ، نجد:

- 1- التكافؤ: وهو انتفاء الاختلاف الدلالي بين شيئين بنية وغاية. يقال في هذا المعنى: الشئتان المتكافئتان هما اللذان لا يختلف أحدهما عن الآخر في ترتيب المعاني، أو في الطريق المؤدية إلى الغاية العلمية<sup>(8)</sup>.
- 2- التكافؤ: وهو تساوي الأتاريل المركبة في العدد. يقال هذا المعنى، عن: اتحاد القضايا في الكم<sup>(9)</sup>.

(1) اللسان/ 1/ 139، والمصاح/ 1/ 107، ويقارن بأساس البلاغة/ 546، وفي مفردات الرافعي/ 484-الكُفء في التوزة ولقدرد.

(2) أساس البلاغة/ 546.

(3) القاموس المحيط/ 1/ 33، واللسان/ 1/ 139، والمصاح/ 1/ 107.

(4) مقاييس اللغة/ 5/ 189 وثمة المكافئة أي مساواة والمقابلة في الفعل. مفردات الرافعي/ 484.

(5) يقارن بالروض المربع/ 106.

(6) لكن يشترط في التكافؤ، في اصطلاح البلاغيين، أن يكون أحد الضدين حليقة والآخر مجازاً. فالتكافؤ عند البلاغيين

نوع من المطابقة. ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/ م. س 367 و410 ومعجم البلاغة العربية/ م. س 589.

والمرجح أن لهذه الدلالة أصل في الاصطلاح اللغوي العام، قاله الرافعي: وفلان كُفء لك في المضاد، والإكفاء: قنب

الشيء، كأنه إزالة المساواة. ومنه، الإكفاء في الشعر. مفردات الرافعي/ م. س 484.

(7) لتصرفات/ 69، ويقارن بمفهوم التقابل في كتاب الميزان/ م. س 379.

(8) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 331.

(9) اتحاد القضايا في الكم يقال له مساواة. والتكافؤ يحقق بهذه المساواة المنطقية، الميزان/ م. س 378. والمعجم الفلسفي/ م. س 367/2.



3- الحدود أو القضايا المتكافئة في المنطق، هي التي تكون بينها مساواة منطقية<sup>(1)</sup>.

وأما في اصطلاح كتاب المنزج: فإن مصطلح التكافؤ دل على:

1- المساواة الكاملة في وضعية التضاد الحاصلة بين جزئين متقابلين<sup>(2)</sup>. قال السجلماسي: إنما تعني بالمكافأة

وتكافؤ الجزئين: المقاومة في أمر ما من الأمور، والمداواة في منصب ما من المناصب، والتدافع في حال من الأحوال، والمغالبة، وهذا إنما يكون حيث يوجد المعنيان متضادان، وبالجملية، متقابلين<sup>(3)</sup>.

2- المساواة بين طرفين مطلقا. قال السجلماسي، في معرض كلامه عن ضريبي الإضافة: تقرر للظن أن

الإضافة منقسمة إلى إضافة معادلة وإلى غير معادلة، فما كان في المعادلة، فهو الذي بدل الكلام عليه

عنده، دلالة الإخبار: كدلالة مَحَذَثٍ على مَحَذَثٍ، وذلك أن إضافتهما معادلة، لأنها مساوية

لِرُجُوعِ كُلِّ واحدٍ منهما على صاحبه بالتكافؤ<sup>(4)</sup>.

(1) المعجم الفلسفي/ م. س 1/ 331. وفيه توضيح قال: "والشيئان المتكافئان هما اللذان لا يختلف أحدهما عن الآخر في قريب المعاني". ويقارن بانكليات/ م. س 38. ومقائيع العلوم الانسانية/ م. س 14.

(2) وهذا يكون منه متجليا في حالة بلاغية يكون الجزآن قد أخذتا لا من جهتي وضعهما في جنس المنفاري من الأمور وحمل امر ما عليهما فقط، لكن من جهة المداواة في منصب ما وقصد المقاومة وهذا هو النوع المدعو: المكافأة والتكافؤ. المنزج البديع/ م. س 370.

(3) نفسه 382 و 383. ويقارن بالصفحة 370.

(4) نفسه 216-217. ويقارن بالصفحة 429.

## التداخل

(تداخل الأصول - تداخل الاقوال المركبة)

(تداخل الانفاذ - تداخل المعاني)

يؤول المعنى الأولي لكل اشتقاق مادة دُخِنَ، إلى معنى: ألُوِج<sup>(1)</sup>، الذي يسفر عنه حركة تحسر خفاء أو التباس. ومن ذلك: دُخِلَتْ الذَّارُ وغيرها، أَدْخُلْ دُخُولاً، وأَدْخَلْتُ غَيْرِي إدْخَالاً<sup>(2)</sup>، ودَاخِلٌ كَلٌّ شَيْءٌ: بَاطِلُهُ<sup>(3)</sup>. وتَدْخُلُ الفُصُولُ وَدِخَالُهَا. دُخِرَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ<sup>(4)</sup>، وتَدْخُلُ الْأَسْرُ: تَشَابُهَهَا، وَأَلْيَاسُهَا، ودُخِرَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ<sup>(5)</sup>.

وإذا كان المعنى الاصطلاحي العام، لفظ الدُخُول، يدلُّ على الاتصاف من خارج بل تداخل<sup>(6)</sup>. فإن لفظ التداخل - وقد نُقِلَ إلى بيتة الفلاسفة - يدلُّ على معنى الاتصاف بين الشيئين<sup>(7)</sup>. بيد أن تحليلات المنطقيين، نظرت إليه من عدة زوايا، فتحصَّل من ذلك، عدة دلالات:

1: التداخل: كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ، بِمِثْلِ يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا، عَلَى بَعْضٍ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ<sup>(8)</sup>.

(1) يقارن بمقاييس اللغة 2/335. وبأساس البلاغة 184-85. واللسان 11/239. والقاموس المحيط 3/513. ومفردات الرافعي 186.

(2) جهرة اللغة 1/580. ويقارن باللسان 11/239. و بالقاموس المحيط 3/513. والصاحح 2/1272. ومقاييس اللغة 2/335. وفي الكليات 449: 'والدخول من ذكر مقرونا بكلمة على' يراد به الدخول للزيارة...

(3) اللسان 11/240. قال: 'وأما داخلة الأرض، فمخترها وفاهضها... وداخلة الرجل: باطن امرؤه. وينظر القاموس المحيط 3/513، وفيه زيادة قال: 'دُخِلَ الرجل، ودُخِيَ ودُخِلَ... ثَبَّةٌ وملحبه وجميع أمره وخلفه ويطانته'. ويقارن بالصاحح 2/1273. وأساس البلاغة 184. ومقاييس اللغة 2/335. قال: 'والدخلة: باطن امر الرجل'. وينظر في الكليات 449.

(4) اللسان 11/243.

(5) نفسه 11/243. وفي المقاييس 2/335. قال: 'والدُخُلُ من الكل: ما دخل منه في اصول الشجر'.

(6) الكليات / م. س 449.

(7) التصريفات / م. س 63، قال: 'التداخل عبارة عن دخول شيء في شيء بلا زيادة حجم ومقلول'. ويقارن بالعين للامري 350. والحدود للقرافي 299. والحدود لابن سينا 259. ولا ريب أن يكون هذا للتعميم مقابل مفهوم مصطلح 'التخارج'. ذلك بأنهم قالوا، في تفهيم له 'التخارج علاقة منطقية بين كائنين ليس بينهما حامل مشترك، أو بين صفتين لا يمكن حملهما على موضوع واحد. والتخارج مرادف للاستيعاد ومقابل للتداخل'. المعجم الفلسفي / م. س 1/260.

(8) كشك اصطلاحات الفنون / م. س 1/401.

- 2: التداخل: أن يُعَدَّ أحد الشئيين في الآخر ويُلاقيه بأسره بحيث يصيرُ جُوهَرهما واحداً<sup>(1)</sup>.  
3: التداخل: كَوْنُ العَدَدَينِ، بحيثُ يُعَدُّ أحدهما الآخر<sup>(2)</sup>.

وفي اصطلاح كتاب المنزع:

استعمل مصطلح التداخل بمعنى:

1: انهدام الحدود الفاصلة بين الأنواع الناتجة عن القسمة المنطقية. قال السجلماسي: الشريطة في هذا النوع من البلاغة التي بها ملاك الأمر فيه هي: صحة التقسيم واستيفاء الأقسام وحسن سياقة الأعداد واستقصاء الأمور الحادثة عن القسمة والأشياء التي إليها انقسم الكلّي. وليس بمظنون بهذه الشريطة أن النظريات أقعد بها، كما أنه ليس بمظنون بالحصول الأربع - التي هي: التداخل والتناثر والزيادة والتقصان - أقعدية النظريات أيضاً بتجنبها<sup>(3)</sup>.

2: انهدام الحدود الفاصلة بين طباقم الأجناس العالية. قال السجلماسي: وقد تقرر في الصنعة لنظرية أن الأجناس العالية ليس يحتمل بعضها على بعض، ولا يدخل بعضها، ولا يترتب تحت بعض، إقتابيل الطبعيتين والحقيقتين...<sup>(4)</sup>.

وفي سياق هذا الاستعمال، في المنزع، لمجد:

أن الاحتجار المنطقي قد يمنع تداخل المعاني في تركيب الأناويل. ولذلك - في نظر السجلماسي - فإنه: من الواجب في أصلي منهج العبارة وخرص الدلالة، ألا يُعبرَ عن المدح بالذم، ولا عن الواجب بالمحال، ولا عن المحال بالواجب، ولا بالممكن عنهما، ولا بهما عن الممكن، ولا عن السبب بالمسبب، ولا عن المسبب بالسبب، ولا عن الإيجاب بالسلب...<sup>(5)</sup>.

(1) نفسه 1/401، ويقارن بكتاب الجين للاندلي/ م 350. ، قال: "أما التداخل، فعبارة عن ملاقة شيء بأجمعه لآخر بأجمعه. ووجه كون كل واحد من المتداخلين في مكان الآخر. ويقارن بقول الغزالي في مصطلح التداخل: "هو الذي يلاقي الآخر بكلّيته حتى يكتسبها مكان واحد". لحدود للغزالي/ م 299. ويقارن في نفس التصريف، بأحدود لابن سينا/ م 259.

(2) كشف اصطلاحات الفنون/ م. 1/401. ويقارن بالتعريفات/ م. 63.

(3) المنزع البديع/ م. 395.

(4) نفسه 289. ويقارن ب 333، قال: "وحاصل هذا النوع راجع إلى جنس دلالة لفظ انتزادف والتداخل، على ما عهد في القطرديات. ومن صوره، قوله تعالى: "وخرائب سود، وخرائب هي السود: اسمان متداخلان على معقوف واحد".

(5) نفسه 290.

## 2- تَدَاخُلُ الْأَصُولِ:

الأصل في اللغة: عبارة عما يُنتَقَرُ إليه، ولا يُنتَقَرُ هو إلى غيره<sup>(1)</sup>. وفي الاصطلاح العام، يقال: أصلُ الشيء: قاعدته<sup>(2)</sup>، وهو: مَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ<sup>(3)</sup> هو مَا يُبْتَنَى عَلَيْهِ غيره<sup>(4)</sup>. وعند الفلاسفة يدل لفظ الأصل على ذات الشيء<sup>(5)</sup>.

وأما تداخل الأصول في اصطلاح المتنوع:

يدل على: اختلاط المصادر الصرفية للفظين أو أكثر. قال السجلماسي: التصريف (...) لا يُنظر إلى أصول التصريف وقوانين الاشتقاق- رأين مشهورهما: أن هذا النوع من البيان والبدیع لا يُشترط فيه تحقيق الاتحاد بل يكفي من ذلك ظاهره وبجوده صورته، من غير حاجة إلى بحث تصريفي ونظري نحوي. والثاني: أنه لابد من الاتحاد لتحقيق كما سلف، وإليه ذهب أبو الفتح وهو يسمي هذا النوع... في باب تداخل الأصول<sup>(6)</sup>.

## 3- تَدَاخُلُ الْأَقَاوِيلِ الْمُرَكَّبَةِ<sup>(7)</sup>:

في اصطلاح المتنوع:

يدل هذا المصطلح على: ضرب من تمازج دلالات الأجزاء اللفظية وأحكامها في التركيب، وذلك كوضع شكل التذكير للتأنيث أو غيره. قال السجلماسي: وإنما وضع تداخل كية الألفاظ المفردة في جنس تداخل الأقاويل المركبة، لأنه إنما يُعقَل هذا التداخل في الألفاظ المفردة متى أخذت جزء قول مركب، وإلا فلا يُعقَل<sup>(8)</sup>.

(1) التعريفات/ م. س 38.

(2) مفردات الراهب/ م. س 26.

(3) التعريفات/ م. س 38.

(4) نفسه 38.

(5) الجندل لابن سينا/ م. س 202.

(6) المنزع البديع/ م. س 500.

(7) يراجع مفهوم القول المركب ضمن معجم المصطلحات المنطقية 465/2.

(8) المنزع البديع 302.

#### 4- تداخل الألفاظ:

في اصطلاح المنزع:

يدل هذا المصطلح على ضرب من مجاز بينتين لفظيتين متضادتين في المعنى، باعتبارهما أجزاء من قول مركب. قال السجلماسي: وإنما وضع تداخل كيفية الألفاظ المفردة في جنس تداخل الألفاظ المركبة، لأنه إنما يُعقل هذا التداخل في الألفاظ المفردة متى أخذت جزء قول مركب، وإلا فلا يُعقل، لأنه لو أخذت -مثلاً- أشكال الأعداد وأشكال الأجناس، بانفراد كل واحد منهما لكان على وضعه الأول من غير تداخل<sup>(1)</sup>.

#### 5- تداخل المعاني:

في اصطلاح المنزع:

يدل هذا المصطلح على: ضرب من التمازج المجازي بين الدلالات المتقابلة منطقية، والذي لا ينطبق سوى في التركيب البلاغي. قال السجلماسي: من قبل ذلك سألهم وضع المعاني المتقابلة بعضها موضع بعض، والألفاظ والأقوال الموضوعة للمتقابلين كذلك، مع حفظ أصل الوضع والإعصام به...<sup>(2)</sup>. ومن ذلك، عندهم:

- 1- أسلوب: الملبسة، وهو تداخل المعاني غير ذات الصيغ...<sup>(3)</sup>
- 2- أسلوب: المزيلة، وهو: تداخل المعاني ذات الصيغ<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه 302.

(2) نفسه 293.

(3) نفسه 293.

(4) نفسه 298.

## كشاف المصادر اللغوية والاصطلاحية الفلسفية

- ٤٥ إحصاء العلوم:  
أبو نصر الفارابي - تحقيق عثمان محمد أمين - دار الفكر العربي - مطبعة الاعتماد - الطبعة الثانية 1949.
- ٤٦ الأنفاظ المستعملة في المنطق:  
أبو نصر الفارابي - حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي - الطبعة الأولى. دار المشرق/ بيروت 1968.
- ٤٧ الإلهيات: من كتاب الشفاء:  
أبو علي بن سينا: الجزء الأول: تحقيق جورج قنوتاي، سعيد زايد - الجزء الثاني: تحقيق محمد موسى، سليمان دنيا، سعيد زايد - مراجعة وتقديم. إبراهيم مدكور - القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - 1960.
- ٤٨ البرهان:  
أرسطو: ضمن كتاب منطق أرسطو - الجزء الثاني - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - 1952.
- ٤٩ البرهان:  
ابن رشد: ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو - الجزء الخامس - تحقيق د. جبرار جهامي - دار الفكر اللبناني - بيروت - 1652.
- ٥٠ البرهان:  
ابن زرعة: ضمن كتاب منطق ابن زرعة - تحقيق د. جبرار جهامي ود. رفيق العجم - دار الفكر اللبناني - بيروت - 1994.
- ٥١ البرهان:  
أبو علي بن سينا: ضمن منطق الشفاء - الجزء الخامس - تحقيق عبد الرحمن بدوي - مكتبة النهضة المصرية - 1954.
- ٥٢ البرهان:  
أبو نصر الفارابي: ضمن كتاب المنطق عند الفارابي - تحقيق وتعليق د. ماجد فخري - دار المشرق - بيروت - 1987.

- ٨٥ البصائر النصيرية في علم المنطق:  
عمر بن سهلان الساوي - تحقيق د. رفيق المعجم - دار الفكر اللبناني - بيروت - 1993. (نقلا  
عن موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب).  
٨٦ تفسير ما بعد الطبيعة:  
أبن رشد - الجزء الأول والثاني والثالث - تحقيق موريس بويج - دار النهار للنشر - بدون تاريخ.  
٨٧ نهالت الفلاسفة:  
أبو حامد الغزالي: تقديم وضبط وتحليق جبرر جيهامي - دار الفكر اللبناني - بيروت - 1993.  
٨٨ المجلد:  
أرسطو: ضمن كتاب منطق أرسطو - الجزء الثاني - تحقيق عبد الرحمن بدوي - مطبعة دار الكتب  
المصرية - القاهرة - 1952.  
٨٩ الحدود:  
أبو علي بن مينا - ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب:  
د. عبد الأمير الأعم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.  
٩٠ الحدود:  
جابر بن حيان: ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب:  
د. عبد الأمير الأعم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.  
٩١ الحدود:  
الغزالي: ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب:  
د. عبد الأمير الأعم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.  
٩٢ الحدود الفلسفية:  
الخوارزمي: ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب:  
د. عبد الأمير الأعم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.  
٩٣ الحدود والرسوم:  
الكندي: ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب:  
د. عبد الأمير الأعم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989.  
٩٤ الرد على المتطهين:  
ابن تيمية: جزءان - تقديم وضبط وتحليق د. رفيق المعجم - دار الفكر اللبناني - بيروت - 1993.

- ٤٥ رسالة النفس:  
أبو الوليد ابن رشد. ضمن كتاب: رسائل ابن رشد. تقديم وضبط وتعليق: جبرار جيهامي ووفيق العجم. دار الفكر اللبناني/ بيروت. الطبعة الأولى 1994.
- ٤٦ رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء:  
٤٧ إخوان الصفاء - أربعة أجزاء - تحقيق غير الدين الزركلي - المطبعة العربية - مصر - 1928.  
٤٨ الرسائل الإلهية:  
ابن باجة: تحقيق وتقديم ماجد نخري - دار النهار للنشر للنشر - بيروت - 1991.
- ٤٩ الرسائل الفلسفية:  
يعقوب بن إسحاق الكندي تحقيق عبد الحمادي أبو ريدة - دار الفكر العربي - مطبعة الاعتماد - مصر - 1951.
- ٥٠ رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب لابن البنا المراكشي:  
تقديم ودراسة وتحقيق: د. محمد أبلانغ. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ ظهر المهراز - فاس. مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط. الطبعة الأولى 1994.
- ٥١ السفسطة:  
أبو علي بن سينا ضمن كتاب منطق الشفاء - الجزء السابع - تحقيق أحمد الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة الثقافة والتعليم - القاهرة - 1958.
- ٥٢ شرح الإشارات والتنبيهات:  
نصير الدين الطوسي - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - 1960.
- ٥٣ طبقات الأمم:  
صاد الأندلسي: تحقيق حياة السعيد بوعنوان. دار الطليعة/ بيروت. الطبعة الثانية - فبراير 1985.
- ٥٤ العبارة:  
أبو علي بن سينا: ضمن كتاب: تلخيص منطق أرسطو - الجزء الثالث - تحقيق د. جبرار جيهامي - دار الفكر اللبناني - بيروت/ 1992.
- ٥٥ العبارة:  
أبو علي بن سينا: ضمن كتاب: منطق الشفاء - الجزء الثالث - تحقيق محمد الحفصيري - مراجعة إبراهيم مذكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة/ 1970.



- ٤٥٠ العبارة:  
أبو نصر الفارابي: ضمن كتاب: المنطق عند الفارابي - الجزء الأول - تحقيق وتعليق د. رفيق المعجم - دار المشرق - بيروت/ 1986.
- ٤٥١ هيون الحكمة:  
أبو علي بن سينا: تحقيق د. عبد الرحمن بدوي - منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - القاهرة/ 1954.
- ٤٥٢ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال:  
أبو الوليد بن رشد: دراسة وتحقيق د. محمد هبارة - دار المعارف/ القاهرة - الطبعة الثالثة 1999
- ٤٥٣ فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال:  
ابن رشد: تقديم وتعليق أثير نادر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت/ 1968. (نصوص متضمنة في موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب).
- ٤٥٤ فلسفة أرسطوطاليس:  
أبو نصر الفارابي: تحقيق عمن مهدي - لجنة إحياء التراث الفلسفي العربي - دار مجلة شعر - بيروت/ 1961.
- فن الشعر: مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد.  
أرسطوطاليس - ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقق نصوصه: د. عبد الرحمن بدوي - دار الثقافة/ بيروت - الطبعة الثانية 1973.
- ٤٥٥ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إعماله وأثرها في الأصول.  
الشيخ محمود مصطفى عبود هرموش. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت. الطبعة الأولى 1406/ 1987.
- ٤٥٦ القياس:  
ابن رشد: ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو - الجزء الرابع - تحقيق د. جبرار جيهامي - دار الفكر اللبناني - بيروت/ 1992.
- ٤٥٧ القياس:  
أبو علي بن سينا: ضمن كتاب منطق الشفاء - الجزء الرابع - تحقيق سعيد زايد - مراجعة إبراهيم مذكور - وزارة الثقافة والارشاد القومي - 1964.

- ٨٥ القياس:  
أرسطو: ضمن كتاب منطق أرسطو - الجزء الأول - تحقيق د. هيد الرحمن بدوي - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة/ 1952
- ٨٥ كتاب التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي:  
علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني - تحقيق د. عبد المنعم الحفني - دار الرشد - القاهرة - 1991.
- ٨٥ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق:  
أبو نصر الفارابي: تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق 1987.
- ٨٥ كتاب الجدل:  
أبو علي بن سينا: ضمن كتاب منطق الشفاء - الجزء السادس - تحقيق أحمد الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي - القاهرة/ 1965.
- ٨٥ كتاب الجدل:  
ابن رشد: ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو - الجزء السادس - تحقيق د. جبرار جبهامي - دار الفكر اللبناني - بيروت/ 1992.
- ٨٥ كتاب الجدل:  
أبو نصر الفارابي: ضمن كتاب المنطق عند الفارابي - الجزء الثالث - تحقيق وتعليق د. رفيق المعجم - دار المشرق/ بيروت/ 1986.
- ٨٥ كتاب الجمع بين رأيي الحكمين أفلاطون الإلهي وأرسطوطاليس:  
أبو نصر الفارابي: تحقيق أير نادر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت/ 1960.
- ٨٥ كتاب الحروف:  
أبو نصر الفارابي: تحقيق محسن مهدي - دار المشرق - بيروت/ 1970.
- ٨٥ كتاب السياسة المدنية الملقب بمبادئ الموجودات:  
أبو نصر الفارابي: تحقيق فوزي نجار - المطبعة الكاثوليكية - 1964.
- ٨٥ كتاب المقولات:  
أبو علي بن سينا: ضمن كتاب منطق الشفاء - الجزء الثاني - تحقيق جورج ننواتي ومحمد الحصري - أحمد الأهواني - سعيد زايد - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي - القاهرة/ 1959.

- ٤٥ كتاب المقولات:
- أرسطو: ضمن كتاب منطق أرسطو - الجزء الأول - تحقيق د. عبد الرحمن بدوي - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة/ 1952.
- ٤٦ كتاب النجاة:
- أبو علي بن سينا: تحقيق عبي الدين صبري الكودي - الطبعة الثانية - 1938.
- ٤٧ كشاف اصطلاحات الفنون:
- محمد علي اتهانوي: الجزء الأول والثاني/ تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم - تحقيق د. علي دروج - نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي - الترجمة الأجنبية د. جورج زيناتي - مكتبة لبنان ناشرون - الطبعة الأولى 1996.
- ٤٨ الكليات: معجم في الفروق المصطلحات والفروق اللغوية:
- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي - دبه على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع لهأرسة: د. عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة/ بيروت - الطبعة الأولى 1412/ 1992.
- ٤٩ المباحث المشتركة في علم الإلهيات والطبيعات:
- فخر الدين الرازي: (نصوص متضمنة في موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب) - مطبعة دار المعارف النظامية - الهند - 1343هـ.
- ٥٠ المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين:
- سيف الدين الأمدني: ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب - دراسة وتحقيق: د. هيد الأمير الأعسم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - 1989.
- ٥١ الفن الرشدي:
- ذ. جمال الدين العلوي - دار توبقال للنشر/ الدار البيضاء - الطبعة الأولى 1986.
- ٥٢ المتفقون في الحضارة العربية:
- محمد هابد الجابري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - 1995.
- ٥٣ مجهول البيان:
- د. محمد مفتاح. دار توبقال للنشر/ الدار البيضاء. الطبعة الأولى 1990.
- ٥٤ مختار الرسائل:
- جابر بن حيان - تحقيق ب. كراوس - القاهرة - مكتبة الخانجي - 1354هـ/ 1935.
- ٥٥ مختصر في علم المنطق: (نصوص متضمنة في موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب)
- أبو عبد الله السنوسي - مطبعة السعادة بمصر - 1330.

- ٤٥٠ المدخل:  
أبو نصر الفارابي - ضمن كتاب المنطق عند الفارابي - الجزء الأول - تحقيق وتعليق د. دليق المعجم - بيروت - دار المشرق 1986.
- ٤٥١ مدخل إلى الأسلوبية: نظيراً وتطبيقاً.  
ذ. الهادي الجطلأوي. نشر دار عيون/ البيضاء. مطبعة النجاشي الجديدة. الطبعة الأولى 1992.
- ٤٥٢ مدخل إلى فلسفة العلوم: دراسات ونصوص في الإيستيمولوجيا العربية.  
الجزء الثاني: المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي.  
د. محمد عابد الجابري - مطبعة دار النشر المغربية/ الدار البيضاء - بدون تاريخ.
- ٤٥٣ مدخل جديد إلى الفلسفة:  
د. عبد الرحمن بدوي - وكالة المطبوعات/ الكويت - الطبعة الأولى 1975.
- ٤٥٤ المسألة الثقافية:  
د. محمد عابد الجابري - مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت - لبنان - سلسلة إنشغال الغريبة - الطبعة الأولى 1994.
- ٤٥٥ مسألة الهوية: العربية والإسلام والغرب.  
د. محمد عابد الجابري - مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت - سلسلة الثقافة القومية - الطبعة الأولى 1995.
- ٤٥٦ مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية:  
د. الشاهد البوشيخي: مطبعة أنفو برانت - الطبعة الأولى محرم 1423 الموافق أبريل 2002.
- ٤٥٧ مشكلة المفاهيم/ النقد المعرفي والثقافة:  
د. محمد مفتاح - المركز الثقافي العربي - الدر البيضاء - الطبعة الأولى 2000.
- ٤٥٨ مشكلة الفلسفة:  
د. زكريا إبراهيم - مكتبة مصر - الطبعة الثانية - 1971.
- ٤٥٩ المصطلح الفلسفي عند العرب/ دراسة وتحقيق:  
د. عبد الأمير الأعسم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - الطبعة الثانية - 1989.
- ٤٦٠ المصطلح النقدي وعلاقته بعلمية العلوم:  
مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ فاس - عدد خاص 4 - ندوة المصطلح النقدي - سنة 1409 هـ - 1988.

- ٤٥ المتبر في الحكمة:  
ابن علي بن ملكا البغدادي - ثلاثة أجزاء - حيدر آباد - جمعية دار المعارف العثمانية - 1357هـ.
- ٤٦ المعجم الفلسفي: ثلاثة أجزاء.  
د. جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني/ بيروت. الطبعة الأولى 1971.
- ٤٧ المعجم الفلسفي:  
د. عبد المنعم الحفني. الدار الشرقية/ القاهرة. الطبعة الأولى 1990.
- ٤٨ المعجم النقدي لملم الاجتماع  
ر. بونون/ ف. يوريطو. ترجمة: د. سليم الحصاد. ديوان المطبوعات الجامعية المؤسسة الجامعية  
لدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى 1406/1986.
- ٤٩ معيار العلم:  
أبر حامد العزالي - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - 1961.
- ٥٠ مفاتيح العلوم:  
الحوارزمي - إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة - بدون تاريخ.
- ٥١ مفاتيح العلوم الإنسانية: معجم عربي فرنسي أنجليزي.  
د. خليل أحمد خليل. دار الطليعة/ بيروت. الطبعة الأولى 1989
- ٥٢ مفردات ألفاظ القرآن:  
أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني - ضبطه وصححه وخرّج  
آياته وشواهد: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - الطبعة الأولى 1418  
- 1997
- ٥٣ المفاهيم معالم/ نحو تأويل واقعي:  
د. محمد مفتاح - المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء - الطبعة الأولى 1999.
- ٥٤ مفهوم التاريخ: الأنماط والمذاهب/ المفاهيم والأصول (جزءان).  
د. عبد الله العروي. المركز الثقافي العربي/ البيضاء. الطبعة الأولى 1992.
- ٥٥ مفهوم العقل: مقالة في المفارقات.  
د. عبد الله العروي - المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء - الطبعة الأولى 1996.
- ٥٦ المقابسات:  
أبو حيان التوحيدي - تحقيق حسن السندوي - مصر - المطبعة الرحمانية - 1929.

- ٨٥ مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلحات:  
د. الشاهد البوشيخي: ورقة عمل أعدت لندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته التي أقامها: اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية، بقر مجمع اللغة العربية بدمشق، أيام 25 - 28/10/1999.
- ٨٥ المقولات:  
أبو الوليد بن رشد: (الجزء الثاني - ضمن كتاب تلخيص منطق أرسطو - تحقيق د. جبرار جيهامي - بيروت دار الفكر اللبناني - 1992.
- ٨٥ المقولات:  
أبو نصر الفارابي - (الجزء الأول - ضمن كتاب المنطق عند الفارابي - تحقيق وتعليق: د. رفيق العجم - بيروت دار المشرق - 1986).
- ٨٥ من أجل تلقّ نسقي: د. محمد مقتاح:  
جامعة محمد الخامس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - سلسلة ندوات ومناظرات رقم 24 - الطبعة الأولى/ 1993.
- ٨٥ مناهج البحث عند مفكري الاسلام:  
علي سامي النشار - دار المعارف - الطبعة الأولى - 1978.
- ٨٥ من تراث ابن البناء المراكشي:  
تحقيق: عمر أوكان - افرقيّة الشرق - الطبعة الأولى 1995.
- ٨٥ منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري:  
د. محمد حسني الزين. المكتب الإسلامي/ بيروت. الطبعة الأولى 1399/ 1979.
- ٨٥ منطق أرسطو:  
حققه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي - وكالة المطبوعات الكويت - دار القلم - بيروت/ لبنان - ثلاثة أجزاء - الطبعة الأولى 1980.
- ٨٥ منطق الشعر:  
جان باتيستا فيكو - ترجمة وتقديم: سلامة محمد - مجلة البلاغة لمقارنة: ألف - ملب. الفلسفة والأسلوبية - العدد الأول - ربيع 1981.
- ٨٥ المنطق الصوري: منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة.  
د. علي سامي النشار - دار المعارف بمصر - الطبعة الخامسة 1971.

- 80 منطلق العرب: من وجهة نظر المنطق الحديث:  
د. عادل فاخوري - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت/ لبنان - الطبعة الأولى - يناير 1980.
- 81 المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطية ومحصرياته الإسلامية:  
دراسة وتحليل - د. رليق العجم - دار المشرق/ بيروت - الطبعة الأولى/ 1989.
- 82 المنطق ومناهج البحث:  
ماهر عبد القادر محمد علي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر/ بيروت. الطبعة الأولى/ 1985.
- 83 المنطق والنحو العمودي:  
د. طه عبد الرحمن - دار الطليعة/ بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1983.
- 84 المنطق: نظرية البحث:  
جون ديوي - ترجمة زكي نجيب محمود - دار المعارف/ مصر - الطبعة الثانية - 1969.
- 85 المنطق الوضعي: الجزء الأول.  
د. زكي نجيب محمود - مكتبة الأنجلومصرية/ القاهرة - الطبعة الرابعة 1965.
- 86 من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية:  
د. محمد عبد الرحمن بدوي - منشورات عويدات ومنشورات بحر المتوسط/ بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - 1982.
- 87 من الكندي إلى ابن رشد:  
د. موسى الموسوي - منشورات عويدات: بيروت/ باريس - الطبعة الثانية/ أكتوبر 1977.
- 88 الموافقات في أصول الشريعة:  
أبو إسحاق الشافعي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي. شرحه وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الله الدراز. وضع تراجمه: د. محمد عبد الله دراز. خرج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد. المجلد الأول/ 2، دار الكتب العلمية/ بيروت. الطبعة الأولى 1411هـ/ 1991.
- 89 موسوعة أعلام الفلسفة: العرب والأجانب.  
إعداد الأستاذ روني إيلي ألفا - مراجعة الدكتور جورج مخل - الجزء الأول والثاني - دار الكتب العلمية/ بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1412-1992.
- 90 موسوعة الفلسفة:  
عبد الرحمن بدوي - ثلاثة أجزاء - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - الطبعة الأولى/ 1984.

- 80 موسوعة لالاند الفلسفية: ثلاثة أجزاء.  
أندريه لالاند. تعريب خليل أحمد خليل. تمهده وأشرف عليه حصراً: أحمد عويدات. منشورات  
عويدات: بيروت/ باريس. الطبعة الأولى 1996.
- 81 موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب:  
د. جبرار جيهامي - مكتبة لبنان ناشرون - بدون تاريخ.
- 82 موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين:  
د. رفيق العجم - مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت/ لبنان - الطبعة الأولى 1998.
- 83 موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب:  
د. فريد جبر - د. رفيق العجم - د. مسيح دغيم - د. جبرار جيهامي - مكتبة لبنان ناشرون -  
بدون تاريخ.
- 84 نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي:  
معهد الدراسات المصطلحية/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي. دورة تدريبية 10/30-5/11 أكتوبر  
1996.
- 85 نحو منهج لدراسة مفاهيم الألفاظ القرآنية.  
د. الشاهد البوشيخي: عرض ألقى في ندوة القرآن المجيد وخطابه العالمي في إطار دورة تدريبية لفائدة  
الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية أيام 14-19 محرم الحرام 1418-21-26 ماي 1997.
- 86 نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام:  
د. علي سمي النشار - الجزء الأول - دار المعارف/ القاهرة - الطبعة الثامنة 1981.
- 87 النص، السلطة الحقيقية: الفكر الديني بين إرادة المعولة وإرادة الهيمنة.  
د. نضر حامد أبو زيد - المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء - الطبعة الأولى 1995.
- 88 نصوص ومصطلحات فلسفية:  
د. فاروق عبد المعطي - دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - الطبعة الأولى 1993.
- 89 نظرات في المسألة المصطلحية:  
د. الشاهد البوشيخي: عرض ألقى في مؤتمر قضايا المصطلح الذي نظم بجامعة تشرين باللاذقية  
سوريا أيام 28-29-30 أبريل 1998.
- 90 نظرات في المصطلح والمنهج:  
د. الشاهد البوشيخي: دراسات مصطلحية 2. مطبعة ألفو برانت. الطبعة الأولى. جسدى الأولى  
1423/ غشت 2002.



- ٨٥ نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه الكافية:  
د. الشاهد البرشيخي: عرض أهد ندوة: الذكرى الألفية إمام الحرمين الجويني 419 - 478هـ التي  
نظمتها كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية قطر بالدوحة، أيام 19-21/12/1419  
الموافق 6-8/41/1999.
- ٨٦ نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي إلى ابن رشد:  
د. ألفت كمال الرومي. الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الأولى/ 1984.
- ٨٧ نظريات الشعر عند العرب: (الجاهلية والمصور الإسلامية):  
د. مصطفى الجوزو - دار الطليعة - بيروت/ لبنان - الطبعة الأولى 1981.
- ٨٨ ورقات عن حضارة المرمين:  
ذ. محمد المنولي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة بحوث وندوات رقم  
20. مطبعة النجاح الجديدة/ الدار البيضاء. الطبعة الثانية 1416 - 1996.
- ٨٩ وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب (21 إلى 24 أبريل 1987):  
إعداد: د. عبد القادر الفاسي الفهري. ود. إدريس السغروشي. ود. محمد خاليم. منشورات  
عكاظ/ الرباط. الطبعة الأولى 1988.







# مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الْفَلَسَفَةِ في النّقد والبلاغة العربيّين

Mojam Mostalahat Al Falsafa  
Fi Al Naqd wa al Balaġhah Al Arabeyen

لهذا المعجم المنطقي الشجري فوائد جمة لا يمكن تعدادها.  
على أن أهميته تتجسد أولاً في أنه يسهّل على القارئ الحصول على المصطلح بمختلف  
دلالاته. مما يساعد الباحثين على فهم كتب المنطق وعلم الأصول والبلاغة والتصوف  
وغيرها.  
وهذا يؤدي لاشك إلى مساعدة الباحث في التراث على الفهم والاستيعاب واقتصاد الوقت.  
بل إننا نرى هذا المعجم المصطلحي وسيلة ضرورية لمن يهتم بالدراسات المعاصرة كاللسانيات  
والسيمياقيات والمنطق وغيرها.  
لكل هذا، فإن الأستاذ سلام أحمد إدريسو وضع أداة فعالة في يد القارئ والباحث متعدد  
الاختصاصات، ليقوم ببحوثه بسهولة ويُسر، لأنه يقدم مادة مفهومية غنية وثرية.  
الدكتور محمد مفتاح

Bibliotheca Alexandrina



1240953



9 789957 709013



Modern Book's World

للنشر والتوزيع

العين - أريد - شارع النواص

www.almaktaba.com

تلفون: ٠١٠٢٢٢٢٢٢٢ / فاكس: ٠١٠٢٢٢٢٢٢٢

البريد الإلكتروني: (٢٢٢٢٢٢٢) / صناديق البريد: (٢٢٢٢٢٢)

almaktaba@yahoo.com